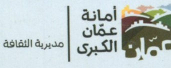
جدل التّيارات الفكرية في قضية المرأة

د. بسام البطوش



فكر

جدل التيارات الفكرية في

قضية المرأة

أفكار ومواقف تأسيسية

جدل التيارات الفكرية في قضية المرأة

أفكار ومواقف تأسيسية

الدكتور

بسام عبد السلام البطوش

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2562/6/ ٢٠١١)

جدل التيارات الفكرية في قضية المرأة / د. بسام البطوش
عمان : امانة عمان الكبري ،2011.
( ) ص
ر.أ.: 2562/ 6/ 2011

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

- جدل التيارات الفكرية في قضية المرأة
- تأليف : الدكتور : بسام البطوش
- الطباعة : مطبعة السفير
- الناشر: أمانة عمّان الكبرى / مديرية الثقافة



الإهداء

إلى ابنتي رؤى وروان

مع المحبة

الفهرس

نصوص فكرية

المقدمة

شغلت قضية المرأة حيزاً كبيراً في الفكر العربي المعاصر، وأخذت جانباً هاماً في الجدل الفكري بين التيارات الفكرية الفاعلة في الساحة الفكرية والثقافية العربية منذ بواكير القرن العشرين، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على انشغالات الفكر العربي المعاصر وإسهامات المفكرين العرب المعاصرين بقضية المرأة. ولأن مصر شكلت وما زالت تشكل الحاضنة الأهم للإنتاج الفكري العربي، وعلى صفحات صحفها ولدت وما زالت تولد الأجنة الفكرية والثقافية التي تزود الفعل الثقافي والفكري العربي على امتداد الوطن العربي بمادته الأولية الأهم والأصلب والأقوى، جاءت هذه الدراسة مهتمة بتفاعلات قضية المرأة في الساحة الفكرية والثقافية المصرية في النصف الأول من القرن العشرين. ولم يأت اختيار المكان أو الزمان عبثاً، وإنما لأسباب موضوعية غاية في الأهمية، تتعلق بثراء مصر الفكري والثقافي والاجتماعي، ولأهمية مكانتها في سياقات الحياة العربية والإسلامية، ولطبيعة التشكل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للحياة المصرية الغنية بحيويتها وبمشكلاتها وتحدياتها ولقدرتها المدهشة على الخلق والعطاء والإبداع، ولأن الجدل الفكري السائد في مصر في تلك المرحلة الزمنية الهامة يمثل أنموذجاً رائداً للفكر الاجتماعي العربي المعاصر في قطر عربي متقدم اجتماعيا على غيره من الأقطار العربية، امتلك قنوات الانفتاح والتواصل مع أوروبا والتيارات الفكرية الغربية، كما عرف بروز عدد من التيارات التي تطرح رؤى فكرية وثقافية متنوعة لمعالجة وقائع الحياة المصرية المثقلة بالهموم والمثخنة بالمشكلات والأزمات.

مما لا شك فيه أن العطاء الفكري والثقافي في مصر في قضية المرأة جاء مستمداً من الجذور الفكرية والثقافية والمصادر الأساسية للفكر العربي الإسلامي الموروث، والفكر العربي الحديث الذي ظهر في القرن التاسع عشر، ومتصلاً بالفكر الغربي الوافد إلى مصر خلال القرن التاسع عشر، ومطالع القرن العشرين.

ولعل نظرة سريعة على المعالم الأساسية للتيارات الفكرية السائدة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين تؤكد هذه الحقيقة، فهي تنحصر في التيارات الفكرية والثقافية الوافدة ويمثلها التياران الليبرالي واليساري من ناحية، والتيار الإسلامي ذي المرجعية الفكرية الموروثة من ناحية أخرى، وهذه التيارات تضم في جنباتها روافد وتفرعات فكرية متنوعة ومتداخلة ومتلاطمة يمنة ويسرة.

وقد آثرت أن أعرض ملامح الجدل الفكري حول قضية المرأة في محاور أربعة خصصت الأول منها لعرض أوضاع المرأة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين وتحديد المشكلات التي كانت تعانيها، وفي المحور الثاني عرضت الجدل الفكري والثقافي السائد في مصر آنذاك حول الحجاب والأزياء، فيما يمكن تسميته (معركة الحجاب والسفور) وتقديم خلاصات مركزة لمواقف التيارات الليبرالية واليسارية والإسلامية من هذه المسألة، أما في المحورين التاليين فقد عرضت الجدل الفكري حول الموقف من تعليم المرأة وعملها وحقوقها السياسية في المحور الثالث، والموقف من مسائل الأحوال الشخصية في المحور الرابع.

وإيماناً بما يتطلبه هذا النوع من الدراسات من درجة عالية من الموضوعية والحيادية، فقد حاولت جاهدا الالتزام بهذه المتطلبات، واحترام الحقيقة والالتزام بالأمانة العلمية في عرض وجهات نظر التيارات الفكرية ومواقفها بمصداقية ووضح بغض النظر عن درجة اتفاقي أو اختلافي معها، ومن هنا آثرت وضع عدد من النصوص والمقالات الصحفية الممثلة للمواقف الفكرية المتصارعة في الساحة الفكرية المصرية بين يدي القارئ، واعتقد أن عرض هذه النصوص الفكرية لا يتيح للقارئ الإطلاع على المنابع الأولية للفكر العربي التي ما زالت فاعلة في حياتنا الفكرية حتى هذا اليوم فحسب، بل يمنح القارئ الحق في التعرف على الملامح الأساسية لمواقف

المفكرين والتيارات على حقيقتها، بعيدا عن الاقتباس المجزوء أو التوظيف اللاموضوعي لها، ومن هنا فإن ملاحق هذا الكتاب تقدم للقارئ كما متميزا من المقالات الصحفية المعبرة عن مواقف التيارات الفكرية الليبرالية واليسارية والإسلامية في مصر من قضية المرأة، وهذا يتيح للقارئ التوصل إلى قناعات واستخلاصات خاصة به قد تقترب من قناعات المؤلف واستخلاصاته أو تبتعد عنها.

لقد اعتمدت في إنجاز هذه الدراسة على عدد كبير من المصادر الأولية التي تقدم النصوص الجوهرية المعبرة عن حقيقة الفكر السائد في مصر خلال مرحلة الدراسة، وقد تمثلت في الأعمال الفكرية لعدد كبير من المفكرين المصريين من أمثال أحمد لطفي السيد، ومحمد حسين هيكل، وطه حسين، وعباس محمود العقاد، ومنصور فهمي، ومصطفى عبد الرزاق، وعلي عبد الرزاق، ومحمد رشيد رضا، وشكيب أرسلان، وحسن البنا، وسلامة موسى، ونقولا حداد، وغيرهم إضافة إلى الأعمال الفكرية لعدد من أبرز رموز الإصلاح الحديث كرفاعة الطهطاوي، وعلي مبارك وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وقاسم أمين، وعبد الرحمن الكواكبي، وشبلي شميل، وغيرهم.

كما أفادت الدراسة من عدد كبير من المجلات والصحف المصرية بما تقدمه من مقالات تعالج الجوانب الفكرية لقضية المرأة، وتقدم أخبارا وتعليقات وتحقيقات تكشف عن الظروف المحيطة بالمرأة المصرية وحقيقة أوضاعها ومشكلاتها، والتي تشكل البيئة الحاضنة لهذا النتاج الفكري، وكان من أبرز هذه المجلات والصحف: المقتطف، والهلال، والمنار، والزهراء، والفتح، وجريدة الأخوان المسلمين، ومجلة الشبان المسلمين، ومجلة الأزهر، والسفور، والسياسة الأسبوعية، والأسبوع، والعصور، والنذير، والاعتصام، والأهرام، والسياسة اليومية، وكوكب الشرق، والبلاغ، ومصر الفتاة، وشبرا، وغيرها كثير.

وقد شكلت مجموعة كبيرة من المراجع والكتب والإصدارات العربية رافداً هاماً من الروافد التي أمدت هذه الدراسة بمعلومات هامة حول تاريخ مصر وظروفها وأحوالها. كما أفادت الدراسة من عدد كبير من الدراسات الأجنبية والمعربة وهي تلقي

الأضواء على تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وتدرس بعض جوانب الفكر العربي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

ولأن الدراسات الفكرية ينبغي أن تعتمد على ما يمكن تسميته "الوثائق الفكرية" فقد حرصت على الإطلاع على كل ما استطعت الوصول إليه من الوثائق المصرية المحفوظة في دار الكتب المصرية، كما حرصت على التعرف على طبيعة المناقشات البرلمانية، والإطلال على التشريعات والقوانين المصرية المتعلقة بالمرأة في فترة الدراسة.

والله ولي التوفيق

أولاً: أوضاع المرأة المصرية

تشكل المرأة جزءاً من المجتمع الذي تعيش فيه، تعاني ما يعانيه مجتمعها من هموم ومشكلات. والمرأة في الحالة المصرية هي نصف المجتمع، تتوزع على كل الفئات الاجتماعية، وتعيش ظروف هذه الفئات. وأوضاع المرأة في هذا المجتمع هي انعكاس لحقيقة الأوضاع العامة للمجتمع، وتعطي صورة دقيقة عن مشكلاته ودرجة تقدمه أو تخلفه، وسندرس هنا وضع المرأة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين وما كانت تواجهه من مشكلات وتحديات تتصل بالتعليم والعمل والحقوق العامة والسياسية والأحوال الشخصية. وبالنسبة لحظها من التعليم فقد كان قليلاً في مجتمع تغلب عليه الأمية. فعلى الرغم من أن المادة التاسعة عشرة من دستور ١٩٢٣م قد نصّت على إلزامية التعليم الأولي ومجانيته للذكور والإناث على السواء، فإن الواقع كان خلاف ذلك؛ فقد كانت نسبة الأمية بين النساء المصريات عام ١٩٢٩م قد بلغت ٩٦٪ في حين كانت بين الذكور تبلغ ٧٦٪ [١]. ولكن هذه المرحلة من تاريخ مصر شهدت توسعاً في التعليم، فافتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات عام ١٩٢٥م[٢]. ودخلت أول طالبة مصرية الجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٢٨م، وفي الجامعة المصرية تم استقبال أول دفعة من الطالبات في عام ١٩٢٩م[٣]. وفي الثلاثينيات بدأت الحكومة بإرسال

---

(١) دونالد مالكولم ، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة ، ترجمة إكرام يوسف، مركز محروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط١، ١٩٩٧، ص ١٨٤ — ١٨٥، وسيشار إليه فيما بعد، مالكولم، دور جامعة القاهرة. وانظر ، السياسة الأسبوعية ، ع ٣٩ ، ٤ ديسمبر ١٩٢٦ ، ص ١٠ — ١١ .

(٢) Dr. Latifa, Mohammed Salem, **"The Changing Position of the Egyptian Woman 1919-1945"** Egyptian Historical Review, vol. 34, 1987, Cairo, p.9.

(٣) كانت نسبة الطالبات في الجامعة المصرية لعام ١٩٣٠ تعادل ٤٪ فقط، وفي عام ١٩٥٠ وصلت إلى ٧٪، ولم تصل في العام ١٩٦٠ سوى ١٧٪. مالكولم، دور جامعة القاهرة ، ص ١٨٧ .

الطالبات المصريات لتلقي التعليم الجامعي في الخارج، في مجالات الحضانة، والتدبير المنزلي، والفنون والرسم والنحت والموسيقى والأشغال اليدوية والفيزياء وغيرها.

وكان من الطبيعي أن تتطلع الخريجات إلى العمل في مجالات تتصل بتخصصاتهن. ولم تكن المرأة المصرية أبداً بعيدة عن العمل إلى جانب زوجها أو أسرتها خاصة في الريف والبيئات الفقيرة. أما سيدات الطبقات الأرستقراطية، ونساء الأغنياء، فقد كنّ في غير حاجة إلى العمل أو الخروج من البيت إلى الحياة العامة سوى قلة منهن. وهن يشغلن أنفسهن بالعمل النسائي والخيري التطوعي، لا سيما بعد ثورة ١٩١٩م وخروج مظاهرات النساء، فقد بدأت الحركة النسائية في الظهور المنظم، والمطالبة بحقوق المرأة في التعليم والعمل.

فتألفت لجنة مركزية للسيدات الوفديات، كان لها مشاركة فعالة في حركة مقاطعة البضائع البريطانية سنة ١٩٢٢م. وتزعمت صفية زغلول حرم سعد زغلول هذه الحركة. وانطلقت الحركة النسائية المصرية نحو آفاق جديدة من العمل والنشاط، فيما بعد بزعامة السيدة هدى شعراوي، ثم جاءت المشاركة في المؤتمرات النسائية العالمية[(١)].

وبدأت المرأة المتعلمة بالانخراط في سلك الوظيفة والعمل في مجالات تلائم طبيعتها، إضافة إلى النساء غير المتعلمات اللواتي يعملن في المصانع والورش، والمزارع. وجاء تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩م ليفتح فرص عمل أوسع أمام النساء المتعلمات[(٢)].

ومن مشكلات المرأة في هذه المرحلة، الزواج المبكر، والطلاق التعسفي، وتعدد الزوجات دون التزام الرجال بالعدل، والعنوسة، وعزوف الشباب عن الزواج، والزواج

---

(١) المقطم، ع ١٠٢٣٥، ٤ مارس ١٩٢٣، ص ٣. حول مشاركة الاتحاد النسائي المصري في المؤتمرات النسائية العالمية، انظر، د. آمال السبكي، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٢٤ – ١٣٣، وسيُشار إليه فيما بعد، السبكي، الحركة النسائية.

(٢) Latifa, Op, cit, p.15-16 . مالكولم ، دور جامعة القاهرة، ص ١٨٩. عفاف لطفي السيد، تجربة مصر الليبرالية ، ص ١٨٩.

من الأجنبيات[1].

ولمعالجة هذه المشكلات صدر في هذه المرحلة عدد من القوانين المنظّمة للأحوال الشخصية، كان أولها قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لعام ١٩٢٠م، الذي جاء متأثراً بأفكار الشيخ محمد عبده الواردة في تقريره حول المحاكم الشرعية عام ١٨٩٩م. لكنه لم يجارِ الشيخ محمد عبده في أفكاره المستنيرة، فلم يعطِ المرأة المتضررة من الزوج الحق في الحصول على الطلاق عن طريق القضاء، أو منع تزويج الصغار[2].

وقد عُدّل بصدور القانون رقم ٥٦ لعام ١٩٢٣م من مادتين فقط بقصد تحديد سن الزواج للمرأة بستة عشر عاماً وللرجل بثمانية عشر عاماً. وفي عام ١٩٢٧م وضعت مسودة لقانون جديد للأحوال الشخصية ينص على تحديد إمكانية تعدد الزوجات، والحد من حرية الرجل في الطلاق، واستند واضعوه إلى حق الفقيه المسلم في الاجتهاد دونما الالتزام برأي مذهب فقهي محدد. وهنا ظهر أيضاً تأثر بأفكار الإمام محمد عبده حول هذه القضية. لكن هذه المواد لم تظهر في القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٢٩م الذي بقي مطبقاً حتى صدور قانون الأحوال الشخصية الحالي في مصر رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩م، وكان السبب في غياب هذه المواد اعتراض الملك وبعض علماء الأزهر[3]. وعدم تقبل الرأي العام لهذه الأفكار.

وانتشرت في هذه الفترة أفكار التحديث المقترن بالتغريب في العموم[4]. فكان أن

---

(١) ibid, p.17-19.

(٢) Anderson, Op, cit, p.224. وانظر نص القانون، فتيحة قرة، **تشريعات الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣، ص ٤٥ — ٤٨.

(٣) Anderson, Op, cit, p.224. Latifa, Op, cit, p.20-21. وانظر نص القانون ٢٥ لعام ١٩٢٩، **الفتح**، ع١٤٠، ٢١ مارس (آذار) ١٩٢٩، ص ٦ — ٧. أنور العمروسي (جمع ومراجعه)، **موسوعة النصوص الشرعية والملّية المعدلة، قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، د.ت، ص ٤١ — ٤٥.

(٤) لمزيد من المعلومات حول مفهوم التحديث، وعلاقته بالتبعية للغرب يمكن مراجعة: ميشيل مان (محرر)، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، تعريب، عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح،

انتشرت لدى النساء أفكار وقيم وعادات وتقاليد مستوحاة من واقع المرأة الغربية. ويغض النظر عن مدى مواءمة ذلك لواقع المرأة المصرية. وتعالت الأصوات بين الرجال والنساء التي تدعو إلى التخلي عن الحجاب كزي شرعي وكفصل بين الجنسين. وأخذت العادات والأزياء الأوروبية بالانتشار بين بعض المصريات، لكن هذا الانفتاح غير المنضبط اقترن بالأمية، والجهل، وندرة التعليم، فكانت السلبيات والمخاطر الاجتماعية فوق التصور[1].

وتنوعت الآفات والأمراض الاجتماعية المنتشرة في مصر خلال هذه المرحلة: كالمخدرات[2]، والبغاء العلني والسري[3]، وارتفاع معدلات الجريمة، إضافة إلى انتشار

= مكتبة الفلاح، القاهرة، د.ت، ص ٤٥٩ – ٤٦٠. وسيُشار إليه فيما بعد، مان، موسوعة العلوم الاجتماعية.

(١) Latifa, Op, cit, p.21-24 . الفتح ، ع٤٦٠، ٣٠ جمادى الأولى ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥م) ، ص ٢١ – ٢٢.

(٢) أوردت **الأهرام** في عددها ١٩٦٠٩/١٧/٤/١٩٣٩ ، ص ١٠ ، إحصائية حول عدد قضايا المخدرات لعام ١٩٣٨ فكانت (٢٦٤٣) قضية ، ويقابلها (٢٤٦٦) قضية لعام ١٩٣٧. وانتشرت أنواع جديدة من المخدرات مثل الكوكائين ومشتقاته، إضافة إلى تدفق كميات كبيرة من الحشيش من سوريا ولبنان، وهما آنذاك تحت الاحتلال الفرنسي ، وقد ساهم الأجانب مستغلين نظام الامتيازات الأجنبية في تجارة المخدرات، وقد راحت الصحافة المصرية والرأي العام يناقشان المسألة ، ويلفتان النظر إلى أن المحاكم القنصلية (لا يتوقع منها إيقاع عقوبات رادعة على رعاياها، وراح البعض يطالب بنقل اختصاصاتها إلى المحاكم المختلطة، بل وإلغاء نظام الامتيازات نفسه، انظر ، أحمد شفيق ، **حوليات مصر السياسية**، الحولية الرابعة ١٩٢٧، ص ٦٢ – ٧٢، ص ٧٣ – ٨٣)، الحكومة المصرية، **تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة من ١٩٣٠ – ١٩٣٧**، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، ١٩٣٩. كان للأجانب في ظل الامتيازات الأجنبية دور هام في تفاقم هذا الخطر خاصة في عامي ١٩٢٨ – ١٩٢٩. جاك بيرك، مصر ، ص ٢٣-٢٤.

(٣) في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين تدفقت على مصر أعداد كبيرة من النساء ومن أقطار مختلفة لاحتراف البغاء، وبدأت الظاهرة تأخذ طابعا رسميا بفرض الضريبة على المومسات، والحصول على الشهادة الصحية، والفحص الطبي الدوري، وساعد إلغاء تجارة العبيد عام ١٨٧٧ على انضمام نساء جدد إلى المومسات من أصول مختلفة، وساعد نظام الامتيازات الأجنبية على حماية "البغاء" ومحترفاته ومحترفيه. وفي العام ١٩١٥ أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني مرسوما يقنن البغاء، في إطار اهتمامها برفاهية جنود الاحتلال خلال الحرب العالمية الأولى. على أن يمارس البغاء في بيوت مسجلة رسميا ويحصول المومسات على تراخيص بمزاولة المهنة من

التسول والتشرد والسحر والشعوذة[1].

وفي هذه المرحلة انشغلت التيارات الفكرية في مصر بقضية المرأة، كأحد المحاور الرئيسية في رؤاها ومشروعاتها للاصلاح والتقدم والتنوير وكانت التيارات العلمانية ذات المرجعية الفكرية والثقافية الأوروبية تتخذ من المرأة الأوروبية نموذجا . وهناك محاولة

= الشرطة تحمل صورهن. كما كان عليهن أن يخضعن لفحص طبي اسبوعي. ولما الغيت الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ بقي البغاء الرسمي معمول به. واتبع الإشراف عليه منذ إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ بهذه الوزارة. وفي عام ١٩٤٩ صدر قرار عسكري بإغلاق بيوت البغاء الرسمي. وفي عام ١٩٥٣ تم تحريمه بنص قانوني، وبشكل نهائي. د. مارغو بدران، **رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن**، ترجمة: د. علي بدران، المجلس الأعلى للثقافة. المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٠م، ص ٣٠٠-٣٠٣، ص ٣١٨-٣٢٠. ولمزيد من المعلومات حول مشكلة البغاء الرسمي، **الفتح** ، ع١٩٦، ٢٤ إبريل (نيسان)، ١٩٣٠، ص ١٢ - ١٣. الصباح، ع ٦٠٩، ٢٧ مايو (حزيران) ١٩٣٨، ص ٤١. وحول مظاهرة البغايا في الأزبكية احتجاجاً على قرار محافظ العاصمة وقف منح الرخص الرسمية للبغاء الرسمي، **الصباح**، ع ٦١٣، ٢٤ يونيه (حزيران)، ١٩٣٨، ص ٨. توضيح المحافظ حول أن المنع مؤقت فلا داعي للقلق، ص ٨، اقتراح رئيس مكتب الآداب العامة بإصدار تشريع يلزم الشباب والشابات بالزواج في سن معين قبل إقرار قانون يسمح بالبغاء الرسمي، ص ٩، أما الطبيب المكلف بالكشف على البغايا فيرى أن الإلغاء سيؤدي إلى البغاء السري وبالتالي انعدام الكشف الطبي اليومي وانتشار الأمراض السرية، ويقول بأنه في القاهرة وحدها حوالي ألف من البغايا ولا يقع الكشف اليومي سوى على ١٥٠ منهن فقط، ص ٩، والمسألة ظلت موضع جدل في الصحافة والبرلمان والوزارة. مجلس النواب، **الهيئة النيابية السابعة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثاني**، م١، (من مضبطة الجلسة الأولى إلى مضبطة الجلسة الثلاثين)، (١٩ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٣٨ - ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٣٩) المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٩٤٠، ص ١٣٣٣. وفي عام ١٩٣٢ قررت الحكومة المصرية تشكيل لجنة لدراسة هذه المشكلة، واستطلاع رأي الهيئات المختلفة، في أفضل الحلول لها. الفتح، ع٢٩٨، ١٩ صفر ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)، ص٥. وقامت بإعداد تقرير خلاصته المنع التدريجي لهذه الآفة، واتخاذ جملة إجراءات تخفف من مخاطرها. الحكومة المصرية، **تقرير لجنة إلغاء البغاء المرخص به بالقطر المصري**، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٩٣٩.

(١) علويه، **مبادئ في السياسة** ، ص ١٦٨.

بطبيعة الحال للإفادة من جهود الروّاد والبناء عليها[1]، خاصة جهود قاسم أمين[2].

لقد أبدى الليبراليون طوال فترة الدراسة احتراماً وإجلالاً لجهود قاسم أمين، ليس كمدافع عن المرأة فقط، بل كمصلح اجتماعي وقف حياته للدفاع عن "حرية الفكر، وحرية المرأة" بإسهامه في تأسيس الجامعة ١٩٠٨م، وفي دفاعه عن قضية المرأة[3].

وتابع الليبراليون السير على خطى قاسم أمين في موقفهم من قضية المرأة، وساهمت الصحافة الليبرالية في دعم قضية المرأة[4]، وفي دعم الحركة النسائية، وفي تثقيف المرأة بما ينبغي أن تطالب به من حقوق، وبما ينبغي أن تفعله لتحصيل هذه

---

(١) قدم الطهطاوي في فترة مبكرة، صورة النموذج النسوي المنشود، في حديثه عن المرأة الباريسية، في **"تخليص الابريز في تلخيص باريز"** الصادر عام ١٨٣٤. ثم قدم دفاعا عن حقوق المرأة في مؤلفات أخرى منها: **"المرشد الأمين"** ١٨٧٣.

(٢) اتخذ الليبراليون من قاسم أمين رائدا في هذا الميدان، لما قدمه من معالجات فكرية لقضية المرأة، بدأت بإصدار كتاب "المصريون" ١٨٨٤ باللغة الفرنسية، وهو خطاب دفاعي ردا على الفرنسي "دوق داركور" في كتابه "مصر والمصريون"، يدافع عن وضع المرأة في الإسلام، والمجتمع الإسلامي، ثم قدم كتابه الهام "تحرير المرأة" ١٨٩٩، وهو خطاب نقدي لاذع، ينقد وضع المرأة المصرية، معتبرا هذا الوضع أحد أسباب التخلف، ويقال بأن الشيخ محمد عبده يقف خلف الآراء الفقهية الواردة فيه (الشيخ عبد العزيز البشري، **كلمة الشيخ في حفل إحياء ذكرى قاسم أمين**، السياسة الأسبوعية، ع١١٤، ١٥ مايو ١٩٢٨، ص ١٥) وقد أثار موجة من الردود في الصحافة وفي التأليف، فقد صدر عدد كبير من الكتب للرد على قاسم أمين، (علي محافظة، **الاتجاهات الفكرية**، ص ١٩٥) ثم اصدر قاسم أمين كتابه الأخير للرد على هذه الردود، وهو "المرأة الجديدة" ١٩٠٠، وقد تطور موقفه فهو هنا يستبدل آراء مفكري الغرب بالنصوص الشرعية للتدليل على صحة آرائه، قاسم أمين، **الأعمال الكاملة لقاسم أمين**، د. محمد عمارة (دراسة وتحقيق)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، (جزءان في مجلد واحد)، المرأة الجديدة، ج٢، ص ١٧٥-١٧٦).

(٣) د. محمد حسين هيكل، **"الاحتفال بذكرى قاسم لمناسبة انقضاء عشرين عاما على وفاته"**، السياسة الأسبوعية، ع١١٣، ٥ مايو (أيار) ١٩٢٨، ص ٣-٤.

(٤) مثلاً اهتمت مجلة الهلال، بنشر استفتاءات متتالية حول مسائل اجتماعية متنوعة، من ابرزها قضية المرأة، وكانت تعرض ردود أبرز مشاهير الكتاب والمفكرين الذين تختارهم بعناية، ولخدمة توجهات تريدها المجلة، مثلا **"عن زواج الشرقيين بالغربيات"**، الهلال، م٣٢، ع١٢، ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٣، ص ٢٥٣-٢٥٨.

الحقوق، وفقاً للمرجعية الأوروبية، واقتفاءً لنموذج المرأة الأوروبية[1]. واهتمّت الصحافة بنشر المقالات والصور التي تخدم فكرة وجوب تقليد المرأة في الخارج وهيأ للمرأة المصرية مواكبة التحولات التي تشهدها أوضاع المرأة الغربية، واهتمت الصحافة الليبرالية المصرية بدعوة المصرية إلى تقليد المرأة الغربية في السلوك، والعادات، والأزياء، ومسابقات الجمال، والرياضة النسائية، وتولّت الصحافة النسائية جانباً هاماً من هذا الجهد.

وبرزت الحركة النسائية، وتعاظم دورها في المطالبة بحقوق المرأة المصرية، ووضعت قضية المرأة المصرية في إطار قضية المرأة في العالم، وحاولت الحركة النسائية المصرية أن تصبح جزءاً من الحركة النسائية العالمية، وتتبنى المفاهيم والمعايير الأوروبية في معالجة قضايا المرأة، وإن كان هذا التبني يجري بأسلوب تدريجي بطيء[2]. وبرزت في هذا المجال أسماء نسائية شهيرة مثل، ملك حفني ناصف

---

(١) عرفت مصر منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، صحافة نسائية وتشرف على تحريرها نساء كن في أغلبهن من المسيحيات السوريات أو القبطيات (هناك دراسة هامة حول الصحافة النسائية في مصر لما قبل ١٩١٩، بث بارون **"النهضة النسائية في مصر، الثقافة والمجتمع والصحافة"** ترجمة ، لميس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩). وفي فترة الدراسة، كان للصحافة حضور ملموس. فقد صدرت مجلة (المرأة المصرية)، ١٩٢٠ لصاحبتها بلسم عبد الملك، ومجلة (السيدات) لصاحبتها روزا أنطون حداد، وصحيفة (الرجاء) الأسبوعية التي أصدرتها ليلى عبد الحميد الشريف، عام ١٩٢٢، ومجلة (السيدات) الشهرية التي أصدرتها لبيبة هاشم، عام ١٩٢١، فاروق أبو زيد، **الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية**، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، د.ت ص ٤٦٥.

(٢) شارك وفد نسائي مصري مكون من هدى شعراوي، ونبوية موسى، وسيزا نبراوي، ومدام ويصا واصف، وريجينا خياط، في أعمال مؤتمر السيدات العالمي في روما ١٩٢٣. وفي طريق العودة إلى القاهرة قررن خلع الحجاب (غطاء الوجه) مجرد النزول في محطة القاهرة، كما قررن (إصدار مجلة نسائية ناطقة بالفرنسية لشرح قضية المرأة المصرية، ومخاطبة الأجنبيات، وقد صدرت مجلة المصرية (Lgyptienne) عام ١٩٢٥-١٩٤٠. وترأست هدى شعراوي هيئة تحريرها، ثم أصدرت السيدة هدى شعراوي مجلة "المرأة المصرية" باللغة العربية، ١٩٣٧-١٩٤٠، (د. جورجيت عطيه إبراهيم، **هدى شعراوي، الزمن والريادة**، دار عطيه للنشر، ضبية ، لبنان، ط١، ١٩٨٢، جزءان، ج٢، ص ٧-١٣). لقاء مع سيزا نبراوي، **الأسبوع**، القاهرة، ع٢، ٩ مايو ١٩٣٤، ص٦.

(باحثة البادية) وصفية زغلول، وهدى شعراوي، وسيزا نبراوي، ومنيرة ثابت، وميّ زيادة، ونبوية موسى، ولبيبة أحمد (انضمت فيما بعد لجماعة الإخوان المسلمين) [1].

ويحرص الليبراليون في هذه المرحلة على مراقبة الحركة النسائية في تركيا، ومتابعة التجربة التركية في هذا الميدان إعجاباً وتقديراً وتطلعاً للتقليد[2].أما التيار الإسلامي فقد جعل من قضية المرأة أحد الركائز المحورية في مشروعه الإصلاحي وذلك رداً على ما تقدمه التيارات الليبرالية واليسارية من آراء ومواقف حيال هذه القضية . والاهتمام الاسلامي بهذه القضية مرده هاجس الخوف مما يسعى العلمانيون إلى فرضه من رؤى تغريبية، ستحدد هوية الفرد والمجتمع والأمة وتشكل مدخلاً إلى التغريب والاستلاب الثقافي . والتصورات الإسلامية في هذه القضية نابعة من المرجعيات العقدية والفكرية الإسلامية المتمثلة في القرآن والسنة والتجربة التاريخية للأمة وبطبيعة الحال بحسب ما يرتئيه هذا العالم أو الفقية أو هذا الفصيل أو تلك الجماعة من اجتهادات قد تقترب أو تبتعد قليلاً أو كثيراً من حقائق الإسلام ومن ضرورات الحياة المعاصرة.

---

(١) د. آمال السبكي، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٠٧-١٠٩.

(٢) "المرأة الجديدة في تركيا الجديدة، نحو الحرية والمساواة" (بدون توقيع)، الهلال، م٣٣، ج١، أول أكتوبر ١٩٢٤، ص ٦٧-٦٩". الحركة النسائية في تركيا الجديدة، حديث لرئيسة الاتحاد النسوي التركي، نزهة هانم محي الدين"، السياسة الأسبوعية، ع٧١، ١٦ يوليو (تموز)، ١٩٢٧، ص ٨.
"المرأة التركية الجديدة نهضتها وآمالها"، المقتطف م٨٥، جـ١، ١ يوليو ١٩٣٤، ص ١٠١ – ١٠٥.
"النساء التركيات والمدنية الغربية"، البلاغ، ع ١٢٥١، ٢٣ إبريل (نيسان) ١٩٢٧، ص ١.

ثانياً: معركة الحجاب والسفور

أ- الموقف الليبرالي

شغلت الدعوة إلى السفور وخلّع الحجاب، الجزء الأكبر من اهتمام التيار الليبرالي بقضية المرأة، منذ أن كتب الطهطاوي بكثير من التسامح عن السفور والاختلاط، الذي تتمتع به المرأة الباريسية، واعتباره السفور والاختلاط ليس نقيضاً لعفة النساء[1].

وقد أبرز علي مبارك في روايته "علم الدين" هذه المسألة بأسلوب حواري بين المستشرق المدافع عن السفور وبين الشيخ الأزهري المدافع عن الحجاب، ويرى د. محمد عمارة "أن صورة المرأة الأوروبية المتحررة كما عرضها، كانت مشرقة، بقدر ما كانت "حجج" الشيخ علم الدين باعثة على النفور!"[2].

وتابعه قاسم أمين في اعتبار التربية وليس الحجاب هي التي يُعوّل عليها في الأخلاق والعفة، إذ أن "العفّة ملكة في النفس لا ثوب يختفي دونه الجسم" [3]. ومع ذلك فهو لم يتجاوز المطالبة بالحجاب الشرعي[4]، مع إبطال عادة ارتداء النساء النقاب أو البرقع. وقد أطنب في تعداد مساوئ "الحجاب" ويقصد "النقاب" بالذات، وشرح

---

(١) يقول الطهطاوي، "إن وقوع اللخبطة بالنسبة لعفة النساء لا يأتي في كشفهن أو سترهن بل منشأ ذلك التربية الجيدة والحسنة" الطهطاوي، (تلخيص الإبريز) ، **الأعمال الكاملة**، ج١، ص ١١٠.

(٢) مبارك ، **الأعمال الكاملة لعلي مبارك**، ج١، ص ٢٨٠.

(٣) قاسم أمين، (تحرير المرأة) ، **الأعمال الكاملة**، ج٢، ص ٦٨.

(٤) م . ن ، ج٢، ص٤٣.

أضراره[١]. مؤكداً أنه لا يمنع الفساد[٢]. وأنه من بقايا "هيئتنا الاجتماعية الماضية". ولأنه ضار فلا يمكن أن يكون شرعياً[٣]، كما عدّه منافياً للحرية الإنسانية، لأنه يعيق المرأة عن ممارسة حقوقها[٤]، ونادى بالاختلاط دون خلوة[٥].

هذه هي القاعدة التي تأسس عليها الخطاب الليبرالي في مسألة السفور والحجاب. ووقف عندها إلى حين[٦].

وظل "الخطاب السفوري" - إن جاز التعبير - يتطوّر بشكل تدريجي لجهة التغريب، وتبني المعايير الأوروبية في هذا الميدان. لقد قدّم "عبد الحميد حمدي" رئيس تحرير مجلة "السفور"، رؤية جماعة السفور، أو أيديولوجيا السفور بحسب ما تفهمه فئة هامة في التيار الليبرالي. ولم يخرج فيها عن الحديث عن احترام أحكام الدين، وأن المطلوب إنما هو الانتفاع "بأحكام الدين الخالصة في تحرير المرأة من ربقة العادات الفاسدة". إذاً المطلوب هو إعادة نظر وإعادة تفسير وصولاً إلى فهم جديد لأحكام الدين. كما يُقدّم رؤيته لمفهوم "السفور" اجتماعياً، فهو يعني "ظهور المرأة في مكانتها اللائقة في الحياة باعتبارها مخلوقة لها حقوق طبيعية يجب أن تحصل عليها ولها وظيفة

---

(١) م . ن ، ج٢، ص ٤٥-٤٨، ص ٥٢.

(٢) م . ن ، ج٢، ص ٦٢.

(٣) قاسم أمين، (المرأة الجديدة)، **الأعمال الكاملة**، ج٢، ص ١٥٣.

(٤) م . ن ، ص ١٩٧.

(٥) قاسم أمين (تحرير المرأة) ، **الأعمال الكاملة**، ج٢، ص ٦٢.

(٦) فهذه نبوية موسى، تطالب بالحجاب الشرعي الذي يسمح بكشف الوجه. والحجاب في رأيها لا يعني "دفن النساء في المنازل، ولو كان الأمر كذلك لما أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بغض أبصارهم ، وعمن يغض الرجل نظره إذا كانت المرأة سجينة المنزل"، نبوية موسى، "السفور والحجاب"، السفور، ع٢٣٨، ٢٨ مايو (أيار) ١٩٢٠، ص٢.

وهذا الشيخ مصطفى عبد الرازق يتحدث في المسألة في ذات السياق، ويرفض عزل المرأة عن الحياة ويشرح مساوئ وسلبيات التمسك بالحجاب فهو يؤدي بالمرأة إلى "الشعور بالعجز، والحاجة للحماية، وإلى ضعف النفس وضعف الجسم معاً". مصطفى عبد الرازق، **في الإجابة على استفتاء** ، الهلال، م٣٣، ع٥، أول فبراير (شباط) ١٩٢٥ ص ٤٧٣-٤٧٤.

كبيرة يجب أن تؤديها" [1].

ويجري التركيز في "الخطاب السفوري" على إبراز مثالب الحجاب، وفضائل السفور، ودعوة النساء للثورة على الحجاب "البرقع" بالذات، فهو يولّد سوء الظن بين الرجل والمرأة[2]. وهو يجني على الأدب والفن، لأن الشاعر والفنان "لا يجد الكائن الجميل الذي يصوّره، أو هو لا يشعر به في الناحية الاجتماعية" [3]. وهناك دعوة يوجهها علي عبد الرازق إلى المبادرة العملية، ومن خلال الممارسة للتخلص من الحجاب، "فلقد علّمتنا التجربة في مصر أن السفور كبعض مسائل الحياة الأخرى، إنما يكون حلّه عن طريق العمل لا من طريق البحث والجدل"، فهو يدعو إلى العمل وعدم الاكتفاء بالجدل، "إننا قد أصبحنا نعتقد أن من الواجب علينا أن نحول بين الجدل وخصوصاً الديني، وبين شؤون الحياة الاجتماعية العملية، بقدر ما يجب أن نحول بين حركة النهوض في الشرق، وبين كل ما يعوق ذلك النهوض". وهو يعتقد بأن مصر

---

(١) عبد الحميد حمدي، "حول السفور"، السفور، ع٢٤١، ٢ يوليو (تموز)، ١٩٢٠، ص٢. وقد كتب أيضاً سلسلة من المقالات بعنوان : "تحرير المرأة" نشرها في السفور، الأعداد، ٢٤٢-٢٤٨ الصادرة خلال الفترة ٩ يوليو (تموز) ١٩٢٠، ١٢ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠. وتحرص "السفور" - توضيحاً لموقفها، ودفعاً للاتهام - على نشر صورة لسيدة تركية ترتدي زياً شرعياً لا يظهر منها سوى الوجه والكفين، على أنه النموذج الذي تطالب به "السفور" كزي وحجاب شرعي للمرأة المصرية. فتقول "هذا هو نوع الحجاب الذي ندعو إليه أيها السادة الحجابيون - جئناكم بصورته حتى لا تدعوا علينا أننا نريد لنسائنا الخروج عن حدود الآداب الشرعية، وتخطي أصول الآداب والاحتشام. فما هو حجابكم الذي تدافعون عنه؟ أهو هذه الملاءات المهلهلة والبراقع الشفافة.. أم لديكم نموذج آخر من الحجاب، نجهله؟"، "السفور"، ع ٢٣٩، ٤ يونيو (حزيران) ١٩٢٠.

(٢) نقولا يوسف، "حجاب المصرية، وما جلبه على المجتمع المصري"، السياسة الأسبوعية ، ع ١٠٣، ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٢٨، ص ٧. يوسف حنا، "نشأتي واحتجاجي ، مذكرات فتاة"، السياسة الأسبوعية، ع ١٧٢، ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٩ ، ص ٨.

"لكاتب وأديب وناقد معروف"، "البرقع"، السياسة الأسبوعية، ع٣٧، ٢٠ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٦، ص١٦٥.

(٣) حافظ محمود، "جناية التحجب على الأدب" ، السياسة الأسبوعية ، ع ١٠٤، ٣ مارس (آذار) ١٩٢٨. ص ٧.

اجتازت طور البحث النظري في مسألة السفور والحجاب إلى طور العمل والتنفيذ، لكن المشكلة - في نظره – التي تواجه المصريين اليوم "إنما هي الوسيلة التي يتدرجون بها إلى السفور الفعلي، تدرجاً لا يكون فيه منافرة بين ذوق الحجاب القديم، وذوق السفور الجديد" (١).

وإذا كان "الخطاب السفوري" يقدم صورة منفّرة للحجاب ولوضع المرأة "المحجبة"؛ فإنه أفرد صفحات واسعة من الصحافة الليبرالية، لتعريف المرأة المصرية بأنماط جديدة من السفور التغريبي، في الأزياء، والسلوك والعادات(٢).

وفي هذه البيئة الفكرية تنامت الدعوة إلى تحطيم كل الحواجز والحجب أمام الاندماج الكامل للمرأة في الحياة الاجتماعية. لكننا لا نعدم أصواتاً معتدلة تنادي بالوسطية في هذه المسألة(٣).

وهناك من يسعى لدحض "الخطاب السفوري" المعتدل. وينادي بضرورة

---

(١) علي عبد الرازق، "السفور والحجاب على ذكر كتاب الآنسة نظيرة زين الدين" ، **الهلال**، م٣٦، ع١٠، أول أغسطس (آب) ١٩٢٨، ص ١١٩٠-١١٩٢.

(٢) "صور سيدات بلباس البحر، وجماعة من الشبان والشابات يرقصون على أنغام لاسلكية، **المصور** (وفدية) ، ع ٤٠، ١٧ يوليو (تموز) ١٩٢٥، ص ١٣. وانظر صور مماثلة وتعليقات مشابهة، **السياسة الأسبوعية**، ع ١٥٦، مارس (آذار) ١٩٢٩، ص ١٥. "معرض الصور المصرية في الإسكندرية من ضمنها صور عارية تماماً"، **السياسة الأسبوعية**، ع ١٤٤، ٨ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٨، ص ١٤. "صور لأزياء الشاطئ في أوروبا"، **السياسة الأسبوعية**، ع ١٧٦، ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٢٩، ص ١٤-١٥. "تطور الأزياء النسائية في العالم" ، **السياسة الأسبوعية**، ع ١٩٢، ٩ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٩، ص ١٤-١٥. " مباريات الجمال للنساء" **الأسبوع** (وفدية) ع١، ٢٩ نوفمبر ١٩٣٣، ص ١٨. " صورة لفتاة نصفها الأعلى عارٍ تماماً" ، وبجوارها شعراً غزلياً، **الأسبوع**، ع ١٧، ٢١ مارس (آذار) ١٩٣٤، ص ١١. "التقاليد المزرية أحد أمراضنا الاجتماعية" **السياسة الأسبوعية**، ع ٣٨، ٢٧ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٦، ص ٢٩.

"المودة عيوبها ومحاسنها"، **السياسة الأسبوعية**، ع ٥٢، ٥ مارس (آذار)، ١٩٢٧، ص ٧. "المودة أيضا"، **السياسة الأسبوعية**، ع ٨٤، ١٥ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٧، ص ٥.

(٣) إبراهيم المازني، "اختلاط الجنسين، طرفا الغلو"، **السياسة الأسبوعية**، ع ١٥٩، ٢٣ مارس (آذار) ١٩٢٩، ص ١ – ٢.

الاستفادة من تجربة الاختلاط في الغرب. ويزعم أنها لم تهدد الأخلاق العامة، بل إنها زادت في متانة أخلاق الشباب، وقلّلت من النظر إلى المرأة بوصفها جسداً، ومن باب "موضوعة الجنس" فقط، بل إن الفصل بين الجنسين هو أدعى إلى إثارة الشهوات، وفيه الكثير من سوء الظن بأخلاق المرأة والرجل[1].

ويخرج د. محمود عزمي على الناس ليعلن أن "الاختلاط الصريح" بين الجنسين له من الأهمية ما لتحقيق "التعادل الفكري" بين الرجال والنساء من أهمية، لذلك فإنه لا إمكانية "لإصلاح صحيح للجماعة الشرقية إلا إذا توافر فيها هذان العاملان توافراً شاملاً جريئاً" [2].

لقد أصبح "السفور" مجرد وسيلة للوصول إلى نشوء المجتمع المختلط "الذي يُقرّب مسافة الخلف بين الجنسين، ويُقيم علاقات بين الرجل والمرأة على قاعدة التفاهم الفكري والعاطفي". لذلك يأسف البعض على "أننا لم نخطُ بعد الخطوة الحاسمة في سبيل تطبيق روح الحضارة العصرية على عاداتنا وأخلاقنا وأساليب حياتنا" [3].

من الواضح أن الخطاب الليبرالي في هذه المسألة قد تابع قاسم أمين في أفكاره، فضمّ أصواتاً معتدلة "توفيقية". لكنه بدأ يعرف أصواتاً متطرفة تنادي بالاختلاط الصريح والكامل. ويظهر أن البعض بدأ يعوّل على "الموقف" العملي وليس مجرد "التنظير" الفكري للمسألة. والمناخ العام أصبح في صالح السلوك السفوري، واستمر الهجوم على الحجاب والحجب، كما جرى الربط بين السفور والتقدم. واعتبار الحجاب

---

(١) محمد حسني عبد الحميد "في المنع ضرر وسوء ظن، الاختلاط بين الجنسين مشروع"، السياسة الأسبوعية، ع ٧٣، ٣٠ يوليو (حزيران)، ١٩٢٧، ص ٨.

(٢) د. محمود عزمي، "مدى النهضة النسوية في مصر والشرق الأوسط، لا إصلاح من غير اختلاط وتعادل فكري بين الجنسين"، الهلال، م٣٦، ع ٨، أول يونيو (حزيران) ١٩٢٨، ص ٩٢٥-٩٢٨.

(٣) إبراهيم المصري (قبطي)، "بعد السفور وجوب تكوين المجتمع المصري المختلط"، الهلال، م٤٦، ع٣، أول يناير (كانون ثاني) ١٩٢٨/ ص ٢٦٩-٢٧٢. وحول نفس المعاني، عليه فهمي (خريجة السوربون)، "حقوق المرأة المصرية في الهيئة الاجتماعية"، الأهرام، ع ١٧٨٩٥، ٢٣ /٤/ ١٩٣٧، ص ١ وص ٥.

سلوكاً متخلّفاً يتنافى مع التقدم والمدنية، ويعطّل قدرات المرأة، وفي موازاة ذلك هناك جهود إعلامية كبيرة لإشاعة ثقافة السفور على الطريقة الغربية الخالصة.

ب- الموقف اليساري

قدم اليسار المصري رؤية تكاد تكون شبيهة بالرؤية الليبرالية في النظر إلى مسألة المرأة والأسرة. وأبدى سلامة موسى إعجاباً شديداً بجهود وأفكار قاسم أمين في هذه المسألة. وأكد أن مرامي قاسم أمين أبعد مما أعلن وإن لم يصرِّح بها، وهي الاقتداء الكامل بسيرة المرأة الغربية، وأن تسير النهضة النسائية في مصر على طريق مثيلتها في الغرب[1].

"الحجاب" في الخطاب اليساري، جزء من التقاليد البالية، التي سببت تأخر المرأة بل وتأخر الأمة؟ "إن تحجب المرأة سبب تأخرها، وتأخر الأمة معها" [2]، وهو المسؤول عن "الحط من قيمة عقلية المرأة، فأخسر المجتمع قوة المرأة العقلية" [3].

أما سلامة موسى فإنه يعتقد بأن تراجع المسلمين الحضاري نجم عن إهمالهم "لشأن عظيم من شؤون الحياة، ألا وهو حياة المرأة التي يُنقِص قيمتها الحجاب ويُضيقها ويحول دون نموها" [4]، ويتفق مع ما ذهب إليه نقولا حداد إذ أن الحجاب جزء من التقاليد البالية، لكن قائمة "التقاليد البالية" عنده أشمل وأوسع؛ فهي تضم إلى جانب الحجاب، كل من النقاب، والعمامة، وتدريس علوم الأزهر[5].

وهناك اهتمام بتشويه صورة الحجاب من خلال إبراز عيوبه وأضراره بحسب

---

(١) سلامة موسى، "النهضة النسائية في مصر تحتاج إلى المطالبة بالمساواة الاقتصادية"، السياسة الأسبوعية، ع ١٤٧، ٢٩ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٨، (ص ٨- ٩، ص ١١) ص ٨.

(٢) نقولا حداد، علم الاجتماع، جـ١، ص ٣١٥.

(٣) م . ن ، جـ١، ص ٣١٧.

(٤) سلامة موسى، "الحجاب والنقاب"، الهلال، م ٢٩، ع١، أكتوبر (تشرين أول)١٩٢٠ (ص ٨٤ – ٨٨)، ص ٨٥.

(٥) م . ن ، ص ٨٧.

الرؤية اليسارية. وفي مقدمتها أنه يدفع الشباب إلى الزواج بالغربيات، كما أنه "يحول دون سريان ناموس من أهم النواميس الطبيعية وهو الانتخاب الجنسي"، والمقصود هنا أنه يتيح زواج البلهاء مثلاً، لعدم معرفة الخاطب بها معرفة كافية. كما أن الحجاب – في رأيهم – لا يصون الأخلاق العامة، فالفسق في مصر أشد منه في أوروبا[1]. إضافة إلى أنه يحول دون تحقيق الإبداع الأدبي والفني لغياب صورة المرأة عن ذهن المبدع، فهو من أسباب تأخر الأدب والفن أيضاً[2]. والهجمة على الحجاب بحاجة إلى مبررات علمية وصحية، عثر عليها سلامة موسى، وراح يسوق في مجمل مبرراته للدعوة للسفور أسباباً صحية، تؤكد أن الأخذ بالملابس الغربية أنسب صحياً للمرأة[3]. وبناءً عليه فإن نقولا حداد كان قد طالب المرأة أن تكون "أكثر تعقلاً في اختيار الأزياء الصحية والملائمة للعمل والرياضة" [4].

وانطلاقاً من كل هذا فإن انتصار المرأة على الحجاب هو انتصار على القرون الوسطى وعلى الشرق معاً[5]. كما أن خروج المرأة في مظاهرات ثورة ١٩١٩م - في رأي سلامة موسى - "ليس ثورة على الانجليز وحدهم بل كان ثورة أيضاً على ألف سنة من ظلام الحجاب" [6].

والخطاب اليساري في أمر الحجاب والسفور كشأنه في مسألة المرأة والأسرة عموماً خطاب تغريبي محض، خاصة عندما ينطلق سلامة موسى ليعبر عنه بصراحة ووضوح لا لبس فيه، وها هو يحدد غايات "السفوريين"، فيقول : "فالدفاع عن السفور

---

(١) سلامة موسى "الحجاب والنقاب"، الهلال، م ٢٩، ع١، أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٠، (ص ٨٤ – ٨٨)، ص ٨٧- ٨٨.

(٢) سلامة موسى، "التجديد الفكري والفني"، السياسة الأسبوعية، ع ١٦١، ٦ إبريل (نيسان) ١٩٢٩، (ص ١٦ – ١٧)، ص ١٧.

(٣) سلامة موسى، "المرأة بعد سن الأربعين"، الأسبوع، ع ٢٢، ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٣٤، ص ٥. سلامة موسى، الدنيا بعد ٣٠ عاماً، سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٤٩ – ٥٠.

(٤) نقولا حداد، علم الاجتماع، جـ١، ص ١٣١.

(٥) سلامة موسى، تربية سلامة موسى، ص ٨٢.

(٦) م . ن ، ص ٨٢.

إنما هو في الحقيقة دفاع عن التفرنج وتمدين الأمة تمديناً غربياً" [1].

ج- الموقف الإسلامي

تعامل الخطاب الإسلامي مع قضية المرأة، في إطار الحرص على سلامة البناء الأسري، والحرص على سلامة الأخلاق العامة للمجتمع، والخشية من الفتنة والفساد، والشعور المتنامي بأن هناك مؤامرة تحاك ضد المرأة المسلمة تستهدف إخراجها من البيت لإفسادها، والأسرة، والمجتمع.

وكان الإمام محمد عبده قد قدّم في نهاية القرن التاسع عشر اجتهادات نابعة من جوهر مقاصد الشرع الإسلامي في مسائل الأسرة والمرأة. مستهدفاً تقديم نموذج إسلامي لتحرير المرأة بالإسلام، وليس تحريرها من الإسلام. لكن عدم تقبّل التيار الإسلامي للفكرة، جعل الراية تنتقل إلى الأيدي العلمانية، التي منحت المشروع بعداً تغريبياً، ساهم في إفشاله وجعله بعيداً عن واقع البيئة المصرية، كما دفع الخطاب الإسلامي نحو مزيد من التشدد، اعتقاداً من الإسلاميين بأن هذا يحمي الهوية ويصونها من عاديات التغريب.

ومن هنا فإننا سنلمس تراجعاً شبه كامل وبشكل تدريجي عن مجمل الآراء المستنيرة التي صاغها الأستاذ الإمام[2].

لما كان التياران الليبرالي واليساري قد انشغلا طويلاً بالدعوة إلى السفور ومقاومة الحجاب. فإن التيار الإسلامي انشغل أيضاً بهذه القضية، مدافعاً عن الحجاب ومقاوماً للسفور.

---

(١) سلامة موسى، "الحجاب والنقاب"، الهلال، م ٢٩، ع١، أكتوبر (تشرين اول)١٩٢٠، (ص ٨٤ – ٨٨)، ص ٨٧.

(٢) لتكوين صورة وافية حول المرأة في المشروع الإصلاحي للأستاذ الإمام محمد عبده، يمكن مراجعة، د. محمد عمارة، الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده، دار الرشاد، ط٥، د.ت، ص ١٢ – ٢٨، ٤٢ – ٦١.

والجدل لم يقتصر على الزي حجاباً أو سفوراً فقط، بل امتد ليشمل دور المرأة في المجتمع، ودرجة انخراطها في الحياة العامة.

لقد أبدى الشيخ محمد رشيد رضا عطفاً على دعوة قاسم أمين في كتاب "تحرير المرأة" للاقتصار على الحجاب الشرعي، وجواز كشف المرأة لوجهها وكفيها، كما تعاطف مع دعوته إلى مخالطة النساء للرجال، مع تشديد الشيخ على أن يحدث ذلك دون خلوة. لكن الشيخ رشيد رضا لم يبدِ الدرجة نفسها من التفهم والتعاطف تجاه كتاب قاسم أمين التالي "المرأة الجديدة"؛ لما لمسه من ميل قاسم أمين للثقافة الغربية، ومغالاته في نقد الحجاب، والدعوة إلى إزالته والتخلص منه، لكنه يبقى متفقاً مع قاسم أمين في ضرورة إصلاح شأن المرأة المصرية(١).

وهذا بطبيعة الحال لا يمنع الشيخ رشيد رضا من توجيه النقد لواقع ما يُسمى الحجاب في مصر، بخروجه على أصول اللباس الشرعي للمرأة المسلمة، ولكونه لم يعد سوى أحد أشكال "التبرج". ويَعْجَب الشيخ للثورة ضد قاسم أمين، الذي لم يطالب سوى بالزي الشرعي، والاختلاط بدون خلوة. لكن الشيخ يرفض فكرة "تحرير المرأة"، لأنها ليست مسترقة لندعو لتحريرها(٢). ولم يفتأ الشيخ ينادي بالحجاب الشرعي، وجواز الاختلاط، وتحريم الخلوة(٣).

ويبقى الخطاب الإسلامي يدور حول هذه المعاني، ويحافظ الشيخ رشيد رضا على مواقفه السابقة، لكنه يستشعر خطر تقليد الكماليين في تركيا، وينبه إلى أن الخوف من هذه النتيجة هو الذي "يحمل أهل الدين من صنف العلماء وغيرهم على إطلاق

---

(١) محمد رشيد رضا، "تقريظ كتاب المرأة الجديدة"، المنار (القاهرة)، م ٤، جـ١، غرة ذي القعدة ١٣١٨هـ، ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٠١، ص ٢٦ – ٣٤.

(٢) محمد رشيد رضا، "تبرج النساء بمصر"، المنار (القاهرة)، م٨، جـ٣، غرة رجب ١٣٢٣هـ، ٣١ أغسطس (آب) ١٩٠٥، ص ٥١٧ – ٥٢٠.

(٣) محمد رشيد رضا، "الحجاب في الإسلام"، المنار (القاهرة)، م ١٣، جـ١٠، ٣٠ شوال ١٣٢٦هـ، نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩١٠م، ص ٧٧٥ – ٧٧٧

القول بوجوب كذا من الحجاب وتحريم كذا من السفور مثلاً" [١].

ومن هنا، فإن الشيخ محمد عبد الله دراز (شيخ علماء دمياط) يقول بإجماع الأئمة على أن بدن المرأة الحرة كله عورة بالنسبة لنظر الأجنبي، إلا الوجه والكفين والقدمين، ما لم تُخشَ فتنة من كشفها، وهكذا، فالكشف مقيد بعدم خشية الفتنة، ويذهب إلى شمول صوت المرأة بمفهوم "العورة" خشية الفتنة أيضاً[٢]. وشاركه في هذا الموقف شيخ الإسلام السابق في الدولة العثمانية مصطفى صبري (١٨٦٩-١٩٥٤م)[٣]، محذراً من تحول السفور من كشف الوجه إلى نصف التعرّي، مشيراً إلى ما يحدث على شواطئ مصر، ومتسائلاً هل هذا السفور المطلوب؟ اقتداءً بتركيا الكمالية[٤].

وهكذا استسلم الخطاب الإسلامي لهاجس الخوف من اتساع رقعة السفور التغريبي بمفهومه الشامل، كما يظهر الخطاب الإسلامي "اعتذارياً" يلجأ إلى الدفاع والتبرير، كما في حالة الدفاع عن الحجاب[٥].

ولما كان "الخطاب السفوري" يقدم صورة منفّرة للحجاب، ولوضع المرأة المحجبة.

---

(١) محمد رشيد رضا، "فتوى"، المنار (القاهرة) م ٢٦، جـ٦، ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤هـ، ١٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٥، ص ٤١٩ – ٤٢٠.

(٢) الشيخ محمد عبد الله دراز، "حجاب المسلمات وزي المسلمين"، الفتح (القاهرة)، ع ٥١، ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٢٧، ص ١٢ – ١٣.

(٣) وُلد في توقات بتركيا، تلقى تعليمه الشرعي، وأصبح من علماء الحنفية، ثم تولى مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية، هاجر عام ١٩٢٢م إلى مصر واستقر فيها إلى حين وفاته عام ١٩٥٤م. وله مجموعة من المصنفات في العلوم الشرعية. كان شديد المعارضة للنهج الكمالي في تركيا، واشد من ذلك تخوفاً من انتشاره في البلاد الإسلامية. الزركلي، الأعلام، م٧، ص ٢٣٦.

(٤) الشيخ مصطفى صبري، "السفور والحجاب"، الفتح (القاهرة)، ع ٤٢٧، ٢٠ رمضان ١٣٥٣هـ، ص ٦ – ١٠. الفتح (القاهرة)، ع ٤٣٠، ١٩ شوال ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، ص ٤ – ٦.

(٥) عبر غير واحد من رموز التيار الإسلامي، والصحافة الإسلامية عن هذه المخاوف، الشيخ عبد الرحمن الجزيري، "حكم خروج النساء من بيوتهن وما يتعلق بذلك"، الأزهر (القاهرة)، م٩، جـ٧، رجب ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، ص ٤٤٢ – ٤٤٦.

ويعمد إلى الترويج للسفور ورسم أجمل صورة للمرأة السافرة، فإن محمد فريد وجدي[1] كان قد تنبّه لهذه المسألة، فنجده ينبّه إلى أن الحجاب الشرعي لا يتناقض مع الأناقة، وأنه لا مانع من أن تحافظ المرأة على أناقتها وهي تحافظ على حجابها في الوقت نفسه "والواقع أن الصلاح لا يمنع المرأة أن تبلغ من التأنق أقصى ما يحمله معنى الأناقة، وأن تكون من التمسك بالأساليب العصرية على أبعد ما تتوق إليه المرأة المحبة للجديد، ولكنه يمنعها فقط ما أجمعت عليه الشرائع والقوانين والعادات والذوق العام على أنه من المثالب، وهو أن ترمي بهذا التأنق إلى فساد نفسها ونفوس المحيطين بها" [2].

وإذا كان الشيخ حسن البنا اتخذ منهجاً يقوم على النأي بنفسه عن الجدل الفقهي، والخوض في ميدان الفتوى الشرعية؛ فإن هذا يفسر عزوفه عن الحديث في هذه المسائل، لكنه عندما بدأ بمواصلة إصدار مجلة المنار بعد وفاة صاحبها محمد رشيد رضا، فإنه اضطر للبحث في هذه المسائل ليؤكد بأن الإسلام يرى "في الاختلاط بين المرأة والرجل خطراً محققاً، فهو يباعد بينهما إلا بالزواج، ولهذا فإن المجتمع الإسلامي مجتمع انفرادي لا مجتمع مشترك"، معتبراً الاختلاط "مفسدة"، ومهما تحقق من مصالح عن الاختلاط، فإن درء المفاسد أولى من جلب المنافع، ولذلك فالشيخ يحبذ عكوف النساء في المنازل حتى في الصلاة، مخافة الفتنة، ولأن الاختلاط بضاعة أجنبية لا تمتّ للإسلام بأدنى صلة، وكان لها في حياتنا أسوأ الآثار[3].

---

(١) وُلد في الاسكندرية ونشأ فيها، تنقل بين دمياط والسويس واستقر في القاهرة، وعمل بديوان الأوقاف، تفرغ للعمل في الصحافة والتأليف، فقد أصدر مجلة "الحياة" في السويس، وجريدة "الدستور"، ثم "الوجديات" الأسبوعية، ونشر كتابه "دائرة معارف القرن الرابع عشر، العشرين"، وله عدد كبير من المؤلفات، وتولى تحرير مجلة الأزهر نيفاً وعشر سنين. وتوفي في القاهرة عام ١٩٥٤م. الزركلي، الأعلام، م٦، ص ٣٢٩.

(٢) محمد فريد وجدي، "تعليم الدين للمرأة"، النهضة النسائية، ع١١، يونيو (حزيران) ١٩٢٢، ص ٢٨٩.

(٣) حسن البنا، "فتوى"، المنار (القاهرة)، م ٣٥، جـ١٠، شعبان ١٣٥٩هـ، سبتمبر (أيلول) ١٩٤٠م، ص ٧٦٧ – ٧٦٨.

ويتبين مما سبق أن الخطاب الإسلامي كان ميالاً للتشدد في فترة الدراسة، لمواجهة الاجتياح التغريبي، ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه وللوقوف في وجه الخطاب التغريبي المتطرف، وكذلك لمواجهة السلوك السفوري على النمط الغربي.

ويمكن ملاحظة درجة من التنوع في الخطاب الإسلامي، فهناك مواقف الشيخ رشيد رضا المتأثرة باجتهادات الأستاذ الإمام، والعازمة على الوفاء لروحه واجتهاداته نوعاً ما، برغم ضغط الواقع، واستفزاز الموجة التغريبية، وهناك مواقف أكثر تشدداً لبعض علماء الأزهر، ولشيخ الإسلام السابق في الدولة العثمانية المتخوف من "استنساخ" التجربة التركية، والمتحفّز لمقاومة أية مؤشرات فكرية وفقهية قد يستفيد منها دعاة العلمانية لتبرير دعاواهم، محبذاً التشدد أخذاً بمبدأ "سد الذرائع".

وهكذا تضيع كل الفرص لبلورة خطاب إسلامي مستقر، يعالج مشكلات المرأة والأسرة في ضوء مقاصد الشرع، وروح العصر، بعيداً عن الاستلاب أو الانغلاق، وبعيداً عن أجواء الفكر السجالي، أو ردات الفعل لجهة التميع أو التكلس.

ثالثاً: الدعوة إلى التعليم والعمل والحقوق السياسية للمرأة

أ- الموقف الليبرالي.

لم تكن مسألة حق المرأة في التعليم موطن جدل كبير في الفكر العربي الحديث، فقد كان هناك شبه إجماع على حقها في التعليم من حيث المبدأ. أما الخلاف الذي ظهر فهو حول المستوى والنوعية، وجاء هذا الاختلاف مرتبطاً بطبيعة الموقف من مشاركة المرأة في الحياة العامة، ودرجات هذه المشاركة ونوعيتها.

لقد دافع الطهطاوي عن حقها في التعليم، وخصّص كتاباً للدعوة لتعليم البنات والبنين[1]، وتابعه علي مبارك "أبو التعليم" في مصر. بالتأكيد على إيمانه بقدرات المرأة العقلية والفكرية، هذا من الناحية الفكرية المجردة. أما من الناحية العملية فقد عبّر عن هذه الرؤية من خلال الممارسة عندما تولى نظارة المعارف[2].

أما قاسم أمين فقد تدرّج في موقفه من مسألة تعليم المرأة، ففي "تحرير المرأة" طالب بحقها في الحصول على "التعليم الابتدائي على الأقل حتى يكون لها إلمام بمبادئ العلوم" [3]، مؤكداً على أنه ليس ممن يطلبون "المساواة بين المرأة والرجل في التعليم، فذلك غير ضروري، وإنما أطلب الآن ولا أتردد في الطلب أن توجد هذه المساواة في التعليم الابتدائي على الأقل" [4]. إذاً هو يكتفي "الآن" بالتعليم الابتدائي، لذلك نجده يطوّر موقفه هذا في كتابه "المرأة الجديدة" ليطالب بالمساواة التامة في التعليم، فيقول :

---

(١) الطهطاوي، المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين، الأعمال الكاملة، م١، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) علي مبارك، الأعمال الكاملة، ج١، ص ١٨٢، ص ٢٧٦-٢٧٨.

(٣) قاسم أمين، "تحرير المرأة" ، الأعمال الكاملة، ح٢، ص ٢٠.

(٤) م . ن ، ج٢، ص ٣٦.

"لا نجد من الصواب أن تنقص تربية المرأة عن تربية الرجل" سواءً التربية الجسمية أو الأدبية أو العقلية[1]، بل وينادي بمنحها الحق في التعليم المستمر عبر الانخراط في الحياة العامة[2].

لقد بلغ قاسم أمين الذروة في مطالبه، فلم يدع لمن يأتون بعده شيئاً يطالبون به في مستوى التعليم المنشود للمرأة، فبقي التيار الليبرالي يؤكد على فكرة المساواة التامة في التعليم بين المرأة والرجل، وراح يمارس تأكيد هذه الرؤية عبر الفكر والممارسة. ومن المعلوم درجة ما تمتع به الليبراليون من قدرة على صنع القرار، وتنفيذه عبر وجودهم القوي في السلطتين التشريعية والتنفيذية، طوال مرحلة الدراسة.

وقد عوّل الليبراليون كثيراً على التربية والتعليم كوسيلة للنهوض بالمرأة، فهذا صوت نسائي عبر مجلة "السفور" يؤكد أن "التعويل ينصب على التربية والتعليم أولا، إذ هي الوسيلة الفعّالة للنهوض بالمرأة وتصحيح أحوالها" [3]. والحركة النسائية المصرية أكّدت عبر مسيرتها على مطلب التعليم، فبرنامج الاتحاد النسائي يطالب بـ "مساواة الجنسين في التعليم"، ويطالب بـ "فتح أبواب التعليم العالي للفتيات، والإكثار من المدارس الثانوية للبنات" [4].

لكن التيار الليبرالي وفقاً لمرجعيته الفكرية، ورؤيته لدور المرأة في المجتمع، تبنى الدعوة للتعليم المختلط، واجتهد رموزه في الترويج له، وإبراز فضائله وإيجابياته.

والأصوات الليبرالية المعتدلة، تنأى بنفسها عن حملة الترويج للاختلاط الكامل في جميع مراحل التعليم، وفي مقدمة هؤلاء يبرز د. منصور فهمي، الذي يخلص إلى تأييد وجهة النظر القائلة بتخصيص بعض أنواع التعليم للإناث، وبعضها الآخر

---

(١) قاسم أمين، "المرأة الجديدة"، الأعمال الكاملة، ج٢، ص ١٩٧-١٩٩.

(٢) م . ن ، ج٢، ص ٢٠٣.

(٣) "عُليه" (خريجة السوربون) "المرأة المصرية" السفور، ع ٢٠٤، ٥ يونيو (حزيران)، ١٩١٩، ص ٤.

(٤) برنامج الاتحاد النسائي المصري، في د. آمال السبكي، **الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢**، ص ٢٠٢.

للذكور، بما يتوافق مع طبيعة كل جنس واحتياجاته. ورفض ما كان يروّج له البعض من أن الاختلاط يضعف الميول الجنسية لدى الجنسين، فيقول : "إن ضرر الإفراط في عزل الجنسين لا يبرر الإفراط في نقيضه من المبالغة في جمع الجنسين في جميع أدوار التعليم، وكما أن الإفراط في العزل والتضييق في وسائل الخُلطة قد يترتب عنهما انحراف، فقد يترتب كذلك أسلوب من الانحراف عند الغلو في توفير الخُلطة"، ومن هنا فهو لا يمانع في أن يكون التعليم الأولي مختلطاً، لكنه يعارض الاختلاط في التعليم الابتدائي العالي والثانوي، ويبرر ذلك بطبيعة المرحلة العمرية، وما ينجم عن الاختلاط بين الجنسين خلالها من أضرار خُلُقية ونفسية وعلمية، وهو لا يمانع في الاختلاط في التعليم العالي في المعاهد والجامعات معتمداً على مشاهداته في أوروبا وفي مصر، إذ أن "الطالب أو الطالبة في دور العلم العالية يقدرون ما يترتب على كل عمل من أعمالهم من التبعات الخلقية ويعلمون طريق الخير وطريق الشر، ويفهمون معنى الفضيلة، ومعنى الرذيلة، ولهم من حُسن تربيتهم فيما مضى، ومن سلطانهم على أنفسهم، وحسن أخلاقهم، ما يُزيل أي سوء للخلطة ويجرّ إلى خيرها" [(١)].

لكن التيار الليبرالي ظل مؤمناً بأهمية الاختلاط ومحاسنه[(٢)]، وتبنى بعض المحسوبين عليه، الدعوة إلى المفاهيم الغربية في ميدان التربية والتعليم تبنياً كاملاً غير منقوص، فهذا د. أمير بُقْطر[(٣)] يدافع عن الاختلاط الكامل وفي جميع المراحل الدراسية، ويهوّن من المخاطر المفترضة، ويتمنى أن تسير مصر في هذا، كما سارت أوروبا "إننا في حركتنا الأخيرة، وما اقتبسناه من أساليب المدنية الغربية نقطع عن

---

(١) د. منصور فهمي "التربية المشتركة بين الجنسين" ،الهلال، م٣٨، ع٦، أول إبريل (نيسان)، ١٩٣٠، ص ٦٦٠-٦٦٤.

(٢) نظمي خليل، "اختلاط الجنسين في التعليم القومي يقوي الخلق ويصلح المجتمع" الهلال، م٤٥، ع٧، مايو (أيار)، ١٩٣٧، ص ٧٣٣-٧٧٥.

(٣) د. أمير بقطر "قبطي"، كان يعمل أستاذا للتربية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

المراحل التي قطعها سوانا، واحدة واحدة، ونواجه عين العقبات، واحدة واحدة" [١].
ويطالب بالانفتاح على التجارب الحديثة في مجال التربية والتعليم في أوروبا وأمريكا.
ويعرض نماذج من التعليم في الغرب، تؤكد على محاسن التعليم المختلط وثبوت انعدام مخاطره حتى في بعض الحالات التي طبق فيها الاختلاط حتى في الأقسام الداخلية، وفي غرف النوم من سن الثانية إلى سن الثامنة عشرة[٢].

ولما كان التيار الليبرالي قد اعتنى في مطلع مرحلة الدراسة وما قبلها بالحديث عن حق المرأة في التعليم، فإنه بتطور الحياة، وانتشار التعليم، وتزايد أعداد الخريجات، بدأ الحديث عن حق المرأة في العمل، يأخذ بعداً أوضح في الخطاب الليبرالي.

هذا ولم يكن الالتفات إلى حق المرأة في العمل وليد هذه المرحلة، بل كان الطهطاوي[٣]، وقاسم أمين[٤] وغيرهم كثير من المفكرين قد أشاروا لهذه المسألة، من باب إقرار مبدأ حقها في العمل خارج المنزل.

وإذا كان العقاد يؤكد على ضرورة إعفاء المرأة من العمل خارج المنزل، وأن هذا

---

(١) د. أمير بقطر، "التعليم المختلط وأثرة في توجيه العواطف بين الجنسين" ، الهلال، م ٤٧، ع٢، أول ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٨ ص ١٤٠-١٤٣.

(٢) د. أمير بقطر "تجارب جديدة في التربية للناس فيما يدرسون مذاهب"، الهلال، م٤٦، ع٧، أول مايو (أيار)، ١٩٣٨، ص ٧٢٦-٧٣١ .

(٣) تحدث الطهطاوي عن عمل المرأة عند الحاجة ، وفيما يناسبها من الأعمال، وهذا يخرجها من حالة البطالة المذمومة. الطهطاوي ، المرشد الأمين، الأعمال الكاملة، م١، ص ٢١١-٢١٢.

(٤) أكد قاسم أمين على ضرورة أن تتأسى المرأة المصرية بخطوات المرأة الغربية " ولا شيء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجملية والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها" قاسم أمين ، تحرير المرأة، الأعمال الكاملة، ج٢، ص ٢١ . وهو ينادي بالتخلص من هذه المعيقات اعتقادا منه بأن "من عوامل الضعف في كل مجتمع إنساني أن يكون العدد العظيم من أفراده كلا لا عمل له" لذلك فهو يعارض "حجب " المرأة في داخل البيت. قاسم أمين، تحرير المرأة، الأعمال الكاملة، م١، ص ٢١-٢٣. وفي كتابه "المرأة الجديدة" أصبح يؤكد على ضرورة نبذ فكرة أن تربى الفتاة لتكون زوجة فقط، وأنه لا بد من الإقرار بحقها في العمل خارج المنزل عند الضرورة. قاسم أمين ، المرأة الجديدة، الأعمال الكاملة، م٢، ص ١٧٠- ١٧٣ .

حق من حقوقها على المجتمع، لتتفرغ لمهمتها الأساسية، وهي تربية الجيل القادم، فإنه يستند في ذلك إلى أن الرجل أقدر من المرأة على تحمّل أعباء الحياة ومشاقها، فهو أقوى منها جسداً وعقلاً[1]. والعقاد يعتقد بأن من الظلم للمرأة مساواتها التامة بالرجل، لأن ذلك يحملها ما لا طاقة لها به، وما لا ترجوه في قرارة نفسها، مؤكداً عدم رضاه عما ترفعه "الحركة النسائية" من شعارات المطالبة بالمساواة وحقوق الانتخاب، ويوضح موقفه بالقول : "نعم هذه هي الحقيقة التي أؤمن بها ولا يغرني فيها أن المرأة اليوم أوفر علماً وألهج بكلمات الحرية والمساواة مما كانت قبل أن يخترع الرجال هاتين الكلمتين في عالم السياسة والاجتماع. فلولا الرجال الذين يروقهم أن يروا المرأة حرة طليقة تعبث بالحياء وتحطم قيود العرف والدين لما وجدت أنثى تجسر على النداء بالحرية ويطيب لها هذا النداء" [2].

ومسألة قدرات المرأة والمفاضلة بين الرجل والمرأة في القدرات العقلية والجسدية، أخذت حيزاً كبيراً من الجدل الذي دار بين مؤيدي عمل المرأة ومعارضيه [3]. ليفضِ ذلك إلى اختلاف في مواقف هذه الأطراف في تحديد العمل الملائم لطبيعة المرأة، ولعل د. منصور فهمي يوضّح جانباً من هذا الجدل "الطبيعة وحدها هي أعدل حكم في الأمر، ولا تعبأ بقول أحد ولا تخضع لنزعات أحد، ولكنها تسير كل جنس بل وكل فرد في سبيله اللائق لوجوده على أحسن حال تضعه فيه قدرته في الكفاح الحيوي والحياة

---

(١) العقاد، "المرأة الشرقية"، الهلال، م ٣٣، ج٢، أول نوفمبر ١٩٢٤، ص ١٤٣-١٤٥. وانظر، "صفات المرأة"، (نُشر في البلاغ ٢٦ نوفمبر (تشرين ثاني)، ١٩٢٣)، في، عباس محمود العقاد، مطالعات في الكتب والحياة، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ١٦١ — ١٧٣.

(٢) عباس محمود العقاد، ساعات بين الكتب، مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٩، جـ١، ص ١٨، ص ٦٠. ويمكن قراءة نفس المضامين في هذه المسألة في، عباس محمود العقاد، مطالعات في الكتب والحياة، ص ١٥٢ — ١٦٠.

(٣) علي سعد مراد، "هل تعمل المرأة المتزوجة"، السياسة الأسبوعية، ع ١٠٠، ٤ فبراير (شباط) ١٩٢٨، ص ٧.

محمد الصباحي، "مملكة المرأة، وثبة المرأة التركية من مقتضيات نهوض الأمة المستيقظة"، السيدات والرجال (القاهرة)، ع ٩، ٣١ أغسطس (آب) ١٩٢٧، ص ٥٨١ — ٥٨٤.

الاجتماعية" (١).

أما توفيق الحكيم فيرى "أن أكبر جناية يجنيها الرجل في مصر الآن على مصر وأبناء مصر هي الحدّ من حرية المرأة المصرية والعمل على وضعها في داخل قفص من حديد، بحجة تكريسها لحياة البيت وتربية الأولاد، إذاً ما من شيء ألزم لهذه المهمة السامية من الحرية نفسها، إذا أردنا أن لا تُنشئ المرأة جيلاً من العبيد الأذلاء مفقودي الهمة والشخصية" (٢).

وفي سياق اهتمام الليبراليين بالدفاع عن حق المرأة في التعليم والعمل يأتي الحديث عن حقوقها السياسية، وعملها في المناصب السياسية، لكن الشعور العام لديهم كان بأن البيئة المصرية لم تصبح مواتية بما فيه الكفاية لجعلها مسألة محورية في الخطاب الليبرالي في قضية المرأة(٣).

لقد تولت الصحافة الليبرالية مهمة الدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة، والتثقيف في هذا المجال، ونشر الوعي حول هذه الحقوق، والإشادة بالتجارب العالمية

---

(١) د. منصور فهمي، "عقلية المرأة وعقلية الرجل"، الهلال، م٣٨، ج٤، أول فبراير (شباط)، ١٩٣٠، ص ٤٠٤-٤٠٦، ص ٤٠٦.

(٢) توفيق الحكيم، "نهضة المرأة، ولماذا يقاومها بعض المصريين"، المقطم، ع ١٥٤٨٦، ١٢ يوليو (تموز) ١٩٣٩، ص٣.

(٣) كان الطهطاوي قد عارض أن تشغل المرأة المناصب السياسية العليا، لمبررات تتعلق بطبيعة المرأة وقدرتها وصفاتها، ولحكمة شرعية تصون المرأة عن متاعب هذه المناصب ومشاقها وما تتطلبه من "الاختلاط" بالرجال. الطهطاوي، الأعمال الكاملة، ج١ ، ص ٢١٣. أما قاسم أمين فقد تعامل مع المسألة بعد نصف قرن في ذات السياق من الشعور بأن الاشتغال بها سابق لأوانه فيقول:"إن المرأة المصرية ليست مستعدة اليوم لشيء مطلقا، ويلزمها أن تقضي أعواما في تربية عقلها بالعلم والتجارب حتى تتهيأ إلى مسابقة الرجال في ميادين الحياة العمومية" قاسم أمين ، المرأة الجديدة، الأعمال الكاملة، ج٢، ص ١٦١، لكنه يقر حقها في العمل في الإفتاء أو القضاء أو الحكم بين الناس بالعدل. قاسم أمين، المرأة الجديدة، الأعمال الكاملة، ج٢، ص ١٢٢. ومن الطبيعي أن لا يتحدث هنا عن حقوق سياسية كالانتخابات والترشيح. لأنها غير معروفة وغير موجودة بالنسبة للرجل نفسه حتى الآن.

في هذا المجال[1].

وعندما انشغلت مصر بصياغة الدستور الصادر عام ١٩٢٣م، ظهرت أصوات القوى الليبرالية تطالب بمنح المرأة الحق في الانتخاب والترشيح أسوة بالرجل، لكن الدستور لم ينص على هذا الحق[2].

ومن هنا فقد أصبح من مهام الاتحاد النسائي بزعامة هدى شعراوي المطالبة بمنح المرأة حق الانتخاب أسوة بالرجل[3]. وكتبت قيادات الحركة النسائية كثيراً في الصحافة للمطالبة بهذا

---

(١) احتفت الصحافة الليبرالية بتعيين خالدة أديب وزيرة للمعارف في تركيا، عبد الحميد حمدي "**نهضة المرأة، أول وزيرة في العالم**"، السفور، ع ٢٣٨، ٢٨ مايو ١٩٢٠، ص٢. وكتب (س. بسطا) يؤيد منح المرأة الحق في الانتخابات، مع إقراره بأنها خطوة متقدمة لم يحن موعدها بعد، **المقطم**، ع ١٠٢٣٢، ١ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٢، ص٢.

إبراهيم حلمي، "**المرأة والانتخابات السياسية ، حجج المناصرين والمعارضين**"، الهلال، م٣١، ع٨، أول مايو (أيار) ١٩٢٣، ص ٨٢١-٨٢٦. جان كانورد (مترجم)، "**لماذا البدء بالحقوق السياسية قبل الاجتماعية والاقتصادية**"، السياسة، ع ٧٦٩، ٢٠ إبريل (نيسان) ١٩٢٥، ص٣. الليدي بيرسن، (مترجم) "**المرأة السياسية، هل هي أسعد حالا من غيرها؟ وهل تحرير المرأة مصلحة اجتماعية**"، السياسة الأسبوعية، ع ١٧٢، ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٢، ص ٧. "**أخبار النساء في أمريكا وأوروبا ونيلهن حقوقا سياسية في أمريكا**"، السياسة الأسبوعية، ع ١٦١، ١٦ إبريل (نيسان)، ١٩٢٩، ص ٦-٨. "**في بلاد الكواعب، تحرير المرأة الحديثة في إسبانيا آخر معاقل النساء المحافظات في أوروبا**"، السياسة الأسبوعية، ع ١٧٥، ١٣ يوليو (تموز)، ١٩٢٩، ص٦. "**النساء في البرلمان البريطاني، هل حققن الآمال المعقودة عليهن؟ المرأة لا تثق بالمرأة**"، السياسة الأسبوعية، ع ١٧٨، ١٣ أغسطس (آب)، ١٩٢٩، ص ٢١. "**حقوق المرأة في فرنسا**" ، السياسة الأسبوعية، ع ١٩٤، ٢٣ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٩، ص ١٦.

محمد جميل بيهم، "**المرأة والحقوق السياسية في التمدن الحديث**"، المقتطف، م٧٠، جـ٣، ١ مارس (آذار) ١٩٢٧، ص ٢٥٣ – ٢٥٦.

(٢) لم يتحقق هذا المطلب إلا في عام ١٩٥٦. د. مارجو بدران، **رائدات الحركة النسوية**، ص ٣٤٠.

(٣) نصت المادة الخامسة من قانون الاتحاد النسائي على "تعديل قانون الانتخابات باشراك النساء مع الرجال في حق الانتخاب.."، د. آمال السبكي، **الحركة النسائية في مصر**، ص ٢٠٢.

ب- الموقف اليساري.

لم يكن اليساريون المصريون أوفياء لأستاذهم شبلي شميل عندما ينادون بالمساواة الكاملة في التعليم والعمل بين المرأة والرجل[1]. ويرى سلامة موسى بأنه لن تتحقق لها المساواة إلا بأن "نساوي بين الإناث والذكور في التعليم، وفي أن يكون كل من الفتى والفتاة قادراً على أن يكسب عيشه بنفسه، أي على كل منهما أن يتعلم صناعة"[2].

وإذا كان اليسار يطالب بإعطاء المرأة حقها الكامل في التعليم والعمل، فإن الحزب الاشتراكي المصري (١٩٢١م) كان من أوائل الأحزاب التي تحدثت عن حقوق سياسية كاملة للمرأة المصرية، وهذا أمر متوقع نظراً لسيطرة العناصر الأجنبية في هذا الحزب. وهذا مما يسجل للحزب ولليسار في محاولة النهوض بواقع المرأة المصرية. فقد ورد في البند الثالث من برنامج الحزب ما يلي : "تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية، وغيرها، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع" [3]. وهي خطوة متقدمة، وإن كانت تتحدث ضمن دائرة "المستطاع".

وتحدث "النداء" الصادر في الرابع من يونيو / حزيران ١٩٣٠م، لتأسيس "حزب العمال والفلاحين"، وقد كان لبعض العناصر اليسارية دور في هذه المحاولة الفاشلة، ومن أبرز هذه العناصر عصام الدين حفني ناصف. لقد تحدث هذا "النداء" في مادته الرابعة والعشرين عن "زيادة نصيب المرأة في الحقوق السياسية والاجتماعية" [4].

---

(١) كان شبلي شميل قد شكك في صحة القول بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة في عدد من المقالات نشرها في مجلة المقتطف ١٨٨٦، يقول فيها "يتفوق الرجل على المرأة في القدرات الجسدية والعقلية". شبلي شميل، مجموعة الدكتور شبلي شميل، جـ٢، ص ٩٢ – ١٠٤.

(٢) سلامة موسى، "النهضة النسائية في مصر تحتاج إلى المطالبة بالمساواة الاقتصادية"، السياسة الأسبوعية، ع ١٤٧، ٢٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٨، ص ٩.

(٣) "بيان الحزب الاشتراكي المصري" ١٩٢١، **الطليعة**، ع٢، فبراير (شباط) ١٩٦٥، ص ١٥٩.

(٤) "حزب العمال والفلاحين، (نداء)"، **الطليعة**، ع ٨، اغسطس (آب) ١٩٧٠، ص ١٥٥.

لكن بعض رموز اليسار كانت لهم رؤية مختلفة نوعاً ما، وهي ناجمة لربما عن وعي أكبر بالواقع المصري، فقد كان نقولا حداد يرى بأن المرأة المصرية غير مهيأة "الآن" لدخول البرلمان، ولكن من واجبها أن تدعم في الانتخابات "الرجل الجديد المتعلم" الذي يدافع عن حقوقها ومطالبها، وفي مقدمتها السعي إلى منح المرأة الحق في الانتخاب[1].

الحق[2]، كما أن أكثر الأصوات ليبرالية بقي في دائرة المناداة بإشراكها جدياً في الشؤون الاجتماعية العامة، وإذا دعت الحال، في المسائل الاقتصادية والتشريعية والسياسية[3].

ومن الملاحظ أن مسألة الحقوق السياسية للمرأة لم تكن مسألة ملحّة في هذه المرحلة، ولم تأخذ حيزاً كبيراً في الخطاب الليبرالي، إدراكاً من الليبراليين وغيرهم بأن المرأة المصرية لم تتهيأ بعد لممارسة هذه الحقوق. في الوقت الذي ما زال فيه أكثر من ٩٠٪ من النساء المصريات يعانين من مشكلة أمية الحرف.

---

(١) نقولا حداد، حركات السيدات في الانتخابات، المطبعة العربية، القاهرة، ١٩٢٧، ص ٥٣.

(٢) هدى شعراوي، "عشية الانتخابات"، "المصرية"، ع ٣ ، نيسان (إبريل) ١٩٢٥، (مقالات هدى شعراوي في مجلة (المصرية) منشورة في، د. جورجيت عطيه إبراهيم، هدى شعراوي الزمن والريادة، جـ٢، ص ٢١-٢٣. منيرة ثابت، "نداء السيدات إلى الشعب المصري" ، كوكب الشرق، ع ٩٧، ١٠ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٥، ص٥. وكأن السيدة هدى شعراوي أصبحت أكثر عقلانية في المطالبة بحق المرأة في الانتخاب والترشيح، فلم تعد في الثلاثينيات تلح على هذا المطلب، ولم تعد تتحدث عنه إلا بطرق غير مباشرة عبر المطالبة بأن يمثل البرلمان، جميع الأمة لا بعضها، وبالمطالبة بالمساواة بين المواطنين أمام القانون. هدى شعراوي، "خطاب مفتوح"، مجلة المرأة المصرية ، ع ٩، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٣٧، في د. جورجيت عطيه إبراهيم، هدى شعراوي، الزمن والريادة، ص ٣٢٠-٣٢١.

(٣) د. أمير بقطر، "البيت المصري ، كيف ننهض به ونرقيه"، الهلال، م ٤٦، ج١٠، أول أغسطس (آب)، ١٩٣٨، ص ١٠٩٣-١١٠٠، ص ١٠٩٨.

ج- الموقف الإسلامي.

يتأسس الخطاب الإسلامي في مسألة تعليم المرأة على قاعدة الإيمان بأن طلب العلم النافع فريضة على كل مسلم ومسلمة، وعلى إدراك أهمية تعليم المرأة، ما ينفعها في القيام بمهمتها الأساسية وهي رعاية الأسرة وتربية الأطفال. ومع الإقرار بمبدأ حق المرأة في التعليم[١]، فإن الإسلاميين يجادلون في نوعية التعليم الذي تتلقاه المرأة ودرجته، ومستواه، وظروفه.

وبدأ الجدل داخل التيار الإسلامي في نهاية القرن التاسع عشر من درجة الصفر، من البحث في مسألة هل من حق المرأة تعلّم القراءة والكتابة، في ظل الخوف من أن يكون ذلك طريقاً للمفسدة. وهذا ما عارضه الكواكبي بقوله : "ربما كانت العالمة أقدر على الفجور من الجاهلة، ولكن الجاهلة أجسر عليه من العالمة"، وعليه فإن إمكانية وقوع الفجور من "الأجسر" أكثر منها لدى "الأقدر" [٢]. والشيخ محمد رشيد رضا يوافقه في هذه الرؤية، ويعارض في جعل الخوف من "المفسدة" مبرراً لحرمان المرأة من تعلم القراءة والكتابة[٣]. ويؤكد على أهمية تربية المرأة وتعليمها لجسر الفجوة بينها وبين الرجل في "الأفكار والأخلاق والمقاصد والرغبات" [٤]. لكن هذا يجب أن يترافق مع تربية خاصة للإناث، لا ينبغي أن تكون "تربية استقلالية" كما يتربى الذكور، فذلك يخلّ بوظيفة النساء الفطرية، فالمفروض "أن تربى البنت لتكون زوجة" [٥]. وهكذا

---

(١) الإمام محمد عبده، "الرد على هانوتو"، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، م٣، ص ٢٠١ – ٢٣٤.
محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام، جـ٢، ص ٤٧١.

(٢) الكواكبي، "أم القرى"، الأعمال الكاملة للكواكبي، ص ٨٧ – ٨٨.

(٣) محمد رشيد رضا، "تعليم النساء"، المنار، م٢، ع ٢١، ٢٨ ربيع الأول ١٣١٧هـ، ٥ أغسطس (آب) ١٨٩٩م، ص ٣٣٢.

(٤) محمد رشيد رضا، "مسألة النساء"، المنار (القاهرة)، م٥، جـ٣، غرة ذي الحجة ١٣٢٠هـ، ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٠٣، ص ٨٨٤ – ٨٨٨.

(٥) محمد رشيد رضا، "مسألة النساء"، المنار (القاهرة)، م٦، جـ١٢، ١٦ جمادى الثانية ١٣٢١هـ، ٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٠٣، ص ٤٧٠.

فالشيخ يقترح العلوم اللازمة في تعليم البنات، وهي اللغة العربية وآدابها والحساب، والتاريخ العام بالإجمال، وفنون الطبخ والخياطة والتطريز[١] .

ومن الواضح التطور التدريجي في الانتقال من الجدل حول حقها في تعلم القراءة والكتابة، إلى القول بوجوب جسر الهوة بينها وبين الرجل في كل شيء تقريباً، إلى اقتراح برنامج تعليمي يعترف بحاجة المرأة إلى تعلم شيء غير "العلوم المنزلية". لقد تم حسم هذه المسائل قبل فترة الدراسة.

وينتقل الشيخ "صاحب المنار" عام ١٩٣٠م إلى الدعوة لوجوب حصول المرأة على تعليمٍ موازٍ لتعليم الرجل، وتلقيها "جميع العلوم التي تنفع المرأة في تهذيب نفسها، وتربية أولادها، وتدبير منزلها". والتأكيد على أن من حقها أن تتعلم كل علمٍ نافعٍ للبشر، وإن لم يكن مفروضاً عليها، إذا كان لا يشغلها عن المفروض من علمٍ وعمل[٢]. وقد ساند هذه الرؤية كل من الشيخ محمد فريد وجدي[٣]، والشيخ محمود شلتوت[٤]، والشيخ حسن البنا، الذي يتحدث عن ضرورة مراعاة الحاجات الخاصة للفتاة عند صياغة البرامج التعليمية الموجهة للفتيات[٥]. ويؤكد على أن الفتاة يجب أن تعدّ لتكون أُماً بالدرجة الأولى[٦]. ولما ظهر التعليم المختلط في مصر[٧] عارضه

---

(١) محمد رشيد رضا، "الحياة الزوجية"، المنار (القاهرة)، م٨، جـ٥، غرة ربيع الأول ١٣٢٣هـ، ٦ مايو (أيار) ١٩٠٥، ص ١٨٦.

(٢) محمد رشيد رضا، "المناظرة مع عزمي"، المنار (القاهرة)، م ٣٠، جـ٧، ٣٠ شعبان ١٣٤٨هـ، ٣٠ يناير (كانون ثاني) ١٩٣٠، ص ٥٤٤

(٣) محمد فريد وجدي، "هل للمرأة أن تتعلم العلوم العالية"، الأزهر (القاهرة)، م٦، جـ٧، رجب ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م)، ص ٤٨٥ – ٤٩٢.

(٤) الشيخ محمود شلتوت، "القرآن والمرأة"، السياسة الأسبوعية (القاهرة)، ع٤، ٦ فبراير (شباط) ١٩٣٧، ص ١٤.

(٥) حسن البنا، رسالة "نحو النور"، مذكرات، ص ٢٦٥.

(٦) حسن البنا، "المرأة المسلمة"، المنار (القاهرة)، م ٣٥، جـ١٠، شعبان ١٣٥٩هـ، سبتمبر ١٩٤٠م، ص ٧٦٥ – ٧٦٧.

(٧) دخلت أول طالبة مصرية الجامعة الأمريكية ١٩٢٨، ودخلت أول دفعة من الطالبات الجامعة المصرية عام ١٩٢٩.

الإسلاميون. وهذا "صاحب المنار" نفسه يعارض "بدعة التعليم المختلط"، وعدّها مجرد تقليد أعمى "للافرنج"، ولم تأتِ "عن خبرة تامة واستقلال في الرأي"، وتوسّع الشيخ في إبراز مخاطر "الاختلاط" الدينية والخلقية والصحية والعلمية(١).

وتظهر أصوات إسلامية كثيرة، تحارب الاختلاط، وتطالب بمدارس خاصة بالنساء تدرِّس فيها نساء، أو أن يُدرِّس فيها رجال على أن ترتدي الطالبات "الخمار"، كما رأى شيخ الإسلام السابق(٢). وساند الشيخ حسن البنا هذه الرؤية، ودعا إلى اعتبار "خلوة أي رجل بامرأة جريمة يؤخذان بها" (٣)، لكنه لم يعتبر الاختلاط جريمة أيضاً. وساند التيار الإسلامي مطالبات طلابية بمنع الاختلاط في الجامعة(٤). ورحبت الصحافة الإسلامية بكل الأصوات المعارضة للاختلاط في التعليم الجامعي والمدارس العليا، وخاصة الأصوات النسائية(٥).

ومن الواضح أن اهتمام الخطاب الإسلامي بأن يكون التعليم الموجّه للمرأة من

---

(١) محمد رشيد رضا، "مسألة الجمع بين الذكران والإناث في المدارس (ومسألة التجديد والتجدد)، مجمل محاضرة ألقاها محمد رشيد رضا في جمعية الشبان المسلمين"، المنار (القاهرة)، م٣٠، ج٢، صفر ١٣٤٨هـ / ٨ يوليو (تموز) ١٩٢٩م، ص ١١٥ — ١٢٦.

(٢) الشيخ مصطفى صبري، "السفور والحجاب"، الفتح (القاهرة)، ع ٤٣٠، ١٩ شوال ١٣٥٢هـ (١٩٣٤م)، ص ٨ — ١٢.

(٣) البنا، مذكرات، ص ٢٦٥.

(٤) "مذكرة طلبة كلية الطب إلى مدير الجامعة"، الفتح (القاهرة)، ع ٥١٣، ١٧ جمادى الآخرة، ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، ص ٩. محب الدين الخطيب، "واجب الجامعة المصرية نحو البيئة التي نشأت فيها"، الفتح، ع ٥٤٢، ٢ محرم ١٣٥٦هـ، ص ١ — ٢.

(٥) خطبة عزيزة عصفور (طالبة بكلية الحقوق)، الفتح (القاهرة)، ع ٥٤٥، ٤ صفر ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ص ٩ — ١٠، وكانت "الفتح" قد مهدت لهذه الخطبة في العدد السابق، مؤيدة لما ورد فيها من عدم تحبيذ التعليم الجامعي للفتاة أصلاً، والدعوة إلى الفصل بين الجنسين، الفتح، (القاهرة)، ع ٥٤٤، ٢٦ محرم ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ص ٥.
السيدة لبيبة أحمد "بناتنا والتعليم الجامعي"، الفتح (القاهرة)، ع ٥٤٤، ٢٦ محرم ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ص ٦ — ٧. وهي تؤيد التعليم الجامعي للفتاة، لكن على أن يكون تعليماً خاصاً يراعي الدور المناط بالمرأة في المجتمع، وهو بالدرجة الأولى تربية الأبناء ورعاية البيت والزوج.

نوعية خاصة، كان مردّه الاعتقاد بأن النهاية المنطقية لفتح آفاق التعليم على أوسع أبوابها، وفي كل التخصصات أمام المرأة، هو انخراطها في مجالات الحياة العامة المختلفة. ومن هنا فلا غرابة أن نجد تشدداً في مسألة عمل المرأة خارج المنزل.

وفي الحقيقة أن مسألة عمل المرأة خارج المنزل لم تكن مسألة ملحة في هذه المرحلة موضع الدراسة؛ فالمرأة الريفية والبدوية، لم تنقطع طيلة العصور عن العمل مع زوجها في مجال عمله وعيشه، أما المرأة في المدن فإنها لم تصل بعد إلى درجة كافية من التعليم والتدريب اللذين يؤهلانها للعمل في الوظائف العامة. وبالرغم من ذلك فإن التصدي النظري للمسألة كان يظهر بين فينة وأخرى، مع تزايد أعداد الخريجات اللواتي ينخرطن في الأعمال العامة.

فإذا كان الكواكبي قد تحدث في نهاية القرن التاسع عشر، عن أن عمل المرأة يُعدّ تدعيماً لنهضة المجتمع، كما يُعدّ جزءاً أساسياً من مهمة التربية والتعليم. لذلك فهو يفضل المرأة الريفية ثم البدوية على الحضرية والمدنية المتبطلة، ويرى في الأخيرة عاملاً سلبياً في الحياة العامة[1]. فإن الشيخ محمد رشيد رضا قد عبّر عن رؤية مغايرة في الفترة نفسها، عندما أفصح عن رفضه الدعوة في الغرب إلى منح المرأة مساواة كاملة، حتى في الحقوق السياسية كالانتخاب والترشيح[2]. ولما كان الشيخ يعارض هذه الدعوة في الغرب، فمن باب أولى أنه يرفضها في الشرق، وكأنه يستشعر خطورة أن تنتقل عدوى المطالبة بحقوق المرأة في العمل والممارسة السياسية من الغرب إلى الشرق.

لكن ما خشيه الشيخ حدث فعلاً عندما تزايدت أعداد الخريجات من المصريات الباحثات عن عمل. وعندما انشغلت مصر بصياغة دستور عام ١٩٢٣م، فتعالت الأصوات المطالبة بمنح المرأة حقوقاً سياسية. وفي هذه الأجواء يكتب الشيخ محمد

---

(١) الكواكبي، "طبائع الاستبداد"، الأعمال الكاملة للكواكبي، ص ١٦٩.

(٢) محمد رشيد رضا، "أيتها الفتاة"، المنار (القاهرة)، م٢، جـ٣، ١٣ ذي القعدة ١٣١٦هـ، ٢٥ آذار (مارس) ١٨٩٩م، ص ٤٥ – ٤٦.

فريد وجدي، مؤكداً أن الإسلام أباح للمرأة تولي الوظائف الدينية والتعليمية والقضائية، وكل عمل دون ذلك، لكنه يعارض أن تنصرف المرأة عن وظيفتها الطبيعية إلى العمل السياسي والمنازعات الحزبية[1]. لكن الشيخ وجدي عاد في العام ١٩٣١م لمناقشة مسألة الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة، مما يجعل للمرأة وظائف خاصة[2]. ليرفض مشاركة المرأة الرجل في أعماله الخارجية، معلّلاً ذلك بأن "الفطرة المجرّدة والعلوم العصرية نفسها تنافيها وترى فيها خطراً على المجتمع" [3]. في حين برّر بعضهم معارضته لعمل المرأة، بأن ذلك يتسبب في زيادة معدلات البطالة بين الشباب، ثم إنه يتسبب في عدم إقبالهم على زواج الفتاة العاملة، فضلاً عن المبررات الأخلاقية[4].

لكن الشيخ محمد رشيد رضا، مع إقراره بأنه لا خير للجنس اللطيف في مساواة الرجال ومشاركتهم أعمالهم، وإيمانه بتقسيم الوظائف الأساسية في الحياة بين النساء والرجال؛ فإنه يقدم اجتهاداً مفاده أن الإسلام "لا يمنع غير الزوجات والأمهات من المسلمات أن يشتغلن بالتوسع في بعض العلوم والأعمال العامة بقدر استعدادهن ورغبتهن" [5]. والشيخ رشيد رضا عندما يتحدث في الفروق بين المرأة والرجل، وما

---

(١) محمد فريد وجدي، "كمال المرأة، منح النساء حقوق الانتخاب وقبولهن في الوظائف العامة"، النهضة النسائية (القاهرة)،
ع ٨، مارس (آذار) ١٩٢٢، ص ٢٠٦ – ٢٠٩.

(٢) محمد فريد وجدي، "الفرق بين الرجل والمرأة"، مجلة الشبان المسلمين، (القاهرة)، م٢، جـ٤، شعبان ١٣٤٩هـ، يناير (كانون ثاني) ١٩٣١، ص ٢٩١ – ٢٩٧. وانظر موقفاً مسانداً، الأستاذ حامد عبد القادر (وكيل أصول الدين)، الذي يقول باختلاف الرجل والمرأة في التكوين الجسمي وفي الاستعداد والمواهب العقلية والخلقية. "صحيفة دار العلوم" (القاهرة)، م١، ع١، ربيع الأول ١٣٥٣هـ، يونيو (حزيران) ١٩٣٤م، ص ٨١ – ٨٦.

(٣) محمد فريد وجدي، "هل للمرأة أن تتعلم العلوم العصرية"، الأزهر (القاهرة)، م٦، جـ٧، رجب ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م)، ص ٤٨٥ – ٤٩٢.

(٤) محب الدين الخطيب، بتوقيع (ميم)، "سوانح (زكي مبارك أيضاً، حول توظيف المرأة)"، الفتح (القاهرة)، ع ٢١٨، ٣ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)، ص ٦ – ٧.

(٥) محمد رشيد رضا، نداء للجنس اللطيف، المنار (القاهرة)، م ٣٢، جـ٥، محرم ١٣٥١هـ/ مايو (أيار) ١٩٣٢، ص ٣٧٥.

يترتب عليها من تقسيم للعمل والوظائف بينهما. فإنه يرى بأن "هذا التفضيل إنما هو للجنس على الجنس لا لجميع أفراد الرجال على جميع أفراد النساء، فكم من امرأة تفضل زوجها في العلم والعمل به، وفي قوة البنية والقدرة على الكسب" [١].

والنتيجة المنطقية لهذا التفسير المستنير هي إغلاق الباب أمام إصدار أحكام مطلقة وعامة تحرّم على المرأة العمل خارج بيتها لمجرد كونها امرأة، كما أنه يفتح الباب من جهة أخرى، لإتاحة المجال أمام النساء المتميزات لممارسة الوظائف العامة. وينتقل بمسألة عمل المرأة من دائرة الحلال والحرام، إلى دائرة الظروف والضرورات الاجتماعية.

ويبقى الشيخ محمد رشيد رضا وفياً لموقفه القديم في مسألة منح المرأة حقوقاً سياسية، فبالرغم من قوله بحق المرأة في مشاركة الرجال الشعائر الدينية والأعمال الاجتماعية والسياسية، وإشارته لحادثة مبايعة النساء للنبي عليه السلام[٢]؛ فإنه بالرغم من ذلك، وبدلاً من أن يطالب بحق المرأة في العمل السياسي والانتخاب والترشيح؛ فإنه ينادي بالنساء "دعن فتنة السياسة" [٣].

وتعرض مجلة "الفتح" صوتاً نسائياً يعارض عمل المرأة خارج المنزل، ويؤكد المفاسد الناجمة عنه[٤]. وترحب "الفتح" بهذا الصوت النسائي، الداعي إلى عكوف النساء في البيوت، والمنادي بعدم منح المرأة الحق في الانتخاب، لكون المرأة لا تمتلك القدرات الكافية لممارسة حق الانتخاب العام، إذ أن من السهل التغرير بها، ثم لأن

---

(١) محمد رشيد رضا، نداء للجنس اللطيف، المنار (القاهرة)، م ٣٢، جـ٥، محرم ١٣٥١هـ / مايو (أيار) ١٩٣٢، ص ٣٨٠.

(٢) م . ن ، ص ٣٥٨ – ٣٦١.

(٣) محمد رشيد رضا، نداء للجنس اللطيف، المنار (القاهرة)، م ٣٢، جـ٩، جمادى الآخرة ١٣٥١هـ، أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٢، ص ٧١٢.

(٤) "خطبة عزيزة عباس عصفور في مناظرة في نادي التجارة العليا"، الفتح (القاهرة)، ع ٥٧٧، ٢٢ رمضان ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ص ١٠ – ١٣.

المرأة الفرنسية لم تحصل على هذا الحق حتى الآن![1].

وفي نهاية مرحلة الدراسة يقدم الشيخ حسن البنا رؤية مفادها أن الإسلام قد حرّم على المرأة مزاولة الأعمال العامة، وأن الإسلام يرى للمرأة مهمة طبيعية أساسية هي رعاية المنزل والطفل، لكنه لا يمانع، وفي حالة "الضرورة الاجتماعية" في خروج المرأة لمزاولة عمل آخر دون أن تهمل وظيفتها الأساسية، وبعيداً عن الاختلاط، وبضمان إبعاد فتنة المرأة عن الرجل وفتنة الرجل عن المرأة، على أن يكون عمل المرأة هو الاستثناء "لا أن يكون هذا نظاماً عاماً من حق كل امرأة أن تعمل على أساسه"، والمبررات كثيرة أحدها الخوف من تفاقم مشكلة البطالة[2]. وهي رؤية لا تختلف كثيراً عن رؤية صاحب المنار.

وليس من المتوقع أن ينادي الشيخ البنا بحقوق سياسية للمرأة، وانخراطها في العمل السياسي، في الوقت الذي كان ينقم فيه على التجربة الحزبية في مصر، وينادي بحل الأحزاب السياسية المصرية[3]. ويعارض فيه انخراط المرأة في الحياة العامة، واشتغالها في الوظائف العامة.

لكن التيار الإسلامي خلال هذه المرحلة يُبدي استغراباً وعجباً من شدة تركيز القوى العلمانية على مسألة "تحرير المرأة"، مما يثير الشكوك في حقيقة المرامي والأهداف، ويتساءل أحدهم على صفحات جريدة الإخوان، "وإلا فما بال هؤلاء — المصلحين — والبلد محتل والشرف مهان، والكرامة محتضرة، والفقر والبؤس والشقاء

---

(١) عزيزة عباس عصفور، "مشاركة المرأة الرجل في النزول إلى ميدان الأعمال"، الفتح (القاهرة)، ع ٨،٥٩٢ محرم ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، ص ١٠ — ١٤.

(٢) حسن البنا، "المرأة المسلمة"، المنار (القاهرة)، م ٣٥، جـ١٠، شعبان ١٣٥٩هـ، سبتمبر ١٩٤٠، ص ٧٦٥ - ٧٧٣.

(٣) البنا، رسالة نحو النور، الرسائل، ص ٧٤. البنا، مذكرات، ص ٢٦٣ — ٢٦٤.

ينتشر ما بالهم.." يركزون على هذه القضية[1]. إذا ما زالت القضية غير ذات أولوية في نظر بعض الإسلاميين.

وفي المجمل فإن الخطاب الإسلامي شهد تطوراً ملحوظاً في موقفه من مسألة تعليم المرأة، من حيث مستوى التعليم ونوعيته لجهة المساواة مع الرجل، وإن كان هذا يأتي بشكل متدرج، وتحت ضغط الواقع، وبخطاب مُفعم بالتردد والتلكؤ والخجل. كما أننا نلحظ تطوراً مماثلاً في مسألة عمل المرأة، واعتراف بأهمية الاستجابة للضرورة الاجتماعية، أما في مسألة الحقوق السياسية للمرأة فإن الخطاب الإسلامي لم يصل في هذه المرحلة إلى درجة الاعتراف بحقوق سياسية للمرأة، وإن كان صوت السيد محمد رشيد رضا متميزاً في اجتهاداته المستنيرة المستوحية لروح الأستاذ الإمام محمد عبده واجتهاداته.

---

(١) علي إبراهيم الأقطش، "حول الإصلاح الاجتماعي بين المنع والدفع"، "جريدة الإخوان المسلمين"، ع١٨، ١٣ أغسطس (آب) ١٩٣٥، ص ١٤ – ١٧.

رابعاً: الموقف من مسائل الأحوال الشخصية

أ – الموقف الليبرالي

وفقاً للمرجعية الفكرية التي يؤمن بها هذا التيار، ونزولاً عند منهجه في التقليد لكل ما هو غربي، فمن الطبيعي أن تصدر عنه أصوات منفصلة عن الواقع لتطالب بتطبيق النظام المدني في مسائل الأحوال الشخصية، كالزواج والطلاق والميراث، بمعنى العدول عن أحكام الشريعة في هذه المسائل إلى الالتزام بالقوانين الغربية، وتحرير شؤون الزواج من هيمنة الشرع ومحاكمه ورجاله.

وهذه الدعوة لم يعرفها الفكر المصري إلا في هذه المرحلة التي ندرسها، فلم يتحدث أي من مفكري القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، عن هذه الخطوة التغريبية المتطرّفة[1].

كان د. محمود عزمي من أوائل الذين نادوا بفكرة الزواج المدني في مصر، وبما في ذلك منع التعدد، ومنع الطلاق، وإباحة زواج المسلمة بغير المسلم. وأن لا يكون الدين

---

(١) لقد تحدث الطهطاوي عن مجرد عدم تحبيذ تعدد الزوجات، منطلقا من أن الإسلام اشترط العدل بين الزوجات في حال التعدد، وتحقيق العدل أمر في غاية الصعوبة . الطهطاوي، **المرشد الأمين، الأعمال الكاملة**، ج٢، ص ٤٨٩، ص ٤٩٩ . أما قاسم أمين، فلم يخرج في معالجته لقضايا الأحوال الشخصية على الإطار الشرعي على الإطلاق. وتبنى اجتهادات الإمام محمد عبده في هذا الميدان. بالرغم من اعتباره نظام تعدد الزوجات نظاماً قديماً وفيه احتقار شديد للمرأة. وكلما زاد انتشاره زاد حال المرأة انحطاطاً. وتوسّع في شرح مضاره وسلبياته. قاسم أمين، **تحرير المرأة، الأعمال الكاملة**، ج٢، ص ٨٩-٩٠. وأكد على أن الأصل هو الأفراد، وأن التعدد هو الاستثناء في حالات معدودة كمرض الزوجة الذي يعيق قيامها بواجباتها، أو إذا كانت عاقراً، وينبه إلى أن التعدد كسائر أنواع الحلال تعتريه الأحكام الشرعية الأخرى من المنع والكراهية وغيرهما بحسب ما يترتب عليه من المفاسد والمصالح. م . ن ، ص ٩٣.

عائقاً أمام الرغبة في الزواج بين رجل وامرأة. ففي عام ١٩١٨م وخلال المداولات لتأسيس الحزب الديمقراطي المصري، طالب بتوحيد التشريعات المصرية. وبما يشمل قانون الأحوال الشخصية "بمعنى أن تكون للمصريين كلهم أحكام زواج وطلاق واحدة.. وبمعنى أنه إذا رغبت مسلمة ولتكن إحدى أخواتنا مثلاً أن تتزوج من قبطي.. فلا يكون هناك مانع ولا اعتراض" (١).

وحبّذت الصحافة الليبرالية فكرة "القانون المدني" المراعي للحرية التامة، الذي هو اتجاه الثقافة الحاضرة في أوروبا نحو الحرية. ويذكر "محرر الهلال" مقولة يتبناها – في الدعوة إلى الإباحية المبطنة – لكاتبة أمريكية مشهورة "إلين كي" تقول : "إن الحب بلا زواج لا يخالف الآداب، ولكن الزواج بلا حب هو الذي يُخالف الآداب"(٢).

وتبدي القوى الليبرالية إعجاباً بتطبيق تركيا لقانون الزواج المدني اعتباراً من الرابع من تشرين أول ١٩٢٦م، وتنشر "السياسة" نصوص القانون المدني التركي، وتعلّق عليه مبدية إعجابها بما حقّقه من مساواة بين الرجل والمرأة في كل شيء، وتعدّه انقلاباً كبيراً إذا أحسنت المرأة التركية الاستفادة من الحقوق التي تضمّنها لها(٣). وتحدث ليبراليون عن "الشريعة الكمالية" التي حرّرت المرأة التركية(٤)، بل إن "السياسة الأسبوعية" جعلت من تطبيق القانون المدني في الأحوال الشخصية معياراً للتمييز بين

---

(١) محمود عزمي، خبايا سياسية، ص ٣٨. وروّج البعض لهذه الفكرة لتحقيق الوحدة الوطنية، **"نظم الأحوال الشخصية واثر إصلاحها في حياة الشرق"**، (بدون توقيع)، السياسة الأسبوعية، ع١٠٥، ١٠ مارس (آذار) ١٩٢٨، ص٣.

(٢) **"الطلاق وأسبابه في الدول الغربية"**، (بدون توقيع)، الهلال، م٣١، ج٨، ١ مايو / أيار ١٩٢٣، (ص ٨٢٦–٨٢٩)، ص ٨٢٩.

(٣) **"تركيا حاضرها ومستقبلها، الأتراك في مراقصهم ومجتمعاتهم"**، المقتطف (القاهرة)، م ٧٠، جـ٦، ١ يونيو (حزيران) ١٩٢٧م، ص.ص، ٦٣٢ – ٦٣٤. السياسة، ع ١٢٢٢، ٤ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٦، ص٢. **الأسبوع**، ع١، ٢٩ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٣٣، ص ١٩.

(٤) محمد الصباحي، **"مملكة المرأة وثبة المرأة التركية، من مقتضيات نهوض الأمة المستيقظة"**، السيدات والرجال، ع٩، ٣١ أغسطس (آب) ١٩٢٧، ص ٥٨١–٥٨٤.

دول متقدمة وأخرى متخلفة، أو بين شرق وغرب[١]. واقترح بعضهم إعطاء المواطن حرية الاحتكام إلى القانون المدني للأحوال الشخصية أو الذهاب إلى المحاكم الدينية. وأن يُنزع أمر الزواج من قبضة رجال الدين على كل الأحوال[٢].

وتكتب إحدى المجلات المعبّرة عن آراء التيار الليبرالي، منادية بالزواج المدني، وبأن يحتفظ كل من الزوجين بديانته، على أن يترك للأولاد اختيار الديانة التي تروق لكل منهم عند بلوغهم سن الرشد. "وعلى هذا تجمع بين الأولاد صلات الدم والوطنية والتربية المشتركة، ويعتبر الدين من المسائل الوجدانية البحتة التي تربط بين الإنسان والله سبحانه وتعالى" [٣].

وهذا الجنوح الخيالي المفرط في الانفصال عن الواقع المصري يقود الكاتب الذي لا يجرؤ على ذكر اسمه، إلى القول بأنه "إذا كان في هذا الحل ما يخالف التقليد الإسلامي، فما هو بأول مخالفة احتملتها سماحة الإسلام ومرونته الاجتماعية، كما احتملتها أديان أخرى لا ترضى عن الزواج المختلط، وهي أهون ألف مرة من احتمال التصريح الرسمي بالمواخير والحانات والربا في بلاد إسلامية، والزواج المدني على كل حال قانون اجتماعي لا غنى عنه في أية أمة عصرية" [٤].

وعندما كان العمل جارياً لإعداد قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٢٩م، طالب الاتحاد النسائي المصري في مذكرة مقدمة لرئيس الوزراء وزير الحقّانية ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب بتاريخ الحادي والعشرين من تشرين ثاني ١٩٢٦م بصون المرأة من الظلم الواقع عليها من تعدد الزوجات بدون مبرر، ومن الإسراع في الطلاق بدون سبب جوهري، وهكذا فالاتحاد لا يطالب بالمنع ولكن يرمي

---

(١) "نظم الأحوال الشخصية وأثر إصلاحها في حياة الشرق"، افتتاحية (بدون توقيع)، السياسة الأسبوعية ، ع١٠٥، ١٠ مارس (آذار) ١٩٢٨، ص٣.

(٢) بولس مصوبع، "الزواج المدني، أفضليته لمصر وسائر الأمم الشرقية"، السيدات والرجال، ع٩،٣١ أغسطس (آب) ١٩٢٧، ص ٦٢٨-٦٣١.

(٣) مجلة "الإمام"، (الاسكندرية)، ع١١، ١٩٣٦، ص ٦٧٧.

(٤) م . ن ، ص ٦٧٨.

إلى مزيد من القيود في شؤون التعدد والطلاق[1].

وحشد التيار الليبرالي كل ما لديه من قوى للدفع باتجاه تضمين قانون الأحوال الشخصية الجديد ما يمنع تعدد الزوجات. وراحت الصحافة الليبرالية تخوض حرباً إعلامية لصنع رأي عام مؤيد لهذا المطلب. فهذه "السياسة الأسبوعية" تستعين بآراء اللورد كرومر، فتعود لنشر مقتطفات من كتابه "مصر الحديثة" للتدليل على عدم ملاءمة "التعدد" لروح العصر، ولتنفير المصريين منه، على اعتبار أن اللورد رأى بأن ما يحتاجه الرجل المصري من "احترام الذات" لن يتحقق إلا إذا "صار مثل الأوروبي متزوجاً من امرأة واحدة"[2]. وظل التيار الليبرالي طيلة فترة الدراسة يدعو إلى تقييد أو منع تعدد الزوجات[3].

وكما في مسألة "تعدد الزوجات" فإن الصوت الغالب في التيار الليبرالي ظل يتابع قاسم أمين في موقفه الداعي لحصر الطلاق بموافقة القاضي أو المأذون، ومنح المرأة الحق في تطليق نفسها[4]. فقد تبنى التيار الليبرالي هذه الرؤية، وجعلها الاتحاد

---

(١) مجلة "المصرية"، ع ١٩، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، في، جورجيت عطيه إبراهيم، هدى شعراوي الزمن والريادة، ج٢، ص ٩١.

(٢) "المرأة المصرية، بقلم اللورد كرومر عن كتابه مصر الحديثة"، السياسة الأسبوعية، ع ٨٠، ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧، ص ٢٤

(٣) "تعدد الزوجات أيضا، بمناسبة فتوى الأستاذ الإمام"، كوكب الشرق، ع ٨٠٠، ٨ إبريل (نيسان) ١٩٢٧، ص ١. عمر عناني، "قانون الزواج والطلاق"، المقطم، ع (١١٩٤٥)، ٩ يونيو (حزيران) ١٩٢٨، ص١. يوسف حنا، "كيف تسقط المرأة في مصر"، السياسة الأسبوعية، ع ٢٠٣، ٢٥ يناير (كانون ثاني) ١٩٣٠، ص ١١. د. أمير بقطر، "البيت المصري، كيف ننهض به ونرقيه"، الهلال، م٤٦، ج١، أول أغسطس (آب) ١٩٣٨، (ص ١٠٩٣-١١١٠)، محمد علي علوبة (سكرتير حزب الأحرار الدستوريين)، مبادئ في السياسة، ص٢٤٦.

(٤) اقترح قاسم أمين نظاماً للطلاق، يقصره على الحضور أمام القاضي أو المأذون، الذي يستطلع الحالة، ويقدم النصح والإرشاد، ثم يلجأ إلى التحكيم، ولا يصح وقوع الطلاق إلا أمام القاضي أو المأذون وبحضور شاهدين، مطالبا بمنح المرأة حق الطلاق، والعدول عن المذهب الحنفي الذي يحرم المرأة هذا الحق، أو العمل به مع أن تشترط المرأة المتزوجة أن يكون لها الحق في تطليق نفسها متى

النسائي المصري جزءاً من برنامجه الصادر عام ١٩٢٣م[1].

وعبّرت الصحافة الليبرالية عن مساندتها لهذه الرؤية، وقدّمت جريدة "كوكب الشرق" الوفدية جهداً واضحاً في هذا الإطار[2]. لكن التيار الليبرالي لم يخلُ من الأصوات المتطرفة التي عرفنا مناداتها بالقانون المدني للأحوال الشخصية، والتي طالبت بمنع الطلاق نهائياً[3].

وعلى صعيد متصل فإن التيار الليبرالي كان يسعى لمواجهة المشكلات المتعلقة بمسائل الزواج، وفقاً لمرجعيته الخاصة به، فعندما يواجه المجتمع المصري ما سُمي "أزمة الزواج" الناجمة عن إقبال الشباب المصري على الزواج من الأجنبيات. فإن الليبراليين يقدّمون الحل وفقاً لمرجعيتهم، وهو ضرورة إباحة الاختلاط ليحصل التعارف ثم الحب ثم الزواج بين المصري والمصرية، فالمشكل "إنما يرجع إلى عدم اختلاط الجنسين اختلاطاً يهيئ للطرفين منهما فرص التعارف، وفرصة التواد والحب"[4].

أما بخصوص مساواة المرأة مع الرجل في الميراث، فإن الحديث حولها كان يأتي

= شاءت أو تحت شرط من الشروط، وهذا ما تقبله جميع المذاهب. قاسم أمين، **تحرير المرأة، الأعمال الكاملة**، ج٢، ص ١٠٤-١٠٨.

(١) د. آمال السبكي، **الحركة النسائية**، ص ٢٠٢. كتب أحدهم بتوقيع رمزي (م.أ.ط) في كوكب الشرق الوفدية تحت عنوان **(خطر يهدد الحياة الاجتماعية)** يقصد الطلاق، ومطالباً بتقييد الطلاق وأن يكون مسبباً وأمام هيئة قضائية، وهو يتوقع معارضة رجال الدين. كوكب الشرق، ع١٠٨، ٢٣ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٥، ص ٢.

(٢) **كوكب الشرق**، الأعداد: ٨٣٦ – ٨٤٨، (٢٠ مايو (أيار) ١٩٢٧ — ٤ يونيو (حزيران) ١٩٢٧).

(٣) أمير بقطر، **البيت المصري، كيف ننهض به ونرقيه**، الهلال، م٤٦، ج١، أول أغسطس (آب) ١٩٣٨، ص ١٠٩٩".

(٤) د. محمود عزمي، **"التزوج بالأجنبيات وما يلقاه في الشرق من مقاومة"**، الهلال، م٣٦، ج١٠، أول أغسطس (آب) ١٩٢٨، ص ١١٧١-١١٧٥. (بدون توقيع)، **"أزمة الزواج، نحو السفور الحقيقي، وجوب اختلاط الجنسين"**، الأسبوع، ع ٢٨، ٦ يونيو (حزيران) ١٩٣٤، ص ١٤ و ٢٨. فكري أباظة، **"مشكلة الزواج في مصر"**، الهلال م٤١، ج٣، أول يناير (كانون ثاني) ١٩٣٤، ص ٣٢١-٣٢٩.

في إطار مدنية الأحوال الشخصية. ولما تصدّى سلامة موسى – وهو من أبرز دعاة التغريب في مصر وأكثرهم تطرفاً – للمناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث. سارعت بعض الأوساط الليبرالية للترحيب بهذه الدعوة، وكانت السياسة الأسبوعية أول صحيفة تروّج لها[1].

لكن التيار الليبرالي لم يُجمع حول هذه الفكرة بل وجدت الفكرة من يقاومها ويقلّل من شأنها[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه، هو كيف السبيل لتحقيق هذا النزوع إلى التحديث التغريبي، أو التغريب المتسربل بالتحديث؟

إن سلامة موسى كممثل للتيار اليساري، وخلافاً لإيمانه بالإصلاح الاشتراكي التدريجي على الطريقة الفابية. وخلافاً لإيمانه بالتطور الاجتماعي، على غرار إيمانه بنظرية التطور الداروينية التي كان أحد دعاتها في مصر، فإنه يخرج على هذا الإيمان بجدوى "التطور" ليطالب بـ "الانقلاب"، إذ يقول: "ولكني أرى، في حالتنا الحاضرة، أن بلادنا لم تعد تتسع للتطور، وإنما نحن في حاجة إلى انقلابات سريعة. ولذلك أظن أنه يجب أن نطفر بعض الطفرة"[3].

---

(١) سلامة موسى، "النهضة النسائية في مصر تحتاج إلى المطالبة بالمساواة الاقتصادية"، السياسة الأسبوعية، ع ١٤٧، ٢٩ ديسمبر (كانون أول)، ١٩٢٨، ص (٨–٩)، ص ١١. وعاد د. فخري ميخائيل لإثارة نفس الفكرة والمطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الميراث، عاداً نظام الميراث الإسلامي ملحقاً للضرر بالمرأة، ومطالباً باللجوء إلى القانون المدني في هذه المسألة وغيرها. وقد أثار هذه القضية في محاضرة ألقاها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مما أثار ردود فعل عنيفة ضده، فقدمته النيابة العامة للمحاكمة بتهمة الطعن في الإسلام، ولما تبين أنه طعن في الكاثوليكية أيضاً، رُفعت عليه دعوى ثانية. وفي سياق ردود الفعل قدم الشيخ محمد عرفه المدرس في الأزهر محاضرة عامة في دار العلوم رداً على نظرية المساواة بين المرأة والرجل في الميراث. مجلة "الرابطة الشرقية" (القاهرة) السنة الثانية، ع٦، ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٠، ص ١٦ – ١٧.

(٢) أنور الجندي، الفكر العربي المعاصر، ص ٦١٥–٦١٦.

(٣) سلامة موسى، "الشرق والغرب"، الرابطة الشرقية، ع٢، ١٥ ديسمبر (كانون اول) ١٩٢٨، (ص ٤٦ – ٥٠)، ص ٤٩.

لقد أبان الخطاب اليساري وأفصح في مسألة العلاقة مع الغرب، على لسان سلامة موسى، ولم يترك شيئاً مبهماً يلتبس على الباحث، ليستنتج بسهولة ذلك المضمون التغريبي لهذا الخطاب.

أما في مجمل البحث في قضية التأخر والتقدم، فقد كان الخطاب اليساري يرتكز إلى جملة مبادئ، تؤكد متضافرة على أن أسباب التأخر أو التخلف هي اقتصادية، دينية، اجتماعية، سياسية. أما عملية التقدم، فهي تستهدف التخلص من تلك النواقص والعيوب، وهي عملية هدم وبناء متكاملة، تتأسس على ضرورة هدم الماضي والتقاليد والقديم، بما فيها استبدال سلطة العقل والعلم المادي بسلطة الدين والتقاليد، واستبدال الصناعة بالزراعة، والعلم المادي بالإنسانيات والروحانيات، واستبدال الهوية الغربية بالهوية العربية الإسلامية، كل هذا يأتي في سياق الالتفات عن الشرق إلى الغرب بالكلية.

ب- الموقف اليساري

تبنّى الخطاب اليساري الدعوة إلى الاحتكام إلى النظم المدنية الغربية، في بناء الأسرة، وتحديد العلائق والروابط الأسرية.ونادى سلامة موسى بأن تسعى العائلة المصرية لمشابهة مثيلاتها الأوروبية، وأن تعمد الحكومة إلى منع تعدد الزوجات، ومنع الطلاق، والسماح بالزواج المختلط خاصة مع الأوروبيين لتحسين النسل! [١]. وهذه هي المطالب التي حكمت الخطاب اليساري في هذه المسألة يُضاف لها المطالبة بالمساواة في الميراث.

وعبّر نقولا حداد عن الرؤية نفسها - أيضاً- بدعوته إلى منع التعدد قانونياً ودستورياً، إذ "أن الهيئة الاجتماعية متقدمة في توطيد وحدانية الزوجة والزواج لأنها المثل الأعلى، ولأنها مكفولة الاعتماد على الحب الروحي" [٢]. ودافع عن فكرة الزواج

---

(١) سلامة موسى، تربية سلامة موسى، ص ٨٣.

(٢) نقولا حداد، علم الاجتماع، جـ١، ص ٢٥٠.

المختلط، لأنه يقوّي الوحدة الوطنية، ومنعه هو "تفريط بقوة الاتحاد الوطني، وتضحية به في سبيل العقيدة الدينية" [1]. وإذا كان سلامة موسى ينادي به لتحسين النسل، فإن نقولا حداد يُحبِّذه لأنه يقوّي الوحدة الوطنية. ويطالب بالزواج المتبادل، إيماناً منه بأهمية "اندماج الأمم بالزواج المتبادل" [2].

وعرف الخطاب اليساري في شؤون الأسرة بعض الأصوات المتطرفة التي عدّت "الزواج الحاضر" أي وفقاً لما هو سائد في مصر، مجرد "بغاء مشروع" لأنه مجرد "زفاف مجهولة إلى مجهول طمعاً في ثروة أو إطفاءً لشهوة" [3].

لكن عصام الدين حفني ناصف، وفي سبيل الدفاع عن صورة الاشتراكية، يضطر إلى مجاملة الرأي العام حين يتحدث عن موقف الاشتراكية إزاء الدين والزواج، فيؤكد "أننا نعتبر الزواج أرقى أشكال المعيشة المشتركة للأسرة الإنسانية، ومن ثم لا يمكن التكلم عن تغيّر نظام الزواج تبعاً لتغير النظام الاقتصادي" [4].

وانسجاماً مع "التفسير الاقتصادي" الذي يؤمن به اليساريون، فإنهم يعتقدون بأن الجذر الحقيقي لمشكلة المرأة هو اقتصادي. وأن الأسرة هي شركة اقتصادية صغيرة، وأن مكانة ومركز أفرادها في داخلها متأثر بمركزهم الاقتصادي، وأن المركز الاجتماعي للمرأة متوقف على مركزها الاقتصادي، وأن قواعد الطلاق والزواج ستخضع للأحوال الاقتصادية العامة. وهي تحقق من المساواة الاجتماعية بالرجل بمقدار ما تحقق من المساواة الاقتصادية به[5].

كما أن تحقيق المساواة الاقتصادية بينها وبين الرجل، هي القاعدة الصلبة لبناء

---

(١) م . ن ، جـ١، ص ٣١٧.

(٢) م . ن ، جـ٢، ص ١٤٥.

(٣) محمود حسني العرابي، "الزواج الحاضر"، مقالة نُشرت بتاريخ ١٩٢٨/١/١٥ في "الحياة الجديدة"، مأخوذ عن د. رفعت السعيد، اليسار المصري ١٩٢٥ – ١٩٤٠، ص ٥٢٦.

(٤) عصام الدين حفني ناصف، "موقف الاشتراكية إزاء الدين والزواج"، السياسة الأسبوعية، ع ١٨٣، ٢٧أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٨، ص ٢٧ – ٢٨. شبرا، ع ٢١، ١٩أغسطس (آب) ١٩٣٧، ص ٥.

(٥) سلامة موسى، "الدنيا بعد ٣٠ عاماً"، ص ٨٧ – ٨٩.

مساواة حقيقية بينهما، وعليه فإن سلامة موسى قاد حملة ضد نظام الميراث في الإسلام، الذي يعطى للذكر – برأيه – أفضلية على الأنثى، "فلا معنى لأن نعطي المرأة حق الانتخاب والتصويت والسفور والتعليم، ولا يكون لها في الميراث سوى نصف الرجل، بل يجب أن نفصل الدين عن الدولة، ونجعل المرأة مساوية في المواريث للرجل بلا أدنى فرق" (١).

ومطلب المساواة في الميراث يُعدّ – في رأي سلامة موسى – مكمِّلاً لمطلب قاسم أمين بحقها بالعمل تحقيقاً لاستقلالها الاقتصادي، مخمناً بأن قاسم كان مقتنعاً بهذا لكنه لم يصرّح به شعوراً منه بأن الزمن لم يكن قد نضج للتصريح به، وأنه إنما أرجأ الكلام في مسألة الميراث إلى أن ينضج الرأي العام. وأنه قد نضج ولكن الحاجة قائمة إلى الجرأة والدأب في المطالبة، وأن يقوم بهذه المطالبة السيدات أنفسهن(٢). وكنا قد عرفنا أنه تقدم باقتراح لرئيسة الاتحاد النسائي المصري السيدة هدى شعراوي لتبني هذا المطلب لكنها اعتذرت.

ومن الواضح أن الخطاب اليساري، لم يختلف في شيء عن الخطاب الليبرالي في مسألة المرأة والأسرة، فقد نادى بالسفور وحارب الحجاب والحَجْب، ودعا إلى حق المرأة في التعليم والعمل بالتساوي مع الرجل، وكذلك في الحقوق السياسية وبما يوافق طبيعة الظروف القائمة. سواء ظروف المرأة المصرية، أو ظروف المجتمع المصري، ونجد الخطاب اليساري يتبنى الدعوة إلى تغريب الأسرة عبر الاحتكام إلى القانون المدني في الأحوال الشخصية، وبما يحقق تقليداً كاملاً للصورة النموذج المتمثلة في المرأة الغربية والأسرة الغربية، من حيث منع تعدد الزوجات، ومنع الطلاق، وإباحة زواج المسلمة

---

(١) سلامة موسى، "الشرق والغرب"، مجلة الرابطة الشرقية، ع٢، ١٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٨، (ص ٤٦ – ٥١)، ص ٥٠.

(٢) سلامة موسى، "**النهضة النسائية في مصر تحتاج إلى المطالبة بالمساواة الاقتصادية**"، السياسة الأسبوعية، ع ١٤٧، ٢٩ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٨، ص ٩. سلامة موسى، **الدنيا بعد ٣٠ عاماً**، ص ٨٧ – ٨٩. ويلاحظ أن سلامة موسى يبني موقفه هذا على مجرد التخمين، محاولاً تقويل قاسم أمين ما لم يقُل.

بغير المسلم، لكن اليسار المصري دعا إلى إلغاء نظام الميراث الإسلامي الذي يعطي للذكر مثل حظ الأنثيين، واللجوء إلى نظام الميراث المدني المستمد من التشريعات الأوروبية الذي يمنح المرأة المساواة الكاملة في الميراث، مما يحقق لها الاستقلال الاقتصادي وهو جوهر الاستقلال عند دعاة اليسار.

ج - الموقف الإسلامي

لما كان التياران الليبرالي واليساري يتبنيان الدعوة إلى مدنية الأحوال الشخصية، فإن التيار الإسلامي رفض هذه الدعوة، وعدّها دليلاً ساطعاً على التحديث التغريبي المُنْبَتّ عن الواقع، ومؤشراً على درجة متطرفة من التقليد الأعمى لكل ما هو غربي. ونادى في المقابل بوجوب التزام أحكام الشرع الشريف في هذا الميدان.

ولما تصاعد الجدل حول قانون الأحوال الشخصية الجديد عام ١٩٢٧م - والذي صدر حاملاً رقم ٢٥ لعام ١٩٢٩م- وتعالت أصوات تطالب بتضمينه نصاً يمنع تعدد الزوجات، فإن الشيخ محمد رشيد رضا يقوم بنشر فتوى قديمة للأستاذ الإمام تعتبر تعدد الزوجات "عادة" وأن التعدد هو الاستثناء وليس الأصل، كما أنه مشروط بالعدل، وأن من حق الحاكم أو العالم منعه، وبرّر ذلك بأن العدل مفقود، وأن المرجح في الأغلب الأعم فقدان العدل، كما أن سوء معاملة الرجال لزوجاتهم في حالة التعدد، وحرمانهن من حقوقهن في النفقة والراحة يعتبر مبرراً آخر، إضافة إلى ما يفرزه التعدد من فساد وعداوة بين الأولاد من زوجات مختلفة[1].

ويعلّق الشيخ "صاحب المنار" على فتوى الأستاذ الإمام، موافقاً على ما ذهب إليه من "جواز منع كل مباح ثبت ضرر استعماله لدى أولي الأمر" [2]. كما أنه يتفق مع ما ذهب إليه الأستاذ الإمام عندما "استثنى من منع تعدد الزوجات ما كان لغرض شرعي

---

(١) "فتاوى المنار"، المنار (القاهرة)، م ٢٨، جـ١، ٢٩ شعبان ١٣٤٥هـ، ٣ مارس (آذار) ١٩٢٧م، ص ٢٩ - ٣٤.

(٢) م. ن ، ص ٣٤ - ٣٥.

صحيح، وهو طلب النسل"، طبعاً في حال عقم الزوجة، لكنه يعتقد بأن الضرورات لا تتوقف على هذه، ولا يسهل حصرها في عدد معين. ومنها مرض الزوجة الأولى، ويؤكد على أن الإسلام إنما أباح "التعدد المعيّن بشرط إرادة العدل والقدرة على النفقة لدفع مفاسد وتقدير مصالح متعددة جعلته من الضرورات الاجتماعية في أمة ذات دولة وسلطان فرض عليها تنفيذ شريعتها، وحماية بيضتها، وتديُّن الله بالفضيلة؛ فهي تحرّم الزنا، وهي عرضة لأن يقل فيها الرجال ويكثر النساء بالحروب وغيرها، حتى يكون من مصلحتهن أن يكفل الرجل اثنتين أو أكثر منهن" [1]. وهكذا فإنه يدافع عن حكمة مشروعية التعدد، ويختلف مع أستاذه الإمام في موقفه المتشدد ضد التعدد، ويقول : "وما ذكره، رحمه الله، من مفاسد التعدد ليس سببه التعدد وحده لذاته بل يُضم إليه فساد الأخلاق، وضعف الدين، وقد كان يَعرفُ من ذلك ما يقل أن يعرفه غيره من أهل البصيرة والخبرة لشدة غيرته وعنايته بالإصلاح، وهو الذي كان يُؤلم قلبه ويُذهله عما لهذه الضرورة الاجتماعية من الفوائد التي أشرنا إلى أهمها" [2]. إذاً "صاحب المنار" يعتقد بأن فرط إحساس الأستاذ الإمام بالمشكلات الاجتماعية الناجمة عن واقع الزواج المتعدد، هو الذي أذهله "عما لهذه الضرورة الاجتماعية من الفوائد". خاصة وأن الإمام كان على صلة بالقضاء الشرعي.

وفي وقت لاحق تحدث "صاحب المنار" عن حق المرأة شرعاً في أن تشترط في عقد الزواج "أن لا يضارها الزوج بزواج أخرى" [3]. وقد ساند كل من شكيب أرسلان[4]، ومحمد فريد وجدي[5]، الفكرة القائلة بأن الأصل في الشرع هو عدم

---

(١) م. ن، ص ٣٥.

(٢) "فتاوى المنار" ، المنار (القاهرة)، م٢٨، جـ١، ٢٩ شعبان ١٣٤٥هـ، ٣ مارس (آذار) ١٩٢٧م، ص ٣٥.

(٣) محمد رشيد رضا، "الطلاق والتعدد"، المنار (القاهرة)، م ٣٠، جـ٧، ٣٠ شعبان ١٣٤٨هـ، ٣٠ يناير (كانون ثاني) ١٩٣٠، ص ٥٤٥.

(٤) شكيب أرسلان، "تعدد الزوجات"، الفتح (القاهرة) ع ١٨٢، ١٦ يناير (كانون ثاني) ١٩٣٠، ص ٥.

(٥) محمد فريد وجدي، "كلمات اجتماعية في الزواج ووحدة الزوجة، وتعدد الزوجات"، الأزهر (القاهرة)، م٨، جـ٧، رجب ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ص ٤٩٢ — ٤٩٧.

التعدد، والاكتفاء بواحدة إلا في حالة الضرورة، وللضرورة أحكام. وانتقد محمد فريد وجدي السماح بالتعدد مجرّداً من كل الضمانات القانونية للنساء[1].

وفي الوقت الذي واصل فيه الشيخ محمد رشيد رضا التزامه بآراء أستاذه الإمام بجواز منع التعدد، وفقاً لقاعدة لا ضرر ولا ضرار، وقاعدة تقديم درء المفاسد على جلب المصالح، وبالاستناد إلى مقولة الإمام "أنه يستحيل تربية الأمة تربية صحيحة مع كثرة هذا التعدد الإفسادي الذي صار يجب منعه"[2]، في هذا الوقت تظهر أصوات إسلامية ترى خلاف هذه الرؤية.

إذ نجد أن الشيخ أحمد محمد شاكر يعتقد بأن مجرد النص على اشتراط موافقة القاضي للسماح للرجل بتعدد الزوجات، يُعدُّ تمهيداً للمنع، وبشكل تدريجي مخالف للشرع، وبدلاً من منع التعدد يقترح معاقبة من لا يعدل بين زوجاته[3].

ويبدو الفكر السجالي القائم على المناكفة، واضحاً في ما يذهب إليه "شيخ الإسلام السابق"، عندما يرد على ما يجري في تركيا الكمالية، والأصوات المصرية المنادية بالاقتداء بالتجربة الكمالية، فيقول بأن التعدد هو الأصل في الشرع، وأن التربية السليمة قادرة على تخليص المجتمع من السلبيات التي تُساق للتدليل على مفاسد التعدد، ويقول "شيخ الإسلام السابق" بالحرف: "من رأى نفسه على شرف الوقوع في الفسق إن كان عزباً فليتزوج، وإن كان متزوجاً فليتزوج ثانية وثالثة ورابعة، حتى يحصل له الاستغناء، فإن لم يحصل بالرابعة وتاق إلى خامسة؛ فليطلق إحدى نسائه وليجعل الخامسة رابعة". وهذا – في رأيه – وإن كان يبدو

---

(١) محمد فريد وجدي، "الآراء العالمية في الإسلام والمسلمين، الصراع بين الجنسين في البلاد الإسلامية"، الأزهر (القاهرة)، م١٠، جـ٤، ربيع الأول ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، ص ٣٩٧.

(٢) محمد رشيد رضا، نداء للجنس اللطيف، المنار (القاهرة)، م ٣٢، جـ٥، محرم ١٣٥١هـ / مايو (أيار) ١٩٣٢م، ص ٣٨٩ – ٣٩١.

(٣) الشيخ أحمد محمد شاكر، "قانون الزواج والطلاق"، المقطم (القاهرة)، ع ١١٩٤٣، ٧ يونيو (حزيران) ١٩٢٨، ص ٢، المقطم (القاهرة)، ع ١١٩٤٧، ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٨، ص ١.

لبعضهم أنه تلاعب بالأهل والعيال فإن "بعض الشر أهون من بعض" [1]. ونجد محب الدين الخطيب صاحب مجلة الفتح ورئيس تحريرها يتبنى أفكار "شيخ الإسلام السابق"، ويؤمن بأن الخوف من الفتنة هو الشر الأكبر من تعدد الزوجات[2].

وبهذا يظهر التناقض الشديد بين ما يقدمه الإسلاميون من آراء واجتهادات، تكاد تكون متضاربة تماماً، كما يظهر التراجع الكبير عن اجتهادات الأستاذ الإمام محمد عبده المستنيرة، لصالح ما يقدمه "شيخ الإسلام السابق"، من آراء لا يمكن أن ترقى إلى درجة الاجتهاد. والتناقض الأكبر يبرز عندما يُلوّح الإسلاميون دائماً بشعار الحرص على سلامة الأسرة وتماسكها في معرض الحديث عن حقوق المرأة في التعليم والعمل والحقوق السياسية، خوفاً من أن ينعكس تمتع المرأة بهذه الحقوق سلباً على سلامة الأسرة وتماسكها، في حين يتغافل كثير من الإسلاميين وفي مقدمتهم "شيخ الإسلام السابق" عن هذا الشعار عندما يقدم رؤيته السابقة في التعدد والطلاق، ويجد من يوافقه عليها تصريحاً أو ضمناً بالسكوت والإقرار، غير آبهين بالكوارث الاجتماعية التي ستنجم عن الأخذ بهذه الآراء المناقضة تماماً لمقاصد الشرع الحنيف.

وارتفعت أصوات كثيرة تطالب بتحريم الطلاق بالنص القانوني، في حين رفض التيار الإسلامي هذه المطالبات، ولعل معالجات محمد رشيد رضا للمسألة تعد من أنضج المعالجات الإسلامية لها. وهو يستند في ذلك إلى اجتهادات الأستاذ الإمام محمد عبده في المسألة، إذ أنه كان أبدى حرصاً على إبراز الحكمة الاجتماعية

---

(١) مصطفى صبري أفندي شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً، "تعدد الزوجات"، الفتح (القاهرة)، ع ٤٢٠، ٣٠ رجب ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، ص ٨ – ١١.

(٢) محب الدين الخطيب، "الهجوم على حكم من أحكام القرآن"، الفتح (القاهرة)، ع ٤٥٨، ١٦ جمادى الأولى ١٣٥٤هـ (١٩٣٥)، ص ١ – ٢.

الإنسانية التي وقفت خلف مشروعية الطلاق في الإسلام، وعلى تبرئة الدين من سوء الممارسات، وسوء الفهم لدى كثير من المسلمين في التعامل مع هذا التشريع.

وتقوم رؤية الأستاذ الإمام محمد عبده على الإيمان بأن الشرع لا يبيح الطلاق إلا في حالة الضرورة، والإيمان – أيضاً – بأن الشرع يبيح للحاكم أو للعالم تقييد الطلاق. واقترح الإمام عدداً من المواد القانونية، التي تجعل من الطلاق "أبغض الحلال" فعلاً، وتحصره في أضيق نطاق ممكن، حماية للأسرة والمجتمع[1].

وتبنى صاحب المنار الدعوة لاجتهادات الأستاذ الإمام. ورد على دعاة تحريم الطلاق بنص قانوني بأن الشرع قد منح المرأة الحق في طلب فسخ عقد الزواج بشروط مقررة، وفي حالات الضرورة، كامتناع الزوج أو عجزه عن أداء حقوقها[2]. كما أن الشرع أعطى المرأة حقاً شرعياً آخر في موازاة حق الرجل في الطلاق وهو حقها في "الخُلع" [3]. إذ هو مخرجها من الزوجية إذا كرهت الزوج لسبب غير تلك الأسباب التي تمنحها حق طلب فسخ العقد.

ويهتم الشيخ محمد رشيد رضا بتقديم اجتهادات شرعية قادرة على معالجة المشكلات الاجتماعية، وقادرة على لجم دعوات التغريب والعلمنة، وإغلاق منافذها وسد الطريق على دعاة "مدنية الأحوال الشخصية" بحجة رفع الظلم الواقع على

---

(١) الإمام محمد عبده، **الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده**، (دراسة وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، م٢، ص ١١٦ – ١٣٢. د. محمد عمارة، **الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده**، ص ٢٩ – ٣٥.

(٢) محمد رشيد رضا، **نداء للجنس اللطيف**، المنار (القاهرة)، م ٣٢، جـ٨، جمادى الأولى ١٣٥١هـ، سبتمبر (أيلول) ١٩٣٢، ص ٦١٢ – ٦١٣.

(٣) والشيخ محمد رشيد رضا يعرّف الخُلع بأن المرأة "تفتدي بما تبذله له من العوض عما بذله لها من مهر وغيره وما أنفقه عليها ليرضى بحل عقد الزوجية، وحكم هذا الخُلع حكم الطلاق البائن الذي للرجل فيه حق الرجعة بدون قبول المرأة"، المنار، (القاهرة)، م ٣٢، جـ٨، جمادى الأولى ١٣٥١هـ / سبتمبر (أيلول) ١٩٣٢، ص ٦١٣.

المرأة. وتأتي جهود الشيخ محمد رشيد رضا في الوقت الذي يتطوّع فيه "شيخ الإسلام السابق في الدولة العثمانية" لإعطاء التيارات العلمانية المبررات اللازمة لإظهار الإسلام الحنيف كعدو للمرأة وحقوقها وكرامتها، وللأسرة وأمنها، وللمجتمع وتماسكه. عندما ينادي بحرية التعدد، وحرية الطلاق، خوفاً على الرجل من الوقوع في الفساد. لكنه لا يخاف على المطلقات من الفساد، ولا يخاف على الأطفال من الفساد الناجم عن التشرد وعن التفكك الأسري، ولا يخاف على البناء الاجتماعي العام من الفساد؛ فشيخ الإسلام السابق يرى أن الإسلام شرع الطلاق كما شرع النكاح، وأنه يأتي لمعالجة "مرض الفسق"، وهو يستنكر "العادة الحديثة التي حلّت ببلاد الإسلام، وجعلت الطلاق من المحالات" [1].

ورفض الإسلاميون مدنية الأحوال الشخصية لسبب آخر هو أن الإسلام لا يبيح لغير المسلم تزوج المسلمة، وكتب الإسلاميون كثيراً في تبرير هذا الحكم الشرعي، والدفاع عن موقفهم هذا[2].

وفي مسألة نصيب المرأة في الميراث، وهي من المسائل المرتبطة بالأحوال الشخصية، رفض التيار الإسلامي الدعوات إلى المساواة في الميراث بين الأنثى والذكر، وتحدّث الإسلاميون عن حكمة الشرع الحنيف في هذه المسألة. وكان الرأي الإسلامي العام مجمعاً على أن أحكام الميراث هي من النصوص القطعية التي لا يجوز تعديلها[3]. واحتفت الأوساط الإسلامية بموقف هدى شعراوي الرافض

---

(١) مصطفى صبري (شيخ الإسلام في الدولة العثمانية سابقاً)، "تعدد الزوجات"، الفتح، (القاهرة)، ع ٤٢١، ٧ شعبان ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، ص ٨ – ١١.

(٢) شكيب أرسلان، "السفور والحجاب"، المنار (القاهرة)، م ٢٦، جـ٤، ٢٩ محرم ١٣٢٤هـ، ١٩ آب ١٩٢٥، ص ٣٠٤. الشيخ مصطفى صبري، "فتنة القبعة الجديدة، ومغزاها الجديد"، الفتح (القاهرة)، ع ٥٨٤، ١١ ذي القعدة ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ص ١٥.

(٣) مصطفى صادق الرافعي، "المرأة والميراث"، الفتح (القاهرة)، ع ١٣٠، ١٠ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٩، ص ٦ – ٧، الرافعي، وحي القلم، ص ٣٩٥.

للدعوة التي وجهها لها سلامة موسى لتبني مطلب المساواة في الميراث، وجعله جزءاً من برنامج الاتحاد النسائي المصري[1].

ومن المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، مسألة تزويج الصغار أو ما أُسمي "تزويج الأطفال"[2]. ولما حدد قانون الأحوال الشخصية رقم ٥٦ لعام ١٩٢٣م سن الزواج للذكور بثماني عشرة سنة، وللأنثى بست عشرة سنة، وقرر منع القضاة من سماع أية دعوى زوجية تقل فيها سن أحد الزوجين عن هذا الحد.

تباينت آراء الإسلاميين – كالعادة – فالشيخ محمد الخضري أيد القانون، وعبر عن اقتناعه بأن من "المصلحة منع الزواج قبل سن الرشد المالي، وهو ثماني عشرة سنة" مؤكداً أن قرار الزواج أبلغ خطراً من قرار التصرف بالمال. وقد أيده في رأيه هذا عدد من علماء الأزهر والقضاة الشرعيون، ومفتي الديار المصرية (الشيخ

=

محمد رشيد رضا "المناظرة مع عزمي"، المنار (القاهرة)، م٣٠، جـ٩، ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٨هـ، ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٣٠م، ص ٥٤٠ – ٥٤٣، ص ٧٠٥ – ٧٠٩.

محمد رشيد رضا، "مساواة المرأة للرجل في الحقوق والواجبات"، المنار (القاهرة)، م ٣١، جـ٢، ربيع الأول ١٣٤٩هـ، ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٣٠م، ص ١٣٥ – ١٤٠.

مصطفى صبري شيخ الإسلام السابق، "كلمة في موقف النساء مع الرجال"، الفتح (القاهرة)، ع ١٩٧، أول مايو (أيار) ١٩٣٠، ص ٨.

د. يحيى أحمد الدرديري، "رد على الأستاذ سلامة موسى، المرأة والميراث في الإسلام"، السياسة الأسبوعية (القاهرة)، ع ١٤٩، ١٢ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٩م، ص ٢٠ – ٢١.

(١) محب الدين الخطيب، "كلمة ذات مغزى"، الفتح (القاهرة)، ع ١٢٩، ٣ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٩م، ص ١ – ٢. "صفعة مؤلمة من هدى هانم شعراوي لسلامة موسى وجمعية الشبان المسيحيين"، الفتح (القاهرة)، ع ١٢٩، ٣ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٩م، ص ٤ – ٥.

(٢) ملك حفني ناصف، آثار باحثة البادية، ملك حفني ناصف ١٨٨٦ – ١٩١٨، جمع وتبويب مجد الدين حفني ناصف، تقديم د. سهير القلماوي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ص ٢١١ – ٢١٣.

عبد الرحمن قرّاعة) وشيخ الأزهر (محمد أبو الفضل)[1]، في حين عارضه طائفة من علماء الأزهر، ورموز التيار الإسلامي كالشيخ محمد رشيد رضا[2]، والشيخ محمد بخيت[3]، وشيخ الإسلام السابق مصطفى صبري[4].

---

(١) الشيخ محمد الخضري بك، "**تحديد سن الزواج**"، المنار (القاهرة)، م ٢٥، جـ٢، ٣٠ رجب ١٣٤٢هـ، ٦ فبراير (شباط) ١٩٢٤م، ص ١٢٩ – ١٣٢. محمد رشيد رضا، "**تحديد سن الزواج بتشريع قانوني**"، المنار (القاهرة)، م ٢٥، جـ١، ٣٠ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ، ٥ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٤م، ص ٦٣ – ٧١.

(٢) محمد رشيد رضا، **تعليق "المنار" على مقال الشيخ محمد بخيت**، المنار (القاهرة)، م ٢٥، جـ٢، ٣٠ رجب ١٣٤٢هـ، ٦ فبراير (شباط) ١٩٢٤م، ص ١٤٦ – ١٤٧.

(٣) الشيخ محمد بخيت، "**زواج الصغير والصغيرة**"، المنار (القاهرة)، م ٢٥، جـ٢، ٣٠ رجب ١٣٤٢هـ، ٦ فبراير (شباط) ١٩٢٤م، ص ١٣٣ – ١٤٦.

(٤) مصطفى صبري أفندي، "**مبدأ تعدد الزوجات**"، الفتح (القاهرة)، ع ٤٢١، ٧ شعبان ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، ص ٨.

نصوص فكرية

-١-

السفور والاحتجاب*

بقلـم: العلامـة مـصطفى صـبري أفنـدي
شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً.

وقال كاتب (ما قل ودل) أيضا وهـذا ما أنقله عنـه: رأيت رجـلاً فاضـلاً، ذا مركز ممتاز وخلق قويم، يجر ولده الصغير بيده، يسيران متناقلين، كأن كلاً منهما عبء على صاحبه، ودخل الأب قرب وقت الغداء دكان بقال ليحمل طعاماً جاهزاً! من العلب المحفوظة أو الجبن والزيتون والحلوى، لأن بيته بغير امرأة.

لماذا؟ هل ماتت أم هذا الولد؟ كلا! ولكنها شر من مائته. إنها امرأة أجنبية آواها وأعطاها اسمه بعد ما لفظها أهل بلدها وكان يحرم نفسه لتسافر هي كل صيف إلى أهلها في أوروبا، فلم يثمر هذا فيها بل تركت له أولاده طالبة الطلاق، وطلقت فعلاً وتزوجت من صديق له.

لو كانت مصرية لكان في الأمر نظر. كنا نقول أن أهلها زوجوها رغماً عنها من رجل لا يستحق الحب، ولكنها أجنبية هجرت بلادها بمحض اختيارها وعرفت زوجها الشهور أو السنين قبلما تتزوجه.

فهذه الطائشة تستبدل الرجال كما تشاء. أخذت شباب رجل واعطته أولاداً ثم زهدته وتخلت عنه هو وأولاده لتأخذ شباب رجل آخر وتعطيه أيضا أولاداً.

---

* الفتح، ع٤٢٨، ٢٧ رمضان ١٣٥٣هـ، ص٨-١١.

ليس الذنب ذنبها وحدها وإنما أيضا ذنب الذي أغواها، فهذا الرجل الذي يدخل بيت صديق له ولا يتحرج من النظر إلى زوجته نظرة خائنة، ثم لا يتحرج من إغوائها، ثم لا يتحرج مصاحبتها، ثم لا يتحرج من تطليقها غير مكترث بالصديق والصداقة، هازئاً بحرمة الزوجية وحرمة الأمومة والأبوة.. هذا الرجل بماذا يحكم عليه ؟!

مروءة الرجال تقضي بأنه إذا رأى المرء بادرة هذا الحب الشائن ولى الادبار، بينه حداً، لأن في هذا الحب خراباً ودماراً. أي مشهد أشد ألماً للنفس من رجل يجر قدميه ويجر ولديه ساعة الغداء في الطرقات ليشتري من بقال طعاماً، لأنه لا يسيغ للطعام مذاقاً، لأنه مطعون في قلبه بخنجر من يد صديقه ومن يد زوجته؟!

الصاوي

ينسى الكاتب حين قال: ((ليس الذنب ذنبها وحدها وانما أيضا ذنب الذي أغواها، فهذا الرجل الذي يستغل بيت صديق ولا يتحرج من النظر إلى زوجته نظرة خائنة..)) الذنب الثالث وهو الرجل الذي رثى له الكاتب أعني الزوج الذي أدخل أصدقاءه على زوجته وهي قد تكون ملكا في الجمال ولن تكون ملكا في الطبيعة وكذلك الأصدقاء. ومع أنه ينسى المذنب الثالث لا يذكر منشأ الذنب الرابع أيضا وهو كل من يدعو بالسفور بلسانه ويدافع عنه والله لا يغفر لهذا المذنب وإن غفر للأولين. ومحط العجب كل العجب أن الكاتب لا يرى نظر الأصدقاء الداخلين على زوجة الرجل نظرة خائنة، طبيعياً بمعنى أنه مقتضى الطبيعة المنتصرة على كل شيء. فهذه الحكاية المنشورة بقلم الكاتب الذي هو ألد أعداء الحجاب حجة قاطعة عليهم وأنهم مهما أنكروا الحق الواضح وأصروا على دعواهم فهي لا بد أن تفضحهم بلسان المشاهد مثل (ستانلي باي)، ولا بد أنهم مخربون بيوتهم بأيديهم كما لكاتب ما قل ودل في هذه الحكاية.

ومن أباطيل القاصرين لمضرة السفور على المرأة الشرقية التي تقلد المرأة الغربية قولهم أن الرجل الغربي يرى منذ طفولته النساء عاريات الأعضاء الكثيرة وينشأ بينهن فلا تهيجه رؤية تلك الأعضاء، في حين أنها تهيج الرجل الشرقي الذي لم يألف رؤيتها

وهو حديث العهد بها. وهذا قول باطل وان كان في صورة الحق من حيث أنه متضمن لتحذير المرأة الشرقية من تقليد الغربية حتى انك تحسبه من كلام أعداء السفور، لكنه من ناحية أخرى يبيحه لها في المستقبل إذا تقادم عهد السفور فينا وحصلت الألفة به لعيون رجالنا بل أن مغزاه إباحة سفورها حالا بتخفيف وقعة في النفوس وطمأنتها بالألفة المستقبلة، وهو مع هذا مبنى على دعوى غير صحيحة من كون الرجال في الغرب لا يهتمون برؤية ما تكشفه النساء هنالك من أعضاء لها جاذبيتها فهل نساء الغرب لا يعملن ما يعملن من التأنق والتفنين في الانكشاف عبثا لا مطمح لهن به ولا مطمح عند الرجال وهل ليس هناك أيضا مطمح عند النساء للرجال الذين وضعوا اسس المدنية الغربية ومراسمها الاجتماعية حين أدخلوا فيها حفلات الرقص مع النساء ومخاصرتهن في اعرى ما يكون عليهم من لباس الزينة فهل هم عابثون بقول أنفسهم وهل هن عابثات بقول أنفسهن أم المدعون منا بأن المرأة الكاسية العارية في الغرب لا تنير عينيه، عابثون بقول الشرقيين المسلمين فالحق أن هذه جرأة غريبة مدهشة تثير دعاة السفور تدلك على مبلغهم في الأقدام على هذر القول، واغرب منه اقتناع كثير من العقلاء بقولهن هذا مع كونه من الوهن بحيث لا يقاوم شيئاً قليلاً من النظران للغرب الفة بإسراف النساء في السفور والاختلاط بالرجال مع الألفة بما ينطوى ذلك عليه من المفاسد فيظن الغافل أن السفور والاختلاط لا يفعلان في تلك البلاد فعلهما الطبيعي وقد لفتنا النظر فيما سبق إلى أن النساء السافرات لا يكتفين بالكشف عن أعضائهن بحد ما يكشف عنه الرجال من أعضائهم في حين أن غاية ما يطلب لهن من الحقوق هى المساواة بالرجال فلا بد أن يكون مغزى لهذا الفرق العظيم بين الجنسين في اللبس والتعرى ولا بد أن يكون مغزاهن في الميل إلى التعرى سواء كان في الشرق أو الغرب هو تغذية عيون الناظرين . ولو صفحنا عن وجود هذا القصد فيهن فا لتغذى حاصل لا محالة فالشرع الإسلامي الذي يقول العينان تزنيان واليدان تزنيان وطبع المسلم الغيور على عرضه لا يقبلان أن يستمتع من المرأة في صورة من صور الاستمتاع من لا حق له في ذلك . ومن البحث الواضح في العقول ما قرأته بالجرائد نقلاً عن مقال مكتوب في مجلة غربية (ريدرزديجست) تعد فيه الصفات التي يجب أن يتحلى بها الشاب العصري: ((كذلك يجب أن يتعلم الشاب الرقص لأنه بجانب كونه رياضة بدنية فهو فن ينمي فيه روح الفضيلة ويعوده النظر إلى

الجنس اللطيف بعين مجردة من الخسة والشهوات، يفهم من هذا أن المدنية الغربية تواضعت مع المتمسكين بها على أن تباح الرذيلة في سوقها باسم الفضيلة وسبب نفاق هذا البيع أنه يضمن لذة مادية للمتبايعين فيهتك في سبيلها الحياء ويسمى الاعتياد على قضاء الشهوة فضيلة وتجرداً عن الشهوة والخسة ويغالى في الجرأة فتعاب على الإسلام فضيلته المانعة من سفور النساء واختلاطهن بالرجال الأجانب حتى يحتاج الإسلام من هذه الناحية إلى دفاع يمتد على طول اعتداءات العابثين في حين أن الحضارة الغربية القاضية على الفضيلة والمبنية على أساس قضاء الشهوة سالمة من التعييب والاتهام وهذه المعاكسة بالحقائق تروج بفضل تعصب الغربيين لما ينسب إليهم من التقاليد وضلال أبناء المسلمين صراطهم المستقيم ولو لم يكن من وراء هذه الحياة المختلطة ما يؤيدها من قوة الغرب وشوكته لعدت سواد وجه لأي قوم اختارها ولهذا كانت مسألة النساء أعظم حاجز بين الإسلام والمدنية الغربية فالمسلم لا يقبل الحياة العارية المختلطة لنساء المسلمين ما دام يصح له إسلامه، والغربي لا يرى كحجاب النساء أكبر مانع في اختيار الإسلام ديناً له وربما لا يشك في كونه أحق الأديان بالقبول، لأنه يصعب عليه فراق ما تعوده من الحياة المختلطة بالنساء وفيها حظ للنفس عظيم وفضلا عن الغربي الغير المسلم فصاحبك المتفرج لا يصافيك المودة والألفة حين يراك لا تبيحه مخالطة نساء بيتك ومجالستهن في حضورك وغيابك. نعود إلى قول كاتب المجلة فالرجال الذين يحضرون حفلات الرقص المزدهرة بمختلف الأنوار ويخاصرون فيها النساء العاريات عن الثياب إلا قليلاً كالمعدوم، كأنهم على ادعاء كاتب المجلة يخاصرون قطعاً من الخشب من غير أن يشتهوا شيئاً من تلك المشتهيات وكان سهلا على الذين آمنوا بمثل هذه الترهات أن يضعوا الحجاب على عقولهم من أن يضعوا الحجاب على النساء فتعساً لهم.

وقد ذكرني قول تلك المجلة ما كنت قرأته في بعض جرائد توركيا قبل بضع سنين والجرائد يومئذ تتسابق في المماشاة لمرضاة حكومتها اللادينية الراغبة في انكشاف النساء واختلاطهن بالرجال ((إن الحياة المختلطة الحرة لا ينظر فيها أحد لامرأة أحد نظرة سوء والمحاذير المتصورة فيها إنما تجري في الذين لم يتأدبوا بآداب المدنية ولم

يرق إحساسهم. نعم ان الرجل عند أول عهده دخولا في تلك الحياة ورؤيته النساء الجميلات المتجردات حوله يندهش ويستحيي ثم تثور نفسه الأمارة بالسوء لكن متعود هذه الحياة الناضجة الشعور والإحساس يدخل مثلا حمامات البحر ويرى على الشاطىء أرقى ملتقى البحر به لا يجاوز الماء قدر شبر، نساء عاريات من أنفس النفائس ولا يخطر بباله إغواء الشيطان أو إغراء النفس الأمارة. ثم ان هذا الرجل مثلاً يرقص في حفلة ساهرة مع النساء الأشباه العاريات عينه إلى عينها وجسمه إلى جسمها من دون ان تتحرك منه شعرة وهو بالعكس يمارس عرقه الضعيف حيال المرأة وينضج ويربي نفسه الأمارة ففي هذه الحياة المدنية أمن على العفة وارتياح للنفس معاً. فقد حكا لي واحد من الراسخين في هذه الحياة أنه رأى امرأته يوماً عند طاهي منزله (طوسون) وهي سافره فنهاها وعهدي به أنه يدخل زوجته كل ليلة على احبابه فيراقصونها ويختلون معها فمن أجل ذلك تعجبت من قوله وسألت: ألست تدخلها أنت سافراً على كل واحد؟ فأجاب إنهم لا يقاسون بالطاهي (طوسون) لأنهم يدرون ان يحترموا المرأة وهو يعتبرها مخلوقاً يؤكل مثل الكمثرى.

فانظر قول هذا الكاتب وتعلم إن لم تكن ذا علم بأن مخالطي النساء ومراقصيهن بين أيديهم يقصدون بذلك إلى تربية نفوسهم الجامحة وتعويدها ضبط شهواتها واجمع هذا القول إلى قول كاتب المجلة الغربية ثم اقض منهما العجب.

ولعلك يقع في مخيلتك أن المتعود لمجالسة النساء وملامستهن لا يكون كحديث العهد بتلك الأحوال وان لحالة التعود والتكرار حكما ليس في حالة الابتداء، وهذان الكاتبان اعتمدا في تقرير القارىء على وجود الفرق بين الحالتين ونحن لا نجتاز هذه النقطة لكونها من ابدع دعائم السفور التي يسند دعاته مغالطاتهم إليها وهي على شدة بطلانها أشبه شيء بالحق فنحن لا نجتازها من غير تأدية حقها وفي مثل ذلك ميزة مقالنا عن موضوع السفور فنقول: يجب على المسلم اليقظ أن يسأل الدعاة المغالطين الذين يريدون أن ينزلوا الناس منزلة الحمقى: إذا كان واضعوا الحياة الحديثة المختلطة وضعوا لإزالة تأثير أحد الجنسين على الآخر واخماد الشهوة المتقابلة بينهما فماذا الغرض من هذا الوضع المضاد للطبيعة وما هي الفائدة المجنية منه مع أن

مصلحة الناس في إيجاد اللذات لهم دون اعدامها وما هـي الفائدة في تنزيل قيمة أحد الجنسين عند الآخر بإزالة ما بينهما من حرارة الجاذبية وابدالها بالبرودة والجمود.

ثم نقول نعم إن متعود الشيء ليس كالمبتدىء الحديث العهد به إلا أن هنا نقطة في غاية الأهمية يلزم التنبه لها وهي أن مناسبة الرجل بالمرأة المستجمعة لأسباب الجاذبية ان اقتصرت على مجالستها والتماس الحاصل بين أعضائهما عند التفافهما متراقصين فتكرر هذه الحالة مهما كثر فلا يسكن التمايلات الجنسية ولا يطمئنها وبالعكس يثيرها ويشددها وأنتم مهما أكثرتم من الملاصقة بالنساء على أن تذهبوا بها إلى حد فيقفوها عنده، مهما أكثرتم من أعدادها وأنواعها فلا تكونون قد أرويتم بها أنفسكم وإنما ازددتم ظمأ على ظمأ فيكون مفعول التعود هنا بالعكس فان كان في الدنيا شيء لا يقنع بقدر ما نيل منه ولا يستغنى به عن الوصول إلى غايته فذلك الشيء هو ملاقاة المرأة ومماستها، وما أصدق قول الشاعر:

وكنت إذا أرسلت طرفك رائداً ... لقلبك يوماً أتعبتك المناظر

رأيت الذي لا كله أنت قادر ... عليه ولا عن بعضه أنت صابر[1]

وعليه فدعوى التأمين على أن إغواء الشيطان وإغراء النفس الأمارة في ملاقاة الرجل بالمرأة يزول تأثيرهما بتكرار الملاقاة وتعويدها النفس في حياة العشرة الجديدة المدنية، باطلة غير مسموعة.

نعم إنما يسلم بحصول نوع من شبع العين وصمم الإحساس في التمايلات الجنسية برؤية الكثيرات من النساء والتلاعب بهن بشرط واحد هو أن تنضم إلى هذه

---

(١) فلو لم يكن عصر السفور والاختلاط قضى على العشق القديم الذي كان يؤدي إلى موت العاشق او جنونه لقلنا ان هذه المناسبة بالمرأة الجميلة الواقفة عندما يكون الرجل معها في اندية الرقص والسير لتوقعه في مخالب العشق وتميته أو تجننه. ولكن عصر السفور والاختلاط عن العشق ويحقق قول الشاعر القديم الذي هو مقول لهذا العصر أكثر من قوله مقولاً لعصره:

صاحب عزة الا حب غانية ... في وصل غانية من وصلها خلف

المقدمات نتائجها الطبيعية فيقف عند ذلك غلواء رجال الحياة الجديدة ويسكن جماح أنفسهم لأن تأمين العفة لحياة العشرة الجديدة بهذه الصورة يكون كوضع عدم الأمن موضع التأمين. وقصاراه أن تكون عيون رجال الحياة العصرية شبعى تجاه النساء بفضل اللاتي لقوها منهن وقضوا أوطارهم منها وأمكن ان يقال شبعى اتجاه اللاتي يلقونهن بفضل اللواتي يلقونهن لاعتبرناه تأميناً حقيقياً. فهذا تحليل مغالطة أنصار السفور والحياة المختلطة وقول كاتب الجريدة التركية ((أن في هذه الحياة أمناً على العفة وارتياحاً للنفس يكفي بعضه في نقض بعضه)).

أما ستر الرجل المدني المحكي زوجته عن الطاهي طوسون فسببه عدم اعتباره اهلاً لان يخالط نساء من هم في طبقته والحياة المدنية المختلطة تتطلب الكفاءة في مشتركيها ويلزم ان يكونوا من الذين يدرون آداب الاستفادة من جمال المرأة ويقدرون مقابل ذلك على الافادة وكلا الشرطين لا يوجد في الطاهي طوسون.

واني لا أقبل الاتهام بسوء الظن في تحليل هذه المسائل فتلك الحياة منطوية لا محالة على مفاسد لا تتفق مع العفة إلا ان التجاهل بالمفاسد يقوم في تلك الحياة مقام العفة ويسيغه كون تلك المفاسد معتاضة بأمثالها.

ولو فرضنا أن هذه الأزياء العصرية للنسوان البليغة في التزين المكشوف الحرية بغرف الزفاف والاختلاط الخليع في تلك الأزياء بالرجال الأجانب والتراقص معهم ملتفات بهم ساقاً وجهاً لوجه وصدراً لصدر، لو فرضنا فرض المحال أن هذه المقدمات لا تجر الجنسين إلى ما وراءها من المفاسد فحسبها هي نفسها مفسدة إذ لا يسوّغ الشرع الإسلامي ولا الطباع السليمة أن يقضي الرجال الأجانب بعض شهواتهم من أجسام زوجتك وبناتك وأخواتك. ولا أن تقضى ذلك من أجسام زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم كما لا يسوغان أن يقضوا هم ولا أنت منها تمامها وشريعتنا الغيور تحكم بلمسة واحدة بين الرجل والمرأة الأجنبية من تلك اللمسات الخليعة المنطوية على الشهوة بالمصاهرة بينهما فتحرم أصول احدهما وفروعه على الآخر.

– ٢ –

السفور والاحتجاب❖

بقلم: العلامة مصطفى صبري افندي
شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً.

ولنسمع هنا لقول كاتب مصري يتعلم في جامعة غربية: ((ان نظام الاختلاط بين الشاب والفتاة في سن مبكرة معدوم في مصر لا يكاد أن يكون له أثر إلا في بعض أسرنا الارستقراطية من الذين عاشوا ردحاً من الزمن في أوروبا، أما في مصر فان الشاب والفتاة يبقيان في عهد طفولتهما منفصلين تمام الانفصال فيحرم عليهما الحديث حتى بين أولاد الأسرة الواحدة وبناتها، ويحللون تحريم هذا بان ذلك الحاجز الذي اقاموه بينهما يمنع ما قد يحدث من أهواء الشباب. ولو فكروا ملياً لوجدوا انهم مخطئون خطأ كبيراً وان نتيجة ذلك عكس ما كانوا يظنون، ففي هذه الحالة يعمل كل منهما على الاتصال بصاحبه لا عن طريق الصداقة البريئة وانما بغية الاتصال الجنسي الذي منع اختلاطهما من أجله فكأنهما يحطمان ذلك الحاجز انتقاماً من ذويهما، وزد على ذلك ما يتكبده الاثنان من ضروب التفكير العميق الذي يفكرانه في سبيل الوصول إلى بعضهما، وجل ذلك بطرق خفية حتى لا يدري أحد ما يدور وراء الستار، وهذا التفكير العميق يضر كلا منهما فنجد الفتى واجما في أثناء القاء الدرس في المدرسة وربما يشرح المدرس نظرية هندسية بينما هو يفكر في موعد لقائها وكذلك الحال مع البنت، وكثيرا ما كان لهذا التفكير أثره السيء في مجموعها العصبي وما مرض الهستيريا الذي يصيب كثيراً من فتياتنا في سن الإدراك إلا نتيجة هذا، فلو أن هذه الحواجز التي يقيمها الآباء

❖ الفتح، ع٤٢٩، ١٢ شوال ١٣٥٣هـ، ص٨-١١.

أزيلت وغرس في نفس كل من الفتى والفتاة الأخلاق القويمة ونشأ من حداثة سنهما مختلطين لضعفت تلك العاطفة الجامحة إلى حين وقويت على أنقاضها الصحبة الجميلة التي لا تتعدى النزعة البريئة والاختلاط الذي يوقظ في النفس حب الجمال لأنه جمال فقط لا للعبث والنزول به إلى النوع التجاري الرخيص. وإننا لنقرأ كثيراً في صحفنا المحلية عن بنات بعض الأسر وهروبهن مع الخدم ارضاء لنداء تلك العاطفة التي زادتها هياجا القوانين الشديدة التي فرضتها نُظم الأسرة على أولئك الفتيات العذارى.

((وانه ليعجبني كثيراً نظام الاختلاط في الأسرة الانجليزية فنجد الطفل يصاحب طفلة الجيران ويلعبان معاً في حديقة منزل أحدهما ويبقيان على ذلك حتى سن الشباب فيتدرج من اللعب معها إلى الزمالة في الدراسة ثم دعوة كل منهما لصاحبه لتناول الشاي وكم يكون فرح الأم أو الأب إذا ما اخبرهما ولدهما أو فتاتهما أنه سيأخذ أو ستأخذ شايها اليوم مع صديقته أو صديقها. يرحبان بصديقة ولدهما ويظهران لها من ضروب العطف والحنان ما تسر له وترفع صديقها في عينها وتحترمه الاحترام كله. تزامله في دراسته العالية في الجامعة فتكون نعم الصحبة، يعيد معها محاضراته فيتفهمان معاً ويكونان عضدا لبعضهما فيستفيد منها الدقة في العمل وهو دأب الجنس اللطيف وتستفيد منه بما جبل عليه الرجل من الصبر على المكارة ومواجهة الصعاب بثغر باسم فيستفيد كل من صاحبه وفي آخر العام يشد كل على يد زميلته ويهنئها بالنجاح.

((والسبب في تقدم الطلبة الانجليز مع صعوبة الجامعات والإرهاق في العمل بسيط لو عرفنا ظروفه واستوعبنا قليلاً منه لوجدناه لا يفوق ذكاء المصري في شيء ولم يخلق من مادة غير التي خلق منها المصري وانما حصر تفكيره في عمله وعدم تشعبه في مقابلتها أو كيفية محادثتها. لم يفكر في ذلك وهي بجانبه في المحاضرة وفي المعمل تبسم له ابتسامه بريئة كلما تقابلت نظراتهما ثم يعود كل منهما في اتمام عمله بهمة ونشاط)).

محمد حامد شاكر

القسم الفسيولوجي – جامعة ليفربول

يحدّث الكاتب الطالب قومه ويرشدهم إلى ما رآه في الغرب من منهج التربية الاجتماعية وحبذه، من دون توجيه أي نظرة أهمية إلى دين قومه وآداب آبائه وأجداده، والى أن قراء مقاله هذا المنشور في الأهرام بعنوان (أثر البيئة في الاجتماع) لم يصدموا وعلى الأقل فيهم من لم يعدموا بعد ميزان عقولهم فهل يضمن الكاتب لهم أولاً أن نظام الاختلاط بين الشاب والفتاة التي نوه بوجوده خاصة في بعض الأسر المصرية الارستقراطية من الذين عاشوا ردحاً من الزمن في أوروبا، كان نافعاً لهم وحميد الأثر.

ثم ان الكاتب الطالب جد عارة بأن ما يحصل في اختلاط الجنسين ويسميه الصداقة البريئة أو النزعة البريئة أو الابتسامة البريئة- وقد يضاف إليها طبعاً التخاصر والاعتناق البريئان لأن الزميل والزميلة الناشئين على آداب الحضارة الغربية لا بد أن يتراقصا في بعض الأحيان- كل هذه البريئات مع ما توقظ في النفس من حب الجمال لأنه جمال فقط كما ذكره الكاتب، أسماء وأوصاف كاذبة تذكر لمخادعة السذج ومكافحة الحياء الإنساني تحت ستار الألفاظ البريئة المستعملة في غير مواضعها مثل ما يفعل بعض اللصوص فعله تحت اللثام وهذا كما ما يسمى دعاة السفور أنفسهم أنصار المرأة ودعاة الحجاب وخصومها، والله يعلم من هم الأنصار أو الأعداء كما يعلم المفسد من المصلح.

وانظر إلى قول الكاتب عن نتيجة وضع الحجاب بين الشاب والشابة ((ففي هذه الحالة يعمل كل منهما على الاتصال بصاحبه لا عن طريق الصداقة البريئة وانما بغية الاتصال الجنسي الذي منع اختلاطهما من أجله)) فكأن الجنسية الخاصة بكل منهما لا تبقى عند إباحة الاختلاط بينهما فينقلب كلاهما ذكراً أو كلاهما أنثى. ثم لماذا يكون اتصاله بصاحبته بريئا عند إباحة الاختلاط وغير بريء عند منع الاختلاط فان أتى الفساد من المنع كما سيأتي بيانه لا من طبيعة المختلطين فلا شك في أن مباح الاختلاط أيضا ممنوع من الاتصال الغير بريء فيلزم أن يكون فاعلا لما منع ((فكأنهما يحطمان ذلك الحاجز انتقاماً من ذويه)) وهذا كما يقال أن الإنسان حريص على فعل الممنوع فكأنهما لو لم يُمنعا عن اتصال أحدهما بالآخر ولم يُقَم بينهما حاجز لما تهالك على هذا الاتصال الممنوع وعليه فقد يكون في دعاوى أنصار السفور ان الحجاب ادعى إلى

الفتنة وانه يشتمل على مفاسد يضيق عنها نطاق السفور وإباحة الاختلاط وربما نسمع مثل هذه الكلمات منهم وكله سفطة وتضليل، إذ لو كان المنع عند أي فعل يؤدي إلى وقوع ذلك الفعل أكثر مما إذا لم يمنع وترك مباحا لا نعكس موضوع الأمر والنهي وأصبح الحاجز وسيلة والوسيلة حاجزاً ولزم الغاء قوانين العقاب الموجودة في الدنيا لكون مفعولها في المجرمين الحث والتحريض على الإجرام انتقاما مع واضعي القوانين، ولو قال الكاتب اغتناماً للفرصة التي لا تواتي كل حين مع الحجاب الحاجز لكان أشبه بالحقيقة. أما إذا لم يكن بينهما حجاب ولكل منهما الاختلاط والاتصال بالآخر متى شاء فالوقت متسع أمامهما ولا حاجة إلى التعجل فأوقاتهما كلها فرص.

واني تذكرت هنا حكاية لا امضي من دون أن أوردها: كان رجل وامرأة أجنبية عنه يترافقان في سفر فقال الرجل للمرأة أتدرين ماذا يكون إذا وصلنا إلى ما وراء هذا الجبل؟ فقالت: ماذا سيكون؟ فقال: سأعتدي عليك هناك فتأبين ولا تستسلمين لطلبي وتصيحين وتستغيثين من غير مغيث ويقع بيننا عراك عنيف لا يتكهن أحد بمنتهاه. فاستمعت له المرأة وقالت: لن يقع شيء مما تخافه عليّ، لأني سأوافقك على ما طلبت مني وينتهي الأمر بسلام.

نعود إلى قول الكاتب: ((وزد على ذلك على ما يتكبده الإنسان من ضروب التفكير الذي يفكرانه في سبيل الوصول إلى بعضهما)) وفي هذا مضيعة لهما من الأوقات والمساعي مع إمكان تسهيل الأمر لأبويهما ((وجعل ذلك بطرق خفية حتى لا يدري أحد ما يدور وراء الستار)) مع أن المجاهرة أولى من العمل في الخفاء وأدل على الشجاعة وأجدر بالحرية ((وهذا التفكير العميق يضر بكل منهما فنجد الفتى واجماً في أثناء القاء الدرس في المدرسة)) فلو كانت فتاته في متناول يده متى شاء أو بجنبه أو مرأى عينيه لكان هشا بشاً نشيطاً. ولو كان الكاتب ممن يصلي في المساجد لقال: ولو صلى بجنب الفتيات الحسان في صف واحد أو صلى وهن أمامه في الصف المتقدم يحكين في الركوع أهله وفي الاعتدال قضبان البان، لوجد في صلاته لذة لا يجدها في المساجد الغاصة بالرجال وأخذ الشبان النافرون من الصلاة يلازمون المساجد.

وإني أقول في مختتم كلامي عن مقال طالب الجامعة ليحلم المصريون باستقلال بلادهم فقد استعمر الغرب قلوب أبنائهم المتعلمين واستعمار القلوب أقوى أنواع الاستعمار وأشدها خطراً وافتكها بكيان الأمم.

ومن أقوال دعاة السفور التي يموهون بها باطلهم ويظهرونه بمظهر الحق ((إن ضمان العفة في النساء الذي هو جدير بأن يمول عليه هو تعليم المرأة وترقيتها وإنماء القوة العقلية فيها وتربيتها وجعلها- أي القوة العقلية- حاكمة على النفس، فبالعلم والرقى تقدر الفتاة قدر عفتها، وهذا السياج المتكون من العلم والتهذيب يقصر بالنسبة إليه ويضعف بكثير ان تكون محتجبة وتعيش في عالم مفترق عن عالم الرجال.

ونحن لا نعارض لأن تكون في الفتاة سجية تحكم بها على نفسها وتستند إلى التعليم والتربية وإنما نعارض ان تعد مستغنية بها عن الحجاب الذي وضعه عليها الإسلام لانا كما عرفنا ان سجية الحكم على النفس لا توجد بكثرة في الذين اخذوا نصيبهم من التعليم والتربية، لا مأمن أيضا على إصابتنا الواقع عندما ما فرضنا أناساً من معارفنا حاكمين على أنفسهم تجاه المغناطيس الجذاب الكامن في جمال المرأة أو فرضنا بناتنا ونسائنا حاكمات على أنفسهن حيال إغواء شياطين الإنس لاسيما المصريين المجهزين بالمكايد الراقية فنقصان الحكم على النفس من أحد الجنسين كاف في وقوع الفتنة، فنحن نخاف كلاً منهما على الآخر ولا ترد الشبهات التي تساورنا وان ردها غيرنا لان الحكم على النفس شيء يسهل قوله ويصعب فعله وماذا يسعنا أن نقول عنا بعد ما قال سيدنا يوسف عليه السلام (وما أبرىء نفسي إن النفس لأمارة بالسوء) الحاصل أن الحكم على النفس شيء لا يحدد وجوده من عدمه. ومبلغ كفايته ومقاومته ويخفي أمره في كل أحد بحيث لا يصبح عليه غيره بل كثيراً ما يخطىء الإنسان في تخمينه لنفسه في المواقف الدقيقة الخطرة.

- ٣ -

السفور والاحتجاب*

بقلم: العلامة مصطفى صبري افندى
شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً.

ثم إن السفور بمعناه العصري الذي أوضحناه يعرف كل الناس أن الإسلام يأباه ولا يقبله ثم بالرغم من ذلك ترى كثيراً من الكتاب المتسمين بأسماء المسلمين يدعون له ويشجعون المرأة المسلمة عليه وينحون على من يخالفونهم باللائمة ويعتبرونهم رجعيين لا يعبأ بقولهم ومخالفتهم وهم على الأقل يستمرون في نقاش المخالفين. مثلا ترى كاتب (ما قل ودل) في الأهرام واسمه أحمد وقد صرح عند تمجيده لعيد الميلاد بأنه مسلم مؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم وبسيدنا عيسى الذي كلم في المهد صبياً وقال أني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً وجعلني مباركاً أينما كنت. تراه الفينة بعد الفينة يصوّب سهام الاحتقار إلى من لا يرضون بسفور المرأة المسلمة من العلماء والكتاب، فهل لا يعرف أن الرجعة التي يعيبها على مخالفيه رجعة إلى الإسلام وأنه بهذه السهام البذيئة يكون يرمي دين الإسلام وكتابه الذي ينص على أن النساء يضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو اخوانهن أو بني اخوانهن أو بني اخواتهن أو نسائهن أو التابعين غير أولي الاربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن. فلو سألته ماذا يقول في نص القرآن واعتنائه بهذا التفصيل الجليل فهو لا يحير جواباً، فكأنه يتعجب منك ويقول بلسان حاله ان من

---

* الفتح، ع٤٣٠، ص٨-١١.

يعيش في العصر العشرين ويستند في اقتناعاته الاجتماعية إلى القرآن فجوابه جواب الأحمق ولا يرى من حقك أن تتعجب منه وهو مسلم مثقف يحوم في كتاباته حول مسألة النساء كيف يجهل اطول آية في كتاب الإسلام عن النساء فإذا قرأتها عليه وعلمته اياها ولى مدبراً كان لم يسمعها وجعل جزاء تعلمه منك أن لا يراك أهلا للخطاب فكيف انه متعلم وكيف انه مسلم يؤمن بما شاء من آيات القرآن ولا يؤمن بما شاء ولا يراه يجدر بأن يكون دليلا لمستدل.

وهناك بعد آية الحجاب أحاديث نبوية كثيرة تأمر بستر النساء عن الرجال الأجانب وتنهى عن الاختلاط بهم ولكن الكاتب وأضرابه لا يعبأون بالآيات والأحاديث المتعارضة بتقاليد المدنية الغربية مهما فضحت مغبتها كأنهم رسل تلك المدنية في الشرق بعد رسل الله تنسخ أنباؤهم عنها أنبائهم عنه وبالرغم من معارضة هؤلاء الرسل المحدثين لرسل الله ومحاربتهم من وراء الستار فإنهم مؤمنون بالله ورسله مسلمون، ان كانت دعوى الإيمان والإسلام تتفق مع السعي في هدم معالمه[1] والناس في هذا الزمان العجيب لا يهتمون بتشخيص أعداء الإسلام المختفين تحت أسماء المسلمين النائلين منه في بلاده ما لم ينل كتّاب من غير الأمة المنتسبة إليه لسهولة اجتراء الأولين عليه تحت جُنة الأسماء وسهولة استماع الناس منهم . وفي مصر كتاب مسلمون بالأسماء والإدعاء خرجوا على دين قومهم فقامت الأمة ضدهم ثم ما لبثت أن اعتبرتهم تائبين وإعادتهم إلى حظيرتها وسلمت إليهم مقادتها فلو لم يكن لهم شفعاء من أسمائهم لما سهل عليهم الظهور بمظهر التائب ولما قبل الناس توبتهم، أولو كانوا الناس مشفقين على دينهم إشفاقهم على أموالهم لأخذو حذرهم من أن يعيدوهم إلى مأمنهم ولا يُعترض عليّ بأن المسلم قد يخطىء ويقترف ذنباً بل ذنوباً، ومذهب أهل السنة أن الكبائر لا تخرج الإنسان عن الدين، لا يعترض علي بمثل هذا لأن معصية الله ورسوله قولاً لا تقاس بمعصيتهما فعلا ولا يمكن أن يكون المسلم معارضاً لله

---

(١) وللكاتب التركي (جلال نوري) رأى كتبه في بعض مؤلفاته وهو ان من دخل في دين الإسلام لا يخرج منه لان فيه اماناً.

ورسوله في أقواله وان أمكنه أن لا تكون أفعاله طبق ما أمر الله ورسوله به نذكر له مثالا من موضوعنا كأن تسفر المرأة المسلمة فعلا السفور العصري وتشترك في بعض الحفلات الساهرة بثوبها غير الكاسي بل تعيش طول عمرها في السفور الحديث آتية على ما يقتضيه من فنون الانكشاف والاختلاط ومماشية في كل ذلك هواها النفساني فيمكن أن تبقى هذه المرأة على إسلامها وان كان استمرارها عليه يضعف جداً احتمال بقائها مسلمة فهذا فعل المعصية لا يعتبر بمجرده مروقا من الدين وله دافع يدفعها إليه من الطبيعة الجنسية فلعل الله يغفره لها من أجله وكذلك موقف الرجل المختلط بها المستفيد من سفورها فعلا، أما القول المعارض لصراحة القرآن الآمرة بستر النساء فهو أشد من الفعل وحسب قائل ذلك مروقا من الإسلام إذ ليس له دافع طبيعي غير عدم الإيمان بالقرآن.

فالسفور لا يمكن أن يدعى له أو يدافع عنه في بلدة إسلامية كمصر بقلم كاتب مسلم، ومن جراء ذلك كان آخر قولي للداعين والمدافعين أن المنطق والأخلاق والشجاعة يحتم عليهم أن يقلعوا عن دعوتهم ودفاعهم أو عن دعوى أنهم مسلمون ولو بأسمائهم، وقد آن للحكومات الإسلامية أن لا تسمح للملاحدة الناشئة في بلادها ن يندرجوا في سجل المسلمين إن لم تقدر على أن تعاملهم معاملة المرتدين. نعم ان السفور يجدر به أن يدعى له جهاراً في بلاد صرحت حكومتها بانتزاعها عن دينها مثل تركيا الحديثة.

وإذا كنتُ اعتبرت الفعل المجرد أهون شرا من القول في المعاصي مثل السفور فاني استثنى منه ما قرأته في مقالة كتبت لذكرى سعد من انه كشف بيده الستار عن النساء في محضر بعولتهن وعدّ ذلك من مناقبه. لأن فعل زعيم عظيم مثل سعد يعتبر كوضع قانون لحزبه وتعليم المنحازين إليه وليس لهذا الوضع والتعليم دافع طبيعي يدفعه إليهما فلا يغتفر ذلك الفعل له ويلحق بالقول والأمر.

وكأني بعلماء الدين سكتوا عند وقوع تلك الحادثة احتراما لسعد أو انتقده عليها قليل منهم من غير تصريح باسمه كما هو المعتاد عند علماء مصر في النقد، لكن النهي عن المنكر ليس بجهاد مع الهواء، وان الحق وخاطر الإسلام أكبر من سعد وألف سعد

وأني تذكرت هنا سعدا الصحافي وقول النبي صلى الله عليه وسلم فيه (تعجبون من غيرة سعد والله لانا أغير منه والله أغير مني).

قد يقولون ان سفور المرأة من لوازم النهضة التي يحتاج إليها المسلمون ومن أجل ذلك التزمه سعد وأنا أقول العهد الذي بلغت نهضة المسلمين فيه أشدها لا شك انه عهد سيدنا عمر الفاروق وما بلغت أي أمه أي أدوارها مبلغ تلك النهضة ولن ترى الدنيا مثل ما قام به المسلمون في ذلك العهد الذهبي من الأعمال الجليلة ومع هذا فان أول من قال بلزوم الحجاب للنساء كان هو سيدنا عمر ثم نزل القرآن على وفق قوله رضي الله عنه. هذا وتأمل الفرق بين وضع الحجاب بعد ان لم يكن وبين رفعه بعد أن كان ودام طيلة تاريخ الإسلام، ثم تأمل قول سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه ((لن يصلح أمر آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها)).

بقي أنه لا يجوز لقراء مقالتي عن السفور والاحتجاب ان يحسبوني لا أوافق على تعليم المرأة كما لا أوافق على سفورها وهذا الحسبان منهم يحتمل أن يكون منشأة أن أنصار السفور يحتكرون لأنفسهم نصرة تعليم المرأة أيضا وكل بدعة مضادة للإسلام تروج في زماننا باسم العلم حتى أن اللادينية يعبر عنها عند معتنقيها (بالعلماني) تمدحا أو تسترا وأنت كثيراً ما تصادف هذا التعبير في جرائد مصر تستعمله بمعنى اللادينية من غير حياء من العلم ومن غير أدب مع أهل الأديان من قرائها يمنعها عن نسبتهم إلى الجهل المفهومة من ذاك التعبير ولا اقل من احتقارهم بانهم لا يفهمون مغزى إطلاق ذلك اللفظ على مبدأ اللادينية.

نعم إني لا أمنع المرأة عن التعليم ولا من التبحر في العلوم لمن يستشعر منها النبوغ، لكن بشرط أن يكون كل من التعلم والتبحر في مدارس خاصة بالنساء لا يخالطهن الطلاب الذكور ومدرساتهن منهن فان لم يوجد فيهن من يكفي في تدريس الدروس العالية ينتدب العلماء من الرجال يلقون الدروس على طالباتهم الممتلآت الشباب وعلى رؤوسهن خمورهن، ولا اجيز طبعاً بعث الفتيات إلى بلاد الغرب ليتعلمن في مدارسها وإذا كان لا بد من تلقيهن الدروس أمام علماء تلك البلاد فاستجلاب عدد منهم إلى بلادنا وتوظيفهم بمدارسنا أسهل وأسلم من إرسال أفواج من بناتنا إلى

بلادهم يعشن فيها عيشة بنات الإفرنج ويعدن بعد سنوات لم يبق معهن من الإسلام إلا اسمه ومن قوميتهن إلا لغتها، واستمع في ذلك لحين استقبالهن من الصحفيين المتفرنجين بأنواع التحبيذ وأفانين التمجيد، والإسلام ضايع بين هذه الضوضاء المخدرة وما أشد غفلة الآباء والأمهات المبتهجين الفخورين بتلك البنات وأي ارتياح واطمئنان للطبع السليم إذا أبدل الإنسان بنته بغيرها ولو كانت البدل أعلم من المبدل منها.

وليست النهضة المنشودة للبلاد أن تحصل فتيات من بنات أشرافها على دكتاتوراه أوربية في بعض العلوم أو تكون لأغنيائها سيارات فخمة يرون الدنيا من شباكها وتكون صلتهم بجمهور مواطنيهم ان يصعبوا وعليهم المشي في الشوارع حذراً من مصادمة سياراتهم السريعة السير، والعالم يرى حال الجمهور المصري ويرى من يركب السيارات العمومية أو الترام نماذج من النساء والرجال يتنافسون في الركوب والنزول والجلوس، يحاول كل منهم أن يشغل من المقاعد أكثر مما يكفي لواحد ويبقي لجاره الأقل وكثيراً ما يطأ رجله ويذرو دخان سيجارته على وجهه أو يلقى رمادها على ثوبه، وربما ترى بجنبك امرأة احتضنت طفلا يتزاحم الذباب على مآقيه وشفتيه الملوثة بمخاط أو بقية طعام يندمك مظهره على ركوب العربة، وعند المشي في الشوارع يثير عليك عمال التنظيف الغبار. قارنوا ملايين مصريات من أمثال أم هذا الطفل مع فتيات مصريات من خريجات المدارس العالية الغربية متجردات عن حجابهن وملتحقات بنساء الغرب وانشدوا المصريات المهذبات الضائعات بين هذين الفريقين، ولا يستطيع أن يعيش بمصر دون أن يرى أناساً غارقين في التمسك بتقاليدهم حتى القبيح منها أو أناساً نازعين بكليتهم إلى التجدد والتفرنج.

وعند كتابة هذه السطور قرأت يومية الأستاذ الصاوي في الأهرام وهو يسعى جهد طاقته لتعميم اختلاط الشباب بالشواب في مصر ليعرفوهن ثم يصطفوا منهن الزوجات، وقد أيد مذهبه هذا بنشر خطاب ورد إليه من الدكتور ص.ن يقول أنه ثائر على نظام مجتمعنا المصري وقد قضى عشر سنوات بين ألمانيا وفرنسا وإنجلترا ورأى مقدار الرجعية التي بليت بها عائلاتنا.

وأنت أيها القارىء عرفت مما أسلفنا من القول مدى ذلك الاختلاط والتعرف والتفنن فيهما وتنقّل الشباب بين الفتيات استيفاء لحق الاصطفاء والاستقراء، مما يؤدي إلى استغنائهم عن الزواج وأصدق شاهد على ذلك أن أزمة الزواج أشد والعزاب أكثر في الغرب بلاد الاختلاط منهما في الشرق لكن الأستاذ الكاتب الذي يفتي ويبت في مسائل الاجتماع دنيوية أو دينية لا يثنيه منقول ولا معقول.

وكنت قرأت قبل يومين في الأهرام لكاتب (على الهامش) مقالة تندد ببقاء الطربوش على رؤوس المصريين وتعده كارثة اجتماعية ونكبة صحية وعنوان الجهل والتأخر ولا يرى له أي اتصال بقومية المصريين إلا أن الأتراك استعبدوهم مدة من الزمان وتركوا أثر ذلك على رؤوسهم، ثم يفتي الكاتب بوجوب لبس القبعة زي المدنية الذي اختاره اليوم حتى الأتراك أنفسهم بعد نبذ الطربوش.

واني استشعر في هذا القول الشاكي من استعباد الترك أثر استحباذ الانجليز أو استهواء الأتراك الحاضرين في زيهم الحديث لهذا الكاتب المصري واضرابه حيث لم تكن قبعة الإفرنج مرغوباً فيها لبعض الشرقيين لا سيما المسلمين إلا بعد أن اختارها ملاحدة الترك فصارت مختارة لغيرهم ونبذوا الطربوش فأصبح منبوذاً، استشعر هذا الاستعباد الجديد من قول الكاتب الذي استعبده حتى انساه واجبه الوطني ازاء الطربوش الذي تضاعف كونه زيا وطنيا لمصر بهمة جمعية مشروع القرش وما انفقته من مصنوعاتها، ولا يكون شيء أدل على الجهل والتأخر من اعتبار الطربوش عنوان الجهل والتأخر. هذا مع أن لبس القبعة لا يجوز للمسلمين كما استوفيت حق ايضاحه في تأليف مفرد. لكن في صدر كل جريدة مصرية مفتين من المسلمين والمسيحيين يغنون عن مفتي الديار المصرية.

وكان السبب في استئناف مسألة الطربوش والقبعة في الأهرام إمطار السماء مساء يوم من أيام الأسبوع الماضي أمطرت فأحوجت بعض الطرابيش إلى تجديد كيها والمطر لا ينزل في مصر إلا نادرا ولا يكلف لابسي الطربوش من المصاريف ما يذكر ولا يعادل مجموعة بسعر القبعة لا سيما من نوعها الفخم مع أن للطربوش من جمال المنظر في عيون الشرقيين ما لا يوجد في القبعة ولا يضحى به لأجرة المكوى اللازمة في

النادر. وأنى أظن أن بعض غلاة التجديد في مصر جربوا لبس القبعة في العلانية أو الخفاء فاستقبحوا بها وجوههم حتى رضوا بطرابيشهم وكم نسمع حسرات الشعب التركي وتشوقه إلى الطرابيش لولا أن السيف مصلت على عنقه وبالنظر إلى كل ما يمت بصلة إلى الشرق والإسلام حتى الأخلاق والآداب واستار الحياء وخدور النساء وعمائم العلماء، فهو عرضة للنبذ والتبديل بأتفه الأسباب، فلا مانع كما كتبته فيما علقته على قول الكاتب في جامعة ليفربول- من أن يكتب كاتب في إحدى الصحف بالقياس على قول كاتب الهامش: ((ان بقاء البلاد المصرية على الإسلام أثر من استعباد الأتراك الذين صمدوا تحت راية الدولة العثمانية في وجوه الدول الصليبية التي خضعت أمام قوة تلك الدولة قرونا وأجمعت أمرها وشركائها للعمل في كيدها وأضعافها قرونا أخرى وعاش الإسلام مدة تلك القرون الطويلة مستنداً إليها ولم يخطر في خلد أي دولة نصرانية فكرة تنصير أي قوم من الأقوام المسلمة، حتى إذا انقرضت هذه الدولة ارتدت تركيا عن دينها وتوالت الاعتداءات على دين الإسلام في أنحاء العالم من الداخل والخارج حتى غدا لا يحترم في بلاده وبين أبنائه وتجرأ اليهود الذين ضربت عليهم الذلة والمسكنة لتأسيس دولة قومية لهم في وسط بلاد العرب ولا يعلم غير الله مقدار عمر الإسلام بعد هذه العلامات الباعثة على التشاؤم. فهل ينبغي للمصرين سلالة الفراعنة ذوى المجد – على تعبير هدى هانم شعراوى في خطبتها عن نهضة المرأة المصرية الخطبة التي أذاعها الراديو قبل أيام فطنَّت في فضاء مصر –فهل ينبغي للمصريين بعد الأتراك أنفسهم الإسلام بفضل مجددهم الأعظم أن يستمسكوا به وهو عنوان التأخر وفي مصر مجددون ان لم يستطيعوا القيام بالقضاء على الإسلام ومعالمه بسيوفهم فهم قادرون على القيام به بأقلامهم .

نعود إلى ما نحن بصدده :

ثم إني اختار في غير النوادر من البنات أن يكون تعليمهن مقصوراً على ما يهمهن في تدبير منازلهن أو تربية أولادهن وتهذيب أخلاقهن وعلى قواعد حفظ الصحة والانتظام والاقتصاد وخلاصته اعدادهن لأن يكن أمهات وخير زوجات لا ليكن عدلاً للرجال في جميع الأعمال لأن ذلك لا يمكن ولا ينفع ودعوى مساواتهن بالرجال على

معنى ان المرأة تصلح لكل ما يصلح له الرجل كما نقلت إحدى الكاتبات الشهيرات بمصر عن أفلاطون الحكيم وكتبته بجنب عنوان مقالها المنشور في الأهرام : " ليس من عمل في نظام الهيئة الاجتماعية تختص به المرأة كامرأة أو يختص به الرجل كرجل لأن الطبيعة ساوت بين الرجل والمرأة فيما منحتها من النعم والمواهب ولذلك يحق للمرأة أن تقوم بكل عمل يقوم به الرجل رغم كونها أضعف جسماً منه "- دعوى فارغة افضت في أبطالها بعض الافاضة في المقال الموضوع لمسألة تعدد الزوج، مع أن أفلاطون يناقض نفسه عند دعوى المساواة ويعترف بكون المرأة أضعف جسماً من الرجل فهل ليست زيادة الحظ في القوة الجسملنية من نعم الفطرة ومواهبها؟ مع أن الامتياز بزيادة القوة هو عنوان السيادة في العالم به تفتح البلاد ويحكم الأمم بعضهم على بعض فحسبك ذلك في نقض دعاوى المساواة.

وفضلاً عن ذلك فلو فرض بلوغ المرأة من مساواة الرجل مبلغ ان تصلح لكل ما يصلح له فهي لا تقف في حد المساواة به بل تفوقه لأن الرجل لا يصلح لكل ما تصلح له المرأة فهو لايقدر على حمل الجنين في بطنه وولادة الولد وإرضاعه وحضانته ومحبته وخدمته والحنان والشفقة عليه كما تحضنه المرأة وتحبه وتخدمه وتحن وتشفق عليه، فدعوى المساواة للمرأة المنتهية إلى تفوقها عليه تستلزم خلاف المفروض وهو باطل ويستبين من بطلان الدعوى أيضا .

وقد رأيت الكاتبة التي استشهدت بكلام أفلاطون على مساواة المرأة بالرجل تحولت في مقالتها المشار إليها من دعوى المساواة إلى دعوى تفوق المرأة على الرجل حيث قالت : "اختصاصنا بالأمومة معناه أنا زودنا بامتياز عظيم عن الرجل بما يستلزمه ذلك الامتياز من مواهب وقوى وتصرفات. ذلك إلى جانب مشاركتنا الرجل فيما اختص به " .

- ١ -

القرآن والمرأة *

الشيخ محمود شلتوت

كثر كلام الناس قديما وحديثا حول حقوق المرأة في الإسلام، فمنهم من زعم أن الإسلام اهتضم حقها وانتقص مكانتها وجعلها ذات حظ أدنى وحياة ضيقة محدودة ثم سلط عليها الرجل يتزوجها حين يريد ويطلقها حين يريد، ويفردها إن شاء ويضم إليها إن شاء. وهي في الأحوال كلها خاضعة لما يرسم لها في الحياة ويفرض عليها من طاعة شأن الخادم والمخدوم، أو المالك والمملوك.

قرأت القرآن وتتبعت أبرز مواقفه في جانب المرأة، فوجدت أن القرآن وحده خير ما يصور للناس عناية الإسلام بالمرأة وحظوتها عنده. وليس بعد كلام الله كلام ولا بعد تشريعه تشريع فهو الحكم الأعلى ومصدر التشريع الذي يحكم على غيره ولا يحكم الغير عليه.

لذلك رأيت أن أقدم لقراء (السياسة الأسبوعية) -وهي صحيفة العلم والبحث- جملة صالحة من موضوعات المرأة التي عرض لها القرآن لتكون مناراً يسترشد به من تتقاذفه الأهواء وتأخذه التيارات المختلة فتصرفه عن الحق وتهوي به إلى مكان سحيق.

عرض القرآن المرأة في عشر سور أو أكثر. منها سورة البقرة. وسورة النساء الكبرى. وسورة المائدة. وسورة النور. وسورة الأحزاب. وسورة المجادلة. وسورة الممتحنة. وسورة التحريم. وسورة النساء الصغرى المشهورة بسورة الطلاق.

---

* السياسة الأسبوعية، ع٣، يناير ١٩٣٧.

وليس في استطاعتي أن أصل إلى تحقيق رغبة القارئ في استيعاب كل ما جاء به القرآن متعلقا بالمرأة، فإن ذلك يستدعى وقتا قد لا تسمح به دفعة واحدة حياة المدرس. وسأكتفي وأرجو أن يكتفي القارئ معي بهذا الإجمال الذي أقدمه اليوم.

تحدث القرآن عن الأصل الذي يتأثر منه الإنسان. وجعل المرأة شريكة الرجل أن تكون ذلك الأصل وجملة نعمة توجب على الإنسان التقوى والمراقبة. انظر قوله تعالى في سورة النساء ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾.

جعل للمرأة حقا في المبايعة على السمع والطاعة والقيام بحدود الشريعة وأحكامها أنظر قوله تعالى في سورة المتحنة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلا يَسْرِقْنَ وَلا يَزْنِينَ وَلا يَقْتُلْنَ أَوْلادَهُنَّ وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

ومن لطيف ما يروى في شأن مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم النساء ذلك الحديث الذي جرى بينه –صلى الله عليه وسلم– وبين هند بنت عتبة زوج أبي سفيان وقت المبايعة. قال عليه السلام (أبايعكن على أن لا تشركن بالله شيئا) فقالت هند. وكيف نطمع أن يقبل منا ما لم يقبل في الرجال! فقال عليه السلام. ولا تسرقن فقالت هند: أن أبا سفيان رجل شحيح وأني أصبت من ماله هناة فما أدري أتحل لي أم لا؟ فقال أبو سفيان (وكان حاضرا) ما أصبت في شيء فيما مضي فهو لك حلال. فضحك رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وعرفها فقال لها: (وأنك لهند بنت عتبة) قالت: أنعم فاعف عما سلف يا نبي الله عفا الله عنك. فقال عليه السلام (ولا تزنين) فقالت. أوتزني الحرة! فقال (ولا تقتلن أولادكن) فقالت: ربيناهم صغارا وقتلتهم كباراً فأنت وهم أعلم (تشير إلى مقتل ابنها حنظلة، وكان قتل يوم بدر). فضحك عمر حتى استلقى على ظهره وتبسم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقال ولا تأتين ببهتان فقالت: أن

البهتان لأمر قبيح وما تأمرنا إلا بالرشد ومكارم الأخلاق. فقال ولا تعصينني في معروف) فقالت: والله ما جلسنا مجلسنا هذا وفي أنفسنا أن نعصيك في شيء.

ولقد تلمح في هذا الحديث كما ألمح فيه كلما قرأته دلائل (الزعامة النسائية) مرسومة على وجه هند بنت عتبة. وإذا علمت أن التي روت هذا الحديث أميمة بنت رقية لا يبعد أن تلمح على وجهها هي الأخرى دلائل (سكرتيرية الحركة النسائية) فما أشبه الليلة بالبارحة. وانظر إلى هذه الظاهرة العظيمة وظاهرية حرية المرأة في نقاشها وحوارها للنبي حرية لا يحلم بها الرجال عند أعظم ملوك الأرض ديمراطية.

ولعلك تأخذ من مبايعة النبي –صلى الله عليه وسلم- للنساء مبايعة مستقلة عن الرجال أن الإسلام يعتبرهن مسئولات عن أنفسهن مسئولية خاصة مستقلة عن مسئولية الرجل. ولا تعوزك الآيات الصريحة التي تقرر للمرأة ذلك المبدأ العظيم. اقرأ إن شئت قوله تعالى في سورة التحريم ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَقِيلَ ادْخُلا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ (١٠) وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

فالمرأة في القرآن، لا يؤثر عليها وهي صالحة فساد الرجل وطغيانه، ولا ينفعها وهي طالحة صلاح الرجل وتقواه، فإنها ذات مسئولية مستقلة فيما يتعلق بشؤونها أمام الله. ولقد كان من لوازم استقلالها إلى المسئولية أن تكون كالرجل في درجات المثوبة على فعل الخير ودرجات العقوبة على فعل الشر اقرأ. قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾ واقرأ قوله ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ وقد قال المفسرون: (أن هذه الآية نزلت حينما قالت أم سلمة رضي الله عنها لرسول الله –صلى الله عليه وسلم- أني أسمع الله يذكر الرجال في الهجرة ولا يذكر النساء. وإذا صح هذا وكان نزول الآية بناء على سؤال الزعيمة أم سلمة فإنه يدل على أن المرأة تشعر من قديم بأن لها حقا كالرجل، وعلى أنها لم تزل من القدم تعمل على ظهور ذلك الحق والحصول عليه، وأنها لا تحب أن تقضي حياتها في ظل الرجل

تخاطب بخطابه وتبشر بتبشيره وتنذر بإنذاره، وعلى أنها تنظر إلى الرجل من قديم أيضا كشريك لها في الحياة يحاول لو ترك وطبعه أن يتغلب عليها وأن يمحو ذكرها من شؤون الحياة.

ويتصل بهذا ما روى في الصحيح من أن النساء اجتمعن مرة وقلن للرسول –صلى الله عليه وسلم- غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوما من تلقاء نفسك، فوعدهن يومًا لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن، وانظر إلى تعبيرهن بكلمة (غلبنا) وإلى ما تنطوي عليه الكلمة من تصوير نظر المرأة إلى الرجل وأنها تعتقد أنها مساوية له في شؤون التعليم والوعظ والإرشاد. وأن الرجل كما قلنا لو ترك وطبعه لما تحركت عاطفته نحو منحها ما تستحقه من هذه الشؤون. ولكن أنى له ذلك وقد أخذت المرأة حذرها منه ولم تقف مكتوفة اليد ولا معقودة اللسان عن المطالبة بحقها في وقت التشريع الذي يضع كل شيء في موضعه ويمنح كل ذي حق حقه.

لم يقف القرآن بالمرأة عند هذا الحد الذي رأيت بل احترم رأيها واستمع إليه وقرره مبدأ يسير عليه التشريع العام. اقرأ قول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ (١) الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَراً مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ (٢) وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (٣) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

هذه آيات أربع نزلت في حادثة بين أوس ابن الصامت وزوجه خولة بنت ثعلبة. قال لها (أنت على كظهر أمي). وكان الرجل في الجاهلية إذا قال مثل هذا لزوجته حرمت عليه. ثم دعاها فأبت وقالت. والذي نفس خولة بيده لا تصل إلى وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله –صلى الله عليه وسلم- فأتت رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فقالت يا رسول الله أن أوسا تزوجني وأنا شابة مرغوب في فلم خلا سني ونثرت بطني جعلني عليه كأمه وتركني إلى غير أحد، فإن كنت تجد لي رخصة يا رسول الله

تنعشني بها وإياه فحدثني بها فقال عليه السلام ما أمرت في شأنك بشيء حتى الآن وما أراك إلا وقد حرمت عليه قالت ما ذكر طلاقا وجادلت رسول الله –صلى الله عليه وسلم- مرارا ثم قالت أن لي صبية صغارا أن ضممهم إليه ضاعوا وأن ضممتهم إلى جاعوا وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول اللهم أني أشكو إليك اللهم فأنزل على لسان نبيك. وما برحت حتى نزلت الآيات تشنع على المظاهرين من نسائهم وتبكتهم وتضع طريقا للخلاص من الظاهر وتبين أنه ليس طلاقا ولا موجبا للفرقة. وانظر بعد ذلك كيف جعلها القرآن (مجادلة) للرسول –صلى الله عليه وسلم- ووصف ما بينهما بالتحاور ونظمهما في خطاب واحد؟ ثم كيف قرر رأيها وجعله تشريعا عاما خالد؟ فآيات الظهار وأحكامه في الشريعة الإسلامية وفي القرآن الكريم أثر من آثار الفكر النسائي وصفحة الاهية خالدة تلمح فيها على مر الدهور صورة احترام الإسلام لرأي المرأة وأن الإسلام لا يراها مخلوقة تقاد بفكر الرجل ورأيه وأنما لها رأيها وللرأي قيمته ووزنه.

على هذا المبدأ وهو احترام رأي المرأة وأن لها حقا في التفكير وإبداء الرأي قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب نقدها إياه وهو يخطب الناس ويحذرهم التغالي في المهور. ولم يلبث أن رجع إلى رأيها وعاد على نفسه باللائمة انظر ما رواه المفسرون عند قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾.

ولهذه المنزلة التي جعلها القرآن للمرأة تراه يعقد بينها وبين الرجل موالاة وتفاخرا فيما يجمعهما من حياة رشيدة أو حياة أخرى غير رشيدة. انظر قوله تعالى في سورة التوبة ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٦٧) وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ الآية ثم انظر قوله بعد ذلك! ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٧١) وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾الآية.

قد حفظ القرآن من تاريخ المرأة في الحياة ومواقفها من مشاكلها ودقائقها ما أنبأ عن تهيئها لهذا المنح واستعدادها لهذا العطاء وأنها لم تكن في مواهبها الطبيعية بأقل من أخيها الرجل وتحدث عنها بكثير من هذا. تحدث عنه بما يسجل لها قوة الفراسة وحسن الحيلة وبعد النظر في استجلاء الحقائق الغامضة وتدبير المُلك على أساس الشورى.

أما حديثه عنها بما يسجل لها قوة الفراسة فتراه في قوله تعالى عن إحدى ابنتي شعيب في سورة القصص ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ فإن الأمانة من الصفات الباطنة التي لابد في إدراكها من عشرة طويلة وتجارب متعددة ولا يكفي في إدراكها اجتماع واحد ولا نظرة واحدة. وبنت شعيب هذه لم تر موسى قط إلا حينما ورد ماء مدين ووجد عليه شرذمة من الناس يسقون ووجدها مع أختها تذودان فقال لهما: ما خطبكما؟ قالتا: لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير. فسقي لهما ثم تولى إلى الظل. وهذا القدر من الرؤية ليس من شأنه أن يمكن الإنسان من معرفة أسرار النفوس ودخائلها إلا إذا كان قد أوتي من قوة الفراسة ما أوتيته ابنة شعيب. أما حديثه عنها في حسن الحيلة وكيف أنقذت بها طفلا عقدت المقادير الإلهية ببقائه رسالة من رسالات السماء إلى الأرض لتطهير البشرية من أدران الشرك والوثنية ونشر دلائل الهدى والعلم على ربوعها..فتراه في قوله تعالى عن أخت موسى عليه السلام في سورة القصص أيضا ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ وكان ذلك حينما ألقته أمه في اليم خوفاً عليه فالتقطه آل فرعون وقالت امرأة فرعون ﴿لا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَداً﴾ وأصبح بذلك فؤاد أمه فارغا مضطربا يكاد يتميز فرقا عليه وامتنع موسى عن التناول من المراضع وكانت أخته هذه تقصه فأشارت عليهم بأهل بيت يكفلونه وقالت لهم ما قالت فرد إلى أمه وأنقذ من فرعون وجبروته.

أما حديثه عنها في بعض النظر واستجلاء الحقائق الغامضة فتراه في قوله تعالى عن ملكة سبأ في صورة النمل ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ وقد

روي أنها قالت إن كان نبيا حقا لم تصادف هديتنا مكانا من قلبه ولم تحل بينه وبين تبليغ أمر ربه وإن لم يكن فسوف يفرح بها ويعرض عن قتالنا بزخرفها. وقد كان ما قدرت ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ (٣٦) ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

أما حديثه عنها في تدبير الملك وحسن السياسة على أساس الشورى وعدم الاستبداد بالرأي فتراه أيضا في قوله تعالى عن ملكة سبأ هذه وقد وصلها كتاب سليمان عليه السلام ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْراً حَتَّى تَشْهَدُونِ (٣٢) قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ (٣٣) قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾.

أنظر هنا تجد ما لها من حصانة في الرأي وسبر لغور النفوس وتجد في الوقت نفسه عدم الاغترار بما يبديه الأتباع والأشياع من إظهار الاعتداد بنفوسهم وقوتهم وعدم الاكتراث بغيرهم في وقت الكلام وإدراكها أن هذا موقف عرف عن المروجين للمتبوعين سيرا وراء ما يدركون من رغباتهم غير مقدرين للحقائق ولا ممحصين النصح والإرشاد.

وهنا أترك القارئ إلى أن أتحدث إليه مرة أخرى فيما وضعه القرآن تحديد للحياة الزوجية وعلاقة المرأة بالرجل وإلى اللقاء إن شاء الله.

- ٢ -

القرآن والمرأة*

الشيخ محمود شلتوت

ظهر مما كتبناه تحت هذه العنوان في العدد السابق أن القرآن الكريم سوى بين الرجل والمرأة في حق التعليم، وفي المسئولية الدينية أمام الله، وقرر أن الناس لا فرق بين ذكرهم وأنثاهم مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر. وكان من مبادئه قوله في سورة الزلزلة ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾ وقوله في سورة النجم ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى (٣٦) وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى (٣٧) أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (٣٨) وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى (٤١) وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى (٤٢) وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى (٤٣) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾.

وقد روى ابن المنذر والحاكم وغيرهما عن علي كرم الله وجهه أنه قال في تفسير قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً﴾ علموا أنفسكم وأهليكم الخير وأدبوهم، والمراد بالأهل، النساء والأولاد ذكورا وأناثا.

وإذا كانت وقاية الأهل من نار الآخرة واجبة وهي لا تكون إلا بالتعلم والإرشاد إلى ما أوجبه الله من حقوق وواجبات، فوقايتهم من نار الدنيا وهي الحياة المنغصة بالجهل والشقاء وعدم النظام لا تقل في الوجوب عن الوقاية من نار الآخرة.

إن القرآن ربط ما بين السعادتين وجعل سعادة الدنيا وسيلة لسعادة الآخرة انظر قوله تعالى في سورة الإسراء ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾ وقوله في سورة طه ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ

---

* السياسة الأسبوعية، س٦، فبراير ١٩٢٧.

الْقِيَامَةِ أَعْمَى (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾.

هذه آيات عامة سيقت أحكامها كما يقول الفقهاء بصيغ العموم التي تشمل الفريقين على حد سواء، ولا تختص بفريق دون فريق، بل ولا تقبل التخصيص.



قال الأستاذ الشيخ محمد عبده (إن ما يجب على المرأة أن تتعلمه من عقائد دينها وآدابه وعباداته محدود ولكن ما يطلب منها لنظام بيتها وتربية أولادها ونحو ذلك من أمور الدنيا فأحكام المعاملات –أن كانت في بيت غني ونعمة- يختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال، كما يختلف بحسب ذلك الواجب على الرجال، ألا ترى الفقهاء يوجبون على الرجل النفقة والسكنى والخدمة اللائقة بحال المرأة: ألا ترى: فرض الكفايات قد اتسعت دائرتها فبعد أن كان اتخاذ السيوف والرماح والقسي كافيا في الدفاع عن الحوزة صار هذا الدفاع متوقفا على المدافع والبنادق والبوارج وعلى علوم كثيرة صارت واجبة اليوم ولم تكن واجبة ولا موجودة بالأمس؟ ألم تر أن تمريض المرضى ومداواة الجرحى كان يسير على النساء في عصر النبي –صلى الله عليه وسلم- وعصر الخلفاء رضي الله عنهم وقد صار الآن متوقفا على تعلم فنون متعددة وتربية خاصة؟ أي الأمرين أفضل في نظر الإسلام؟ أتمريض المرأة لزوجها إذ هو مرض أم اتخاذ ممرضة أجنبية تطلع عليه وتكتشف من أحواله ما لا يحب هو ولا دينه أن تراه؟ وهل يتيسر للمرأة إذا كانت جاهلة بقانون الصحة وبأسماء الأدوية أن تمرض زوجها أو تقوم بتربية أبنائها تربية تحفظ عليهم صحتهم وعقولهم؟

هذه كلمة الأستاذ الإمام فيما يختص بتعليم المرأة، وهي ترشد إلى أن التعلم الذي أوجبه الدين على المرأة ليس قاصرا على تعليم العقائد والآداب والعبادات، وأنما يتناول كل مناحي الحياة التي تتصل بها وتستطيع القيام بأعبائها، كما يجب على الرجل أن يتعلم كل ما يتصل به من مناحي الحياة ويمكن أن يتصل فيها.



لم يقف القرآن بالمرأة عند حد تسويتها بالرجل في حق التعليم وحق حرية الرأي واحترامه، بل سوى بينهما في حق التملك ومباشرة عقود التصرفات بجميع أنواعها، جعل لها ملكاً خاصاً وجعلها صاحبة السلطان المطلق في إدارته والتصرف فيه وحظر على الرجل أن يمد يده إلى شيء منه إلا بإذنها ورضاها. انظر قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً (٢٠) وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾ وقوله تعالى ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً﴾.

وجعل لها حق التخلص بما لها في سوء معاشرة الرجل إذا رأت ذلك سبيلا متعبا لراحتها وهنائها. انظر قوله تعالى في سورة البقرة ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ﴾ وقد كان شأنها في ذلك شأن الرجال يتخلصون بأموالهم من كل ما ينزل بهم متى رأوا أن بذل المال سبيل للخلاص منه وهذا آية الملكية التامة والحرية الكاملة في التصرفات.

وجعل لها حقاً في الميراث باعتبارات مختلفة وأهدر قاعدة الجاهلية التي كان تقضي بحرمانها في الميراث. فقال في سورة النساء ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَفْرُوضاً﴾ وقرر نصيبها في الميراث باعتبارها زوجة ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ﴾ وباعتبارها بنتا ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وباعتبارها أما ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ وباعتبارها أختا ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ وقوله ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾

وجعل لها الحق في مباشرة عقود البيع والشراء، وأباح لها أن توكل غيرها في كل ما يملكه بنفسها وأن تتوكل عن غيرها في كل ما يملكه، وأباح لها أن تضمن غيرها وأن يضمنها غيرها، على نحو ما أبيح للرجال في كل هذه التصرفات. ولا نعلم أحداً من فقهاء الإسلام رأى أن النصوص الواردة في التصرفات المالية خاصة بالرجل دون المرأة.

نعم تكلم الفقهاء في مباشرتها عقد الزواج فمنهم من منع، ومنهم من أباح، ولكنا قد التزمنا التحدث عن حقوق المرأة أخذا من القرآن وكما يفهم من القرآن.

ونحن إذا رجعنا إلى القرآن في هذه المسألة وجدناه يضيف هذا التصرف إلى المرأة نفسها. أنظر قوله تعالى في سورة الأحزاب ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ويقول في سورة البقرة ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ ويقول ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ويقول ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهذه الآيات ظاهرة في أن زواج المرأة ورجوعها إلى زوجها مضاف إليها صادر عنها وفي أن آثاره تترتب عليه من غير أن يتوقف على مباشرة وليها لهذه التصرفات أو إذنه به.

وقد جاءت السنة تؤيد ظاهر هذه الآيات فقد روى الجماعة إلا البخاري عن ابن عباس أنه قال. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صمتها".

جعل الحديث الحق إلى المرأة في نفسها ونفي أن يكون لغيرها أمر فيما يتعلق بزواجها وقد جاء في رواية أبي داود والنسائي (ليس للولي مع الثيب أمر) ونظرا لأن البنت لم تألف الرجال وقد جرت عادتها بالحياء الذي يمنعها من مباشرة عقد زواجها اكتفى الشارع منها رخصة لها بما يدل على رضاها. وهذا لا يقتضي أن يسلب منها حق هو في الأصل لها.

ولهذا قال علماء الحنفية أن المرأة تتصرف في خالص حقه وهي من أهل التصرف لكونها عاقلة مميزة ولهذا كان لها من التصرف في المال ولها حق اختيار الأزواج.

وقد جاء في الصحيحين أن خنساء بنت جذام زوجها أبوها وهي كارهة كان ...أتت رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فرد نكاحها – وجاء في السنن من حديث ابن عباس أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي –صلى الله عليه وسلم- وهذه غير خنساء – فهاتان قضيتان قضي في إحداها بتحرير الثيب. وقضي في الأخرى بتخيير البكر.

قال ابن القيم الجوزي (وهذا هو ما ندين لله به، وهو الموافق لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره ونهيه قواعد شريعته ومصالح أمته إلى أن قال إن البكر المسلمة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل شيء من ملكها إلا برضاها ولا يجبرها على إخراج اليسير منه بدون إذنها، فكيف يجوز أن يخرج نفسه منها بغير رضاها – ومعلوم أن إخراج مالها كلها بغير رضاها أسهل عليها من تزويجها بمن لا تختاره).

وجاءت فتاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فنالت. إن أبي زوجني بن أخيه ليرفع بي خسيسته؟ قال لراوي فجعل أمرها إليها. فقالت: قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء) رواه النسائي عن عائشة.



هذا هو حق المرأة في العقود والتصرفات كما يدل عليه القرآن وكما تدل عليه سنة الرسول وقضاؤه وكما تقضي به أصول الشريعة الإسلامية وأرجو أن يكون في هذا القدر ما يرد كثيرا من الناس عن زعمهم أن الإسلام جعل المرأة في يد أبيها أو وليها كمحجور عليه لا يلي شيئا من التصرفات ولا يباشر شيئا من العقود ولا يؤخذ رأيه فيما يراد به أو بماله. أما نظر القرآن إلى عقد الزواج وما افترضه للمرأة من حقوق في الحياة الزوجية إلى عدد آخر إن شاء الله.

- ٣ -

القرآن والمرأة*

الشيخ محمود شلتوت

الزواج ميثاق وعهد –رؤية المخطوبة- لجنة الحقانية والأعراض عن الزواج بعد اشتهار الخطبة – ابتغاء الزوجية على التساوي في الحقوق - الدرجة التي للرجال – محاربة عوامل الشقاق.

آن لنا بعد الذي أسلفنا من الحقوق العامة التي أثبتها القرآن للمرأة، والتي تشعر بها أنها إنسان حي ذو عقل وتدبير تناط به أعمال الحياة وتلقى عليه المسئوليات، وأنها في ذلك ليست بأقل من أخيها الرجل – أن نتحدث فيما اتخذه القرآن من النظم التي عدل بها الظاهرة الطبيعية التي بين الرجل والمرأة على الوجه الذي يضمن سعادة الجانبين ويكفل لهما حسن الأحدوثة وطيب الحياة وجميل الأثر.

وأنا نجد أول ما يقرع السمع بمكانة هذه الظاهرة في نظر القرآن أنه سماها (ميثاقا غليظا) فقال في سورة النساء وهو في معرض تحذير الرجل أن يأخذ شيئا مما دفعه إلى المرأة ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾ فالزوجية في نظر القرآن ليست عقد تمليك كعقد البيع والإجارة، وليست استرقاقا وأسراً، كما يفعل بمن يراد استرقاقه، وإنما هي ميثاق غليظ وعهد قوي متين ترتبط به القلوب، وتختلط المصالح، ويندمج به كل من الطرفين في صاحبه فيتحد شعورهما وتلتقي رغباتهما وآمالهما، هي علاقة دونها علاقة الصداقة بله، القرابة، وبله الأبوة والبنوة وقد منَّ الله على عباده بأن أفرغ عليها الصبغة التي جعلتها أسمى أنواع العلاقات وأحقها بالتقدير والاعتبار. قال تعالى في سورة الروم ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ

---

* السياسة الأسبوعية، س٦، ع٧، السبت ٢٧ فبراير ١٩٣٧م.

مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وقال تعالى في سورة البقرة ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ قال الزمخشري في معناه. بينكم وبينهن ملابسة ومخالطة، فهو يرى أن كلمة لباس. مصدر، لابسه بمعنى خالطه وعرف دخائله، وليس هو اللباس والإزار كما يظن كثير من الناس وكما يراه بعض المفسرين. وقال ابن عباس معناه. هن سكن لكم وأنتم سكن لهن. والأقرب والأنسب تفسير الزمخشري لإفادته معنى لم يكن مستفادا من غير هذه الآية ولأنه يلتئم مع الحكم الذي سبق بيانا له وهو قوله تعالى﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾.

ولما كان هذا هو طبيعة (الزوجية) في نظر القرآن طلبت الشريعة الإسلامية ممن يريد الزواج أو ممن تريده أن يتعرف بصاحبه على وجه يرشد إلى اتجاهات القلوب فإن الأرواح كما قيل جنود مجندة ما تعارض منها ائتلف. وقد يكون من الحق علينا في هذا المقام أن نعرض لآراء الناس وعوائدهم في طريق التعارف الذي ينبغي أن يسبق عقد الزواج ثم نوازن بينها لنعرف أي تلك الآراء أحق وأنفع.

يرى كثير من الشرقيين وبخاصة سكان الريف والقرى أن رؤية المخطوبة أمر منكر لا يسمح به شرف العائلات ولا الغيرة على الكرامة والعرض، وسبيل التعارف الوصف ويرى آخرون أن الحياة الزوجية مبناها على الألفة والمحبة، وليس سبيل ذلك أن يرى أحدهما الآخر فحسب وإنما سبيله العشرة الطويلة التي تسير بها كل منهما غور صاحبه ويكيف أخلاقه ونزعاته.

وأن من ينظر إلى هذين الرأيين يحكم لأول وهلة أن كليهما بعيد عن الجادة مسرف في تقديره فإن من يريد أن يكون مع آخر (شركة مالية) لابد أن يسبق تكوينهما تعارف يهيئ لهما أن يتفاهما على رسم الخطة التي يريدان السير على مقتضاها. أما أن يفاجئ كل منهما الآخر بعقد الشركة من غير سابقة تعارف فهذا ما لا يعرف بين الناس في أبسط درجاتهم من فهم الحياة. فكيف بمن يراد لهما أو يريدان تكوين أسرة لها حظ في الحياة وعليها قسط من العمران، ويريدان ربط أسس ما كانت لترتبط طول حيلتها إلا باقترانهما؟ أنها لمجازفة وإفراط في المجازفة، وفوق ذلك فيه تعريض الكرامة بظهور عدم الصلاحية للحياة الزوجية أمام الملأ إذا لم تأتلف القلوب وتلتق الأرواح،

ولقد شاهدنا كثيرا أسرا لم تلبث أن تستقر نواتها حتى اجتثت من جذورها، وكان فيه من الوبال وسوء السمعة على من يتمسكون بشرف العائلات ما قضى على الشرف والغيرة.

وإذا كان في هذا الرأي خطورة فإن في الرأي الآخر خطورة مضاعفة وشرا مستطيرا. ولقد يكون فيما نسمعه ونقرؤه كل يوم في حوادث الخاطبين والمخطوبات وقد رفعت بينهما الحجب وأزيلت الموانع ومكنا من الانفراد في السفر والمنتزه ما يعفيني لدى القارئ الكريم من مناقشة هذا الرأي وشرح آثاره التي لا تتفق والمكانة التي وضع القرآن فيها المرأة والتي نعالج بيانها في هذه الصحيفة التي لا تعرف إلا كريم القول.

وإذا كانت الفضيلة وسطا بين طرفين هما رذيلة، واللبن الخالص السائغ للشاربين يخرج من بين الفرث والدم فإن أعدل الآراء في هذا هو ما جاءت به الشريعة الإسلامية وتضمنه إرشاد النبي صلى الله عليه وسلم، هو أن يرى كل منهما صاحبه وأن يجتمع معه المرة والمرات ومعهما من يقي وجوده سوء العاقبة كأب أو أخ أو عم أو خال. وإليك بعضا من كلام للنبوة في هذا الموضوع.

خطب المغيرة بن شعبة امرأة، فقال له رسول الله –صلى الله عليه وسلم- انظر إليها فأنه أحرى أن يؤدم بينكما. ومعناه أن تجعل بينكما الموافقة والملاءمة، وعن محمد بن مسلمة قال سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم- يقول. إذا ألقى الله عز وجل في قلب امرئ، خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها والأحاديث الواردة في ذلك أكثر من أن تحصى وأشهر من أن يعرض لها ولكن الذين على قلوبهم غشاوة لا يرون ما بأيديهم،

فإذا رأى كل منهما الآخر واطمأن إلى صاحبه ونفذت القلوب بعضها بعض استطاعا أن يقدما على إقامة صرح أسرة جديدة وأن يضعا قواعدها بصدق ومحبة. وإذا لم يشعرا بروح الألفة فلا عليهما أن يتجه كل منهما إلى غير صاحبه دون أن يحس الناس بما كان من أمر الخطبة التي لم يهيأ لها سبيل القيام.

ويتصل بهذا الموضوع مسألة لها من الخطورة ما يجعلها جديرة بالبحث ونرجو أن يكون لها من عناية "لجنة قوانين الأحوال الشخصية ما يتفق وخطورتها في حياة (البنت) تلك هي مسألة رجوع الخاطب عن خطبته بعد تمامها قبل العقد، فالفقهاء يرون أن الخطبة ولو مع قراءة الفاتحة واشتهارها بين الناس، ليست عقدا، وليست ملزمة لأحد الطرفين بشيء، ويقولون أن الخاطب له أن يرجع عن الخطوبة والمخطوبة لها أن ترجع عمن خطبها ولو كان بعد دفع المهر كلا أو بعضا أو تقديم الهدايا وقبولها ويرون استرداد ما دفع من المهر وما بقى من الهدايا – نعم فرق بعض الفقهاء في الهبة فقط بين ما إذا كان الرجوع من جهته وما إذا كانت من جهتها ورأي في الأولى أنه لا يسترد شيئا في الهبة. ولكن الواقع يشهد بأن الوقوف عند هذا الحد لا يكفي في علاج الجرح الذي يحدثه رجوع الخاطب في شرف المخطوبة وسعادتها وكثيرا ما كان رجوع الخاطب سببا في شقاء المخطوبة شقاء أبديا، ولا تكاد تعرف فرقا بين شقاء من دخل بها زوجيا فطلقها في صباح ليلة الزفاف ومن أعرض خاطبها عن زواجها بعد تقديم المهر والهدايا والاشتهار.

وإذا كان الغدر في العهود لغير سبب منكرا يستحق عليه صاحبه العقوبة والتعزيز وقد يكون الغدر في عهد ليس له هذه الخطورة فكيف به في مسألة تتوقف عليها الحياة والشرف. إن القرآن جعل للمرأة إذا طلقت ما تتعزى به ويخفف عنها وقع الفرقة وألمها، وجعله حقا واجبا لمن سبقت قبل الدخول ولم يسم لها مهر وقال في سورة البقرة ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوف حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ ثم ذكره بلفظ يعم جميع المطلقات فقال في السورة نفسها ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوف حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾. وجعل لمن طلقت قبل الدخول وفرض لها مهر تصف المهر فقال ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

ولا شك أن هذا كله قد روعي فيه تخفيف بعض ما لحق الزوجة من الأضرار المادية والأدبية. فهلا نستطيع أن نتخذ من ذلك تقرير مبدأ التعويض عند العدول عن الخطبة بما يغرس في نفوس الخاطبين احترام عهود الخطبة ويحفظ على المخطوبات

كرامتهن من الامتهان وخدش السمعة، وبما يعوضها على الأقل ما جره عليها الأعراض في سعادتها وهناءتها المستقبلية.

أني أعتقد أن قواعد التشريع العامة والخاصة لا تقف دون سد هذه الثلمة التي يحدثها كثير من الخاطبين في هذه الأيام، وأنها تساعد كثيرا على تقرير ذلك المبدأ وهو فوق أنه يحفظ كرامة "البنت" نوع من التهذيب على الخلق الفاضل، وعلى التثبت قبل الإقدام على مهام الشؤون وإخطارها إن أعراض الخاطب عن خطبته لغير سبب لا يقف ضرره عند المخطوبة بل فيه عدم الثقة بالخاطب نفسه، فإنه إذا عرف بذلك تحرجه كثير من الناس فتضطرب حياته ولا يصلح له شأن. إن إسعاد الأسرة وإسعاد الناس عامة هو غاية الشرائع كلها وبخاصة شريعتنا السمحة التي تمقت الضرار والضرر.

وهذا ما ألح أن تعنى ببحثه لجنة الحقانية الشرعية، ولن تضع له رادعا يتناسب وهذه النتائج السيئة التي تفاقم شرها في البيوت والأسر.

وكما طلبت الشريعة محافظة على هناءة الزوجية وسعادتها، أن يسبقها التعرف بين الزوجين لأنه أحرى أن يؤدم بينهما –بالغ القرآن في التوصية بحسن المعاشرة والقيام بحقوق الزوجية من الجانبين تنمية لتلك الرابطة وصونا لها عن الضعف والانحلال. ولا نجد في تشريع ما مثل هذه القاعدة الجليلة التي جعلها القرآن أساسا للحياة الزوجية. قال تعالى في سورة البقرة ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ قال الأستاذ الشيخ عبده هذه الدرجة التي رفع الله النساء إليها لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة في الشرائع بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده. وهذه الأمم الأوربية التي كان من تقدمها في الحضارة أن بالغت في احترام النساء وتكريمهن وعنيت بتربيتهن وتعليمهن الفنون والعلوم لا تزال دون هذه الدرجة التي رفع الإسلام النساء إليها، ولا تزال قوانين بعضها تمنع المرأة من حق التصرف في مالها بدون إذن زوجها وغير ذلك من الحقوق التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية من نحو ثلاثة عشر قرنا ونصف، وقد كان النساء في أوروبا منذ خمسين سنة بمنزلة الإرقاء في كل شيء كما كن في عهد الجاهلية عند العرب أو أسوأ حالا..إلى أن قال: وقد صار هؤلاء الأفرنج الذين قصرت مدنيتهم عن شريعتنا في إعلاء شأن النساء يفخرون علينا

بل يرموننا بالهمجية في معاملة النساء ويزعم الجاهلون منهم بالإسلام أن ما نحن عليه هو أثر ديننا).

هذه الكلمة الأستاذ الإمام وهو يفسر هذه الآية الكريمة التي لم يوكل فيها شأن المرأة ولا تقدير حقوقها إلى الرجل بل إلى العرف الذي تقضي به تقاليد البلاد وعاداتها. ولاشك أن هذا مما تختلف فيه البلدان والعصور، والقرآن يطلب من كل منهما أن يقوم بحقوق سامية التي يفرضها له العرف والعبادة، وكثيرا ما يرجع التشريع الإسلامي إلى تحكيم العرف، وقد كان للعرف أثر كبير في كثير من المسائل والشؤون، وقد أفرد الفقهاء موضوعات خاصة لاعتبار العرف ومدى تأثيره في التشريع، ولا حرج إذا قلت: أن العرف أصل عظيم رجع إليه الأئمة في الماضي ويرجعون إليه اليوم وفي المستقبل، وسيظل العرف قائما محكما مادام القرآن قائما يتلى. انظر قوله هنا. ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ وقوله. "وللمطلقات متاع بالمعروف" نعم إذا قصد العرف بين الناس واضطربت عقولهم واستحسنوا مالا يقبل الحس فذلك عرف منكر لا يقام له وزن ولا يلتفت إليه.



أما الدرجة التي جعلها الله في الآية نفسها للرجال على النساء وقال. ﴿وللرّجَال عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ فهي درجة الإنفاق والرياسة البيتية الناشئة من عهد الزوجية وضرورة الاجتماع، وفي درجة القوامة التي ذكرها الله في سورة النساء بقوله. ﴿الرِّجَالُ قَوّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ ولقد يكون في قوله. ﴿فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ دون أن يقول (بما فضلهم عليهن) كما قال في الإنفاق ما يرشد إلى أن هذا التفضيل ليس إلا كتفضيل بعض أعضاء الشخص الواحد على البعض الآخر، وأنه لا غضاضة في ذلك مادام الخلق الإلهي اقتضى أن يكون الرجل فوق المرأة في القوة والقدرة على الكسب، واحتمال المشاق، ومتاعب الحياة التي تعترف المرأة نفسها بأنه لا طاقة لها بها، والتي ترجع فيها بمقتضى فطرتها إلى أن الرجل تطلب منح المعونة وأن يقوم مقامها، وأني يسد حاجتها في تلك الناحية إذا قدر أن يعرض لها شيء منها. هذه هي درجة الرجال على النساء، وهي درجة معروفة لكل

من يرأس مجتمعا من المجتمعات قل ذلك المجتمع أم كثر، وليس في الحكمة أن يترك مجتمع دون أن يجعل له رئيس يرجع إليه عند الاختلاف وتضارب الآراء وإلا ضاعت المصالح وانحلت عروة الاجتماع وصارت الحياة الزوجية التي هي في الواقع مجتمع خاص كون المصالح خاصة مملوءة بالفوضى والاضطراب فلا يستقر لها قرار ولا ينتظرها بقاء وبذلك تنقلب رأسا على عقب. وتضيع عوامل الأسر وتكوينها ويمتد ذلك إلى الأمم المكونة من الأسر وبذلك يصبح العالم لا رابطة تربطه ولا جامعة تجمعه مفكك الوحدات منثور اللغات وهذا لا يتفق وحكمه الحكيم في خلق الإنسان وتكليفه عمارة الكون فسبحانه من عزيز حكيم.

لم يقف القرآن في حفظ الحياة الزوجية وإسعادها عند هذا الحد بل قدر أن النفوس البشرية عرضة للتقلب، وأن هذه الحياة الدنيا لا يعز عليها أن تمتد إلى القلوب المتحابة فتقطع ما بينها من صلات وتترك بينها النفرة بدل الألفة، والشقاق بدل الوفاق والفراق بدل التلاق، وحذر الرجل إذ دب إلى قلبه شيء من ذلك مسايرة عاطفته الطارئة وأرشده إلى محاربتها وعدم التأثر بها، وأطمعه في خير كثير يناله، إذا وقف بنفسه عند داعي الحكمة والعقل فقال في سورة النساء ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾.

ولم يقف أيضا في جانب العلاج عند هذا الحد بل نظر إلى الرجل قد يضعف بنفسه عن مقاومة تلك العاطفة التي طرأت فأرشد المؤمنين إلى القيام بواجب الصلح بينهما. قال تعالى في سورة النساء ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً﴾ فإن ظفر الحكمان بالصلح ووقف ما بينهما من شر فذاك، وأن عجزا عن ذلك تولى القرآن العلاج مرة أخرى بنوع آخر من التهديد والوعيد حتى إذا لم يفد ذلك أيضا لجأ إلى آخر الدواء. أما ما هو النوع الآخر من العلاج؟ وما هو آخر الدواء فإلى عدد آخر إن شاء الله.

- ١ -

فتاوى المنار حول الحجاب والزي❖

الشيخ محمد رشيد رضا

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدنا ومولانا العالم العلامة الأمام الأنام الأستاذ السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فإني أرفع لفضيلتكم الأسئلة الآتية راجياً التكرم بالإجابة عليها ولسيادتكم من الله تعالى جزيل الأجر وعظيم الشكر.

(١) هل رفع الحجاب عن وجوه المسلمات الحرائر واظهار أكفهن خارج الصلاة في الطرقات والأسواق والمجتمعات جائز في الشريعة الإسلامية أم لا؟

(٢) وهل صوت المرأة الأجنبية المسلمة الحرة عورة يحرم على الرجال سماعه أم لا؟

(٣-٦) وهل التزيي بلبس القبعة (ما يسمونها بالبرنيطة) للرجل حرام أو مكروه أم لا؟ فإذا قلتم حرام أو مكروه فما الدليل على الحرمة وهل يجوز للرجل المسلم أن يتزيا بلبس البدلة الإفرنجية (ما يسمونها بالسترة) حرام أم لا؟ وهل تجوز صلاة الرجل المسلم وهو متزي بلبسها بلا حرمة كان إماما أو مأموما أو منفرداً أو خطيباً للجمعة والعيدين أم لا؟ وهل للرجال والنساء زي مخصوص يلبسونه أم لا؟ فإذا قلتم أن لهم زياً مخصوصاً يلبسونه فما هو شكله وكيفيته؟ أرجو التفضل ببيان ذلك؟

(٧-٨) وهل السكروته (ما يسمونه بالستكروزة) من النبات؟ وهل يحرم لبسها

❖ المنار، ج٦، م٢٦، ص٤١٦ – ٤٢٤.

كالحرير للرجال أم لا؟ وهل حرمة التحلي بلبس الحرير للرجال من الكبائر أم من الصغائر؟

(٩-١٣) وما هي الحرمة الكبيرة والصغيرة وما كيفية عذابهما وهل يتفاوتان في العذاب أم لا؟ وهل عذاب القبر للروح والجسد معاً أم هو للروح فقط- وهل يكون العذاب مستمراً دائماً أم منقطعا أي يرتفع ويعود وهكذا أم لا؟

(١٤-١٦) وما قولكم دام فضلكم في رجل مسلم مؤمن بالغ عاقل حر قتل نفسا مسلمة مؤمنة بالغة حرة عمداً بغير حق ولم يقاصص في الحياة الدنيا لا بدفع الدية ولا بغيرها مطلقا وعليه أيضا ديون ومظالم وخيانات وسرقات وكذب وغش لأناس ولم تسامحه أربابها في الحياة الدنيا ما حكمه في ذلك كله يوم القيامة؟ هل يعذب في قبره بسبب ذلك كله أم عذابه في الآخرة فقط وهل إذا تاب إلى الله تعالى في الحياة الدنيا من ذلك كله تقبل منه التوبة ولا يعذبه في قبره ولا في الآخرة أم لا؟

(١٧) وهل هذان الحديثان الآتيان صحيحان معتمدان غير منسوخين أم لا؟- وما معناها- وهما ((لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون الله فيغفر لهم))- رواه مسلم- ((كل شيء يقدر حتى العجز والكيس))- رواه الإمامان مسلم واحمد. أرجوا لا تحيلونا على فتاوي قد سبقت لكم في مجلدات مجلة المنار بهذا الخصوص حيث انه لم توجد لدينا مجلدات مجلة المنار مطلقا تفضلوا بالجواب ولكم الأجر والثواب.

كشف وجه الحرة وكفيها

نقل الحافظ ابن عبد البر وغيره أن المسلمين قد أجمعوا على أن المرأة تكشف وجهها في الصلاة والإحرام. ومن المعلوم ان مدة الإحرام طويلة تبتدىء من الميقات المعين وتنتهي باداء النسك من حج أو عمرة، وأن النساء لا يزلن يشاركن الرجال في أعمال فرائض النسك وواجباته، وانهن كن يصلين مع الرجال، ويتوضأن حيث يتوضئون في بعض الأوقات والأحوال الذي فرض عليهن في أثناء الصلاة والنسك هو

اكمل الستر وأتمه لانه يكون في أفضل المجامع الدينية المشتركة بينهن وبين الرجال، ولا ينافي ذلك كونهن يصلين صلاة الجماعة خلف الرجال وأنهن قد يفرد لهن المطاف فيطفن وحدهن، إذ من المعلوم بالضرورة أنهن يقبلن على المساجد في الحالة التي يصلين فيها أو يطفن وأنهن ينتقلن مع الرجال من مواقيت الإحرام إلى مكة ومنها إلى عرفات والمزدلفة ومنى ولا بأس أن ننقل هذا ملخص مذاهب العلماء الأمصار في المسألة في الصلاة وخارجها عن كتاب المغنى للشيخ الموفق الحنبلي فانه كتاب في فقه الإسلام لا في فقه الحنابلة وحدهم وقال (ص٦٤١ ج ١)

لا يختلف المذهب أنه يجوز للمرأة كشف وجهها وأنه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكفيها. وفي الكفين روايتان. وأختلف أهل العلم وأجمع أكثرهم على أن لها أن تصلي مكشوفة الوجه وأجمع أهل العلم على أن المرأة الحرة أن تخمر رأسها إذا صلت وعلى انها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف عليها الإعادة وقال أبو حنيفة القدمان ليسا من العورة لأنهما يظهران غالباً فهما كالوجه وإن انكشف من المرأة أقل من ربع شعرها أو ربع فخذها أو ربع بطنها لم تبطل صلاتها. وقال مالك والاوزاعي والشافعي جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها، سوى ذلك يجب ستره في الصلاة لان ابن عباس قال في قوله تعالى ﴿ وَلاَ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾: الوجه والكفين ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة (أي بالحج أو العمرة) عن لبس القفازين والنقاب. ولو كان الوجه والكفان حرم سترهما، ولأن الحاجة تدعوا إلى كشف الوجه للبيع والشراء، والكفين للأخذ والإعطاء، وقال بعض أصحابنا المرأة كلها عورة لانه قد روي في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ((المرأة كلها عورة)) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح لكن رخص لها في كشف وجهها وكفيها لما في تغطيته من المشقة. وأبيح النظر إليه لأجل الخطبة لأنه مجمع المحاسن أهم ومثله في الشرح الكبير . وذكر الأمام الشوكاني في نيل الاوطار خلاف هذه المذاهب وغيرها .

وقد اختلف في عورة الحرة فقيل جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين والى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد أقواله وأبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه ومالك. وقيل والقدمين وموضع الخلخال (أي كالوجه والكفين) والى ذلك ذهب القاسم في قول أبو

حنيفة في رواية عنه وابو العباس. وقيل جميعها إلا الوجه واليه ذهب احمد بن حنبل وداود. وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي وروي عن أحمد . وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف في تفسير قوله تعالى (إلا ما ظهر منها). أقول بل هناك أسباب أخرى وأقواها ما كان معروفا في الصدر الأول من معاملة النساء للرجال في البيع والشراء والشهادة وخدمتهن لجرحى الحرب وانما ورد النهي عن خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية وعن متابعة نظر الشهوة. وفي حديث ابن عباس من صحيح البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم أردف الفضل بن العباس خلفه في سفر حجة الوداع فعرضت له صلى الله عليه وسلم امرأة جميلة تسأله فطفق الفضل ينظر إليها فأخذ النبي صلى الله عليه وسلام بذقن الفضل يحول وجهه عن النظر إليها وفي رواية الترمذي للقصة ان العباس قال للنبي صلى الله عليه وسلم لويت عنق ابن عمك؟ فقال ((رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الفتنة)) فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر المرأة بستر وجهها ولم يأمرها ولا أمر الفضل بعدم نظر كل منهما إلى الآخر إلا انه حول وجه الفضل عنها لما رآه يتعمد إطالة النظر إليها فعلم انه عن شهوة.

وذلك ان النظرة الأولى للمرء والثانية عليه وهذا بعد نزول آية الحجاب بخمس سنين، وقد استدل به من السنة العملية على أن الحجاب المنصوص في سورة الأحزاب خاص بنساء النبي صلى الله عليه وسلم كما هو صريح الآيات، ولاسيما قوله تعالى في أولها (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء).

وتعليلهم المتقدم لكون الوجه والكفين لا يجب سترهما بالحاجة إلى كشفهما للبيع والشراء والأخذ والإعطاء، وبما في التغطية من المشقة- صريح في عدم قصر كشفهما على حال الصلاة. ومن حرم كشف الوجه والكفين من الفقهاء كالنووي من الشافعية عللوه بخوف الفتنه وهو أمر عارض لا أصل ولا غالب في النظر فهو يراعى في الأحوال التي هي مظنة الفتنة، وليست دائمة ولا غالبة فان البر والفاجر من جماهير الناس يرون أبرع النساء جمالا في شوارع الأمصار العامة ولا يكاد يفتتن أحد منهم برؤيتهن، على ان الكثيرات منهن يخرجن متبرجات بكل ما أباحته حرية الفسق من زينة وتهتك

وإغراء، وانما يفتتن بعض الفجار الذين يبحثون عن الفواجر، فمن يريد التحري لدينه من رجل وامرأة فلا يخفى عليه ما كان مظنه الفتنة الواجب عليه اجتنابها والبعد عن مواقف الشبهة ومواضع الريبة. ولم يكن الأمر بالستر في عصر التشريع إلا لأجل هذا وقد أبيح للماء كشف رؤوسهن مع وجوههن ومن العلماء من قال ان عورة الأمة كعورة الرجل: ما بين السرة والركبة كانت الفتنة فيهن أشد لان الوصول اليهن أيسر، والعفة فيهن اقل وأضعف ويجب عليهن ما يجب على الحرائر من صيانة أعراضهن، ويحرم عليهن من الفجور ووسائله ما يحرم عليهن، ولا يقول فقيه بإباحة تعرضهن للفتنة، فإذا وجدن في مكان يتعرض فيه الفجار لهن فعليهن أن يسترن رؤوسهن أيضا والا فلا.

وانا لنعلم أن المتفرجنين من المسلمين يبغون برفع أدب الحجاب عن المسلمات التوسل إلى مثل إباحة نساء الإفرنج كما فعل الترك، فليحذر المسلمون الحريصون على دينهم واعراضهم وانسابهم ذلك، فان الخوف من هذه العاقبة هو الذي يحمل أهل الدين من صنف العلماء وغيرهم على إطلاق القول بوجوب كذا من الحجاب وتحريم كذا من السفور مثلا، والتحريم والتحليل الدينيان خوف الرب وحده على عباده فهو يتوقف على النص، والنص عام وخاص، ومطلق ومفيد، وتطبيق النصوص على الوقائع والنوازل أعسر مسلكا من معرفة النصوص وفهم معانيها، وذلك ورد في الحديث ((استفت قلبك وان افتاك الناس)) رواه احمد والدرامي وأبو يعلى من حيث وابصه مرفوعاً.

وأما صوت المرأة فليس بعورة فما زال النساء يكالمن الرجل في إفادة العلم واستفادته حتى نساء النبي صلى الله عليه وسلم وفي المحاكمات والشهادات والمبايعات. وغير ذلك من المعاملات كخطبة النكاح وكذا الخطب السياسية بغير نكير، وقال الله في آيات الحجاب ﴿ فَلاَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفًا﴾

مسائل اللباس والزي

قد حققنا في هذه المسألة في كتابنا (الحكمة الشرعية) الذي هو أول مؤلفاتنا ثم عدنا إليه في المنار مراراً. وصفوة القول في أن الدين الإسلامي لم يفرض ولم يحرم على المسلمين زيا مخصوصا بل ترك هذا وأمثاله من العادات إلى اختيار الناس، والإسلام دين عام فرضه الله تعالى على جميع الناس كما تراه مفصلا في تفسير هذا الجزء، وما يصلح لهم من اللباس في بعض الاقطار لا يصلح في غيرها . ولكن شرعه حرم عليهم الضرر والضرار فليس لمسلم ان يرتكب ما يضر نفسه ولا ما يضر غيره . فاجتناب الضرر والضرار قيد تقيد به جميع المباحات لذاتها من أكل وشرب ولباس وصناعة وزراعة وغير ذلك. فمن علم بالتجربة أو بقول الطبيب الصادق أن أكل الخبز أو شرب الماء يضره لمرض مثلا حرم عليه، ويقاس على هذا غيره، وما يضر الناس أفراداً وجماعات أولى بالتحريم مما يضر النفس، فليس لمسلم أن يضر أحداً بعبادته فضلا عن عادته.

فمن عرف هذا الأصل علم أن لبس السراويل المسمى بالبنطلون أو القلنسوة المسماة بالبرنيطة ليس محرما لذاته بل مباحا، فان كان هذا اللباس بصفة تصده عن الصلاة أو تحمله على تأخيرها عن وقتها لتعذر أدائها أو تعسره في حال لبسه ككون السراويل حازقاً أي ضاغطا على البدن أي يمنع لشدة ضيقته من السجود وككون القلنسوة تمنع منه كذلك بشكلها فان ذلك يكون ضررا دينيا مقتضيا للتحريم ما دام مانعا وكذلك إذا كان لبس الحازق يضر البدن كما قالوه في المشد الذي تشد النساء به خصورهن . وقد قال الدكتور سنوك المستشرق الهولاندي المشهور الذي دخل في الإسلام وجاور في مكة بضع سنين، وكان صديقنا السيد عبد الله الزواوي مفتي مكة من شيوخه يعتقد صحة إسلامه- انه ثبت بالتجربة الدقيقة في البلاد المختلفة أن المسلمين الذين يتركون زيهم ويلبسون الزي الإفرنجي يترك أكثرهم الصلاة أو المحافظة عليها . مع العلم بان أكثرهم يجعلها واسعة لا يتعذر السجود ولا يتعسر في حال لبسها.

ونحن نزيد على هذا أننا رأينا بالاختبار في مصر أن الذين تركوا الزي الوطني: الجبة والقباء (القفطان أو القمباز) والعمامة حتى من غير المنسوبين إلى طبقة رجال العلم والتعليم واستبدلوا به الزي الإفرنجي صار أكثرهم يجلسون في الحانات ويعاقرون الخمور على قارعة الطريق ويختلفون إلى معاهد الرقص والخلاعة ومواخير الزنا جهراً ومنهم من غير زيه لأجل هذا فكان عاصياً لله تعالى به وسيلة ومقصداً. وما كل من يلبسه كذلك ولا سيما الذين اعتادوه من الصغر .

ثم ان هذا الزي قد صار إذا استثنينا (البرنيطة) من جملة الأزياء الوطنية بمصر وبلاد أخرى يلتزمه جميع رجال الحكومة ما عدا رجال الشرع عنهم. فإذا أضيفت إليه البرنيطة التي لا تزال خاصة بالإفرنج ومقلديهم من الشعوب غير الإسلامية ولا يلبسها من المسلمين إلا الأفراد الذين يسافرون إلى بلاد الإفرنج لأجل التنكر وايهام أهل البلاد انهم منهم، ويعتذرون عن هذا بأنهم إذا دخلوا البلاد بزيهم الوطني يكونون مطمح أنظار الساخرين والمستهزئين وقد يؤذون منهم وهذا اعتذار باطل كما جربنا بنفسنا فقد زرنا أوربة بزينا الوطني الذي يعد زي علماء الدين في بلادنا ولم نلق أذى من أجد باحتقار ولا غيره، نعم كانت تتوجه إلينا الانظار، وتلتفت نحونا الاعناق، ولا سيما إذا صلينا في بعض المتنزهات العامة، ولكن كان يكون ذلك مع الأدب التام .

وقد لبس النبي صلى الله عليه وسلم الجبة الرومية والطيالسة الكسروية لبيان الجواز ولكنه أمر أمته بمخالفة الكفار في عاداتهم وأزيائهم لا في أمورهم الدينية فقط، ولما كان هو بمكة كان يخالف المشركين وإن وافق أهل الكتاب، فلما صار في المدينة كان يأمر بمخالفة أهل الكتاب لمجاورته لهم فيها . كما أمر بصبغ الشيب لأنهم لم يكونوا يصبغون.

وروى احمد وابن ماجة والطبراني عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: ((قلنا يا رسول الله إن أهل الكتاب يتسرولون ولا يأتزرون فقال صلى الله عليه وسلم: تسرولوا وأتزروا وخالفوا أهل الكتاب)) أي فأمر بمخالفتهم بالجمع بين الأمرين ولم يأمر بترك السراويل البتة لمخالفتهم إذ الغرض أن يكون للمسلمين مشخصات من

العادات وغيرها مما يعد من مشخصات الأمم التي تعرف بها، يزيد استقلال الأمة في مقوماتها الملية- كالدين واللغة والآداب وما يسمونه الثقافة القومية قوة ورسوخا.

لهذه العلة أجاب عمر رضي الله عنه معاوية وغيره ممن طلبوا منه أن يتجمل أمام أهل بلاد الشام لأنهم اعتادوا أن يروا حكامهم من الروم في مظاهر عظيمة من الزي وغيره- فقال ما معناه- جئنا لنعلمهم كيف نحكم لا لنتعلم منهم. ولهذا الغرض نفسه كان يوصي قواده الفاتحين لبلاد الأعاجم وعماله فيها بالمحافظة على عادات العرب وزيها وينهاهم عن التشبه بالأعاجم.

روى مسلم في صحيحه عن أبي عثمان النهدي قال كتب إلينا عمر ونحن في اذربيجان: يا عتبة بن فرقد. انه ليس من كدك ولا من كد أبيك ولا من كد أمك. فأشبع المسلمين في رحالهم مما تشبع منهم في رحلك، وإياكم والتنعم وزي أهل الشرك ولبوس الحرير، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير إلا هكذا... ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبعيه الوسطى والسبابة وضمهما. وعتبة هذا كان قائد جيش عمر هنالك . قال النووي في شرح مسلم : ومقصود عمر رضي الله عنه حثهم على خشونة العيش وصلابتهم في ذلك ومحافظتهم على طريقة العرب في ذلك وقد جاء في هذا الحديث زيادة في مسند أبي عوانة الاسفراييني وغيره بإسناد صحيح قال : أما بعد فاتزروا وأرتدوا وألقوا الخفاف والسراويلات وعليكم بلباس ابيكم اسماعيل، واياكم والتنعم وزي الاعاجم، وعليكم بالشمس فانها حمام العرب، وتمعددوا واخشوشنوا واقطعوا الركب وابرزوا وارموا الأغراض، فقد امرهم بالقاء الخفاف والسراويلات وكانوا يلبسونها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بأننه كما أمرهم بغير ذلك من لبوس العرب وعاداتهم ليحافظوا على مشخصاتهم فلا يندغموا في الاعاجم.

وقد التزم هذه السياسة العربية الإسلامية في هذا العصر الشعب الانجليزي ولا سيما في مستعمراته وهو يتحرى أن يكون ممتازاً أو متبوعا، ولذلك كان أعز الشعوب نفساً وأعلاهم همة وقدراً. ولقد رأيت السيد عليا ملاحظ أو وكيل الشحنة (البوليس) في آغره من الهند يلبس قلنسوة (برنيطة) بريطانية فكلمته في لبسها وما فيه وسألته هل

هو شرط رسمي في عمله؟...؟ فقال ان الانجليز يمنعون أهل الهند رسمياً من لبس هذه البرانيط لئلا يتشبهوا بهم فلا يلبسها أحد إلا بإذن خاص ولا يعطى هذا الإذن لكل أحد، وقد أعطيته بعد إذ طلبته لأن التجوال في الشمس عامة النهار يؤذي رأسي.

- ٢ -

فتاوى المنار❖

تتمة فتوى اللباس والزي

الشيخ محمد رشيد رضا

وقد نشرت إحدى جرائد مصر مقالا لكاتب ألماني كبير يخطىء فيه مصطفى كمال باشا في إكراهه لقومه الترك على تغيير زيهم الوطني، وخاصة ترك القبلق واستبدال البرنيطة به، وإنما خطأة تخطئه صديق ناصح، لا عدو كاشح، وقال: إن هذا ينافي غرضه وهو تكوين القومية التركية، معللا بالقاعدة التي بيناها آنفا، وشرحناها من قبل مراراً، ومما قاله: إن القبلق يفوق البرنيطة جمالا ومهابة..

ونحن نظن أن مصطفى كمال باشا- وإن لم يكن من علماء الاجتماع والأخلاق وطبائع الشعوب- لا يجهل أن المحافظة على الشخصيات القومية مما يقوي تكوين الأمة، وأن تقليد شعب لآخر يراه أرقى منه يضعف قيمة المقلد في نظر نفسه، ويحقرها في قلوب أهلها، ويرفع منزلة الشعب الذي قلده بقدر ذلك. ونعتقد أنه يتعمد هدم جميع مقومات الشعب التركي ومشخصاته- ما عدا اللغة لأنها إسلامية، أو مستندة إلى الإسلام، وهو يريد أن يسله من الإسلام كما تسل الشعرة من العجين إن أمكن، وإلا انتزعهم منه كما ينتزع الحسك ذو الأضلاع من الصوف، أو انتزعه منهم كما تنتزع الروح من الجسد. وقد بحث الذين بثوا هذه الدعوة في الترك من ملاحدة الروسيين وغيرهم من مقومات ومشخصات تركية أو نورانية يستبدلونها بالإسلام، حتى عبادة الذئب الأبيض الذي عبده سلفهم من همج الوثنيين فلم يجدوا إلى ذلك سبيلا، فاختاروا

❖ المنار، ج٧، م٢٦، ص٤٩٦-٤٩٨.

التشبه بالإفرنج، ولا سيما أفسدهم ديناً وآداباً كاللاتين بحجة الحضارة والترقي العصري، وسموه التمغرب، ونحن نسميه التفرنج، حتى أن بعضهم يستحسن استبضاع نسائهم من الإفرنج بالحلال وبالحرام لإدخال دمهم (الشريف المدني) في دم الشعب التركي (الفاسد) لإصلاحه.

فظهر بمجموع ذلك أن هؤلاء الزعماء الدخلاء يريدون إفساد الشعب التركي بكل نوع من أنواع الفساد الجسمي والعقلي والنفسي، وتكوين شعب آخر في بلاده مذبذب بين امشاج الشعوب، روحه غير روحه، ودمه غير دمه، وأخلاقه غير أخلاقه، وعقائد غير عقائده. فيكون كلغته التي يسمونها التركية، هي لغة هذبها الإسلام كما هذب أهلها بما دخل في مادتها من الأسماء والأفعال العربية وكذا الفارسية. وهم يريدون الآن أن يفعلوا بها ما يفعلون بأهلها، وان لم يبق فيها من لغة قدماء الترك بعد أن تتفرنج وتتمغرب معهم، وتكتب بالحروف اللاتينية كما هو مقرر عندهم إلا قليل، وما يدرينا بعد ذلك لعلهم يغيرون اسمها أيضاً؟

ومن الثابت في سنن الاجتماع أن تغيير القوانين والنظم والأزياء لا يغير طبائع الأمم كما يقول الدكتور غوستاف لويون فان اللاتين الجمهوريين كاللاتين الملكيين في تشابه حكومتهم وطباعهم، حتى أن الذين مرقوا من الدين منهم لا تزال التربية الكاثوليكية الموروثة في الحاكمة على قلوبهم وأرواحهم بعصبيتها، وانما فقدوا من الدين فضائله فقط. وكذلك السكسونيون تشابهت حكومتهم الملكية في بريطانيا، وحكومتهم الجمهورية في الولايات المتحدة كما تشابه أهلهما؛ فالترك يفقدون بهذا التفرنج اللاتيني ما بقي فيهم من فضائل الإسلام ورابطته الملية، وما كان لهم من الزعامة في مئات الملايين من البشر. لا يقدرون على التفضي من الوراثة القومية التي طبعتها الأجيال والقرون في أنفسهم.

فالغرض الأول لهم الآن التفصي من الإسلام بحجة الترقي العصري. وما في الإسلام شيء مانع من الترقي الذي يطلبونه، وأساسه القوة العسكرية، والثروة والنظام، بل الإسلام يهدي إلى ذلك، ولولاه لم ينل العرب عقب اهتدائهم به من القوة والحضارة ما فاقوا به جميع الأمم، وظلوا كذلك إلى أن سلبهم الأعاجم سلطانهم بالقوة

الهجمية، ونال الترك وغيرهم به حضارة وملكا لم يكن لسلفهم مثلها، ولا ما يدانيها، ولو أنهم فهموا الإسلام فهما استقلالياً بإتقان لغته، والاجتهاد في شريعته، لملكوا به الغرب مع الشرق، ولسبقوا جميع شعوب الإفرنج إلى العلوم والفنون والصناعات، وسائر أسباب القوة والسلطان كما فعل العرب من قبلهم، وهذا ما يطلبونه الآن بترك ما بقي لهم من تقاليد الإسلام. ويتوسلون إليه بتقليد الإفرنج في زيهم وفجورهم، قبل اتقان شيء ما من علومهم وفنونهم، والوصول إلى مثل قوتهم وثروتهم.

أما الزي فقد علمت مما بيناه في أول هذه الفتوى أن ما ورد في السنة وعمل السلف فيه الذي اتبع المسلمين فيه أرقى أمم أورية- وأما إباحة الفسق والفجور فهي التي أهلكت جميع أمم الحضارات السابقة، وستهلك أورية به أيضا كما يتشاءم جميع حكمائها وعقلائها. وسيعلم العالم مصير الترك بمحاولة مصطفى كمال جعلهم خلقاً جديداً بهذه الطرق التي سلكها. ونسأل الله تعالى أن يقيهم سوء عاقبتها.

وجملة القول في لبس البرنيطة وغيرها من أزياء الإفرنج أنه مباح لذاته وإنما يحرم بما يكون وسيلة له من ضعف الرابطة الملية وتفضيل مشخصات خصوم الأمة الطامعين فيها على مشخصاتها كما يقصده المتفرنجون في بلاد الترك وأمثالها كسورية ومصر، وإذا قصد به ملاحدة الترك مما شرحناه في هذه الفتوى من التوسل به إلى الكفر كان كفراً.

-١-

المرأة ومشكلة الزواج❖

بقلم: حامد محمد الشيال

أيها السادة،

سبق الوعد مني بالقاء كلمة عن الزواج، مشكلة الحياة الكبرى، والمعضلة التي جهد الإنسان في حلها أعواما وقرونا، والتي زادت عقدتها استحكاماً كلما تعمق الباحثون والمفكرون في البحث عن علة الاعراض عنه واتخاذ العلاج الناجح له.

ونحن لو تلمسنا أسباب الاعراض عن الزواج في هذا العصر لسمعناه يتجاوب مع أصداء الألم المنبعث من شكوى الرجل المتزوج ولشاهدناه ينحدر مع دموع المرأة المتزوجة. فالزوجان كلاهما شاكٍ وباكٍ يندب حظه يتمنى أن لو تحلل من هذا القيد، الذي طالما تمناه واشتهاه، حتى إذا ما ظفر به أحسه أغلالا وسلاسل لا يستطيع معها الحركة اللازمة للحياة.

ولو تتبعنا هذه الأصوات المتجاوبة في الآفاق وتلك الدموع السخينة المنحدرة فوق هذه الخدود الناعمة التي لم تخلق للألم لوجدناها تستحيل مداداً وصريراً لأقلام الكتاب الاجتماعيين الذين حاولوا أبدا أن يعالجوا الأمر حتى يستحيل هذا الألم وتلك الدموع فإذا الألم هناء دائم وإذا الدموع بسمات مفرحة، وإذا الحياة الزوجية وارفة الظلال هنيئة مريئة، ولكنهم أبدا كانوا نظريين أكثر منهم عمليين، فهم وإن استطاعوا

❖ الفتح، ع٩٥، ١٠ مايو ١٩٢٨، ص١١-١٣ (محاضرة القيت في نادي جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة).

أن يعرفوا موضع الداء فانهم لم يستطيعوا وصف الدواء، أو هم إن استطاعوا وصف الدواء فانهم لم يستطيعوا ابداً مراقبة المريض حتى يتناول الدواء، ليروا هل أفاد دواؤهم أم لم يفد. ولو أن الذين تزوجوا فنعموا في زواجهم حدثونا عن نعمائهم وسعادتهم وكيف كانوا هانئين، كما حدثنا الذين كان زواجهم بؤسا وشقاء إذن لعرفنا كيف نصف الدواء ولاتخذنا من حياتهم سلاحا نحارب به العزوبة. ولكن الهانئين أخذهم هناء حياتهم العائلية وملك عليهم كل ناحية من نفوسهم فأمسكوا عن التحدث إلينا عن سر سعادتهم. وقد ناشدناهم ونحن على أبواب الزواج وقبل أن نمد أيدينا فنرتبط بهذا الرباط المقدس.

أمسكوا عن التحدث بسر سعادتهم، وقد توصلت الفتيات إليهم سائلات أن يبوحوا بسر هذه السعادة المرجوة قبل أن يرسلن من أفواههن كلمة الرضى بأزواجهن.

ساءلهم الشاب وسائلتهم الفتاة أن يفصحوا عن سر هنائهم وسعادتهم ولكنهم جميعا لم يظفروا إلا بإجابة واحدة كانت دائما تنطوي تحت كلمة واحدة هي: (الحظ) فهو إما أن يكون سعادة موفورة وإما أن يكون شقاء وخساراً. ولهذا الرأي وجاهته ولكن إلى حد ما. فالحظ ليس دائماً هو سبب السعادة الزوجية .

وأرى قبل أن نبحث في سبب الاعراض عن الزواج أن نعرف الزواج تحديداً مبينين أغراضه. فهو ليس اقتناء الرجل للمرأة التي تقوم على أمر بيته وطاهية وخادمة أو كمتعة وهو ليس اقتناء المرأة للرجل الذي يكد ويجد لينيلها ما تشتهي من مأكل وملبس في هذه الحياة. ليس الزواج شيئاً من ذلك وإلا لجاز للرجل أن يبدل الزوجة بالخدم المأجورين وبالمطاعم الكثيرة، ولاستطاعت المرأة أن تجد من يعاشرها باذلاً في سبيلها أكثر مما تنال من زوجها، ولكن الزواج أيها السادة فوق ما ذكرت هو مسؤوليات خطيرة وواجبات حيوية ودعامة هذا العمران، شرعه الله لحكمة أرادها، أظهرُ نواحيها بقاء العمران بزيادة التناسل.

وقديماً تهالك عليه الناس جاهليون ودنيويون اسرائيليون ومسيحيون ومسلمون وأنبياء ومرسلون ولكل من هؤلاء جميعاً وجهة نظر . فقد جاء في التوراة ((وقال الرب

الإله ليس جيدا يكون آدم وحده فلنصنع له معينا نظيره)) وجاء في الانجيل ((أما قرأتم أن الذي خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى من أجل ذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته وأمه ويكون الاثنان جسدا واحدا فالذي جمعه الله لا يفرقه الإنسان)).

ونزل القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ واحدة وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾. وقال تعالى ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾. ثم قال ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وجعل بَيْنَكُم مَّوَدَّةً ورحْمَةً﴾ ثم قال ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وقبائل لِتَعَارَفُوا﴾. وقال صلى الله عليه وسلم ((من تزوج فقد أحرز شطر دينه فليتق الله في الشطر الثاني)). وقال ((من كان على ديني ودين ابراهيم وداوود وسليمان فليتزوج فان لم يجد إليه سبيلا فليجاهد في سبيل الله)).

من كل ما سبق أيها السادة ظهرت لكم الأغراض الاجتماعية من الزواج، تلك الأغراض التي حددتها الكتب السماوية تحديدا ظاهراً جليا. وكذلك حدثنا علماء الاجتماع بهذه الأغراض الاجتماعية السامية التي يحققها الزواج. فمثلا ابقراط يقول: ((الزواج مصدر آداب المجتمع الإنساني)) وقال ابن مسعود: ((لو لم يبق من عمري إلا عشرة أيام لأحببت أن أتزوج لكيلا ألقى الله أعزب)) وقال روشتر ((لا يمكن أن يحيا الرجل حياة الفضيلة ويموت الموتة الصالحة ما لم تكن بقربه زوجة)).

هذه أيها السادة أقوال علماء الاجتماع تطابق كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم في الحض على الزواج. ولم يحدثنا واحد بالاعراض عنه كما اننا لم نسمع بعصر من العصور كنت فيه سوق الزواج كهذا العصر الذي نعيش فيه، ففي كل بيت فتيات ينتظرن الزواج وفي كل بيت فتيان بلغوا سن التزوج دون أن يقبلوا عليه مع استطاعة أكثرهم الاقبال عليه، فإن سألناهم ما علة امتناعكم عن التزوج وأنتم تستطيعون؟ كان جوابهم ينحصر فيما يلي:

أولا: فقدان الثقة بعفة فتيات هذا العصر.

ثانيا: خلاعة الفتيات المبتذلة وتبرجهن تبرجا دونه تبرج الجاهلية الأولى.

ثالثا: انتشار المدنية الحديثة التي كانت بسبيل إلى الدعارة والفسوق.

رابعا: شروط آباء الفتيات، من مهور كبيرة وطلبات كثيرة؛ فأما فقدان الثقة بعفة الفتيات فأمر جلل ترتدي عائلات كثيرة منه رداء الخجل والعار، ويرجع ذلك إلى الحب وإذا ذكرت الحب فإني التمس الشجاعة لأقول عنه كلمة حق يخالفني البعض فيها، ولكن حجتي فيها هي الواقع الملموس . فالفتيات يرين الحب غلطة من غلطات الحياة يجب أن يتجنبن الوقوع فيها وأمهاتهن يرين حب بناتهن عاراً تجب حمايتهن منه. والآباء يرونه جريمة دونها جريمة قتل بناتهم خشية ارتكابها فهم جميعاً من أجل ذلك يجاهدونه سراً وعلانية حتى لا ينفذ شعاعه إلى قلب الفتاة، ولكن الفتاة مع ذلك لا تحجم عنه. وقديما كان الحب سلطاناً قاهراً وقديماً ارتفع بالرضيع وارتقى بالدنيء ونبه به الخامل، والحب حين ينازل الناس ينازلهم شباباً فتياً لا شيوخا ولا كهولا لذلك هو يسكن القلوب القوية المليئة بالأمل فنازل عليها نزول الغيث المنهمر فجاعلها جنات ذات ورد وريحان.

أليس من العبث إذن أن نقاوم الحب في قلوب الفتيان والفتيات وهو يجري في عروقهم عصارة حلوة ويشع في قلوبهم ضوءاً وضاءاً؟

لست أدعو الشباب فتياناً وفتيات بهذا إلى الحب. كلا. إنما أنا أدعو الآباء والأمهات إلى أن لا يحاربن هذه العاطفة القوية لان هذه المحاربة لا تتغلب على الحب بل تزيده نمواً ولكن في ظلام الليل وفي غسقه، في الخلوات البعيدة وفي الهواء الطلق وبعيداً عن الأعين وتحت ستار الكتمان والوجل.

إنما أنا ادعوا إلى إتباع الإسلام الذي شرع الحجاب حتى لا تكون النظرة والابتسامة، وحتى لا تكون التحية والخلوة، أدعوا إلى إتباع القول المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب ((لك النظرة الأولى وعليك الثانية؟ وهل الحب إلا نظرة في أوله تعقبها النظرة الثانية، وهل لو عملنا بالإسلام وأسدلنا دون النساء

حجاباً شرعياً كانت تتكرر النظرة البريئة أو المريبة أو كانت الخلوة الفاسدة بين الذئب والحمل؟

لقد كان الحجاب كما قلت لكم أيها السادة سداً منيعاً بين دعاة المفسدة وما توسوس لهم به الشياطين بين الممتلئة نفوسهم بالشهوة البهيمية وبين هناء العائلات الآمنة المطمئنة كما كان أثر السفور وما نراه ونلمسه تحت أسماعنا وأبصارنا : خروج عن حد المألوف ومغالاة في تقليد القبيح دون الحسن. تخطر وتئن، نظرات مريبة وكلمات فاجرة وابتسامات ساحرة ومقابلات تحت جنح الليل وتحت ستار الريبة، حتى فقدت الثقة بالجنسين معا.

وعجيب أيها السادة أن نسهل السبل للنظرة والخلوة حتى إذا ما عمل السحر عمله وقفنا بينهما سداً يريد أن يمنع الماء أن ينساب والنار أن تشتعل.

فمن هنا أيها السادة، من هذه الناحية ناحية السماح بالنظرة المحرمة، فقدت الثقة لا بين الشباب فحسب، ولكن للأسف حتى بين الأزواج أيضا حتى أصبحت حياة الكثيرين كلها شك وكلها ريبة، وحتى أصبح الشباب من الرجال يحجمون عن الزواج ما دامت الفتيات جميعاً ينظرن ويختلين خلوات فيها ريبة أو شبه ريبة، وكذلك إذا فقدت الثقة بين الشريكين ساد الشك، وإذا ساد الشك انهمدت الأسرة واستحالت الطهارة دنساً وفجوراً، وتبدّل الهناء عداوة وبغضاء ثم تشاحنا وطلاقاً ثم دعارة وفسوقاً.

- ٢ -

المرأة ومشكلة الزواج❖

بقلم: حامد محمد الشيال

أيها السادة، إذا انعدمت الثقة بعفة الفتيات كان طبيعياً أن يحجم الشباب عن الزواج وعن بناء أسرة سبيلها الدعارة حتماً وإذا أعرض الشاب عن الزواج كان لزاما على الفتاة – وقد كسد سوق زواجها- وتحت تأثير طبيعتها، أن تعمل من ناحيتها بكل الوسائل المؤدية إلى اقتناص الفتى عقلاً ولباً وروحاً وجسماً ودماً ومعنى، فهي تلجأ إلى التبرج، وإلى التزيي بأزياء حديثة فاجرة، إلى كشف ما أمر الله أن يستر، إلى التزين والتعطر، إلى مغادرة المنزل والشرود في المتنزهات حيث يمزج الهواء عطرها بعطر الورود وحيث يجتمع جمالها وجمال الطبيعة الفتان، وحيث يتحد صوتها وصوت الطيور الشاجية، وحيث ترسل النظرة المتكحلة الساحرة فلا ترجع إلا غانمة نفساً إذا أُمرت أطاعت. ومن هنا أيها السادة تسيطر شيطان المدنية الخاطئة فكان للتبرج أسواق وأحاديث، وكان للمودة مواسم وتشريع، وكان على السيدة أن تأمر لا وعلى السيد تحت هذا التأثير أن يسمع ويطيع . وكان للشيطان أن يحكم وأن يُعبد، وكان الإسلام إذن نسياً منسياً، وكانت الدعوة إلى الدين فقهنة عتيقة وفكرة بالية، والله تعالى يقول ﴿وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى﴾ ويقول ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلاَ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ ... الآيَة﴾.

أيها السادة: حرمت النظرة فأبحناها والخلوة فتعامينا عنها والتبرج فشجعناه وروجنا سوقه، حتى أعرض الناس عن الزواج وبناء الأسرة الطاهرة. إذن إلى أي طريق تتجه المرأة بطبيعتها وقد تملكها الشيطان وابتعدت عن فضيلة الدين الإسلامي وجهلت

❖ الفتح، ع٩٦، ١٧ مايو ١٩٢٨، ص١٣-١٤.

أوامره ونواهيه؟ لا شك أبداً أنها تنحدر إلى مهاوي السقوط والفجور كما نرى ونشاهد في هذه الأيام.

فالتبرج والخلاعة والتهتك والدعارة بل وفقدان الثقة بالجنسين معاً كساد سوق الزواج إنما يرجع كل ذلك إلى إباحة النظرة المحرمة، إلى العمل على غير ما أمر الله تعالى عباده. ولقد كانت إباحة النظرة المحرمة سبيلا إلى تفنن الفتيات في الخلاعة وتبرجهن تبرجاً مبتذلاً دون أن يفكرن هن أو أمهاتهن أو أبائهن أو أخوانهن أو ذوو قرابتهن أو أحد من القائمين بالأمر عليهن فيما يتركه هذا التبرج وتلك الخلاعة من أثر في نفوس الشباب وأي شباب أيها السادة؟ الشباب الذي استبدل بحكم القرآن الهادية قصص المفاسد الغاوية، وبتاريخ الخلفاء الراشدين أبطال الغواية المفسدين وحسبكم أيها السادة هذا التزاحم بالمناكب والأقدام على تجار الأزياء الحديثة والأصباغ المختلفة الألوان.

حسبكم هذه الرقصات الخليعة في الطرقات يتلبسها الشيطان وهذه النظرات السحرية تقابلها النظرات المريبة وهذه الابتسامات الساحرة تقابلها المغازلات الفاجرة.

حسبكم كل هذاوغيره مما يندى له جبين الشرف وتحمر له الإنسانية خجلا وحياء.

أيها السادة: يقول الله تعالى ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى﴾ هذا أمر الله تعالى أنزله حكمة سامية لها أثرها في تربية الناس ونشر الفضيلة وقوام العائلة وفي رأيي أن هذه الآية الحكيمة هي أساس قوام الأسرة عليها وحدها تقام قوية في غير ضعف طاهرة في غير رجس هنيئة في غير ريبة أو شبه ريبة وليس أدل على هذا من حياة الأسرة الإسلامية في الصدر الأول يوم كان الإسلام عزيزاً قوياً في أهله مرهوب الجانب في غير أهله ثم وهذه الحالة التي نحن عليها اليوم بعد أن أصبحنا نسمع بالإسلام تماما وكأننا والعياذ بالله من غير أهله أو من الأجيال المقطوعة الصلة به.

نعم ليس أدل على أن هذه الآية الكريمة هي قوام العائلة وبقاؤها عاملة في سبيل بناء المجتمع من المقارنة بين الأسرة الإسلامية في الصدر الأول والأسرة الإسلامية اليوم فالأسرة الإسلامية قديماً كان قوامها أوامر الإسلام الحكيم ووصايا النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الأكرمين فلقد كان المسلمون في الصدر الأول يتخيرون الزوجة شرطاً أساسياً لطهارة العائلة وإتباعاً لأوامر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال ((تخيروا لنطفكم فان العرق دساس)) وكان سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ((إياكم وخضراء الدمن فانها تلد مثل أصلها، وعليكم بذات الأعراق فإنها تلد مثل أبيها وعمها وأخيها)).

وأذكر أن أعرابياً أوصى ابنه كيف يختار زوجته فقال: يا بني لا تتخذها انانه ولا حنانه ولا منانه ولا حداقة ولا خفاقة. ثم كان الإسلام مرعياً معمولا به لذاك كانت السعادة وكان الهناء في العائلات الإسلامية الأولى.

أما اليوم فعلى العكس من ذلك لاقرة في البيت، ولكن شرود هنا وهناك. لا احتشام ولا ستر، ولكن تبرج وتهتك. لا أدب ولا حياء، ولكن تسفل وفجور. ثم بعد ذلك لا عفة ولا شرف، ولكن دعارة وفسوق.

اللهم إن الحق بيّن والباطل بيّن فهذا سبيل الإسلام ومدنيته وهذي سبيل المدنية الحديثة الخاطئة. كنا سعداء هانئين أشرافاً على أعراضنا مؤمنين ما تمسكنا بالإسلام ديناً حنيفاً من لدن عليم حكيم، ثم لا زلنا أشقياء تعساء يتملكنا الشك في أبنائنا وأزواجنا ما أخذنا بهذه المدنية ديناً فاسداً.

أيها السادة: قديماً كانت عناية الأمهات والآباء منصرفة إلى تعليم الأبناء الدين الإسلامي الحنيف قرآناً وحديثاً، وكان أكثر ما يبعث في نفوسهم السرور والاطمئنان أن تقام الصلاة في بيوتهم وأن يقرأ القرآن صباحاً ومساءً وأن تؤدى الفرائض الدينية تماماً بما يدل على تشبع أرواح هؤلاء الأبناء بحب الدين وإكباره ورهبة الله المطلع على الإنسان سره وعلانيته ولا يزال المسلمون يعملون على هذا حتى اختلط الشرق بالغرب وتحققت فراسة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما استشير في فتح قنال السويس حيث قال ((لو اختلط الشرق بالغرب لفسد العالم)) نعم لا نزال نحن

المسلمون بخير إلى أن اختلطنا بالغربيين ورأينا منهم أخلاقاً وعوائد تتباين مع كثير من أخلاقنا وعاداتنا فقلدناهم بتأثير الطبيعة الإنسانية المجبولة على حب التقليد وكان حتماً أن نقلدهم في القبيح دون الحسن لسببين:

أولاً: لأن قبيحهم مزين بكل أنواع الزينة والنفس دائماً بطبعها تجذبها الزينة.

ثانيا: لأن التقليد لا يكون إلا في الجديد والأخلاق الطيبة لم تكن جديدة عندنا. إنما الجديد هي الأخلاق والعادات الغربية التي زينت إلينا صلاحاً وخيراً، فلما عملنا بها وتركنا قديمنا كانت شراً علينا ووبالاً.

- ٣ -

المرأة ومشكلة الزواج ❖

بقلم: حامد محمد الشيال

أيها السادة: كان أجدادنا وآباؤنا يقبلون على دروس الفقه والتشريع خفافا وسراعا ليفقهوا في أمر دينهم وليعلم الذين كان حظهم من العلم قليلا ما حلل الله وما حرم. أما اليوم، فإلى دور التمثيل رجالاً ونساءاً آباء وأبناء أمهات وبنات، والتمثيل أيها السادة أول ما كان عند اليونان إنما كان لغرض شريف جليل . كان لغرض تعليم الناس أمر دينهم بالطرق الملموسة المشاهدة لتكون العظة أبلغ في النفس، ولكنه اليوم على العكس مدعاة المفاسد ومعول في صميم الأخلاق الإسلامية يهدم ما بقي منها. هو اليوم موسيقى الشيطان يردد أنغامها في أفئدة الشباب فيتجاوب صداها في نواحي جريان الدم الحار الملتهب ولو أن التمثيل في مصر كان يحارب الأخلاق الدينية ويبين المعوج منها وغير المعوج إذن لدعونا إليه صباح ومساء ولكنها ساعات يقضيها الإنسان في إحدى دوره ثم يخرج بآراء جديدة نقلت إلينا عن أمم تتباين معنا ديناً وأخلاقاً وعوائد وقومية. من اجلهم واجل إصلاحهم وضعت هذه القصص. أما هنا فإنها دائماً تزيدنا فساداً وتنشر بيننا أخلاقاً هي مصدر الفتنة ومبعث الفساد . خذوا مثلاً رواية (غادة الكاميليا) وهي كما يقولون سيدة الروايات في كل المواسم السابقة واللاحقة فانها تنفث فينا سموما قتالة وتتباين مع الإسلام تماماً لأنها قائمة على فكرة واحدة هي فكرة الدفاع عن البغي التي يقول عنها الإسلام، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ تقوم هذه الرواية على فكرة الدفاع عن البغي في قالب ساحر

❖ الفتح، ع٩٧، ٢٤ مايو ١٩٢٨، ص١٤-١٦.

خلاب يسلب العقل الإنساني فلا يتذكر حكم الإسلام ويستذرف الدمع حناناً على البغي التي تبيع عفافها علانية وفي غير خجل والتي تسلب الناس أبناءهم وهناءهم والتي تكون بسبيل إلى الخراب المادي والسقوط الأدبي.

أنا لا أحارب التمثيل في أصل فكرته ولكني أمقته بشكله الحالي وبصفته أحد مظاهر المدنية الحديثة . أمقته داراً تلقى فيه دروس الحب والغرام علانية وعلى مجمع من الفتى والفتاة متجاورين فيسلبها معا الفكرة الإسلامية السامية، ويسقيها معاً كأس العشق الفاسد والتحايل المريب ثم يحملها معاً على التصفيق تصفيق الاستحسان. أمقته داراً تتجاوب في جنباتها آهات الجنسين عند موقف الغرام وتسيل فيه دموع الجنسين ألماً على فراق وحزناً على عتاب ثم وأخيراً أمقته داراً تدعوا وزارة المعارف أبنائها وبناتها ليقصدوه متعلمين تلك الفضائل الشيطانية كأنها جادة في تخريج معلمين ومعلمات في هذا الفن الجديد في الحب والغرام والعشق والهيام ليس التمثيل وحده أيها السادة هو المفسدة الحديثة ولكن هناك كثير مثله وأشد منه فتكاً بالأخلاق، هناك الروايات الغرامية التي لم تقف عند حد نشرها بوساطة الباعة، بل تعدت ذلك إلى نشرها في الصحف السيارة الكبرى. هناك الصور المخلة بالآداب ولا أعني بها صور البطاقات التي أصدرت الحكومة أمراً بتحريم بيعها دون ان تستطيع تنفيذه ولكني أقصد الصور المعلقة على الجدران في كل شارع وفي كل طريق للإعلان عن بطلات التمثيل والمغنيات وصور ممثلات السينما وكلها فاجر في صنعه فاجر في منظره فاجر في أثره الذي يتركه عند الناظر إليها. ثم وهناك الرقص آية المدنية الأخيرة مدنية القرن العشرين، أو قل هناك احتضان الشاب للفتاة علانية وعلى مشهد من أمها وأبيها وأختها وأخيها ثم تمايلهما ذات اليمين وذات اليسار بشكل يبعث الشهوة البهيمية ويحرك كامن الإحساس التناسلي فتلتف الساق على الساق وتشد الخناصر تبعاً للحركات ويلتصق الجسد بالجسد ولا التصاق الأخ بأخته أو الأب بابنته، وكان طبيعياً ان ينتشر كل هذا وبصير في وضح الشمس وفي المقاهي والنوادي وتحت سمع الحكومة الإسلامية وبصرها، ما دمنا نسير بخطوات واسعة في سبيل البعد عن الإسلام والجهل به وبفضائله والقرب من المدنية التي لا سبيل إليها إلا التقليد الأعمى .

لو أن الأمر أيها السادة وقف بنا عند هذا الحد لكان من السهل أن نقضي على هذا الفساد أو على الأقل لو وقفنا في سبيل هذه المدنية فلم تترك لها سبيلاً في الانتشار ولكنا سهلنا من ناحيتنا للفساد سبل الزواج والدخول في كل أسرة وكل بيئة وذلك بأن وقفنا بين الشابين وقد أدركهما سن الحُلم فلم نزوجهما طمعاً وجهلاً ولو أننا زوجناهما وتخيرنا لهما ما استطعنا خلقاً وبيئة إذن كان الفساد اقل مما نرى اليوم.

قد يكون رأي الشيوخ في هذا الموضوع أكثر نضوجاً ولكني أرى على العكس ان رأي الشباب أكثر صراحة وصدقاً فالشيوخ حين يتكلمون في هذا الموضوع إنما يتكلمون تحت تأثير أبوتهم التي نشكو منها والتي نحمل عليها ثم يتكلمون بتأثير تجارب سابقة كادت الأيام تضعفها من ذاكرتهم خصوصاً ولأنهم جربوها في عصر غير هذا العصر، اما الشباب فانهم حين يتكلمون فانما يتكلمون كما يتكلم الرجل القابض على الجمرة فهو يصف حرارتها بما يحسه ساعده ويتكلمون وهم تحت هذه الأعباء التي سنفصلها فيما بعد .

أيها السادة: لا يكاد يتقدم الشاب ليخطب إلى الرجل ابنته حتى يقف وقفة الرجل المتهم أمام رجال القضاء يسأل وعليه ان يجيب: أغني أنت؟ لا. ألك والد يوشك ان يموت فترث منه؟ لا. ألك عقار؟ لا. وأخيراً أموظف حكومة أنت؟ لا. إذن علام تعتمد في حياتك وبم تتقدم لطلب فتاتنا ؟ انا اعتمد أولاً على الله الغني القادر الذي خلقني من عدم وأطعمني وكساني وهو الذي يحيي ويميت يعز من يشاء ويذل من يشاء بيده الخير وهو على كل شيء قدير . واعتمد ثانياً على خلقي وفضائلي وطهارتي وعفتي، اعتمد على علمي ومكانتي الأدبية وجهودي في هذه الحياة التي مكنتني من أن أعيش وسط هذه التزاحم موفور الكرامة سعيداً موفقاً، اعتمد على أهليتي ورجولتي ونجاحي في عملي وسط هذا المعترك الحيوي المضطرب وقدرتي على الكسب والنفقة ومعرفة الحقوق الزوجية كاملة. ولكن للأسف أيها السادة تصم دونه الآذان وتقفل دونه الأبواب ويرفض طلبه ويقضى عليه لتكون خيبته بعد ذلك بسبيل إلى ارتماء البعض في أحضان الرذيلة والانغماس في المحرمات ومعاشرة الخليلات والعياذ بالله ولتكون الفتاة بعد ذلك عانساً حتى يقيض الله لها الفتى الفاسد أو الوارث الفاجر أو الموظف

الشرس أو حتى يغلب أبوها على أمره فيسلمها رجلاً أشد فقراً وأقل ديناً وأحط خلقاً، ثم وإذا فرضنا تخطى الشاب كل هذه العقبات وقبل طلبة ومُن عليه بالشرف العظيم شرف المصاهرة فإنه لا يكاد يستشعر مسرة نفسه حتى تعاجله الصدمة الكبرى صدمة المهور الغالية والطلبات القاسية كأنه كتب عليه أن يشهر إفلاسه ليلة زفافه نعم ان الإسلام قرر المهور فقال تعالى ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ولكنه تعالى يقول في آية أخرى ﴿ لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ ولست أدري لم يثقل كاهل الشاب الطالب الزواج بهذه المثقلات كأن يطلب إليه دفع مائة جنيه مهراً أو أكثر وكأن يدفع طلبات أخرى تحت تأثير العادة وأن يثقل والد الفتاة كاهل نفسه كذلك بما يستطيع ولا يستطيع حتى يستدين، والدين كما قيل هم بالليل ومذلة بالنهار. نعم لست أدري سبباً في كل هذا إلا أن تكون المدنية المجرمة والتقليد المفسد.

أيتها الأمهات، أيها الآباء. أيها القائمون بالأمر على الفتاة ان كنتم تريدون لفتاتكم مخلوقاً مضمون الرزق مكفول المعاش فدونكم هذا النفر من أشباه الناس وأشباه الرجال فكثير منهم يكاد يكون من أعظم المخلوقات ضمانا للرزق وكفالة للعيش، وان كنتم تريدون لها رجلاً غنياً بماله وضياعه فحسب فأعلنوا عنها في الصحف سلعة تباع لمن يدفع ثمناً أكثر من غيره.

أما إن كنتم تريدونها زوجة سعيدة حقاً فزوجوها رجلاً له دين يخشى الله، وله أمانة، يأخذ الحياة فلا يعرف إلا الكلم الطيب والعمل الطيب؛ وفي هذا يقول صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم ((إذا أتاكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه ألا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير)) هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيمن يجب أن يتخذ زوجاً فهو صلى الله عليه وسلم لم يقل إذا أتاكم من ترضون ماله أو وظيفته فزوجوه كلا – أيها السادة- لم يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بأن نجعل أساس اختيار الزوجة قائماً على الماديات لأن المادة فانية أو هي على الأقل قابلة للتغيير والتبديل من النقيض إلى النقيض والزواج صلة معنوية سامية فمن الإجرام أن ترتكز على الماديات فتكون تبعاً لها في تحويلها وتبديلها غيرها. من أجل ذلك جعل الرسول

صلى الله عليه وسلم أساس الزواج أولاً الدين وثانياً الأمانة التي هي مظهر من مظاهر الدين .

فالدين أولاً: يأمر بالتقوى سبيل الغنى واليسر((ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب)).

ثانياً: يأمر بالمساواة الحقة بين الزوجين ويبين حقوق كل منهما ((ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة)).

ثالثاً: يقضي بالهناء العائلي والسعادة الزوجية ((عاشروهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف)).

وغير ذلك من الفضائل التي هي بسبيل إلى الغنى واليسر والهناء والصلاح دنيا وأخرى. وفي يقيني أيها السادة أن اشتراط الغنى وضمان الرزق دليل على ضعف الإيمان وإن كان الآباء يشترطونهما شرطاً لسعادة الفتاة ضلالا في التقدير؛ فالسعادة ليست في الغنى واليسر وليست في الوظيفة حكومية أو غير حكومية وإنما السعادة الحقيقية هي الرضا بما قسم الله غنى وفقراً صحة ومرضاً هناء وبؤساً خلفاً وعقماً فقد قال صلى الله عليه وسلم ((أدِّ ما افترض الله عليك تكن من أعبد الناس، واجتنب ما حرم الله عليك تكن من أورع الناس، وارض بما قسم الله لك تكن من أغنى الناس)) وقال صلى الله عليه وسلم ((اتق المحارم تكن اعبد الناس وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس وأحسن إلى جارك تكن مؤمناً وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلماً))، هذا هو الغنى التام أيها السادة، فكم من أسرة لا تعرف للمال قيمة فهي تبذره في شتى الملذات ولكن ادخلوها وادخلوا قلوب أفرادها تسمعوا الأنين الذي يفتت الأكباد، تسمعوا الشكوى شكوى الزوج المنبعثة من الشك في عفاف امرأته، شكوى الزوجة المتألمة من انحطاط أخلاق رجلها وتدليه إلى البغايا والفاجرات، شكوى الزوجين معاً من اختلاف وجهتي النظر بينهما، فهم جميعاً لا يستشعرون من أموالهم سعادة، ولا من غناهم هناء. ثم كم من أسرة كفيفة العيش ضنينة الرزق ولكنها تقوم على

أساس أخلاقي ديني مبعثه الرضا بما قسم الله، فادخلوها وادخلوا قلوب أفرادها تسمعوا أنغام السعادة يوقعها الرضا على أوتار الحب الطاهر آناء الليل وأطراف النهار.

- ٤ -

المرأة ومشكلة الزواج*

بقلم: حامد محمد الشيال

أيها السادة

لقد كانت الأمهات في العصر الأول من الإسلام يوصين بناتهن كيف يختبرن أزواجهن رجالا ذوى دين ومروءة وأخلاق ورجولة وعلم وأصل، لا رجال مال ونشب. من ذلك أن أعرابية قالت لابنتها "لا ترمي في الزواج إلى أن يكون الزوج غنياً بماله دون علمه وأدبه. فإن علم الزوج وأدبه ذريعتان تستطيع الزوجة بواسطتهما أن تجعل الحياة سعيدة هنيئة" وقالت أخرى لابنتها "لا تؤثري الرجل لسعة ثروته دون كفاءته وإبائه وصدقه وأمانته وإلا ضاعت عليك سعادة الحياة وهناء العيش كله".

وأذكر أن فتى حضرياً رغب في الزواج بفتاة بدوية فكلم عمها في ذلك فلما عرض الأمر عليها قالت: عماه! هل اشتدت بك الحالة حتى طمعت طمعاً أخل بمروءتك؟ أتزوجني من غلام غر حضري يغلبني بفطنته ويصول علي بقدرته ويمنُّ عليّ بفضله ويطولني بذات يده، ويقول يا هناة يا بنت الهناة! ثم أعيش بعدها كلاّ! والله لا تزوجت إلا رجلا كملت فيه ثلاث خصال: العقل والقصد واللسان. فإن كان عاقلا داراني وإن كان مقتصداً كفاني وإن كان لسناً أرضاني، وازددت به علماً إلى علمي وفهماً إلى فهمي.

أيها الأمهات أيها الآباء أيها القائمون بالأمر على الفتاة أسمعتم أخلص من هذا نصحا؟ تالله إني لا أكاد أتهمكم جميعا بالعمل على شقاء الفتاة وتعاسة العائلة من

---

* الفتح، ع٩٨، ٢٩ مايو ١٩٢٨، ص١٤-١٦.

حيث أردتم سعادتهما وذلك كلما تطلعتم إلى المال وكفافة العيش دون شيء مما ذكرت سابقا.

وأنتن أيتها الفتيات: أسمعتن البدوية كيف تصارح عمها بشروطها التي تريدها ضمانا لسعادتها، تالله أن ما تسمية الفتيات حياء يمسكهن عن القول وعن الإفصاح عن رغباتهن تاركات لأمهاتهن وآبائهن أو لذوي قرابتهن أمر التصرف في سعادتهن إن هو إلا صغار وغبار وليس ذلك حياء حقا ليس عيبا ولا حراما أيتها الفتاة أن يكون ذلك الرأي الأول في اختيار شريك حياتك إنما العيب والحرام أن تظلي صامتة كأنك قطعة من أثاث المنزل يساوم عليك ويقضى لك أو عليك دون تقدير لرغبتك أو كرامتك أو مراعاة لشعورك وعواطفك والإسلام يقرر أن لا صحة لعقد ما لم يؤخذ رأي الفتاة في زواجها رأيا حراً غير مقيد كما هو الحال اليوم.

وعجيب أيها السادة أن يؤخذ رأي الشاب في أمر شريكته ولا يؤخذ رأي الفتاة في أمر شريكها مع أنهما سواسية في الإسلام ومع أن الرجل احتفظ عادة بأمر الطلاق في يده حتى إذا لم يوفق أرسل الكلمة البغيضة كلمة الفراق القاسي عكس الفتاة التي اعتاد الناس أن لا يملكوها تلك الكلمة، فهي حين ترتبط بهذا الرباط المقدس توطد العزم على أن تسير سفينة الحياة سواء هدأ البحر أم اضطرب. لذلك من الواجب حتماً وشرعاً أن يكون رأي الفتاة أولا وقبل كل رأي.

أيها السادة: بينت لكم كيف كان الناس يتخيرون زوجاتهم أتباعا لأوامر النبي ﷺ وسعيا وراء إقامة أسرة طيبة طاهرة كما بينت لكم كيف كان نساء الإسلام يوصين بناتهن باختيار أزواجهن. وأزيد الآن أن المسلمين في الصدر الأول كانوا يتخيرون لبناتهم كما كانوا يتخيرون لأبنائهم وفي رأيي أن التخير للفتاة أولى من التخير للفتى ذلك لأن المرأة ضعيفة بطبيعتها ومقيدة بحياتها عكس الرجل فإنه قوي يسعى حيث شاء ويطلب أي امرأة أراد وأذكر أن سيدنا عمر بن الخطاب ثاني صحابة الرسول ﷺ تخير لابنته السيدة حفصة بعد أن مات زوجها الأول مستشهداً في الدفاع عن الإسلام فقد تخير لها سيدنا أبا بكر رضي الله عنه فلما لم يجب لا بالرفض ولا بالقبول

عرضها على سيدنا عثمان فلما رفض لأنه كان متزوجاً بابنة الرسول ﷺ اغتم عمر كثيراً وحزن في نفسه ولكنه صبر حتى جاء الفرج القريب وطلبها النبي ﷺ لنفسه.

ولسنا الآن بسبب تبيين الأسباب التي من أجلها خطبها الرسول ﷺ أو التي من أجلها أمسك سيدنا أبو بكر عن الجواب وجعلت سيدنا عثمان يحجم، وإنما نبين لكم كيف أن سيدنا عمر بن الخطاب – ونحن لو وضعنا جميعا في إحدى كفتي ميزان الإيمان والإسلام ووضع هو في الكفة الأخرى لرجح علينا – كيف أنه رضي الله عنه كان يعرض ابنته ويتخير لها.

فإن نحن دعونا الناس جميعاً إلى أن يتخيروا لبناتهم أزواجا مؤمنين لهم دين ولهم أمانة ومروءة فلسنا مبتدعين جديدا ولا داعين إلى فساد ولا عاملين على غير الإسلام، وإنما نحن ندعو الناس إلى أن يعنوا بوضع أساس العائلة أساساً مكيناً حتى تكون الأسرة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء.

أيها السادة، تعالوا بنا نتحول إلى ناحية أخرى من نواحي المدنية الحديثة، تعالوا بنا نتحول إلى ناحية الشباب من الرجال أولئك الذين يلجأون إلى التزوج من الأجنبيات دون المسلمات، أو هم يعيشون في الحياة متاعهم الحرام، تعالوا جميعاً نسائلهم علة إعراضهم عن الزواج فإنا نتبين منهم أسبابا غير ما ذكرنا. نعم أيها السادة أن هؤلاء الشباب من المسلمين يعرضون عن الزواج بتاتا اكتفاء بما حرم الله من الزنا أو هم يقبلون عليه ولكن من أجنبيات غير مسلمات. هؤلاء إنما يعملون أعمالهم هذه بحكم تمدنهم الكاذب فلا هم يستطيعون أن يتخذوا شريكة حياتهم من أولئك الريفيات اللاتي كان حظهن من المدنية قليلا لأن الواحدة منهن لا تعرف كيف تقابل زوجها عند عودته إلى منزله متمايلة متثنية متصنعة كل عاطفة ولا هي تعرف كيف تأكل على الطريقة الحديثة ولا هي تعرف كيف تقابل زوارها ولا تتحدث إليهم حديث المودة ثم هي لا تعرف الرقص الحديث ولا كيف تعزف على آلات الموسيقى ثم هم لا يستطيعون أيضاً أن يتخذوا شريكة حياتهم من أولئك اللاتي تذوقن كما تذوقوا طعم المدنية الحديثة رقصاً وغناء، حرية واختلاطاً لأنهم فقدوا الثقة بأمثال هؤلاء الفتيات ما دمن ينظرن ويختلين كما بينت لكم. إذن لا سبيل لهم إلا أحد "طريقين إما الإعراض التام عن التزوج

وإما الزواج من الأجنبيات غافلين عما في الأعراض من فساد في الخلق وسقوط أدبي وضياع الدين وسلب للأموال ومهلكة للصحة، وغافلين أيضا عما في التزوج من الأجنبيات من خطر جسيم، نعم غفلوا عن الذلة التي تتمتع بها الأكثرية من المسلمين المتزوجين بالأجنبيات، غفلوا عن تلك الحوادث الكثيرة المتعددة التي نسمع بها ونراها يوما بعد يوم، غفلوا عن الشقاء التام الذي ستبنى عليه حياتهم لأن الحياة القائمة بين شريكين متباينين ديناً وخلقاً وعوائد وقومية ولغة لابد وأن تكون شقاء كلها.

من أجل هذه الأسباب كلها أيها السادة كانت للزواج مشكلة من أعقد المشاكل، تظهر جلية في المدن على اتساعها أكثر منها في بلاد الريف على ضيقها وقلة سكانها، ذلك لأن المدنية أكثر انتشاراً في المدن منها في الريف.

وعبثاً أيها السادة نحاول الإصلاح إصلاح هذه المفاسد كلها ما دمنا مقلدين كما نقلد الحيوانات العجم، وما دمنا بعيدين عن الإسلام دين الكمالات، دين الفضائل، دين الطهارة كلها.

أنا لا أقول لكم أيها السادة مروا نساءكم وبناتكم بالتمسك بما جاء به الإسلام قرة ووقار فهذا مستحيل مادامت النساء لا يقدرن أمر الله ولا يشاركن الرجال في تقدير ما أوجب الله وأنما أنا أقول لكم حاولوا أن تخففوا من غلواء التبرج والخلاعة ما استطعتم حاولوا أن تفهموا نساءكم وبناتكم أن علينا جميعا رقيبا حسيبا لا يغفل لحظة ولا يسهو، لا يغفر إلا لمن تاب وعمل صالحا، وأن ذلك الرقيب الحسيب المطلع على السر والجهر أمرنا أموراً ونهانا عن أضدادها فلنعمل ما أمرنا خشية عقابه ولننته عما نهى خشية عذابه ولنطعه في الحالين ابتغاء مرضاته فهو سبحانه وتعالى قادر على أن يسلب المال الذي به تنعمون والحياة التي تعيشون، قادر على أن يأخذ الأموال والأولاد ليذيق الناس عذابا أليما. حاولوا أيها السادة أن تفهموا زوجاتكم وبناتكم كل ذلك عسى أن يقللن من هذه المدنية الخاطئة، ثم قوموا بعد ذلك بالإصلاح الحقيقي، قوموا بتهذيب أبناءكم وبناتكم تهذيبا دينيا، علموهم الإسلام فلسفة وتشريعا، علموهم الدين قرآنا وحديثا، قصوا عليهم قصص الرسول وزوجاته وصحابته. فإنكم إن فعلتم بنيتم النشء الجديد بناء إسلاميا صالحا يستطيع أن

يقضي على هذه الفوضى الأخلاقية الحالية وإلا فسيدرككم اليوم الذي تكون فيه المرأة زوجة وعشيقة معا، والذي لا يعرف فيه الشاب عند زواجه أيقترن بفتاة طاهرة أم دنسة، والذي لا يدري الرجل فيه عن بناته أهن عذارى أم أشباه العذارى. نعم لو بقينا على هذه الحالة فسيحين اليوم الذي لا نفرق فيه بين منازل الأسر الشريفة ومواخير الفجور حيث تصبح الدعارة علانية وجهاراً وعلى قارعة الطريق فلا حياء ولا خجل ولا إيمان.

هناك أيها السادة، يستبدل هذا الخلق الآدمي بتلك الحيوانات البهم أو أضل منها لأني لا أعرف فارقا بين الإنسان والحيوان إلا الإرادة، والإرادة مظهر من مظاهر الدين الإسلامي فإن تجرد الإنسان عن دينه الحنيف فقد إرادته ومتى فقدت الإرادة منه انحط إلى درجات البهم أو أقل منها. فاتقوا الله في دينكم، في أعراضكم، في نطفكم التي في أصلابكم، في أنفسكم حتى لا تنصب عليها اللعنات أبداً ودائما. علموا صغاركم بنين وبنات الإسلام الحنيف. انشروه على الناس في تجمعاتكم ونواديكم، على صفحات الصحف السيارة يومية واسبوعية. طالبوا الحكومة أن تلقنه أبناءكم وبناتكم لأنه تزعم أنها تخشاكم وتخشى أن تعارضوها. ارفعوا صوتكم بذلك وأسمعوه جلالة الملك ووزراءه. وإن لا فابتغوا الحياة الآخرة وادفعوا أولادكم إلى الأزهر الشريف فإنه لا خير في علم لا يقوي دينا، أو ادعوا العلماء يلقنون أبناءكم وبناتكم الدين في منازلهم عسى الله يرحمنا ويرفع مقته عنا ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

مسألة المرأة المصرية❖

محمد فريد وجدي

في كل أمة مسألة خطيرة تكتب بحروف عريضة في المجلات والجرائد اليومية هي مسألة المرأة . ففي أوروبا ذات المدنية العتيقة وفي أمريكا صاحبة الحضارة الحديثة والحرية المطلقة تتجلى هذه المسألة بأشكال وحالات شتى يغم على الباحث الاجتماعي وجه الحل فيها فيكاد يعتقد أنها عضلة العقد، والمعمى الذي لا يفك مادام الوجود الإنساني قائماً.

ونحن الذين أخذنا نندفع وراء المدنية الأوروبية بغير حساب بحكم قانون التقليد الذي هو بعض ما تمنى به الأمم الضعيفة الغلوبة على أمرها حيال الأمم القوية، قد أصبح لدينا شيء يقال له مسألة المرأة أيضا .

ولكن شتان بين الدوافع التي تدفعنا إلى الصياح والولولة والدوافع التي تدفع الغربيين لذلك. أنهم هنالك يشكون عاقبة الأضاليل الاجتماعية التي سماها كتابهم قبل قرن من الزمان باسم تحرير المرأة . فتأدوا بها إلى عكس ما يطلبون وإذا بلغ الشئ إلى حده انعكس بضده .

كانت المرأة في أوروبا مستعبدة ليس لها شخصية ممتازة فكانت لاترث ولا تملك، وقد غولى معها حتى حرم عليها الضحك وأكل اللحم ووضعت على فمها الأقفال الحديدية وحكم عليها بانها مجردة عن الروح الإنسانية التي للرجل، فقام أفراد يطلبون لها الحرية، وحسناً طلبوا لو كانوا وقفوا بمطالبهم عند حدود الحكمة ولكن دفعتهم

❖ الهداية، ج٩ - ١٠، م١، رمضان - شوال ١٣٢٨هـ، ١٩١٠م، ص٥٦١-٥٧٦.

الأهواء إلى تيه التعسف فطلبوا للمرأة باسمها كل شيء حتى ما ينافي وظيفتها ويفسد خصائصها. طلبوا أن تستخدم في المعامل وأن تكون محامية وطبيبة ومهندسة .

كان لهم ما طلبوا، فان الدعوة إلى الأهواء لا تجد في العالم الإنساني حداً تقف عنده إلا يوم يصيح بها صائح الفطرة فترتكس إلى الضد ولن تجد لسنة الله بديلاً .

أصبح لأوروبا وأمريكا محاميات وطبيبات ومهندسات، وخرجت المرأة من التقاليد العائلية ولكن لاتنس أن ترى ان بجانب كل مهندسة أو طبيبة أو محامية مائة الف من بنات جنسها وقعن في أسر الأعمال الشاقة تكد أجسادهن الأعمال وتلفح وجوههن النار.

غصت المعامل بالنساء الضعيفات، وشحنت بهن مخازن التجارات، في مقابل أجور لا تبلغهن البلغة من العيش. وهل ذلك من عجب بعد أن أنزلهن محبوهن إلى ميدان الأعمال، وقرنوهن بالرجال فكان الرجال أسبق منهن إلى المغانم وأقدر على مزاولة المشاق.

قال الفيلسوف الاقتصادي برودون في كتابه ابتكار النظام في تعليل سبق الرجل للمرأة في ميدان الأعمال، قال : " ان نسبة مجموعة قوى الرجل إلى قوى المرأة تساوى ثلاثة إلى اثنين فيكون التحرير الذي يطلبه بعضهم باسمهن هو تسجيل الشقاء عليهن تسجيلاً شرعياً ان لم أقل تسجيل العبودية ".

وقال العلامة (أجوست كونت) مؤسس علم الاجتماع البشري في كتابه (النظام السياسي) قال: ((انه لو نال النساء هذه المساواة (المادية) التي يتطلبها لهن الذين يزعمون الدفاع عنهن بغير رضاهن فان ضمانتهن الاجتماعية تفسد على قدرها ما تفسد حالتهن الأدبية لأنهن في تلك الحالة سيكن خاضعات في أغلب الصنائع.

لمزاحمة يومية حيث لا يمكنهم القيام بها كما انه في الوقت نفسه تتكدر المنابع الاصلية للمحبة المتبادلة)).

أحست الهيئة الاجتماعية في أوروبا بفداحة المصاب فصاح العلماء يستغيثون ولكن بمن يصيحون؟ ان لكل دور حداً هو بالغه، ينتهي منه إلى نهاية ثم يرتكس بذويه إلى الضد، عقابا على التفريط، وزجراً عن الاندفاع وراء الأهواء.

من تلك الصيحات التي فتت أكباد الأحرار ما كتبه العلامة فوربيه قال: ((ما هي حالة المرأة اليوم؟ انها لا تعيش إلا في الحرمان حتى في عالم الصناعة الذي ألم الرجل بجميع أنحائه لغاية الاشتغالات التافهة بالخياطة وضع الريش. أما المرأة فيراها الناس منكبة على أشق الأعمال في الخلاء)).

ومنها ما كتبه الاقتصادي الأشهر جول سيمون قال: ((النساء صرن الآن نساجات وصباغات الخ الخ وقد استخدمتهن الحكومة في معاملها ولهذا فقد اكتسبن بعض دريهمات ولكنهن في مقابل ذلك قد قوضن دعائم عائلاتهن تقويضاً)) انتهى

بخ بخ أهذه هي غاية محرري المرأة، يدعون أنهم يحصلون لها حقوقا مسلوبة فيوقعونها في هذه المضانك الحيوية؟

أيعد من النتائج الحسنة للحركة المسماة بتحرير المرأة أن يصبح في أوروبا أكثر من ثلاثين مليون تصهر أجسادهم نيران المصانع، وتذبل زهرة جمالهن المزاحمات؟

ليست هذه الصيحات التي تفتن الشرقيين فهم بمعزل عنها بل هي تلك الأسراب النسائية من بنات الغرب يرونهن غاديات رائحات بين الجزيرة والأهرام على حال يوهم الناظر السطحي انهن بلغن غاية غايات المدنية، وأن رجالهن قد حصلوا بهن على أقصى نهايات الراحة العائلية.

لذلك الناظر أن يظن ذلك فليس هو باول سارٍ غره قمر، وليكتمه في نفسه أو ليسأل عنه خبيرا، أما جعله نتائج هذه المشاهدات السطحية مبادىء، ثم النهوض لنشرها بين الناس فلا نسلم له فيه.

ان هذا المنظر الفاتن الذي يؤثر على بعض شبابنا في أمر النساء ويضرم في نفوسهم نار الغيرة لإبلاغ نسائنا هذه الدرجة الراقية في أعينهم يكفينا لأجل أن نريهم مبلغ خطأهم في النظر للأشياء أن نبرهن لهم انه مثار البلاء على أهله، ومبعث الانحلال على مدنيتهم .

جاء في دائرة معارف لاروس بعد ذكرها أن خراب مدنية روما إنما جاء من انطلاق النساء مع الأهواء قالت: وفي هيئاتنا الاجتماعية الحاضرة التي فيها النساء

يتمتعن بحرية مفرطة نرى أن دناءة ذوقهن وميلهن الشديد الذي يحملهن دائماً إلى الاشتغال بجمالهن وبكل ما يزيد حسنهن، كل ذلك أكثر خطراً وهولاً مما كانت عليه الحالة في روما)).

((نعم لسنا أول من لاحظ هذا الأثر السيء الذي يحدثه حب النساء للزينة يوماً فيوماً على أخلاقنا (تأمل) فإن أشهر كتابنا لم يهملوا الاشتغال بهذا الموضوع الكبير وكثير من أقاصيصنا التي قوبلت بالاستحسان العام قد وصفت بطريقة مؤثرة الخراب الذي يجره على العائلات الشغف الجنوني بالتزين والتبرج فكيف النجاة من هذا الداء الذي يقرض مدنيتنا الحالية (تأمل) ويهددها بسقوط سريع جداً وان شئت فقل بانحطاط لا دواء له)) .

هذه أقوال أصحاب الدار ولكن أنى لها أن تصل إلى الواقفين مع الظواهر وخصوصاً هذه الظواهر الفتانة؟

يخيل لمن يكتب في المواضيع الاجتماعية عن شعوره الذاتي بدون علم ان جميع المسائل تابعة للقانون المنطقي والاستحسان الشخصي، فمتى رأى رأياً وقدره بنظره تقديراً ما لم يجد أمامه بعد ذلك أدنى صعوبة في جعله مبدأ له يصح أن يدلى به إلى الناس كأصل من أصول الحياة، فما المانع بعد ذلك في رأي الكاتب من أن يأخذ به الناس وأن يعملوا به مندفعين؟

هكذا يخيل لمن يكتب في المسائل الاجتماعية عن شعوره الخاص بلا علم ولا هدى ولا كتاب منير، ولو حقق النظر واخترق غلف المظاهر المحيطة به، واستعرض أمام عينه حالات الاجتماع بعواملها المتراكبة وبواعثها المتشعبة. ونظر للهيئة الاجتماعية وهي في حالة تدافع وتفاعل لما له ما يرى ولوقف حيث هو يتطلب من الله بصراً نافذاً يهديه إلى العلل الأولى للأشياء، والى العوامل المهيئة للأهوال.

قلنا ان للمرأة مسألة حية في كل أمة فهي في أوروبا وأمريكا كما أثبتنا هنا عبارة عن شكوى الرجال من افراطهن في التبرج وتخوفهن من انحلال هيئاتهم الاجتماعية بما سيتتبع ذلك من الأعراض، ولم اعرض فيما كتبت على ما يجأرون منه من فساد

الأخلاق وشيوع المخزيات، ولكن هذه المسألة في بلادنا موضوع آخر، وهو شكوى الرجال من انحطاط النساء في المعارف ووقوعهن بذلك في الأسر والاستعباد، وما يستتبع ذلك من قلة إقبال الشبان على الزواج لقلة الاكتفاء منهن، ويلقى بعض الكاتبين تبعة ذلك كله على الحجاب.

فالحجاب في اعتقادهم صاد للمرأة عن العلم، مسقط لها تحت كلا كل الرق، مفسد لأخلاقها الكريمة، مانع من رؤية الخاطب لخطيبته ومعاشرته لها قبل الزواج، فهو مجتمع الارزاء، ومثار كل بلاء!

ولو زال الحجاب في يقينهم أصبحت المرأة عالمة بما لها وما عليها حاصلة على تمام حريتها بازاء الرجل، أديبة مهذبة منزهه عن الأهواء، وفوق ذلك تصبح عرضة للخطاب فيتهافت عليها الشبان ويستطيعون أن يعاشروها قبل الزواج فيقترن بها من يهواها عن بينة واختبار فيعيش معها عيشة السعداء (كما يعيش الأوربي مع امرأته....)

خالي البال من المنغصات، فارغ الصدر من المكدرات، فينعدم الطلاق أو يقل (كما هو في أوروبا ....) ثم يكون من أثر هذا الانتقال البديع اقبال الشبان على الزواج ورواج سوق المصاهرات فلا يعود الشرق يشكو من انتشار مبدأ العزوبة (كما لا يشكو منه الغرب الآن....)

هكذا يقولون

أكل هذه المسائل الخطيرة سببها هذا الحجاب الشفاف الذي يشبه كما قالت جريدة لابورص اللثام الذي يضعه الآن الأوروبيات المغاليات في حب الظهور بأقصى شكل من الجمال؟

لا شك عندنا في أن هذا النظر المعوج من بعض الكتاب، وهذه الخفة المتناهية في تقدير المسائل الاجتماعية، سيكون لها نتائج وخيمة جداً على مجموعنا الإسلامي ان لم يسرع أهل الذكر بالوقوف أمام تيارها، وان هذه المسائل الخطيرة ما دامت متروكة

لأقلام السطحيين من الكتاب فلا ينتظر منها إلا أسوأ العواقب على العفاف والاعراض.

واني اعرف ان أكثر الذين يلجون هذا الباب هم من الشبان الذين ليس لهم زوجات، وان ليس المقصود بهذه الحركة الشؤمى خلع النساء للحجاب فقط بل المقصود منها أمر وراء ذلك، تسهيل سبيل مخالطة النساء للرجال، ولا ندري ما الذي رآه غيرنا من الخير من وراء هذه المخالطة حتى تخفف لتقليدهم فيها بدون نقد ولا تدبر ولا استبصار.

يقولون ان الحجاب يصد المرأة عن التعلم وهو ادعاء يكذبه العيان فان المرأة لا تتنقب إلا في الطرقات وليست الطرقات بمجامع للعلماء ولكنها مضطرب الفساق ومزدحم الغوغاء.

وهذه مدارس البنات يوجد فيها أكثر من المحجبات يذهبن إلى المدرسة بالنقاب فإذا وصلن إليها خلعنه وتلقين دروسهن سافرات فإذا أتممن النهار رجعن إلى دورهن محجبات. فهل في هذا من زاب للعلم، أو فيه للجهل أقل سبب من الأسباب.

يقولون ان الحجاب يفسد الأخلاق وهو ادعاء أدخل في الخطأ مما سبقه فان الحجاب ان لم يمنع الفساد بتاتاً فهو من أكبر موانعه لمن ينظر للأمور بعقل وانصاف.

هل يجهل المعادون للحجاب أن أكبر الفساد لا يأتي إلا من اختلاط الرجال بالنساء، ان جهلوا ذلك وتجاهلوه تركناهم وشأنهم فليس علينا ان البيان وما علينا ان يرضى المتنعتون من خفاف الأقلام.

يقولون الحجاب يسبب كثرة الطلاق لعدم تمكن الخاطب من رؤية خطيبته بسببه، وهو يقول من لم يبحث عن حقيقة الأسباب. ولو كلف هؤلاء الباحثون أنفسهم لوجدوا ان تسعمائة وتسعين حالة من أحوال الطلاق سببها الشقاق العائلي الذي يسببه في أكثر الأحوال الرجال بسوء سيرتهم نحو نسائهم ولتطلعهم إلى سواهن ممن قابلوهن في الأسواق، ولا نظن ان في كل الف أكثر من حالة واحدة يطلق الرجل امرأته لعدم الاستحسان.

يقولون ان الحجاب سبب كل هذا الطلاق لان الرجل بعدم امكان معاشرة المرأة قبل زواجها يجهل أخلاقها تمام الجهل فإذا اقترن بها وجدها على ما لا يرام فيطلقها. وهذا قول بعيد عن الصواب لان الإنسان لا تظهر أخلاقه بمجرد التنزه في الخلوات والجلوس على القهوات خصوصاً إذ وراء ذلك الزواج فيسهله على كل من الزوج والزوجة أن يتصنعا الكمال، ويتكلفا محاسن الخصال ليتم المرام. ولو كان هذا النظر صادقاً لبطل الطلاق عند الأوربيين وهو لديهم آخذ في الازدياد، فلو كان هؤلاء المعارضون للحجاب ممن يطالعون الكتب الاجتماعية ويستأنسون بالحوادث الوجودية لخجلوا أن ينسبوا للحجاب هذه العلة الوهمية.

والحقيقة ان الشبان في مصر يتأخرون عن الزواج ليتسع لهم الوقت لاصطياد فريسة واكتساب مغنم، فليس لأكثرهم من هم إلا التزوج بالمثريات فترى أحدهم لا يزال يتحرى مواقع الثروة غير مفكر في كمال ولا جمال حتى يعثر بمطلوبه فيعمل كل ما في وسعه للتزوج بها وهي تأبى أن ترضاه لطمعها فيمن هو أغنى منها فحدث ما نراه من قلة الإقبال على الزواج.

وهناك سبب آخر يساعد كثيرا على انتشار مبدأ العزوبة وهو شيوع نفحتنا بها مع علومها وآدابها، وليس سببه هذا الحجاب الشفاف كما يذهب إليه المفتونون ببدع الحياة الغربية المادية.

كتب العمراني الخطير (جيوم فريرو) في مجلد سنة (١٨٩٥) من مجلة المجلات الفرنسية ما يأتي: ((ان العلامات المنذرة بقرب حلول الأزمة النهائية لهذا الشكل من المدنية الذي نعيش فيه كثيرة جدا (تأمل) بحيث لا يمر يوم حتى يقف الباحث على انذارات جديدة فيه . فلنعط نحن أيضا أنفسنا وظيفة الطبيب ولنساعد في مساعدة ما شخصه الأطباء من هذا المرض الاجتماعي في زماننا هذا بدرس هذا الشكل الجديد من الرهينة التي هي مع عدم استنادها على دين تهددنا بانها ستصل إلى الحد الذي وصلت إليه الرهينة الدينية في زمن من أزمنة القرون الوسطى.

((يعلم الرجال والنساء بالتجربة في كل بلد تلقى العقبات التي تحول دون الزواج تزداد يوما بعد يوم وأن هناك أسبابا لإعداد لها اقتصاديا على الخصوص تقف في

طريقه حتى أن كثيرا من الناس لما يئسوا من إمكان تذليلها صبوا على العزوبة بكل وسعهم. ومن السهل علينا أن نقول ان عددا عديدا من الأشخاص من كلا الجنسين يجب أن يحدثوا آثارها هائلة على كيان الهيئة الاجتماعية كلها. وذلك بمعيشتهم بلا زواج اعني في شروط حيوية صناعية ويجب ان الآثار التي تنتج من النساء العازبات تكون أكبر من التي تنتج من آثارها الرجال العازبين. فان عزوبة الرجل تكسبه في الواقع ونفس الأمر صفات نفسية خاصة به ولكنها لا تقلب كيان شخصيته تماما لانها لا تستلزم عنده العفة مطلقا ويمكنها أن تجبره على المعيشة بين بنات الهوى أو تغمره على الفساد. وعلى هذا فالعزوبة لا تقتل فيه تلك الوظيفة الفزيولوجية دفعة واحدة.واما المرأة فبخلاف ذلك فان الشروط الاجتماعية الحالية تستدعي عفتها في عزوبتها والعفاف يقتضي حذف وظيفة الأمومة وهي الوظيفة التي خلقت المرأة لأجلها جسدا وروحا. لا شك إذن في ان هذه الحالة يجب ان تفسد شخصيتها إفسادا ذريعا ولا شك أيضا ان عددا من هذه النسوة يحدثن آثارها على الهيئة الاجتماعية)).

ثم قال: ((وقد ابتدأ علماء العمران يشعرون بوخامة عاقبة هذا الأمر المنافي للسنن الطبيعية فان هاته النسوة بمزاحمتهن للرجال صار بعضهن عالة على الهيئة الاجتماعية لا يجدن ما يشتغلن به، ولو دام الحال على هذا المنوال لنشأ عنه خلل اجتماعي عظيم)).

وقالت مجلة المجلات الفرنسية في المجلد الثامن عشر في فصل عن المرأة: ((ان الزواج الذي كان آباؤنا يعتبرونه ضروريا يظهر انه قد صدم صدمة شديدة في كل جهة فان الرقى العقلي الذي نالته المرأة وامتداد حقوقها يوما بعد يوم وغرامها الشديد بمساواة الرجل في حقوقه وإفراطاته كل ذلك يهدد مدركاتنا التي ورثناها على الزواج. ثم قالت: ان رفض الناس للزواج ومحبتهم للطلاق وهما الامران اللذان ينتشران يوما فيوما في أمريكا وفي كل الممالك الأوربية ثم كل هذه الاعتصابات النسائية تشعر بمرض يجب أن يتنبه له المتشرعون)).

ماذا يقول اضداد الحجاب بعد هذا لبيانه؟ ومتى يشعرون بان الكلام في المسائل الاجتماعية لا يصح أن يكون بغير عرق راسخ في النظر، وبلا هدى من أحوال البشر؟

نسبوا للحجاب اضراب الفتيان عن الزواج في مصر وهذا الاضراب في الحقيقة عرض من اعراض هذه المدنية الأوربية فمزجوا المعلومات لغير عللها الحقيقية واستهتروا في ذلك استهتار فقدموا معه أدب الكاتب وأدب الاجتماع معاً، حتى اجرو بمبدئهم من حيث يريدون تأييده واذاعته.

ان هؤلاء اغرقوا فيما هم فيه حتى غروا لتكشف النساء كل آثار التعليم والتربية والآداب الصحيحة وغاب عنهم ان فلاحات مصر وبدويات الصحارى وزنجيات أفريقيا منكشفات وهن مع ذلك محرومات من كل ثمرات الحياة الصالحة وراسفات في أثقل قيود الأسر والعبودية لرجالهن، فلماذا لم يؤثر تكشفهن على حالتهن الاجتماعية فتخفف من وطأة النوازل عليهن؟

ان الاختلاط بين النساء والرجال إذا كان له أثر على حالة النساء فلا يكون إلا في تدنيس قلوبهن، وإفساد فطرهن، وتسهيل سبيل الفسق والفجور على الأراذل من الرجال ومنهن.

يقول قاسم بك أمين رحمه الله أنه يجب علينا أن نكشف نساءنا ولو أدى ذلك إلى دخولهن جميع الأدوار التي دخلت فيها المرأة الأوربية، يريد بذلك ولو أصبح الحال في العالم الإسلامي كما هو في العالم الأوربي من شيوع الزنا، ورواج سوق الفسق والغرام، وانتشار العزوبة إلى الحد الذي بلغت إليه أوروبا وهو كلام لا نفهمه وليس هو من الحكمة في شيء. فقد كان يصح ما يقول إذا كانت المرأة الأوربية، خرجت من كل هذه الأدوار راقية شريفة، أما وهي لا تزال تتخبط في تلك الأدوار، ويجأر فلاسفة بلادها إلى الله من فداحة مصابها ومصاب الرجال، ويعتبرون ذلك علة أصلية لتلاشي مدنيتهم، وتقوض دولتهم، فلا يصح في عقل عاقل أن ينصح ناصح قومه بان يدفعوا نسائهم في هذا السبيل المحفوف بالمكارة الذي هو إلى الشر أقرب منه إلى الخير.

فإما ان نصبر على ما نحن عليه حتى يتبين لنا ما وراء كل هذه المقاذر التي تخوضها المرأة الغربية.

مساكين الكتاب السطحيون، ينظرون إلى السراب فيحسبونه ماء فيملأون الدنيا صياحا بالدعوة إلى وروده، ولو تبعهم الناس لما تأدوا إلى شيء بل لتأدوا إلى أخلاط يضل فيها الحجى، ويتوه فيها الصواب، ولا يكون من ورائها إلا الهلاك.

يقولون بالاختلاط يتمكن الخاطب من رؤية خطيبته ومعاشرتها ليعجم عودها، ويخبر خيمها، فما أعجب هذه الآراء، وما أبعدها عن التعقل .

ان نتيجة هذه المعاشرة في أوروبا قد سببت من المفاسد الاجتماعية ما لو أردنا إحصاء بعضه للزمنا كتاب خاص.

منها خدع الفساق من الرجال للنساء فترى أحدهم يتصدى لشابة فيوهمها أنه يريد أن يتزوج بها ويظهر لها من اللطف والحب ما يخلب لها، فإذا آنس أنه تمكن من قلبها عاشرها معاشرة الزوج لزوجته فتلد منه ولدا واثنين وثلاثة ثم يهجرها بأولادها هجرا غير جميل فلا تجد المرأة المسكينة بعد هذه النكبة وسيلة أسهل من الانتحار فاما أن تقتل أولادها بيدها أو تدعهم لملاجىء الأيتام وترسل بنفسها إلى عالم الأرواح أنظر إلى ما تقوله الإحصاءات:

جاء في المجلد الحادي عشر من مجلة المجلات الفرنسية نقلا عن الاحصاءات الرسمية أنه حصل في ايطاليا من سنة (١٨٨٩) إلى سنة (١٨٩٣) أي في مدة خمس سنين (٥٦٩) انتحارا من جهة النساء، وحصل في فرنسا في تلك المدة عينها (٥٨٦٩) حادثة أي ان فرنسا ينتحر فيها في كل سنة نحو (٢٠٠٠) امرأة وهو عدد ليس بالقليل لمن يتأمل فيه ولو كانت هذه المعاشرة قبل الزواج تكفي لدوام الارتباط العائلي أو لتقليل الطلاق لكان الطلاق بأوروبا نادرا وقد رأيت أنه أخذ في الانتشار بسرعة مدهشة.

وهناك أمر جدير بالنظر وذلك أن النخوة الأدبية في أوروبا ارقى منها في مصر، فإذا كان يسهل على جمهور من المصريين ان يروا بأعينهم مداعبة تحدث بين فاسق وفاسقة على قارعة الطريق فلا ينفعلون، فان مثل هذه المخازي في انجلترة وفرنسا مثلا مما لا يتصور حدوثه على مرئى المارين والجالسين ولا البوليس الموكل بحفظ

الآداب. فإذا شاع عندنا الاختلاط بين الرجال والنساء غلبت مبادىء الفساق على تصون الفضلاء، وأصبحت بلادنا مراسح يمثل فيها الفجور عيانا.

ان المصريين تساهلوا قليلا في أمر الحجاب فنشأ لديهم من أنواع الخنا مالا يغيب عن ذهن القراء، فما من بيت في مصر الآن إلا ويجاوره أو يحاذيه بيت عامر بالخلاعة مقفر من الكرامة فيرى الراؤون الحال ولا يزيدون عن الحوقلة والاسترجاع، وهي من صفات العاجزين ان لم تصحب بالنخوة الحافظة لكرامة الجوار.

هذا اللين المتناهي عيب من عيوبنا المعهودة ولا سبيل لشفائنا منه إلا بعد أجيال، فإذا اختلط النساء بالرجال ونحن متلبسون بهذه النقيصة زاد الطين بلة وقضينا بايدينا على البقية من الآداب.

أنا لست ممن يذهب إلى أن المرأة أميل من الرجال إلى الفسوق، بل أنا اعتبر أنها أقرب للطهر والكمال وأكثر تمسكا باذيال العفاف من الرجل، وأعتقد من جهة أن الحجاب فيه شيء من الحبس لحريتها، ولكن ما الحيلة إذا كان هو الضمان الوحيد لعدم الاختلاط الذي وراءه كل هذه الآفات. وكم في الحياة من قيود وأغلال نضعها في أرجلنا مضطرين إذا كانت الحياة تقتضيها أو كان وراءها الخلاص من بلاء مبين.

أظنني قد أزلت شبهة أضادا الحجاب بهذه العجالة ان كان فيما يكتبون ما يصح أن يسمى شبهة، وان عادوا عدنا والله من ورائهم محيط.

مظاهر التفكك الاجتماعي في الممالك الأوربية❖

بقلم: محمد فريد وجدي

كانت الممالك الأوربية قبل الحرب العالمية في حالة من استقرار النظم واستتباب الأوضاع حيث كان يتوهم الناظرون إليها أنها قد بلغت – على اثر الانقلابات الخطيرة التي طرأت عليها أول القرن التاسع عشر – إلى حد من الاتزان الاجتماعي ليس بعده مذهب.

نعم كان الناظرون في بناها (جمع بنية) يلمحون مظاهر من القلق في بعض طبقاتها تبدو أعراضها تحت أسماء مختلفة من الاشتراكية والفوضوية وما إليهما، إلا انها كانت من الضعف بحيث لا تؤثر في مجرى الأحوال، ولا تقوم عقبة في سبيل أي اتجاه تأخذه تلك الحكومات نحو القيام بمهماتها الخطيرة .. وكان الشيء الوحيد الذي يخشى منه على مدينة أوروبا هو ما قد يتمخض عنه ذلك التنافس في التسلح وفي اتخاذ المعدات المدمرة، وتلك المسائل المعلقة بين الدول مما شطرها إلى حلفين خطيرين، يقوم أحدهما إزاء الآخر، وتكفي أية منازعة جديدة بينهما لأن تحملهما على تحكيم الحديد والنار في حلها.

هذه كانت حالة الممالك الأوربية إلى سنة ١٩١٤ . وما كاد يجتاز العالم نصفها الأول بسلام حتى حدثت تلك الحادثة الشؤمى من مقتل ولي عهد النمسا في بلاد الصرب، فكانت سبباً في إيقاد الحرب بين الحلفين الأوربيين المتناظرين، واندلعت ألسنه لهيبها حتى عمت الأمم المتمدنة، إذ انتهزت كل دوله منها – لها ثأر

❖ الهلال، ج١، أول إبريل ١٩٣٤، ص٦٥٢– ٦٥٤.

عند بعض أعدائها، أو مطمع في التوسع على حساب جيرانها – هذه الفرصة لشفاء ما كمن بين جوانحها. فكانت مجزرة عالمية لم يشهد النوع البشري أشنع منها ولا أقسى، دامت نحو خمس سنين فأتت على كل ما لدى الأمم من عتاد وعدة.

خرجت أوروبا من هذه الكارثة العامة وهي من الضعف بحيث تحتاج لاستعادة قوتها، ورأب صدوعها، ولأم جروحها، إلى زمان طويل تقضيه في هدوء شامل، وسلام طويل. لكن أنى لها ذلك وضعف الجماعات كضعف الآحاد يؤدي إلى نضوب معين القوى الحيوي بها، ويثير في جثمانها ما كمن فيه من العلل، فيتأذى كثير منها إلى مضاعفات خطيرة تهددها بسقوط وشيك في دور من أدوارها. لهذا السبب تضخمت الأحزاب المتطرفة التي ترمي إلى تغيير النظم المقررة، وأحداث الانقلابات الذريعة، وكر أشياعها المطالبون بذلك، ظناً أن في تغييرها إبلالاً للمجتمعات مما أصابها من الضعف الذي أوقع آحادها في ضنك عظيم ولكن الحقيقة أن هذا الضنك ليس سببه فساد تلك النظم الاجتماعية. ولا دواؤه في الخروج منها إلى سواها مما يتخيله الاشتراكيون. ولكن سببه في العهد الذي تجتازه الإنسانية اليوم أن الأمم المتحاربة بعد أن اضطرت لانفاق عشرات الآلاف من ملايين الجنيهات في سبيل مواصلة تلك الحرب الضروس، نضبت مذخوراتها من المال، فاضطر كل منها لايصاد باب المبادلات في الأمور الكمالية، مقتصرة على الضروريات، فتعطلت أكثر الصناعات، أو ضعفت حركتها إلى حد كبير، فأصبح عدد العاطلين في كل منها يبلغ بضعة ملايين، وفي أمريكا يزيدون عنى أثنى عشر مليونا، فانبنى على هذا أن اضطرت الحكومات إلى اقاتة هذه الملايين بصرف نصف أجورهم إليهم، وهذا يقتضى مضاعفة الضرائب وفرض الرسوم على المنتجين والمالكين، فكان ذلك مدعاة لتعميم الشكوى من النظم المقررة، فانضمت العناصر التي كان يرجى منها الثبات على تلك النظم والدفاع عنها، إلى صفوف المطالبين بتغييرها- على الخلاف الشديد الذي بين الطائفتين في

وجهة النظر. هذه الحالة أفضت إلى زعزعة أصول الحكم في كل أمة والى عدم استقرار الوزارات في مناصبها. فالمسألة الاجتماعية والحالة هذه تستحيل فيما نحن بصدده منها إلى مسألة اقتصادية بحتة، لا مسألة عمرانية عالية. ولعل ما تأدت إليه الشئون في روسيا أصدق مثال لما نقول، وأوسع مجال لاستخراج وجوه العبر.

فان هذه الأمة السلافية التي يبلغ عدد أفرادها نحو مائة وخمسين مليونا قد ارتكست بسبب فساد تقاليدها الحكومية السابقة، إلى أقصى مرامي الاشتراكية المتطرفة وهي الشيوعية، فلم تتأد إلى أحسن مما كانت عليه من ضنك العيش، وتراخي الربط الاجتماعية. وقد بلغ فيها التطرف حداً أصبحت معه تعمل على قلب كل نظام قديم رأساً على عقب، حتى ما كان منها له جذور عميقة في الفطرة البشرية، وهو الدين، فأخذت تعمل جاهدة على طمس معالمه، ودك صروحه بنشر المبادىء الإلحادية، وهدم الأصول الدينية، فحولت أكبر كنائسها إلى مخازن ومدارس بعد ان جردتها من ممتلكاتها واستولت على مذخوراتها، ونصبت إدارة رسمية للقيام ببث الآراء المادية، وصرف الناس عن الشؤون الروحية، فأضحت حياتها الاجتماعية – بذلك التجرد من التقاليد- موقوفة على صدمة خارجية، فإذا حدثت وخرجت منها منهزمة سقط كل ما أقامته على أنقاض ماضيها من الصروح الوقتية، ووقعت في فوضى لا يعلم إلا الله مصيرها من جرائها. واقل ما يتوقع منها انها تنقسم على نفسها، وتتحرر جميع ممتلكاتها، وتضطر إلى الانحسار في حدود بلادها، لتعيد نظامها الاجتماعي من جديد. وهذا يتوقف على نبوغ عقول كبيرة فيها تتولى هذه الإعادة في آماد طويلة، وأطوار متعاقبة.. وإذا كان قد تبين لنا ان مظاهر التفكك في النظم الحكومية في أكثر الممالك الأوربية، ترجع إلى تدهور في حالاتها الاقتصادية، اتضح لنا ان سلامتها تتوقف على عود عهد الرخاء إليها. فهل هذا العهد قريب منها؟

الحكم في مثل هذه الشئون يقتضى أولاً حل مسائل عالمية معقدة بعضها يرجع إلى العلوم الاقتصادية، وبعضها إلى الملابسات السياسية، وبعضها إلى المفاجئات الاجتماعية. فأكثر الممالك الأوربية تقوم في الظروف الراهنة على حالة دكتاتورية أو ما يقرب منها، يتوقف بقاؤها واستمرارها على حياة القائمين بها، ولا يمكن ان تعرف ما تؤول إليه بعدهم. وأما من الناحية السياسية فالمتوقع وصول من بيدهم مقاليدها في الأمم المختلفة، إلى حلول حكيمة تزيل شكوى الجماعات من معاهدات الصلح – تفادياً من أيلولة القلق الدولي السائد فيها إلى حدوث حرب جديدة تقضي على البقية الباقية من مذخور الأمم، وتوقع أوروبا في اضطراب .

بقيت المسائل الاقتصادية، فانها لقيامها على أصول طبيعية محضة يوشك ان تنفرج أزمتها يسيراً يسيراً بفضل الجهود التي تبذل لتنظيم الإنتاج والتبادل. وقد ظهرت بوادر الانتعاش الاقتصادي العالمي اليوم، فلا يبعد أن يزداد على مدى الأيام قوة، وهو كلما استوعب من جمهور العاطلين عدداً، قلت المشاكل الاجتماعية، على نسبتهم لا محالة وثاب إلى الرؤوس رشدها بقدر سكون جأشهم، وطمأنينتهم على معاشهم على أن مما يهدىء روع العالم على سلامة النظم الاجتماعية العليا، التي حصلت عليها الأمم بأثمان باهظة من دمائها وأموالها، أن أمتين عظيمتين بقيتا حارستين لها. وهما الأمة الانجليزية والأمة الأمريكية. فإن ثباتهما المالي، ورسوخهما في النظم الحكومية إلى حد أنها قد أصبحت خلقاً ثابتاً في آحادهما، يكفلان استمرار هذه النظم فيها سليمة من كل انحراف أو تحول ليس مؤدى قولنا هذا أن هذه النظم قد بلغت من الكمال حداً لا يمكن تجاوزه إلى أفضل منه ولكن مؤداه أن هذه النظم قد وضعت بحيث تترقى وتكتمل في دائرة معينة الحدود من الأوضاع الدستورية والحريات المذهبية. فأصبح بفضلها اللجوء إلى تحكيم الحديد والنار لقلب نظام الحكم من شهوات الأحزاب المحبة للمغامرات

والطامعة للوصول إلى السلطة من طريق الغصب لا من طريق الكثرة البرلمانية التي هي المعيار الوحيد لاتجاه ميول الهيئة الاجتماعية.

فالثورة والحالة هذه على مثل هذه النظم الحكيمة تعتبر من الجرائم التي لا تغتفر ولا تؤدي إلا إلى نوع من الحكم لا ينفق وما حصل عليه الإنسان من الأوضاع الدستورية.

فإذا كان رجال العلم الاجتماعي يغارون على هذه النظم الحكيمة فلأنهم يعتقدون أنها قد وضعت حداً للحروب الاهلية بما ضمنته من تطوراتها في دائرة النظامات البرلمانية.

هل أخطأ قاسم أمين في دعوته إلى تحرير المرأة؟ *

بقلم: محمد فريد وجدي

قال العلامة الكبير (اجوست كومت) مؤسس علم الاجتماع والفلسفة الوضعية في كتابه (النظام السياسي):

((كل أدوار الانتقالات الاجتماعية قد ولدت كما في زماننا هذا ضلالات خيالية على حالة النساء الاجتماعية، ولكن القانون الطبيعي الذي يخصص الجنس النسوي للحياة البيتية لم يتغير أبداً تغيراً خطراً)).

وهذه الضلالات في نظر واضع علم الاجتماع هي ما كان يكتبه بعض الكتاب في أوروبا تحت عنوان: (تحرير المرأة). التسمية في نفسها تؤثر في كل نفس كريمة، فمن الذي لا يود أن تحرر أخواته في الإنسانية من الأسر وقد حررت الأماء السود في جميع بقاع الأرض، ويغفل الأكثرون على أن هذه التسمية مبنية على أخطاء علمية، سوغت لعمدة الفلسفة الوضعية أن يسميها ضلالات خيالية. فلم تنص شريعة في الأرض مهما انحطت على أن النساء أسيرات في أيدي الرجال، ولا أنهن مجردات من جميع الحقوق، ولكن الأمر الواقع هو أن المرأة في الجماعات المختلفة كانت تعامل على نسبة مكان تلك الجماعات من سلم المدنية، ولا سبيل إلى تغيير هذه المعاملة، فان فلسفة محرري المرأة لا تصل إلى هذه الجماعات، ولو وصلت لرموا بها عرض الحائط، فان لكل دور من أدوار الاجتماع مميزات لا يمكن أن تختلف على الإطلاق.

والذي يتبين من تاريخ الإنسان أنه ما فتىء يزيد من حقوق المرأة عليه كلما ارتقت حالته الأدبية وازداد شعوراً بواجباته الاجتماعية، فنزل عن كثير من مزاعمه حيالها

---

* الهلال، ج٩، م٤٦، أول يوليه ١٩٢٨، ص٩٧٩- ٩٨٢.

دون أن تطاله هي بذلك، محفوزاً بمحض العوامل الطبيعية، مما يشعر بأن العلاقة بين الجنسين لا بد منتهية إلى درجة من الكمال لا يكون معها محل لشكوى. نعم لم تصل أمة من أمم المعمور بعد إلى هذه الدرجة ولكنها منتهية إليها لا محالة، إذا خلا الجو من المزاعم الطائشة التي يرمي مثيروها من ورائها إلى الحصول على ما يطلبونه باسم المرأة من طريق الثورة لا من طريق العوامل الطبيعية.

ولقد اتفق في إبان نعرة تحرير المرأة في أوروبا في القرن التاسع عشر أن نعرات أخرى في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخلقية والسياسية كانت قائمة، أثارتها مزاعم اشتراكية وفوضوية وإباحية وإصلاحية، فكان تأثير مجموع هذه النعرات الصاخبة في ذلك القرن أشد في زعزعة أركان المبادىء المستقرة في نفوس الناس من تأثير أكبر الحوادث الانقلابية، وأفضى ذلك التأثير إلى نتيجة لا مفر منها في مستهل القرن العشرين، وهي الحرب العامة التي ظلت الإنسانية تتناحر فيها خمس سنين متوالية وكادت تقضي على المدنية وتجعلها أثراً بعد عين، لولا ما كتب لها من بقية حياة إلى حين. فكان أثر كل نعرة من هذه النعرات المتطرفة أن ارتكست الأحوال بسببها إلى عكس ما كان يراد منها . فاستحالت في الناحية الاقتصادية إلى انتشار البطالة، وتوالي الأزمات، وتتابع الاضطرابات، واختلاف اتزان الأعمال في جميع البلدان . وكان أثرها في الناحية الاجتماعية زعزعة الأصول الديمقراطية، وقيام حكم الفرد مقام حكم الجماعة، وضياع أكثر المبادىء العليا التي حصلها الإنسان في خلال العصور بإراقة دمه، وأصبحت الجماعات مضطرة إلى اللجوء لحكم القوة، ففزعت إلى التسلح باذلة في سبيله كل ما تملك من حول وحيلة.

وكانت ثمرتها من الناحية السياسية سريان سوء الظن بين جميع الأمم، وتنبه الاحقاد الجنسية وهضم حقوق الأقليات لدرجة حرمانهم من العمل لكسب قوتهم، حملا لهم على الجلاء من بلاد استوطنوها مئات من السنين، وعدم المبالاة بالعقود المبرمة، والعهود المقطوعة، حتى صرحوا بأنها وقصاصات الأوراق سواء. وابتنى على ذلك كله الجري قاعدة الأمر الواقع، فأصبحت كل أمة قوية تبيت لجارتها ما بدا لها من

الحوادث، حتى إذا أصبح الناس وجدوا أنفسهم حيال انقلاب كان لا يمكن حدوثه لو كانت النفسية السياسية للقادة في حالتها التقليدية.

أما من ناحية الآداب العامة فقد كان من نتائجها أن تفككت جميع ربط الأخلاق، وانحلت عرى حوافظها المعنوية، فلم يبق لسنتها التقليدية اعتبار في نظر الخاصة والعامة، فسمح كل فريق لنفسه أن يعمل ما يبدو وله كأنه مستقل برأسه، وضعف سلطان الرأي العام فلم يعد أحد يعتد به متى تراءت له مصلحة شخصية في احتقاره.

هذه الكارثة الخلقية حلت بالبيوت فلم يبق لرب الأسرة المنزلة التي كانت له من قبل، وآنس نفسه بين حليلته وبنيه مجرداً من السلطان، حتى فيما يمس شرفه الشخصي وكرامة البيت. ورأى أنه لو قام مذكراً بأدب موروث، أو بقاعدة مأثورة، أو بمأساة متوقعة، قوبل بعاصفة من الاحتجاج، وضربت له الأمثال بفلانة وفلان، وأحيط به من كل مكان، فألقى نفسه بين شرين لا وسط لهما، فأما أن يعتزل أسرته ويعيش أبدا كأنه بعض الضواري، وأما أن يجدع أنف غيره فيتغابى ليعيش، متأسياً بمصائب الكافة بين يديه ومن خلفه.

ألمت هذه الإباحة الجائحة بصناعة القلم، فاندس فيها من لا حريجة له من كرامة أو ضمير، فأطلق ليراعته العنان ليرضي هذه النفوس الهائمة من متاهات الشهوات، ويبل أوام تلك الفطر النزاعة إلى الإباحة والإطلاق. وأي شيء يخشى وقد سلب الرأي العام سلطانه فلا يبالي وازعا من ناحيته، ووسم داعي الاعتدال بالرجعية فلا يتوقع كريهة من جهته، واضطر كثير من حملة اليراع إلى الأسفاف، وما هم بأهله، ولكن المضطر قد يركب الصعب من الأمور وهو عالم بركوبه!

فإذا عنى باحث بأن يستطلع آراء زعماء المذاهب المختلفة فيما انتهت إليه الحال في هذا العهد كثمرة لجهادهم، لما صادف واحداً منهم راضياً بما آلت إليه الأمور، بل لصرحوا له بأن نتيجة جهودهم جاءت مباينة لما كانوا يدعون إليه. فلا الاقتصاديون كانوا يرومون من وراء بحوثهم المستفيضة أن تنتهي الحال إلى أزمات عملية ومالية منكرة والى اختلال توازن المبادلات والمعاوضات إلى حد أن أصبحت كل أمة تعمل على أن تقطع صلاتها بجميع العالم، ممى ستكون نتيجته لا محنة قطع أواصر الأمم،

وفصم عرى الألفة العالمية التي لا موجب لوجودها إلا ضرورة تبادل المنافع، وتداول المرافق.

ولا الاجتماعيون كانوا يرجون بإكثارهم من بيان علل الجماعات، والسعي لزيادة حظها من الحرية، ونقد إسراف الحكومات في تجاهل حقوق الأفراد، أن ينتهوا إلى هدم سيادة الأمة، واحتلال الدكتاتورية محلها، ولا إلى إثارة الدهماء إلى حد إقامة حكومات شعبية تنعدم فيها الطبقات وتستحيل إلى شيوعية باحتة . ولا شيعة الشيوعية أنفسهم كانوا يتطلبون من وراء سيادة مبادىء كارل ماركس أن تفضي الحالة إلى ضرب من الحكومة الاستبدادية لا يستطيع القائم بها أن يحفظ وجودها إلا بأحداث مجازر بشرية دورية.

ولا أشياع الإصلاحات الخلقية كانوا يتوخون من تشنيعهم على استبداد الأوضاع العامة، والتشهير بالعبودية لوثنية العادات والتقاليد الضارة، أن تؤول الحال بالناس إلى نكران جميع الأوضاع والعادات، والخروج إلى باحة الفوضى الخلقية، كما هو حاصل اليوم.

ولا زعماء النقد الأدبي كانوا يرجون بما نعوا عليه من تحدي الأساليب العتيقة، والورع المبالغ فيه عن ذكر المساوىء البشرية في عبارات صريحة، أن تنتشر الدعارة الكتابية إلى حد أن توقف البراعات الفنية على نشر ما يثير الشهوات البهيمية، ويقضي على عاطفة الصلاح في النفس البشرية.

ولا الذين كانوا يدعون لتحرير المرأة والمطالبة باستقلالها كانوا يرمون أن يقضوا عليها بأن تعيش على هامش الجماعة كما هي اليوم، خارج دائرة الزوجية، وان تقصر على أن تكون أداة شهوانية، فإذا لم تعد تصلح لذلك نبذت إلى عالم الحرمان مع ؟أولادها الطبيعيين، وأن تتبع هذه الإباحة انتشار العزوبة، واقفار البيوت، وذيوع الأمراض السرية، وقيام نوادي العري التي يجتمع فيها الرجال والنساء عرايا على حالة تأباها الكرامة الإنسانية.

فلو اراد الباحث المنصف أن يعرف الطائفة التي فازت مما دعت إليه بحظ مرض، أو اعتبرت ما آلت إليه الأحوال تمشيا نحو تحقيق غرضها، لما وجدها واحدة مما ذكرت وما لم أذكر. بل لرأى رأى العين أنها خسرت جميعا خسارات فادحة في مبادئها وتعاليمها، وأصبحت لا تستطيع أن تتابع جهودها، اللهم إلا في ناحية واحدة وهي الدعوة إلى التعقل، وإعادة النظر فيما العالم ماض فيه راكبا رأسه لا يلوى على شيء.



الدعوة إلى تحرير المرأة في مصر كانت فرعا من تلك الدعوة نفسها في أوروبا، وقد أصابها هنا ما أصابها هناك، أي أنها تأدت إلى شر محض، واندفعت في تيار لا يرجى الخير ممن يندفع فيه. ولو كان المرحوم قاسم بك أمين حيا ورأى ما نحن راؤوه اليوم، لبرىء إلى الله منه، ولأهاب بالناس إلى الرعوى عما هم ماضون فيه.

لقد سلخنا في تحقيق برامج تحرير المرأة أكثر من ثلاثين سنة فلم يتم منه غير شيء واحد، وهو سفور القلة المحجبة من ساكنات المدن، وكانت النتيجة وصولنا إلى عكس ما كان ينتظر من ذلك البرنامج. فقد كان ينتظر واضعه منه ارتفاع مستوى الآداب، ورواج سوق الزواج، وتوافر أسباب السعادة في البيوت، ولكن الذي حدث هو تدهور مروع في الآداب العامة، وانتشار مفزع لمبدأ العزوبة. وكنا لا نسمع بحدوث طلاق في الأسر الكبيرة إلا في أحوال شاذة، فأصبحنا نراه شائعاً في تلك الأسر كأنه أمر عادي . وأضحت جلسات المحاكم غاصة بقضايا هتك الأعراض، وتعديد بعض النساء للأزواج.

وصار من الأمور المألوفة هروب الشابات من دور أهليهن، وقضايا الأيام والأسابيع مع بعض الشبان، واختتام هذه الفصول بعقد قرانهن في مكاتب البوليس، ولا تسل عما تؤول حالتهن إليه بعد تلك المأساة المنكرة من السيرة المعوجة، والحياة الدنسة.

لقد طمت هذه الأحوال وتفاقمت شرورها وهي آخذة في الازدياد، وقد أصبحت جزءاً من التدهور الأدبي العام . فإذا اعتبرها الاجتماعيون من العلامات المنذرة بقرب انهيار صرح المدنية الراهنة، فلم يعدهم الصواب، لأنه لا يعقل أن تنقلب الحياة الإنسانية الكريمة، وهي مستقر الصفات الملكية، وعوامل السمو الذي لا حد له، إلى مثل هذا الحضيض من الدنس والاسفاف والبهيمية .

أخلاقنا قبل مدنيتهم*

بقلم: مصطفى صادق الرافعي

للسيد مصطفى صادق الرافعي آراء معروفة في التجديد والمدنية الأوربية، فهو من انصار المحافظة على ما لدينا من حضارة ولغة وادب بلا تعديل أو بتعديل لا يتناول الجوهر . واننا ننشر هذا المقال البليغ ليطلع قراؤنا على ما لكاتبه من حجج وأدلة في هذا الموضوع الخطير الشأن . ولا حاجة بنا إلى القول بأن نشرنا ليسيدل على موافقتنا على كل ما جاء فيه (المحرر) .

أمن الحتم إذا تبدلت أحوال الحياة فصعدت أو نزلت، أن تتبدل الأخلاق الإنسانية في الحي فيخلع منها ويلبس ويكون في كل حالة إنسان حالته التي صار هو إليها لا إنسان الدرجة التي انتهى إليها الكون في كماله وتقلبه على منازل بعد ان صفي في شريعة بعد شريعة وتجربة بعد تجربة وعلم بعد علم ؟

أفمن كان تقياً على فقر وأملاق واتسع في مذاهب التقوى مقدار ما حرمه الاعسار من فنون اللذات، ثم ايسر من بعد، وجب أن يكون فاجراً على الغنى وأن يتسمح لفجوره على مد ما يتطوح به المال في كل ما يشترى المال وما يستأجر به ؟

أفمن ولد في بطن كوخ أو على ظهر طريق وجب ان يبقى أرضاً من جلد ويكون الله سبحانه لم يبن من عظامه ولحمه إلا كوخاً إنسانياً من غير هندسة ولا نظام ولا فن ؟ ثم يقابله من ولد في القصر فلا يكون إلا سماء ولا ينبغي ان يقال فيه إلا أن الله سبحانه قد ركب من عظمه ودمه وتكوينه آية هندسة وأعجوبة فن وطرفة تدبير وشيئاً مع شيء وطبقة على طبقة ؟

---

* الهلال، ج٧، أول مايو ١٩٢٩، ص٨٠١-٨٠٤

أواجب من الواجب أن يكون ذلك وأن يبيض الزنجي في أوروبا ويحمر في أمريكا ويصفر في اليابان ... أم هناك حدود في الإنسانية تتميز بحدود في الحياة ولا بد من الضبط في هذه وهذه حتى لا يكون وضع إلا وراءه تقدير، ولا تقدير إلا معه حكمة، ولا حكمة إلا فيها مصلحة، وحتى لا تعلو الحياة ولا تنزل إلا بمثل ما ترى من كفتي ميزان شدتا في علاقة تجمعهما وتحركهما معاً فهي بذاتها هي التي تنزل بالنازل لتدل عليه وتخف بالعالي لتبين عنه؟

أنها لن تتغير مادة العظم واللحم والدم في الإنسان فهي ثابتة مقدرة عليه، ولن تتبدل السنن الالهية التي توجدها وتفنيها فهي مصرفة لها قاضية عليها، وبين عمل هذه المادة وعمل قانونها فيها تكون أسرار التكوين، وفي هذه الأسرار تجد تاريخ الإنسانية كله سابحاً في الدم . هي الغرائز تعمل في الإنسانية عملها الالهي وهي محددة محكمة على ما يكون من تعافيها واختلاف بينها، وكأنها خلقت بمجموعها لمجموعها . ومن ثم يكون الخلق قانوناً الهياً على قوة كقوة الكون وضبط كضبطه وبهما يستطيع ان يحول المادة التي تعارضه إذا هو اشتد وصلب وأن يتحول معهما إذا هو لان أو ضعف، فهو قدرٌ إلا أنه في طاعتك لأنه قوة الفصل بين إنسانيتك وحيوانيتك كما أنه هو قوة المزج بينهما كما انه قوة التعديل فيهما جميعاً . وقد سُوّغ القدرة على هذه كلها، ولو لا أنه بهذه المثابة لعاش الإنسان طول التاريخ قبل التاريخ إذ لن يكون له حينئذ كون تؤرخ فضائله ورذائله بمدح أو ذمّ. فلا عبرة لمظهر الحياة في الفرد لأن الفرد مقيد في ذات نفسه بمجموع هو للمجموع، وليس له وحده فانك ترى الغرائز دائبة في إيجاد هذا الفرد لنوعه بسنن من أعمالها ودائبة كذلك في إهلاكه في النوع نفسه بسنن أخرى . فليس قانون الفرد إلا أمراً عارضاً كما ترى، وبهذا يمكن أن يتحول على أسباب مختلفة ثم تبقى الأخلاق التي بينه وبين المجموع ثابتة على صورتها .

فالأخلاق على أنها في الأفراد هي في حقيقتها حكم المجتمع على أفراده، فقوامها بالاعتبار الاجتماعي لا غير.

فاذا وقع الفساد في المجتمع عليه من آداب الناس والتوى ما كان مستقيماً واشتبهت العالية والسافلة وقام وزن الحكم في اجتماعهم على القبيح والمنكر وجرت

العبرة فيما يعتبرونه بالرذائل والمحرمات ولم يعد يعجبهم إلا ما يفسدهم ووقع ذلك منهم بموقع القانون وحل في محل العادة – فهناك لا مساك للخلق السليم على فرد ولابد من تحوله في حقيقته إذ كان لا يجئ أبداً إلا متصدعاً في كل مظاهره الاجتماعية فأينما وقع من أعمال الناس جاء مكسوراً أو مثلوماً وكأنه منتقل من عالم إلى عالم ثان بغير نواميس الأول . وما شذ من هذه القاعدة إلا الأنبياء وأفراد من الحكماء. فأما أولئك فهم قوة التحويل في تاريخ الإنسانية لا يُبعث أحدهم إلا ليهيج به الهْيج في التاريخ ويتطرق به الناس إلى سبل جديدة كأنما تطردهم إليها العواصف أو الزلازل لا شريعته ومبادئه. وأما الحكماء الناضجون فهم دائماً في هذه الإنسانية أمكنة بشرية محصنة لحفظ كنوزها وإحرازها فيهم في ذات تركيبهم عصمة ومنعة .



الأخلاق في رأيي هي الطريقة لتنظيم الشخصية الفردة على مقتضى الواجبات العامة، فالإصلاح فيها إنما يكون من هذه الواجبات أي من ناحية المجتمع والقائمين على حكمه. وعندي أن للشعب ظاهراً وباطنا، فباطنه الدين الذي يحكم الفرد، وظاهره القانون الذي يحكم المجتمع، ولن يصلح للباطن المتصل بالغيب إلا ذلك الحكم الديني المتصل بالغيب مثله. ومن هنا تتبين مواضع الاختلال في المدنية الأوربية الجديدة، فهي في ظاهر الشعب دون باطنه والفرد فاسد بها في ذات نفسه إذا هو تحلل من الدين ولكنه مع ذلك منتظم في ظاهره الاجتماعي بالقوانين وبالآداب العامة التي تفرضها القوانين، فلا يبرح هازئاً ساخرا من الأخلاق لأنها غير ثابتة فيه بل هي ضارة مع المضرة نافعة مع المنفعة، ولا ينفك يتحول لأنه مطلق في باطنه غير مقيد إلا بأهوائه ونزعاته. وبهذا وذاك لن تقوم القوانين في أوروبا إذا فنى المؤمنون فيها أو كاثرهم الملحدون. وهم اليوم يبصرون بأعينهم ما فعلت عقلية الحرب العظمى في طوائف منهم قد خرجت أنفسهم من إيمانها فتحولوا بها فإذا أعصابهم بعد الحرب ما تزال محاربة مقاتلة ترمي في كل شيء بروح الدم والأشلاء والقبور والتعفن والبلى.

وقديماً حارب المسلمون وفتحوا العالم ودخلوا الأمم فأثبتوا في كل مكان هدى دينهم وقوة أخلاقهم، وكان من وراء أنفسهم في الحرب ما هو من ورائها في السلم

لثبات باطنهم الذي لا يتحول فلا تجيء حروبهم إلا في حدود، ولو كانوا هم أهل هذه الحرب الأخيرة بكل ما قذفت به لبقيت لهم العقلية المؤمنة القوية لأن كل مسلم قائما هو وعقليته في سلطان باطنه الثابت القارّ على حدود بينة محصلة مقسومة تحوطها وتمسكها أعمال الإيمان التي أحكمها الإسلام أشد إحكام بفرضها مكررة مرات في كل يوم ليمنع بها تغيراً ويحدث بها تغيراً آخر ويجعلها كالحارسة للإرادة ما تزال تمر بها وتتعهدها بين ساعة وساعة[1].

إنما الظاهر والباطن كالموج والساحل فإذا جن الموج فلَن يضيره ما بقي الساحل ركيناً هادئاً مشدوداً بأعضائه في طبقات الأرض. أما إذا ماج الساحل.. فذلك أسلوب آخر غير أسلوب البحار والأعاصير . ولا جرم أن لا يكون إلا خسفاً بالأرض والماء وما يتصل بهما.



في الكون أصل لا يتغير ولا يتبدل هو قانون ضبط القوة وتصريفها وتوجيهها على مقتضى الحكمة ويقابله في الإنسان قانون مثله لا بد منه لضبط معانيه وتصريفها وتوجيهها على مقتضى الكمال. وكل فروض الدين الصحيح وواجباته إن هي إلا حركة هذا القانون في عمله فما تلك إلا طرق ثابتة لخلق الحس الأدبي وتثبيته بالتكرار وإدخاله في ناموس طبيعي بإجراءه في الأنفس مجرى العادة وجعله بكل ذلك قوة في باطنها فتسمى فروضاً دينية، وما هي في الحقيقة والواقع إلا عناصر تكوين النفس العالية من ذلك أرانا نحن الشرقيين نمتاز على الأوربيين بأننا اقرب منهم إلى قوانين الكون، ففي أنفسنا ضوابط قوية متينة إذا نحن أقررنا مدنيتهم فيها- وهي لا تقبل بطبيعتها إلا محاسن هذه المدنية- سبقناهم وتركنا غبار أقدامنا في وجوههم وكنا الطبقة المصفاة التي ينشدونها في إنسانيتهم ولا يجدونها.

---

(١) الصلاة التي يفرضها الإسلام خمس مرات كل يوم فرضا عملياً يصرف الجسم والفكر إليها معا هي وحدها أبلغ وسيلة في حراسة الإدارة الإنسانية وتطهيرها وكأنها تجعل الدنيا تفنى وتوجد كل يوم خمس مرات وهذه هي حكمتها.

ونمتاز عنهم من جهة أخرى بأننا لم ننشىء هذه المدنية فيكون حقاً علينا أن نأخذ سيئاتها في حسناتها وحماقتها في حقيقتها، ونكون له غصن الحلوة والمرة والناضجة والفجة. وانما نحن نحصلها وتقتبسها فنتخير منها ونأخذ وندع على الأصول الضابطة المحكمة في أدياننا وعاداتنا، ولسنا مثلهم متصلين من حاضر مدنيتهم بمثل ماضيهم. بيد أن العجيب ما يفرغ عجبي منه أن الموسوسين منا بالتجديد لا يحاولون أول وهلة وآخرها إلا هدم تلك الضوابط التي هي كل ما نمتاز به. والتي هي كذلك كل ما تحتاج إليه أوروبا ويسمون ذلك تجديداً ولهو بأن يسمى حماقة أحق وأولى.

أقول ولا أبالي أننا ابتلينا في نهضتنا هذه بقوم من المترجمين قد احترفوا الترجمة والنقل من لغات أوروبا فصنعتهم الترجمة من حيث يدرون صنعة تقليد محض ومتابعة مستعبدة، وأصبح العقل فيهم يحكم العادة والطبيعة إذا فكر انجذب إلى ذلك الأصل لا يخرج عليه ولا يتحول عنه. وإذا صح أن أعمالنا هي التي تعلمنا كما يقول بعض الحكماء فهم بذلك خطر أيّ خطر على الشعب وقوميته وخصائصه ويوشك إذا هو أطاعهم إلى ما يدعون إليه أن ... أن يترجموه ... إلى شعب آخر.

ان أوروبا ومدنيتها لا تساوي عندنا شيئاً إلا بمقدار ما تحقق فينا من اتساع الذاتية بعلومها وفنونها فانما الذاتية وحدها هي أساس قوتنا في النزاع العالمي بكل مظاهره أيها كان. ولها وحدها وباعتبار منها دون سواها نأخذ ما نأخذ ونهمل ما نهمل، فان تركنا التثبت في هذا وأغفلنا دقة المحاسبة عليه كنا كذلك القائد الذي طرد بسيفه جيشاً واحداً أجنبياً من بلاده الشرقية وبسيفه هذه حمل أهل بلاده على أن يهيئوا أنفسهم ليأكل كل جيش أجنبي في يوم ما...

المحافظة على الضوابط الإنسانية القوية التي هي مظاهر الأديان فينا، ثم إدخال الواجبات الاجتماعية الحديثة في هذه الضوابط.ثم تنسيق مظهر الأمة الأعلى على مقتضى هذه الواجبات. ثم العمل على اتحاد المشاعر وتمازجها لتقويم هذا المظهر الشعبي في جملته بتقويم أجزائه . هذه هي الأركان الأربعة التي لا يقوم على غيرها بناء الشرق.

فالإلحاد والنزعات السافلة وتخانيث المدنية الأوربية التي لا عمل لها إلا أن تظهر الخطر في أجمل أشكاله، والجهل بعلوم القوة الحديثة وبأصول التدبير وحياطة الاجتماع وما جرى هذا المجرى، والتدليس على الأمة بآراء المقلدين والزائغين والمستعمرين لمحن الأخلاق الشعبية القوية وما اتصل بذلك، والتخاذل والشقاق وتدابر الطوائف وما كان بسبيلها. هذه هي المعاول الأربعة التي لا يهدم غيرها بناء الشرق.

ولكن من لا يعرف كيف يضرم لك النار يضرمها فيك... أو يعميك بدخانها...

تزويج المسلم بغير المسلمة*

عبد القادر المغربي

يكاد يكون جواز تزويج المسلم بالكتابية من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة. ولا أظن أن أحد من المسلمين يكابر فيه. وجل ما يقوله فقهاؤنا في هذا الزواج أنه مكروه وتنزيهاً أي لا تحريماً. ومعنى ذلك أن الأفضل للمسلم أن يتزوج بمسلمة: فإذا تزوج بكتابية وترك المسلمة ارتكب خلاف الأولى. ولكن لا يكون آثما أو مرتكبا حراما. وعللو الكراهية ((بخوف أن يتخلق الولد بخلق أمه)) والأخلاق أثر من آثار الدين فيخشى على الولد أن يتأثر بمؤثرات دين غير دين أبيه.

هذا ما يقال في المسألة عن طريق التفقه. وأما ما يقال فيها من طريق الاجتماع ومباحث العمران فهو أن الشرع الإسلامي أباح لنا التزوج بالكتابيات توصلا إلى نشر الإسلام. وحمل الكافة عليه. فإن الأصل أن يحمل البشر على الحق ولو بالقوة. ولكن الشرع عذر أهل الكتاب بما أوتوه من روح الدين السماوي وإن كانوا شوهوا هذه الروح بما بدلوا وغيروا. والشرع إذا أمهل غير المسلمين ولم يقسرهم على الإسلام فهو لم يهملهم، ولم يغفل أمرهم. بل هو يريد من المسلمين أن يعملوا على نشر الدين بينهم وعلى دعوتهم إليه بالتي هي أحسن، والعوة كما تكون بلسان المقال تكون بلسان الحال، ولسان الحال أشد تأثيراً وأقرب منالا من لسان المقال، والمراد من الدعوة إلى الإسلام بلسان الحال أن يكون المسلمون على وضع اجتماعي راقٍ يحمل معاشريهم من غير أبناء ملتهم على النظر في دينهم وحب التخلق بأخلاقهم، والاهتداء بدينهم، وهذا يكون بشيئين:

---

* المنار، ج٢، م٢٥ ص١٢٠-١٢٣.

١. العدل في حكومة الإسلام.

٢. حسن الأخلاق في أهل الإسلام.

وإننا معشر المسلمين لو حافظنا على هذين الأمرين في تاريخنا الماضي لما بقي في بلادنا غيرنا بل كانوا أسلموا كلهم. ولقد بسطت هذا الموضوع يوماً أمام بعض عامة المسيحيين فرسم إشارة الصليب على وجهه وقال: نشكر الله يا سيدي إذ لم تعملوا بأصول دينكم! وإلا لما عبد المسيح في بلادكم.

ومن جملة الطرق التي شرعها الإسلام لتكون دعوة إليه بلسان الحال- إباحة تزوج المسلم بالكتابية: فان زواجه بها يوثق علائق المصاهرة والنسب بعدة عائلات كتابية. فان كان الصهر المسلم على ما يريده الإسلام من كرم الأخلاق والتحلي بالفضائل، فان ذلك يستدرج عائلة زوجته إلى الإسلام بلطف ويستهويهم من حيث لا يشعرون إلى الإعجاب به، والدخول فيه، عدا إسلام الزوجة نفسها بما ازوجها المسلم من السلطة وحسن التلطف وقوة التأثير عليها.

وأما اليوم فإن أخلاقنا وفشو الطلاق بيننا حمل الكتابيين على زيادة التمسك بدينهم، وعلى النفرة منا ومن ديننا، ولقد سألت مرة صديقاً لي من وجهاء المسيحيين هل يرضون ان يزوجوا بناتهم من شبان المسلمين المهذبين ما دام هذا الزواج جائزاً في الشريعة الإسلامية؟ فقال: اننا لا نراه محظوراً من الوجهة الدينية وانما نراه محظوراً من باب الاحتياط والتدبر، وذلك خشية أن يطلق الزوج المسلم ابنتنا، أو يتزوج بأخرى سواها فتعيش منغصة.

ونعيد القول في الموضوع بشيء من الشرح والايضاح فنقول يفهم تضاعيف أقوال علمائنا أن التسامح مع أهل الذمة وتركهم أحرارا في دينهم إنما هو مؤقت ومنتظر فيه سنوح الفرص، حتى إذا سنحت الفرصة حملوا على الإسلام لا بطريق الإكراه والقسر، بل بطريق العوة اللينة، والمجادلة بالتي هي أحسن والعدل في الحكومة، والأخلاق الحسنة في المعاشرة.

ومن هذه الطرق- التزوج ببناتهم، وهذا التزوج يفيد في نشر الدين وتكثير سواد أهله كما يفيد (الاسترقاق) في ذلك: إذ ليس الغرض من الاسترقاق مجرد استغلال الارقاء والانتفاع بخدمتهم كما ينتفع بالدابة، وانما الغرض نفع الرقيق نفسه، ونفع البشرية بنشر تعاليم الإسلام بين أبنائها: فاننا نأخذ الارقاء في الحرب أسرى ونؤديهم إلى بيوتنا ونمزجهم بعائلاتنا كي يتخلقوا بأخلاقنا، ويدخلوا أخيراً في ديننا، ويكثر بهم سواد أمتنا، وربما كان نصف المسلمين اليوم هم من سلالة أولئك الآباء الذين دخلوا الإسلام من طريق الرق، فالرق في نظر العالم المسلم الاجتماعي ضرب من ضروب الاستعمار أو ما يسميه سواس هذا العصر (التجنس بالتابعية).

وقد تنبه بعض ملوك الإسلام الاقدمين إلى وجوب الاستفادة من (الاسترقاق) بشكل آخر: فاتخذ من اسارى الحرب أو من صغارهم عسكراً جراراً بعد أن كان يهذبهم ويعلمهم آداب الإسلام، ويخصصهم لفنون القتال، وهكذا فعل الخليفة (المعتصم) العباسي في ارقاء الترك، والسلطان (أورخان) العثماني أرقاء الروم والصقالبة الذي سموا (أنكشارية).

فإباحة التزوج بالكتابيات هو كإباحة استرقاق أولاد المحاربين من حيث ان كلا منهما وسيلة لنشر الدين، وتكثير سواد المسلمين، ولكن قومي كانوا عن هذا غافلين: غفلوا في أزمنتهم التاريخية الماضية – وقت ان كانت الغلبة لهم والقوة المادية والمعنوية في جانبهم – عن الانتفاع بهذا التشريع الحكيم أعني التزوج بالكتابيات ولو تزوجوا بهن وأحسنوا المعاملة، وتمسكوا بآداب الشريعة، وأطاعوا فيما نهى وأمر – لكان المسلمون أكثر سوادا وعددا مما هم اليوم أضعافا مضاعفة، ولكانوا استفادوا من هذه الشريعة فائدة اجتماعية عمرانية، كما استفادوا من شريعة الاسترقاق، لكنهم – واخجلاه – لم يستفيدوا من شريعة (التزوج) بالكتابيات لا في الأول ولا في الآخر، وأفسدوا شريعة (الاسترقاق) وغيروها عن وضعها السماوي، فأصبحت تجارة قاسية، ومعاملة وحشية، يحبذ الشارع الأعظم عمل الساعين في منعها، والضاربين على أيدي مروجيها.

قلنا ان شريعة التزوج بالكتابيات كانت تفيدنا في الزمن السابق فائدة عظيمة، ولكن هل تفيدنا اليوم لو عملنا بها؟؟

أرى ان الفائدة غير مرجوة اليوم كما كانت مرجوة في السابق، وذلك لانعكاس الحال في هذا العصر: فبعد أن كانت الغلبة لنا والقوة في جانبنا في العهد الماضي، وكان يمكننا ونحن غالبون أن نؤثر في نفوس زوجاتنا الكتابيات وفي نفوس أهليهن فنجذبهم إلينا ونطويهم في هيئتنا الاجتماعية – أصبحنا اليوم مغلوبين مقلدين للكتابيين سواء كانوا حربيين أو معاهدين أو ذميين: إذ أن الناموس الاجتماعي الأعظم هو أن يقلد المغلوب الغالب في أطواره ومختلف عاداته وكذا في تقاليده أحيانا وانما جعلت الكتابيين غالبين مع أن الكثرة لنا والحكومة متدينة ذلك بما تيسر لهم من أسباب الرقي العلمي والاقتصادي والعائلي وبما توفر فيهم من تقاليد الأوربيين في دينهم ومناحي عمرانهم وأساليب حياتهم والأوربيون هم الغالبون فمن يسبق إلى تحديهم يكون هو الغالب بالطبع وأن زوجة أوربية أو ذمية إذا دخلت عائلة إسلامية تصرفت في أخلاقها وبدلت من طباعها وأفرغتها على طول الزمان في القالب الذي تريد وذلك لما عليه معظم الكتابيات من العلم والتربية والتحليل والدراسة وما عليه معظم عائلاتنا ونساء بيوتنا من الجهل والغباوة وضعف الملكة والانصراف عن فهم معنى الحياة السعيدة خذ أية بلدة من بلادنا فلا تكاد ترى فتاة مسلمة تحذق القراءة والكتابة كما لا تكاد فتاة كتابية تجهلها.

تحديد سن الزواج بتشريع قانوني ❖

الشيخ محمد أبو الفضل (شيخ الأزهر)

صدر في أوائل هذا الشهر قانون مصري حددت فيه سن الزواج للذكر بثماني عشرة سنة وللإناث بست عشرة سنة ومنع فيها سماع القضاة أية دعوى زوجية تقل فيها سن أحد الزوجين عن هذا الحد مطلقاً أي وان كانا بالغين راشدين.

وقد بني هذا التشريع على قول فقهاء الحنفية بجواز تخصيص القضاء في الزمان والمكان ونوع الاحكام بفتوى من مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر، فاضطرب القطر المصري بهذا القانون أي اضطراب أنكره جمهور فقهاء الازهر وما يتبعه من المعاهد الدينية فيما يظهر لنا من كلامهم ومن المقالات التي نشرت في الجرائد، وحسنه وانتصر له الشيخ محمد الخضري بك فرد عليه بعضهم، وقد سألنا الكثير من الفضلاء عن رأينا فيه فبينا لهم أهم ما فيه من المفاسد الراجحة، وما قصد به من المصلحة المرجوحة، وكون الحكومة العثمانية قد سبقت الحكومة المصرية إلى مثل هذا التحديد منذ بضع سنين فوضعته في مشروع قانون سموه (قرار حقوق العائلة في النكاح المدني والطلاق) وصدرت ارادة السلطان محمد رشاد في ٨ المحرم سنة ١٣٣٦ بأن يعمل به على أن يكلف المجلس العمومي (اي المبعوثين والاعيان) جعله قانونا.

وذكرت لهم ان ما وضعه العثمانيون خير مما وضعته الحكومة المصرية وأضمن للمصلحة وأبعد عن المفاسد الكثيرة التي يستلزمها القانون المصري ومنها ما هو محرم بالنص والاجماع، وذكرت لهم بعض المسائل وضربت لهم الأمثال.

❖ المنار، ج١، م٢٥، ص٦٣-٧١.

وقد تكرر الاقتراح علي بأن أكتب ما أراه في ذلك فرأيت أن أبدأ بما وضعته الحكومة العثمانية وهو ما جاء في اللائحة التي جعلت مقدمة لمشروع القانون المذكور مبينة الأسباب الموجبة له وهذه ترجمته بالعربية:

(أهلية النكاح)

((يرى الأمام أبو يوسف والأمام محمد رحمهما ان الذكور والإناث إذا وصلوا إلى الخامسة عشرة من سني حياتهم ولم تظهر عليهم آثار البلوغ يعدون بالغين حكما بناء على الغالب والشائع وتكون عقودهم معتبرة وكذلك الأمام مالك والأمام الشافعي والأمام أحمد رحمهم الله تعالى كلهم رأوا ذلك وقد بنيت المادتان ٩٨٦ و ٩٨٧ من المجلة على قول هؤلاء.

((نعم أن الذين يبلغون الخامسة عشرة من سني حياتهم يكونون في الأكثر بالغين، وقد يوجد فيهم من هم غير بالغين بالفعل، أي أن قواهم البدنية لم تكمل بعد، فجعل هؤلاء تابعين للأكثرية ومنحهم حقوقا لا يقدرون على تحملها يستلزم تحميلهم وظائف وواجبات مقابل تلك الحقوق تؤدي في العاقبة إلى ضررهم. وإذا علمنا ان الشرع الشريف مع انه اعتبر الخامسة عشرة غالية البلوغ لم يستعجل في إعطاء الصغير ماله عند بلوغه بل منعه من التصرف فيه إلى أن تظهر عليه علائم الرشد والسداد نعلم أنه يتأبى في تحميل الصغار حقوقا ووظائف. والنكاح لا يقاس على المال لأنه الرابطة لتكون الأسر التي هي أجزاء الجمعية البشرية. وكلما كانت الأفراد التي تتألف منها الأسرة تقدر حقوق الزوجية حق قدرها تكون الأسرة التي تتألف منها قوية ويكون ارتباطها مع الأسر الأخرى صميمياً ومتيناً فاعتبار الصغار بالغين حكما لمجرد إكمالهم الخامسة عشرة ومنحهم حق الزواج يستفاد منه انه لم ينظر إلى النكاح بالعناية اللائقة به.

والذي يستدعي مزيد الرحمة في هذه المسألة هو حالة البنات إذ من المعلوم أن الزوج والزوجة هما مشتركان في تأليف الأسر (البيوت) وادارتها ففي السن التي يكون الأطفال فيها معذورين باضاعة أوقاتهم باللعب في الازقة تكون البنت في مثلها

مشغولة بأداء وظيفة من أثقل الوظائف في نظر الجمعية البشرية وهي كونها والدة ومدبرة أمور أسرة. وان صيرورة بنت مسكينة لم يكمل نموها البدني (أما) يضعف أعصابها إلى آخر العمر ويكسبها عللا مختلفة ويكون الولد الذي تلده ضاوياً (ضعيفاً هزيلاً) مغلوباً للمزاج العصبي وذلك من جملة أسباب تدلي العنصر الإسلامي على أن ابن عباس رضي الله عنهما وتابعيه يقولون إن سن البلوغ هي الثامنة عشرة كما أن بعض أجلة الفقهاء يذهبون إلى انها الثانية والعشرون بل يوجد بينهم من يقول انها الخامسة والعشرون. والأمام الأعظم رحمه الله قد اعتمد تمام الثامنة عشرة نهاية لسن البلوغ في الذكور وتمام السابعة عشرة نهاية لسن البلوغ في الإناث احتياطاً وتبعاً لابن عباس رضي الله عنهما، قبل قول الأمام المشار إليه هذا في النكاح ووضعت المادة الرابعة ❖على هذا الأساس منعا لهذه الأحوال التي هي من أعظم مصائب مملكتنا. (وهذا نصها)

المادة ٤ – يشترط في أهلية النكاح ان يكون الخاطب في سن الثامنة عشرة فأكثر والمخطوبة في سن السابعة عشرة فأكثر.

وقد قبل قول الأمام محمد رضي الله عنه باشتراط رضاء الولي في نكاح المراهقة التي تدعي أنها بالغة وتريد أن تزوج نفسها من آخر، وتعليق الإذن لها بالزواج على اجازة الوالي، وقوله بإعطاء الحاكم حق النظر في تحمل المراهق والمراهقة اللذين يريدان التزوج ويدعيان أنهما بالغان أو عدم تحملهما للزواج، كما قرر ذلك جميع الائمة رضوان الله عليهم، وبنيت المادتان الخامسة والسادسة على هذا الأساس (وهذا نصها):

المادة ٥– إذا ادعى المراهق الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره البلوغ فللحاكم أن يأذن له بالزواج إذا كانت هيأته محتملة .

❖ المنار: رأينا أن نذكر المواد المتعلقة بموضوعنا عند ذكرها في أثناء هذه المقدمة لتفهم مقرونة بالمدارك الفقهية المستندة إليها.

(المنار:ج١) . (٩). (المجلد الخامس والعشرون).

المادة ٦- إذا ادعت المراهقة التي لم تتم السابعة عشرة من عمرها البلوغ فللحاكم الشرعي أن يأذن لها بالزواج إذا كانت هيئتها أيضا محتملة ووليها إذن بذلك.

تزوج الصغير والصغيرة:

إن الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم أجازوا تزويج الصغير والصغيرة ولذلك كانت المعاملة حتى الآن جارية على هذا الوجه ولكن تبدل الأحوال في زماننا قد اقتضى العمل بأصول أخرى في هذا الباب.

إن أول وظيفة تترتب على الأبوين في كل زمان وخاصة هذا الزمان الذي اشتد فيه التنازع في شؤون الحياة هي تعليمهم وتربيتهم وإيصالهم إلى حالة تكفل لهم الظفر في معترك الحياة وتمكنهم من تأليف أسرة منتظمة ولكن الآباء عندنا في الغالب يهملون أمر تعليم أولادهم وتربيتهم ويخطبون لهم الزوجات وهم في المهد بقصد أن يسروا بهم أو يكسبوهم ميراثاً وفي النتيجة يزوج أولئك التعساء قبل أن يروا شيئاً من الدنيا وتكون أعراسهم أساس مصائبهم الآتية.

إن أكثر البيوت التي يؤلفها أمثال هؤلاء الأولاد الذين لم يدرسوا في المدرسة ولا تعلموا كلمة واحدة من أمور دينهم فضلاً عن عدم تعلمهم قراءة لغتهم وكتابتها بالحكم عليها بالتفرق من أول شهور الزفاف كالجنين الذي يولد ميتاً.

وهذا أحد الأسباب في وهن البيوت عندنا، ولا يعرف مقدار الدعاوي المتولدة من مثل هذه الأنكحة إلا بالنظر في سجلات المحاكم الشرعية والرجوع إلى أبواب الكتب الفقهية وفصولها المتعلقة بتزويج الأب والجد صغيرهما وتزويج غير الجد والأب من الأولياء الصغير، وما أعطي للصغير والصغيرة من حق الخيار عند البلوغ إذا كان المزوج غير الأب والجد.

على أن ابن شبرمة وأبا بكر الأصم رحمهما الله يقولان بأن الولاية على الصغار مبنية على منافعهم، وفي الأحوال التي لا يحتاج فيها إليها كقبول التبرعات مثلا لا يكون لأحد فيها حق الولاية عليهم. وتزويجهم ليس فيه فائدة لا طبعاً ولا شرعاً نظراً لعدم احتياجهم اليه، لذلك لا يجوز تزويجهم قبل البلوغ من قبل أحد البتة. وقالا ان

النكاح ليس بشيء مؤقت بل هو عقد يدوم مادامت الحياة فإذا جعل النكاح الذي يعقده أولياء الصغار نافذا عليهم فان آثاره وأحكامه تستمر بعد بلوغهم أيضا في حين أنه لا يجوز لأحد أن يقوم بعمل يسلب منهم حرية التصرف بعد البلوغ. وحيث إن التجارب المؤلمة المستمرة منذ عصور قد أيدت قول الإمامين المشار إليهما فقد قبل رأيهما في هذه المسألة ووضعت المادة السابعة على هذا الوجه (وهذا نصها):

المادة ٧- لا يجوز لأحد ان يزوج الصغير الذي لم يتم الثانية عشرة من عمره ولا الصغيرة التي لم تتم التاسعة من عمرها.

تزويج الكبيرة نفسها:

إن الكبيرة قادرة على تزويج نفسها بناء على المذهب المختار وانما للولي حق الاعتراض في أحوال محدودة. على أن إزالة أمثال تلك العوارض قبل النكاح أولى من فسخه بعد تكوين الأسرة باعتراض الولي وأوفق لمصلحة الطرفين. وفي المذهب المالكي أن الكبيرة إذا رفعت أمرها إلى الحاكم تطلب تزويج نفسها من آخر فعليه أن يتعرف حالها من الجيران، وإذا كان وليها موجوداً أخذ رأيه في ذلك، فإذا رأى أن الاعتراضات التي يوردها الولي غير واردة يعين وكيلاً لتزويج تلك البنت. وفي الحقيقة أن أخبار الولي واستطلاع رأيه على هذه الصورة يدفع المحذور المذكور، ولذلك استحسن أخبار الولي عند مراجعة الكبير الحاكم لأجل الاذن ووضعت المادة الثامنة على هذا الأساس (وهذا نصها):

المادة٨- إذا راجعت الكبيرة التي لم تتم السابعة عشرة الحاكم بقصد التزويج بشخص يخبر الحاكم وليها بذلك فإذا لم يعترض الولي أو كان اعتراضه غير وارد يأذن لها بالزواج.

(المنار) هذه ما قررته الحكومة العثمانية في المسألة كما تقدم في فاتحة هذا البحث، وورد في الصحف أن حكومة أنقرة التركية عادت إلى البحث في هذا القانون وأبقت المواد التي ذكرناها على ما كانت عليه.

وأما الحكومة المصرية فقد أصدرت ثلاث مواد قانونية حددت فيها سن الزواج بمثل الباعث الذي بعث الحكومة العثمانية إلى تحديدها ولكنها زادت على ذلك منع سماع أي دعوى تتعلق بالزوجية إذا كان سن الزوجين دون ما حددته إلا بأمر خاص من الملك فكان هذا مثار القيل والقال والإنكار من رجال الشرع كما تقدم، وها نحن أولاء ننشر نص هذه المواد ونص المذكرة التي وضعها بعض رجال المحاكم الشرعية في مدركها الشرعي ووافق عليه مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر. ثم نقفي على ذلك بما ينبغي بيانه في الموضوع:

(نص قانون الزواج (رقم ٥٦)) الذي وضعته الحكومة المصرية

المادة الأولى- يضاف على المادة ١٠١ من القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ فقرة رابعة نصها: ((ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ستة عشرة سنة وسن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة وقت العقد إلا بأمرنا)).

المادة الثانية – يضاف على المادة ٣٦٦ من القانون سالف الذكر فقرة ثانية نصها:

((ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على الزواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثماني عشرة سنة وقت العقد)).

المادة الثالثة – على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويسري العمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

(صورة المذكرة الملحقة بهذا القانون)

مما اتفقت عليه كلمة علماء الفقه الإسلامي أن الصغير والصغيرة غير العاقلين إذا باشرا عقد الزواج فالعقد باطل لا يقبل الاجازة لا من وليهما ولا منهما بعد البلوغ. وهذا من بديهيات التشريع لان أي عقد سواءً كان عقد زواج أم غيره يعتمد فهم المقصود منه فما لم يكن متوليه من أهل الفهم فهو عمل لغو وعبث كذلك مما اتفقت عله علماء الحنفية أنه بعد بلوغ الصغير والصغيرة ليس لأحد ولاية إجبار عليهما في عقد

الزواج لان البلوغ آية الرشد واستكمال العقل وقد كانت الولاية عليهما لضرورة قصورهما عن الاهتداء إلى الصالح في شؤونهما وبالبلوغ زال هذا القصور فيزول ما كان لضرورته.

وقد اختلف علماء الفقه الإسلامي في صحة عقدهما إذا بلغا سن التمييز قبل أن يبلغا الحلم فمنهم من يرى صحة العقد موقوفا نفاذه على اجازة الولي ومنهم من يرى بطلانه وعدم توقفه كما إذا عقدا غير مميزين وقال بالأول علماء الحنفية وقال بالثاني علماء الشافعية.

واختلفوا أيضا في صحة تولي الولي عقد زواجهما جبرا عليهما في البلوغ فمنهم من قال بصحته وعمم في الولي الذي له هذا الحق فجعله العاصب بترتيب الأرث بل زاد بعضهم باقي الأقارب ومنهم من قصره على الأب والجد ومنهم من قصره على الأب فقط. وبعضهم قال بعدم صحة تولي العقد جبرا عليهما من أي شخص كان مستدلا بقوله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح) فجعل حد بلوغ النكاح هو ما به يصلح لتولي شؤون أمواله وهو ما إذا وصل إلى سن البلوغ رشيداً – وبقوله صلى الله عليه وسلم ((لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر)) واليتيمة هي القاصرة عن درجة البلوغ بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ((لا يتم بعد الحلم)) فقد نهى صلى الله عليه وسلم عن نكاح اليتيمة ومد النهي إلى استئمارها ولا تصلح لأن تستأمر إلا بعد البلوغ فكأنه قال حتى تبلغ.

وللبلوغ امارات كثيرة أضبطها السن وأقصى الأقوال في تقديره أنه سن ثماني عشرة سنة وقد اخذ بهذا القول في الولاية المالية ولذا حددت سن الرشد فيه ببلوغ السن المذكورة.

من هذا يعلم أن لبعض علماء الشريعة الإسلامية قولا بأنه لا ولاية إجبار على الصغير والصغيرة لأحد في عقد الزواج وأن سن البلوغ أقصاه ثماني عشرة سنة ومن حيث إن عقد الزواج له من الاهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظمى من جهة سعادة المعيشة المنزلية استعداداً كبيراً لحسن القيام بها ولا يستأهل لزوج والزوجة لذلك غالبا قبل سن الرشد المالي فمن المصلحة الواضحة منع الزواج قبله لأنه إذا كان

لا يباح لهما قبل بلوغ سن الرشد المالي أن يتصرفا فيما قيمته دراهم معدودة مع أن الضرر المنظور محدود وغير ملازم للحياة فلأنه لا يباح لهما التصرف في أنفسهما بعقد الزواج وآثاره ان خيراً وإن شرا قد لا تزول طول حياتهما أولى وأوجه.

كذلك لما كان عقد الزواج يرجع الأمر فيه أولا إلى الزوجين وهما اللذان يتأثران بنتائجه مباشرة فاما أن يكونا به سعيدين وإما أن يكونا به شقيين فان الواجب أن يكون الخيار إليهما فيه وتراعى ارادتهما قبل كل ارادة وليس لارادة غيرهما إلا حق النصح والمشورة بحيث لا تعوقانهما عما يريان المصلحة لهما فيه وكان من اللازم أن يناط سن البلوغ بسن الرشد المالي بالنسبة لكل من الزوجين ولكن لما كانت بنية الأنثى تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية الصبي وما يلزم لتأهل البنت لمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي، كان من المناسب أن يناط سن زواج الأنثى ببلوغ ستة عشرة سنة والصبي ببلوغ ثماني عشرة سنة هذا إلى أن المنصوص عليه شرعاً ان لولي الأمر ولاية تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة فله أن يولي القضاء في زمن معين دون غيره وفي مكان معين دون غيره وفي نوع من المسائل دون غيرها حتى لو قضى القاضي فيما لم يوكل أمره إليه كان قضاؤه باطلا. وله أيضا أن يأمر بسماع الدعوى فيما منع سماعها فيه وقد تدعو الضرورة إلى ذلك.

ومن حيث أن المصلحة واضحة فيما ذكر لما بيناه فلا مانع شرعا من أن يضاف على المادة ١٠١ من القانون نمره ٣١ سنة ١٩١٠ فقرة رابعة نصها:

" ولا يسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة وسن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة وقت العقد إلا بأمر منا " .

ويضاف على المادة من القانون سالف الذكر فقرة ثانية نصها : " لا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثماني عشرة سنة وقت العقد " ومرفق بهذا مشروع التعديل المنوه عنه :

عبد السلام علي : مفتش المحاكم

طه حبيب : نائب محكمة بني سويف الشرعية .

عبد المجيد سليم : نائب محكمة مصر الشرعية .

أوافق على أن مذهب الحنفية لا يمنع من ذلك لما تنص عليه من أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحادثة .

عبد الرحمن قراعة : مفتي الديار المصرية .

اطلعت على بعض كتب الحنفية فرأيت فيها أن لولي الأمر تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة .

نصيب المرأة في الميراث*

رأي الأمير عمر طوسون/ في رسالة إلى السيدة هدى شعراوي

حضرة صاحبة العصمة السيدة هدى هانم شعراوي.

قرأنا المقال الحكيم المنشور بجريدة الأهرام الغراء لعصمتك تحت عنوان: ((نصيب المرأة في الميراث)) بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ فسرنا أن تكون الحكمة رائد عصمتك فيما توختِه من نهضة المرأة المصرية والعمل على رقيها مع الاحتفاظ بالشرائع الالهية والصالح من عاداتنا وأخلاقنا ومميزاتنا القومية كأمة لها كيان بمقوماتها ومشخصاتها فهذه هي طريق الإصلاح النافع وسبيل النهضة الصحيحة.

أما الدعوة إلى اطراح قوميتنا والانفصال شيئاً فشيئاً عن أصول ديانتنا تلك الدعوة التي يدعو إليها الآن نفر منا، رأوا الشقة بيننا وبين الغربيين بعيدة؛ فأرادوا -بحسن قصد فيما- نظن أن يصلوا بنا إليهم من طريق الطفرة وحسبوا من استحكام حلقات التأخر وتغلغله فينا أن ليس لنا نجاة إلا بتحطيم ما نحن عليه من خلق وعادات ودين، فتلك دعوة خطرة المغبة. وسيرون بأعينهم قريباً من ما عملوا بها قد ضلوا الطريق وأصبحوا حيارى لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، لذلك كان إعجابنا بمقال عصمتك في وسط هذه المحن التي تحدق بالشرق والشرقيين إعجابا لأحد له، وارتياحاً إليه من هذه الناحية عظيماً كبيراً خصوصاً أنك أيدت فيه جانب الشريعة الغراء وبينت وجه الحكمة وسر التشريع في نقص نصيب المرأة عن الرجل في الميراث، وإذا كان اللائق في بعض الأحيان يدعو الاغضاء

* الفتح، ع١٣٠، ١٠ يناير ١٩٢٩، ص١١.

على القذا والغض عن الاساءة فالواجب يحتم أن يقال للمحسن احسنت وهذا هو الذي أردناه من كتابنا هذا إلى عصمتك .

وتفضلوا بقبول فائق إجلالنا وسلامنا

المرأة والميراث❖

مصطفى صادق الرافعي

قرأت كلمة الكاتب المعروف سلامة موسى فيما يزعمه ((اجابات مختصرة)) عن اعتراضات تهافت بها رأيه في الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل في الميراث، وهو ينصح لمن يريد أن يناقشه أن يقرأ نص محاضرته في السياسة الأسبوعية.

وقد رجعت إلى نص المحاضرة فإذا الكاتب هو في ضعف تفكيره، وسوء تقليده، يكاد لا يميز بين الرأي الصحيح الثابت في نفسه لأنه قائم على حكمته الباعثة عليه، وبين الرأي المتغير في كل نفس يحسبها لأنه قائم على منزع أو غفلة أو مرض في النفس.

ترى الكاتب لا يدعو إلا إلى ((تقليد أوروبا)) وتكاد عباراته في ذلك لا تحصى ويقول ان ((المصلح المثمر عندنا هو مقلد لأوروبا لا غش في تقليده)) فليس إلا أوروبا وتقليدها، وإذا لم يكن في أوروبا قرآن ولا إسلام فالإصلاح المثمر عند الكاتب أن لا يبقى من ذلك شيء....

((مقلد أوروبا لا غش في تقليده))، وما هو الغش في التقليد؟ هو أن تستعمل رأيك وفكرك فتدع وتأخذ على بينة في الحالتين، وأن تأبى أن تحمل على طبيعتك الشرقية ما لا تصلح عليه ولا تقوم به. وإذا انقلبت أوروبا شيوعية أو إباحية وجب أن لا تغش في التقليد... وإذا كانت الشمس لا تطلع ستة أشهر في بعض جهات أوروبا تطلع في مصر كل يوم وجب أن يكون المصري أعمى ستة أشهر....

❖ الفتح، ع١٣٠، ١٠ يناير ١٩٢٩، ص٦-٧.

والظاهر أن الكاتب يقول في التقليد لأنه طبيعي فيه.... ورأيه في الميراث إنما هو ترجمة.... لعمل مصطفى كمال. وإن كان مصطفى كمال قد أصلح الترك في سنوات كما يقولون فبرهان التاريخ لا يخضع للمشنقة ولا لمحاكم الاستقلال ولا يأتي إلا في وقته الذي سيأتي فيه وسيرى الناس يومئذ ما يكون وهماً مما يكون حقيقة.

ويرد الكاتب على رأي الأستاذ الأخلاقي رئيس تحرير المقطم في خشيته أن يقتصر الإصلاح على القشور دون اللباب فيقول إنه ((معتقد أن الأمة التي تشرع في اتخاذ المدنية الحديثة يجب أن تبدأ بالقشور.. لانها أسهل عليها من اللباب، بل هي لا تستطيع غير ذلك)). أكذلك بدأت اليابان؟ وهل كل الطباع كطبيعة بعض الناس تستطيع أن تعتلف قشور المدنية... وتنصرف إلى مداقها وسفاسفها؟

ولا ريب أن حضرته لا يفهم الدين الإسلامي لأنه ليس من أهله فهو يقرّنا على ذلك، وهو بذلك يقرّنا على أنه متطفل في اقتراحه. وأن الذي يقرأ في محاضرته قوله ((إن الطبقة الغنية في الأمة هي التي تقرر ديانة الأمة..)) استيقن انه لا يفهم ديناً من الأديان وأنه قصير النظر في أمور الاجتماع وأبواب السياسة وأن يمينه وشماله وأمامه ووراءه إن هي إلا جهات الزمام الذي ينقاد فيه، فلا شخصية له إنما يتابع وينقاد للآراء التي يترجم منها بلا نقد ولا تمييز.

ان ميراث البنت في الشريعة الإسلامية لم يقصد لذاته بل هو مرتب على نظام الزواج فيها وهو كعميلة الطرح بعد عملية الجمع لإخراج نتيجة صحيحة من العملين معاً، فإذا وجب للمرأة ان تأخذ من ناحية وجب عليها أن تدع من ناحية تقابلها. وهذا الدين يقوم في أساسه على تربية أخلاقية عالية ينشىء بها طباعاً ويعدل بها طباعاً أخرى فهو يربأ بالرجل أن يطمع في مال المرأة أو يكون عالة عليها، فمن ثم أوجب عليه أن يمهرها وينفق عليها وعلى أولادها وان يدع لها رأيها وعملها في أموالها لا تحد إرادتها بعمله ولا بأطماعه ولا بأهوائه. وكل ذلك لا يقصد منه إلا أن ينشأ الرجل عاملا كاسباً معتمداً على نفسه مشاركاً في محيطة الذي يعيش فيه قوياً في أمانته، منزهاً في مطامعه، متهيئاً لمعالي الأمور. فان الأخلاق- كما هو مقرر- يدعو بعضها إلى بعض، ويعين شيء منها على شيء يماثله، ويدفع قويها ضعيفها، ويأنف عاليها من سافلها.

وقد قلنا مراراً إنه لا يجوز لمتكلم ان يتكلم في حكمة الدين الإسلامي إلا إذا كان قوي الخلق، فان من لا يكون الشيء في طبعه لا يفهمه إلا فهم جدل لا فهم اقتناع.

للمرأة حق واجب في مال زوجها، وليس للرجل مثل هذا الحق في مال زوجه. والإسلام يحث على الزواج بل يفرضه، فهو بهذا يضيف إلى المرأة رجلا ويعطيها به حقاً جديداً، فان هي ساوت أخاها في الميراث مع هذه الميزة التي انفردت بها انعدمت المساواة في الحقيقة فتزيد وينقص، إذ لها حق الميراث وحق النفقة وليس له إلا مثل حقها في الميراث إذا تساويا؛ فان قلت كما يقول سلامة موسى ان في الحق أن تنفق المرأة على الرجل وأن تدفع له المهر ثم تساويه في الميراث، قلنا إذا تقرر هذا وأصبح أصلا يعمل عليه بطل زواج كل الفقيرات وهن سواد النسوة، إذ لا يملكن ما يمهرن به ولا ما ينفقن منه، وهذا ما يتحاماه الإسلام لأن فيه فساد الاجتماع وضياع الجنسين جميعاً وهو مفضٍ بطبيعته القاهرة إلى جعل الزواج للساعة ولليوم وللوقت المحدود... ولإيجاد لقطاء الشوارع، بدلا من ان يكون الزواج للعمر ... وللواجب ولتربية الرجل على احتمال المسؤولية الاجتماعية بإيجاد الأسرة وإنشائها والقيام عليها والسعي في مصالحها.

من هنا وجب أن ينعكس القياس إذا أريد أن تستقيم النتيجة الاجتماعية التي هي في الغاية لا من حق الرجل ولا من حق المرأة بل من حق الأمة. وما نساء الشوارع ونساء المعامل في أوروبا إلا من نتائج ذلك النظام الذي جاء مقلوبا فهن غلطات البيوت المتخربة، والمسئولية المتهدمة، وهن الواجبات التي القاها الرجال عن أنفسهم فوقعت حيث وقعت.

واذا انزاحت مسؤولية المرأة عن الرجل انزاحت عنه مسؤولية النسل فأصبح لنفسه لا لامته، ولو عم هذا لمسخ الاجتماع، وأسرع فيه الهرم وأتى عليه الضعف وأصبحت الحكومات هي التي تستولد الناس على الطريقة التي تستنتج بها البهائم.. وقد بدأ بعض كتاب أوروبا يدعون حكوماتهم إلى معالجة هذا الذي ابتلوا به ولا يدرون سببه، وما سببه إلا ما بينا آنفاً ثم ان هناك حكمة سامية، وهي ان المرأة لا تدع نصف حقها في الميراث لأخيها يفضلها به- بعد الأصل الذي نبهنا إليه- إلا لنعين بهذا العمل

في البناء الاجتماعي، إذ تترك ما تتركه على انه لامرأة أخرى هي زوج أخيها فتكون قد اعانت أخاها على القيام بواجبه للأمة وأسدت للأمة عملاً آخر أسمى منه بتيسير زواج امرأة من النساء.

فأنت ترى ان مسألة الميراث هذه متغلغلة في مسائل كثيرة لا منفردة بنفسها، وأنها أحكم الحكمة إذا أريد بالرجل رجل أمته، وبالمرأة امرأة أمتها. إذا أريد رجل نفسه وامرأة نفسها وتقرر ان الاجتماع في نفسه حماقة وأن الحكومة خرافة وان الأمة ضلالة، فحينئذ لا تنقلب آية الميراث وحدها بل تنقلب الحقيقة ومما نعجب له ان سلامة موسى يتكلم في محاضرته كأن كل الوالدين ذوو مال وعقار، فنصف الأمة على هذا محروم نصف حقه... وكأنه لا يعرف أن السواد الأعظم من الناس لا يترك ما يورث لا على الربع ولا على النصف وأن كثيرا ممن يموتون من ميراث لا يحيى ميراثهم إلا أياما من بعدهم ثم يذهب في الديون إذ لا تركه مع دين. وكثيرون لا يسمن ميراثهم ولا يغني، فلم تبقى إلا فئات معينة من كل أمة لا يجوز أن تنقلب من أجلها تلك الحكمة الاجتماعية التي هي من حظ الأمة كلها لقيام بعض الأخلاق عليها كما بسطناه.

ومما تشمئز له النفوس الكريمة قول المترجم في محاضرته: فلو كانت الفتيات يرثن مثل أخوتهن الذكور لكان (في ثروتهن) إغراء للشباب على الزواج...

ان الدين الإسلامي لا يعرف مثل هذا الاسفاف في الخلق ولا يقرّه، بل هو يهدمه هدماً ويوجب على كل رجل أن يحمل قسطه من المسئولية ما دام مطيعاً إن كره أو رضي. ولعمري أن تلك الكلمة وحدها من كاتبها لهي أدل عن اسم المحل على بضاعة المحل.

نظم الأحوال الشخصية وأثر إصلاحها في حياة الشرق*

بقلم: د. محمد حسين هيكل

في مصر اليوم حركة، نرجو أن تكون مباركة، في سبيل إصلاح نظم الأحوال الشخصية عند المسلمين وغير المسلمين. فوزارة الحقانية التي كانت تبحث إصلاح هذه النظم عند المسلمين، وهم الكثرة في الجماعة المصرية وهم الذين يتقاضون في دائرة تلك الأحوال أمام المحاكم الشرعية وهي دوائر القضاء الطبيعي في هذه البلاد، أتمت بحثها الذي استغرق وقتا غير قصير واستنارت فيه بآراء الأخصائيين وانتهت إلى مشروع قانون رفعته هو ومذكرته الايضاحية إلى حضرة صاحب الجلالة الملك كي يوقع المرسوم الخاص بعرضه على البرلمان. وهيئات الطوائف غير الإسلامية قد اجتمعت وأخرجت من اجتماعاتها آراء في صدد تنظيم الأحوال الشخصية عند كل منها ضمنتها تقارير رفعتها إلى الحكومة تستأنس بها حين معالجتها مشروع القانون الذي قدمه لمجلس الشيوخ الشيخ المحترم الفرد شماس تنظيما للأحوال الشخصية عند غير المسلمين كافة.

وفي مصر اليوم -وفي بلاد الشرق المتصلة بمصر اتصال أخوة وفعل تاريخ- حركة ترمي إلى الإصلاح الاجتماعي سياسيا متينا إن لم نقل قاعدة راسخة للإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي بخاصة. ولاشك أن الأسرة لا تزال في اعتبار العالم كله هي وحدة الاجتماع في الأمم فإصلاح نظامها إنما هو إصلاح لدعائم الجماعة كلها. ومصر ما تزال مهبطا لأبناء تلك البلاد الشرقية التي تتفق قواعد أحوالها الشخصية مع قواعدها في مصر لأنها آخذة في الغالب عن شريعة واحدة ولأن نظامها

* السياسة الأسبوعية، ع١٠٥، ١٠ مارس ١٩٢٨، ص٣.

يرجع إلى تلك التقاليد "العثمانية" التي كانت تلك البلاد جميعا تخضع لها بحكم تبعيتها "الدولة العلية ونزولها عندما كان يصدر عن الأستانة من "خطوط شريفة همايونية".

فحركة الإصلاح التي تقدم عليها مصر، حكومة وبرلمانا، وطوائف إنما هي حركة يعنى بها الشرق كلية ويرقبها عن قرب، ليرى تطوراتها ويشاهد نتائج تجاربها يأخذها سائغة إذا هي أحسنت الإنتاج في مصر، كما كان يرقب الحركة الكمالية بعناية وتلهف وإن كانت الحركتان تختلفان مظهراً إذ تقوم الحركة الكمالية على فكرة "الثورة الاجتماعية" وإذ تقوم الحركة المصرية على مبدأ "التطور الاجتماعي". ولكل من الرأيين أنصاره ونقاده، ولكل من الرأيين فوائد ومضاره.

والواقع أن العالم أصبح منقسما إلى بلاد ذات أحوال شخصية مندمجة أحكامها في شريعة الدولة العامة تسري على جميع أبنائها مهما اختلفت عقائدهم ومهما تباينت درجاتهم الاجتماعية، وتنطبق عليهم جميعا كما تنطبق أحكام القانون المدني وقانون التجارة وقانون العقوبات ويطبقها، وإلى بلاد ذات أحوال شخصية متميزة أحكامها عن أحكام الشريعة العامة للدولة ترجع إلى أصول دينية أو تقاليد تاريخية معينة. ويكاد هذا الانقسام يتفق هذه الأيام مع ما يصطلح على تقسيم العالم إليه من شرق وغرب، ويكاد الغرب هو الذي يتميز بتوحيد التشريع والقضاء، ويكاد الشرق هو الذي يتميز بتعدد التشريع والقضاء.

والواقع إلى جانب هذا أن بلاد الشرق، ولاسيما منها ما يماثل مصر في التكوين الاجتماعي، ينقسم أهلوها إلى فئات ترجع أحكام أحوالهم الشخصية إلى أصول أديانهم، ولو في بعض نواحيها، كالمسلمين واليهود، وفئات لا ترجع أحكام أحوالهم الشخصية إلى أصل من أصول دينهم الذي ترك أحوال دنياهم لظروف الحياة في بيئتهم ولم يتعرض إلا للحياة الروحية الخلقية وما إليها من العيادات كالمسيحيين الذين تقضى عليهم المسيحية الحقة بأن "يتركون لله ما لله وأن يتركوا لقيصر ما لقيصر" فينزلوا عند أحكام الدول التي يعيشون فيها بصدد أحوالهم الشخصية. وكان هذا هو السائر والمسنون، وكانت شريعة الرومان هي التي تسري على مسيحيي الدولة الغربية كما كانت شريعة بيزنطه هي التي تسري على مسيحيي الدولة الشرقية. فلما تطورت

الأحوال وجاء الفتح العثماني وكانت قواعد الفقه الإسلامي العام تسمح بترك غير المسلمين أحرارا في تقرير أحكام أحوالهم الشخصية، آثروا الاحتفاظ بما ألفوه من قوانين بيزنطه وجعلوها قوانينهم المسيحية الخاصة.

وأن هذا التعدد وهذا التنوع في التشريع وفي القضاء لهما يسجل انقسام الجماعات إلى طوائف تعمل الأيام على توسيع هوة الخلاف بينها كلما دعمت قواعد ذلك التعدد في التشريع وفي القضاء، ومن أجل هذا كانت الخطوة التي تخطوها الحكومة المصرية في سبيل إصلاح نظم الأحوال الشخصية للكثرة الإسلامية في البلاد وكذلك الخطوة التي تخطوها الهيئات الدينية غير الإسلامية في سبيل الإصلاح نفسه لمناسبة خطوة الحكومة يجب أن نقابل بكل تعزيز من جانب الاجتماعيين الذين يعرفون أثر إصلاح الأسر في الجماعة وفي مظاهر نشاطها بنواحيه كلها.

والحق أن القواعد الإسلامية التي ترجع إلى أصول الفقه الحقة تجعل روابط الأسرة قريبة القرب كله من الروابط "المدنية" التي تسعى إليها تشريعات أكثر الدول تقدما إن لم تفقها وتذهب إلى حد الالتقاء بما يضمنه البلشفيون أنفسهم قوانينهم الجديدة من مبادئ.

أليس الزواج يتم بمجرد الإيجاب والقبول؟ أوليس الطلاق كذلك يقع بمجرد الرغبة في عدم استمرار حالة الزوجية؟ أفيحلم أنصار "المدنية المطلقة" الذين يدعون إلى "الارتباط الحسن" بأكثر من هذا؟

لكنه الغلو هو الذي طفا وهو الذي يريد رجال الإصلاح أن يقاوموه، وهي النواحي المادية التي قررها "الاجتهاد" التي يريدون أن يعدلوها باجتهادهم حتى تتمشى مع روح العصر. وهو ما نرجو لهم فيه كل توفيق، وما نرجو للبلاد الشرقية من أثره كل خير.

كلمات اجتماعية في الزواج

ووحدة الزوجة وتعدد الزوجات*

بقلم: محمد فريد وجدي

الزواج حاجة من الحاجات المعيشية غرزها الخالق الحكيم في الكائنات الحية لحفظ أنواعها، واستمرار وجودها. فإذا لم يجعله حاجة ماسة مرتكزة على أقوى الغرائز النفسية لم يحفل به حي، وبخاصة في النوع البشري، لأن تكاليف الحياة الزوجية شاقة لا يتحملها الإنسان إلا إذا كان حاجته إلى الزواج قاهرة.

وإنا لموردون كلاما عاما عن هذه العلاقة الاجتماعية، ثم مردفوه من الأبحاث بما يقتضيه موضوعه الخطير فنقول:

وحدة الزوجة:

وحدة الزوجة هو الأصل في الزواج، وهو أول ما حدث في العالم الإنساني، ثم تلاه تعدد الزوجات لأسباب سنبسطها في موضعها.

فضلا عن أن وحدة الزوجة هي الأصل، فإن هنالك أسبابا معيشية واجتماعية تدعو إليها. مثال ذلك الأمم التي يصعب على آحادها الحصول على ما يكفيها من المواد الغذائية، كالقبائل الساذجة المنتشرة في البرازيل من أمريكا الجنوبية، فإن قلة الغذاء تجبر رجالها على الاكتفاء بزوجة واحدة، لصعوبة الحصول على القوت. وتجرى هذا المجرى عينة قبائل البوشيمان في أفريقيا. فإنهم مع سماح شرائعهم لهم بتعديد الزوجات يكتفون غالبا بزوجة واحدة لتلك العلة عينها.

---

* الأزهر، ج٧، م٨، رجب ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م، ص٤٩٢ – ٤٩٧.

وقد شوهدت علاقة أكيدة بين وحدة الزوجة وبين شغل القبيلة لسطح متسع من الأرض، وتبعثرها عليه. مثال هذا قبائل الفيداه في الهند فإنهم يكتفون بزوجة واحدة، ويتشددون في ذلك للعلة المتقدمة.

ثم أن ميل المتوحشين لخطف النساء بالقوة يدعو إلى توحيد الزوجة، فإن الرجل لا يتفق له اختطاف امرأتين دفعة واحدة. فكانت وحدة الزوجة سابقة على التعدد لا محالة.

وقد استمر بعض المتوحشين على توحيد الزوجة مدة مديدة مضطرين إلى ذلك بصعوبة حصول الرجل على أكثر من زوجة واحدة إذا كانوا في جهة لا يكثر فيها النساء.

ومع هذا فلم تكن الرابطة الزوجية على شيء من المتانة. لأن الأقوى من المتوحشين كان يعدو على الضعيف فيسبى امرأته. قال العلامة اللورد أفبرى: إن الرجل من قبائل خليج هودسون بأمريكا لا يستطيع أن يحظى بزوجة إلا إذا كان صيادا ماهرا، وقويا مقداما. أما إذا كان ضعيفا عاش عزبا ولا كرامة.

ومن الأسباب الاجتماعية التي حددت وحدة الزوجة، ارتقاء فكرة الملكية عند المتوحشين وانتظام أمر الأخذ والإعطاء بينهم. وقد قلت حوادث خطف النساء عندما أعدت القبائل لها عدتها في الدفاع، فقد كان المتعرض لها يجد من الصعوبات ما يثني عزمه، أو يقع أسيرا فيلاقى صنوف التعذيب. واستمرت هذه القلة لما بدأت الأمم تشترى النساء بالدراهم أو تعطاهن في مقابل عمل يعمله الرجال على سبيل الأجر. ومن دفع لامرأته ثمنا أو تحصل عليها بعد خدمة السنين الطويلة عز عليه أن يسلم فيها إلا بعد جهاد جهيد.

ولما كان رجال القبيلة كافة لم يتحصلوا على نسائهم إلا ببذل جهود كبيرة، فتراهم يتحزبون مع كل من يدافع عن زوجته. ونشأ من ذلك اعترافهم لكل منهم بحق صيانة امرأته. وهذا السبب عينه قلل من حوادث الطلاق. فإن الرجل متى أدرك أنه لا

يستطيع أخذ امرأة غيرها إلا بدفع مبلغ من المال أو بخدمة سنين عديدة، تبصر في أمر الطلاق وكبر عليه طرد امرأته.

ثم إن هذا المبدأ ساد كل السيادة في البلاد حين تساوى فيها عدد الرجال والنساء، سواء أكانت بسبب قلة الحروب المجتاحة للرجال، أم بغيرها من الأسباب. وفي هذه الحالة ظهر أمام تعدد الزوجات حائل طبيعي شديد. فإنه في مثل هذه الحالة لا يمكن أن يجتاز الرجل بضع نساء إلا إذا أوجب العزوبة على بضعة رجال. هذه الحالة المحرجة تدعو الرجال لكراهة تعدد الزوجات، فيتكون رأي عام مضاد للتعدد فيبطل.

وقد روى العلامة (لاو) إن هذه الحالة حدثت في قبائل الدياكس من جزيرة بورنيو بالاقيانوسية، فإنها بعد أن كانت معددة للزوجات رجعت إلى مبدأ التوحيد. حتى إنه كان الرئيس منها إذا عدد زوجاته فقد مكانته في أفئدة قومه.

ومن فوائد وحدة الزوجة في مثل هذه الحالة أنه متى تساوى عدد الرجال والنساء في مجتمع كان ذلك أدعى لكثرة النسل وحفظه. والسبب الطبيعي في ذلك ما شوهد أن عدد الذرية يكون أكثر نسبيا في المجتمعات التي لكل رجل منها زوجة واحدة، من عدد الذرية في المجتمعات التي يكون لكل رجل منها أكثر من واحدة من النساء.

تعدد الزوجات:

تعدد الزوجات موجود في كل قارات العالم، ولدى جميع الأجناس البشرية، فهو منتشر لدى الفويجيين من أمريكا والأوستراليين والتسمانيين، وفي كل كاليدونيا الجديدة وتاناوفات وإيروانجا وليفو، وعند قبائل الماليوبولينزيين وتاييتي وجزائر ساندويتش وجزائر تونجار وزيلاندة الجديدة ومدغشكر وسومترا. وشائع لدى قبائل أمريكا المتوحشة جنوبا وشمالا، وعام عند أهل أفريقيا كافة، وعند أكثر أهل آسيا، ولا نجد بأسا من أن نقول وأوروبا أيضا. والفارق بينه عند هذه الأمم وبينه عند أهل أوروبا أو الأولين يعترفون به في قوانينهم، والأوربيون لا يعترفون به، ولكنهم يأتونه باسم المخادنة. فإن من الشائع هنالك أن يحتاز الرجل من النساء عددا بقدر ما يستطيع

الإنفاق عليهن، ولكن خارج نطاق القانون، بحيث لا يكون لأولئك النسوة أدنى حق يطالبن به الرجال إذا هجروهن أو استولدوهن أطفالا ولم يعترفوا بهم، وقد أصبحت هذه العادة من أعقد المسائل الاجتماعية لديهم.

وتوجد أمم تسمح قوانينها بتعديد الزوجات، ولكن تحول الفاقة بين آحادها وبين العمل بهذه الرخصة. كما هي الحال لدى قبائل الجوندس والأوستياك والفيداه بالهند.

فإذا سمحت الأحوال في بعض البيئات للنساء بالحصول على قوتهن بمحض كدهن وكدحهن، فلا تمنع الفاقة السائدة في مثل تلك القبائل من تعديد الزوجات، كما هي الحال عند الأستراليين والفويجيين.

ولا يذهبن أحد القارئين عند ذكرنا للأستراليين إلى أننا نقصد الإنجليز المستعمرين لها. فإن هؤلاء لا يختلفون في عاداتهم ونظمهم الاجتماعية عن إخوانهم في بيئتهم الأصلية، ولكنا نقصد بهم القبائل العائشة في أستراليا، وهم على حالة توحش تام، ولا يقبلون أن يدخلوا في المدنية بحال من الأحوال.

يبالغ بعض السياح في انتشار مبدأ التعدد عند جميع الرجال في البيئات التي تسمح به، وهذا غير معقول، فإنه يلزم منه أن يكون النساء في تلك البيئات أكثر من عدد الرجال أضعافاً كثيرة، ولا نرى لذلك سببا علميا، فإن الخالق جل وعز جعل عدد الإناث بقدر عدد الرجال مع تفاوت يسير، فتارة يزيد عدد النساء بضع عشرات من الألوف، وتارة ينقص بذلك القدر، فلو كان ما يقوله أولئك السياح صحيحا لكانت للبيئات المتوحشة سنة خاصة، وليس ذلك بصحيح. فقد أثبت الرواد العلميون أن تعديد النساء في تلك البيئات قاصر على الأغنياء والقادة دون سائر الأفراد. فإن أهالي جاوه وسومترا تسمح قوانينهم بالتعديد، ولكنه قاصر على الملوك والرؤساء. وقد شوهد مثل ذلك في جميع الأمم المعددة للزوجات.

لتعديد الزوجات أسباب متعددة:

ليس الداعي لتعديد الزوجات ينحصر فيما يبادر للأذهان من حب الاستكثار من الشهوات، ولكن توجد أسباب توجبه على الآخذين به في كثير من البيئات.

من ذلك: أنه قد يمتاز رجال في كل قبيلة بقوتهم العضلية وحيلهم العقلية، فهؤلاء يعتبرون من كبار المحاربين، وقد يرتقون إلى درجة الرياسة في قبائلهم. هذه الميزة تمكنهم من اختطاف عدة نساء سواء أكن من قبيلتهم نفسها أم من قبائل أجنبية. ومن هنا اعتبر اختطاف المرأة من علامات الفخار والمجد. وكلما تعددت النساء عند رجل كان فخاره أعظم وشجاعته أدعى للإعجاب. فنشأ مبدأ الاستكثار من النساء قائما في أكثر الحالات على عاطفة حب الظهور بمظهر الممتازين من الرجال. فنقل الرحالة (كلافيجيرو) أن ملوك المكسيك بأمريكا كانوا يعتقدون أنهم لا يستطيعون أن يحفظوا مكاناتهم إزاء الناس إلا إذا أكثروا من النساء والسراري.

وقد أكثر أهل الوجاهة في جزيرة مدغشكر من احتياز النساء، استزادة من الوجاهة، حتى اضطرت حكومتهم للحظر على غير الرؤساء باحتياز أكثر من اثنتى عشرة امرأة.

وروى الرحالة (بورتون) أن الفخر باقتناء النساء بلغ لدى بعض قبائل أفريقيا حد الإفراط فرأى أن لبعضهم نحو ثلاثمائة امرأة.

وانتقل مبدأ التفاخر بعدد النساء إلى أوروبا، فروى المشترع (مونتسكيو) الفرنسي المتوفى سنة (١٧٥٥) أن ملوك الأسرة الميروفنجية التي حكمت فرنسا من القرن الخامس إلى سنة (٧٥٢) كانوا يعتبرون من المفاخر استكثارهم من النساء.

وهناك أسباب اقتصادية بعثت على تعدد الزوجات، منها: أن المرأة كانت تقتن لتشتغل في الحقل وفي البيت. وقد اعتاد رؤساء كاليدونيا الجديدة بالأقيانوسية أن يتزوج أحدهم من عشرة إلى ثلاثين امرأة بقصد تشغيلهن في الحراثة والسقاية.

هذا السبب الاقتصادي أدى أهل أفريقيا أجمعين إلى تعدد الزوجات، فإن عمل النساء هنالك السروح إلى مساوف شاسعة لجلب الخشب والماء، وأزواجهن يجبرونهن على الزرع والحصاد. وعند أهل الكَفْر وهو قطر من أفريقيا الجنوبية يشغل الرجل امرأته في أشق الأعمال وأقساها. وهو يعتبرها بقرة له. وقد كلم الرحالة (شوتر)

الإنجليزي أحد الكفريين في شأن تشغيل امرأته. فقال له كيف لا أشغلها وقد اشتريتها بمالي؟

وبناء على هذا، فإن كثرة النساء عند هؤلاء الأقوام هي بمثابة كثرة الأرقام والخدام.

ومما ساعد على انتشار تعدد الزوجات، اعتبار هذه العادة من الصالحات الدينية. وقد دلت أحوال القبائل (الشيبوى) على أنهم يعتبرون المعدد للزوجات محترما عند الروح الأكبر وهو معبودهم الأقدس.

وكذا كان الشأن عند قدماء المصريين. فإن تعديد الزوجات عندهم كان لا ينافى الأخلاق الفاضلة ولا التعاليم العالية. وما خلفوه من الآثار يدل على أن الله بارك في رجال كانت لهم أزواج عدة، وسرار كثيرة.

ومن الغريب أن هذا الاعتبار لمبدأ تعدد الزوجات ليس خاصا برجال أولئك القبائل، بل بنسائهم أيضا. فقد شوهد أن نساء قبائل الكوش من أمريكا الشمالية لا ينظرن لتعدد الزوجات بعين الكراهة، ولكنهن يعتبرنها أمرا حسنا. والسبب في ذلك أن المرأة لما كانت معتبرة كالبهيمة فهي تحب أن يكون معها شريكات لتخف عنها الأعمال. وقد روى الرحالة لفنجستون الإنجليزي أن نساء قبائل الماكولوس من أفريقيا عندما سمعن بأن الإنجليز لا يعددون الزوجات صحن قائلات: إنهن لا يستطعن أن يفهمن كيف أن النساء الإنجليزيات يرضين بهذه العبادة، فإن الرجل الفاضل يجب عليه أن يعدد زوجاته إدلالا على غناه وسماحته.

هذه الآراء كما يقول الرحالة المذكور آنفا سائدة لدى القبائل النازلة على طول نهر الزامبيز من أفريقيا الجنوبية.

ومما شوهد عند السود أنه ليس لديهم حب ولا عطف على المرأة غير الميل البهيمي المعروف. فقد روى مونتيرو الرحالة الذي مكث في السودان سنين كثيرة أن الأسود لا يعرف الحب للنساء ولا الغيرة عليهن، وليس في لغتهم ما يعبر عن هذه المعاني.

وذلك اللورد أفبرى الفيزيولوجي الإنجليزي أن قبائل الهوتنتوت من أفريقيا ليس بين رجالهم ونسائهم تعاطف، حتى ليظهر أنهم يجهلون الحب جهلا تاما. وذكر مثل ذلك عن أهل الكَفْر من جنوب أفريقيا. وقال أن في (يارينا) من السودان يتزوج الرجل بالمرأة ولا يهتم بذلك إلا بقدر ما يهتم بقطع سنبلة من سنابل القمح، ولا يشاهد عليه أقل علامة للميل إليها.

وليس هذا بعيب تعدد الزوجات، ولكنه عيب الجهل إذ أنه يوجد بين القبائل الموحدة للزوجة أيضا.

ومما يجب لفت النظر إليه أن نتيجة هذه الجفوة المتبادلة بين الرجال والنساء تظهر بأفظع مظاهرها في سن الهرم، لأن الرجل لا يكون قد غرس في قلب امرأته حباً في صباه يحملها على العناية به في كبره، فتهمله أو تقصر في خدمته فيموت على أسوأ حالة.

متناقضات أخرى لدى المتوحشين:

لا يتأتى لباحث أن يجد قانونا تسير على موجبه أحوال المتوحشين، وذلك يرجع لأن الإنسان لم يطبع طبع الحيوان على أوضاع واحدة من الحياة، بسبب ما جبل عليه من الحرية في تصرفاته.

فبينما ترى كثيرا من المتوحشين لا يأبهون برابطة الزواج، ولا يشعرون بأقل عطف على نسائهم، ترى قبائل أخرى تخالفهم في هذه الميول كل المخالفة. مثال ذلك أمة الفيداه من بلاد الهند فإنها تقدس الرابطة الزوجية إلى أقصى حد، فلا تسمح لزوجين أن ينفصل أحدهما عن الآخر لأي سبب من الأسباب، مقررين أنه لا يجوز أن يفرِّق بين الرجل وامرأته إلا الموت. وهذا مستغرب من قبائل لا تزال في الدرجة الأولى من سلم الاجتماع.

هل صادف الباحثون علاقة بين قوة أو ضعف الروابط الزوجية وبين الأخلاق؟ لم يشاهد شيء من ذلك فهذه قبائل التلنكيس مع احترام رجالها لنسائهم، وحسن معاملتهن، ومع أن نساءها شديدات العطف على أزواجهن، ومطيعات لهم، تجدهم من

ناحية أخرى أكذب خلق الله ألسنة، وأشدهم لصوصية، وأقساهم قلوبا. فتجدهم يمثلون بأسراهم تمثيلا مريعا لعبا ولهوا، ويقتلون أرقاءهم قسوة وتوحشا.

كذلك حال قبائل البشاسان فبينما تصادفهم يقتلون النفس بلا أقل حرج، ويكذبون كذبا لا حد له، تجد نساءهم من أفضل نساء الأرض ومحافظة على الإخلاص الزوجي.

وعلى شاكلتهم سكان جزائر فيجي، فبينما هم على غاية ما يكون من القسوة والفظاظة، تجدهم يحفظون عهد الزوجية حفظا لا مذهب بعده.

ومن متناقضات المتوحشين أن المرأة في قبائل كوتياجاس مادامت بلا زوج لها أن تعمل ما شاءت من الجري وراء هواها، ولكن متى تزوجت حافظت على عفتها حفظا ليس بعده مرمى. ويجري مجراها نساء قبائل كومانس.

وعند أهل بيرو من أمريكا الجنوبية لا يهتم الأب بالهيمنة على سيرة ابنته، ولا تعاب لدى قومها أن يكون لها أخدان كثيرون. ولكنها متى تزوجت راعت أدق شرائط العفة، وأصبحت مثالا في الإخلاص للرابطة الزوجية. وقبائل السيبشاس لا يهتم رجالها أقل اهتمام بسيرة نسائهم قبل الزواج، ولكنهم يحاسبونهن حسابا عسيرا على مراعاة الاستقامة بعد الزواج، ويتأثرون من خرقهن سياج العفة تأثرا يخرجهم عن حدود الاعتدال.

العوامل التي تؤثر في تحسن حالة النساء:

الذي شاهده المستقرئون لأحوال النساء عند المتوحشين أن المرأة في القبائل الحربية تكون أكثر عبودية للرجل، منها في القبائل التي بدأت فيها حياة صناعية، لأن الحياة الحربية تجعل بين عمل الرجل وعمل المرأة حدا فاصلا، خلافا للحياة الصناعية، فأنها تحدث بين الجنسين شبه تساو لاشتراك الكافة فيها، فتنتسأ للرجل فكرة المساواة وتنصلح حالة المرأة.

ومن أصرح الأمثلة على ما تقدم ما يشاهد في أحوال القبيلتين المتجاورتين في بولونيزيا وهما الفيجيون والساموان، فالأولون يشتغلون بالحروب والغارات،

وحكومتهم استبدادية مطلقة، وفي أفرادهم خشونة تبلغ حدود البهيمية. وللزوج على امرأته من الحقوق ماله على الحيوانات العجم، فيستطيع بيعها أو ذبحها والتغذي بلحمها إن شاء.

أما لدى الساموان الذين نشأت فيهم مبادئ الصنائع، فقد وصلوا في ظلال السلام إلى حالة حسنة في حكومتهم وآدابهم، وحسنت حالة المرأة عندهم إلى حد أن الرجل لا يحملها من الأعمال إلا ما تطيق، ويترك ما لا تطيقه لنفسه. وإذا حدث أن الرجل فارق امرأته بعد معاشرتها سنين ترك لها شطر ماله لتعيش به.

هذه لمعة من أحوال المرأة في البيئات المنحطة لا غنى لباحث من الإلمام بها ليدرك فضل الديانة الإسلامية ومكانها من تقويم أحوال البشر.

الحركة النسائية في مصر*

بقلم: عبد الحميد حمدي

نشرت مجلة "الاجبسيان" التي تصدرها السيدة الجليلة هدى هانم شعراوي باللغة الفرنسوية في عددها الخاص الذي طبع في "باريس" مقالاً تحت هذا العنوان رأينا أن ننقله لقراء السياسة الاسبوعية وهو:

ليس من الميسور أن نحدد على درجة الدقة الوقت الذي بدأ فيه اتجاه الفكر المصري إلى تحرير المرأة. على أن شيئا من الاستقراء يرشدنا إلى أن هذا الميل وجد في أواخر عصر إسماعيل وخلال عصر توفيق. ولكنه كان ميلا خفياً غامضا ليس له من الأثر الظاهر إلا قد وجد شيئا.

ظهر هذا الميل في نفس إسماعيل باشا الذي أراد أن يحذو حذو بطرس الأكبر قيصر الروسيا فيصدر أمرا عاليا يرفع النقاب. ولو لم يضعف إسماعيل إذ ذاك أمام تذمر العلماء لكان شأننا اليوم غير ما نرى.

وظهر ذلك الميل في نفوس قليل من الأسر التي سمحت، على الرغم من شدة التمسك بالحجاب، لبناتها بأن يتلقين شيئاً من العلم على بعض الأساتذة من الرجال.

ومن النساء اللائي حملن على القيادة في الدور الأول من أدوار النهضة النسائية، وهو دور التفكير والميل، أربع يجب أن لا يغفل التاريخ ذكرهن: إحداهن المرحومة عائشة هانم تيمور الأديبة النبيلة المشهورة. اشتغلت عائشة هانم بالأدب وسبقت جميع معاصريها من الرجال، ويكفي أن يرجع الإنسان إلى شعرها ويقارنه بشعر معاصريها ليرى رأينا في غير تردد. ولا شك في أن إقدام عائشة هانم على إنشاد القصائد

---

* السياسة الأسبوعية، السبت ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦م.

وإذاعتها بين الناس في عصر لم يكن للمرأة فيه شأن يذكر كان من أكبر العوامل التي وجهت العقل المصري إلى تقدير المرأة.

والثانية هي المرحومة الست جليلة الحكيمة، التي أقدمت بشجاعة على الاشتغال بمهنة الطب فحصلت قدرا من العلم والتجربة جعلها موضع الإجلال والاحترام من معاصريها. ونحن نأسف أن لا نجد بين أيدينا من المعلومات ما يسمح لنا بإطالة الكلام على هذه السيدة الفاضلة التي كان إقدامها الجريء في ذلك العصر المظلم مثالا ساميا مشجعاً لغيرها من النساء على الدخول في ميدان الحياة العملية.

والثالثة هي المرحومة الأديبة السيدة زبيدة المغربية الشاعرة الزجالة الشهيرة. وهي سيدة نأسف كذلك إذ لا نجد بين أيدينا كثيراً من المعلومات عن حياتها. وينحصر ما نعلمه في أنها كانت أول امرأة ظهرت بين الناس سافرة، فكانت تحضر مجامع الأدباء وتساجلهم، ولها في هذا الميدان نوادر كثيرة ظريفة. وكانت كذلك تحضر ولائم الرجال كأنها واحد منهم. ومن الغريب أن الناس في ذلك الوقت – على ما كان فيه من ظلام وتعصب- لم يحملوا على الأديبة السافرة باسم الدين كما فعل كثيرون من الشيوخ في عصرنا هذا عهد قيام الدعوة لتحرير المرأة. ولعل السبب في ذلك أن الإقدام من شأنه أن يجعل الناس أمام أمر واقع لا يفيد فيه الجدل كثيراً.

السيدة الرابعة هي المرحومة الأميرة نازلي فاضل. ولهذه السيدة الكبيرة أثر جليل في تكوين الفكرة الرشيدة عن تحرير المرأة. فقد فتحت أبواب بيتها لنفر من الرجال ذوى العقول الراجحة والأخلاق الفاضلة. أمثال المرحومين الشيخ محمد عبده وقاسم بك أمين، وصاحب الدولة سعد زغلول باشا والأستاذ إبراهيم الهلباوي بك وغيرهم. فكان هؤلاء الرجال يجتمعون بالأميرة الفاضلة في سهرات تحوي كل أسباب الأدب والمسامرة الراقية. وفي هذه البيئة السامية تكونت عند هؤلاء الرجال فكرة إنشاء مجتمع مصري راق قوامه المرأة المتعلمة المحررة.

وقد ظهرت آثار هذه الفكرة عند كل من هؤلاء الرجال في مظهر خاص. على أن حياتهم البيتية جميعا قد تأثرت بهذه الفكرة لحد ما تأثرا ظاهراً.

ولم تلبث هذه الفكرة المشتركة، التي نمتها، على الأيام، عوامل الألفة والارتباط، بين هؤلاء الأصدقاء؛ إن دفعت بالرجل الجريء المرحوم قاسم بك أمين إلى نشر كتابه "تحرير المرأة" ثم كتابه "المرأة الجديدة".

وقبل أن ننتقل إلى هذا الدور الثاني أو الدور النظري من أدوار النهضة النسائية في مصر، يجب أن نشير إلى رجل كان له بحق أثر غير ضئيل في تكوين الدور الأول أو الدور الفكري من أدوار هذه النهضة: هذا الرجل هو المرحوم السيد جمال الدين الأفغاني. والسيد جمال الدين وإن كان أفغاني الجنس إلا أنه شرقي العاطفة. يرى الشرق وطنه يعمل لتحريره من قيود الاستبداد بما تصل إليه همته من جهد. كان السيد يعشق الحرية في جميع مظاهرها ويعمل لغرسها في نفوس الأمم الشرقية، فلما قدم إلى مصر التف حوله جماعة من أذكياء الشباب الذين منحتهم الطبيعة عقولا مفكرة غير جامدة أمثال المرحومين الشيخ محمد عبده وإبراهيم بك اللقاني والأستاذ هلباوي بك ودولة سعد زغلول باشا وكثيرين غيرهم. وحتى بعد نفي السيد من مصر وإقامته في القسطنطينية كان يختلف إليه في أواخر أيامه جماعة من أذكياء الشباب وأفاضلهم أمثال الأستاذ أحمد بك لطفي السيد.

كان السيد جمال الدين كما قلنا شديد الشغف بالحرية في جميع مظاهرها. وكان من غير شك يميل إلى تحرير المرأة. وكان يوجه أنظار تلاميذه إلى هذه الناحية بطريق غير مباشرة، حدثنا الأستاذ الهلباوي بك أنه كان جالسا مرة مع السيد جمال الدين والمرحوم إبراهيم بك اللقاني وجماعة آخرين في الجزيرة بين المزارع فمرت عن بعد سيدة إنجليزية راكبة جوادا فلما لمحها السيد خاطب اللقاني بك دون أن يلتفت ناحية السيدة فسأله: ما أحسن ما تتمنى يالقاني؟ فأجابه رحمه الله: أن تكون لي زوج كهذه. فأبدى السيد علامة الاستحسان.

من هذه الحكاية على بساطتها يدرك الإنسان أن السيد جمال الدين كان يميل إلى تحرير المرأة وكان يوحي بهذا الميل إلى تلاميذه.

نرجع الآن إلى الدور النظري دور الكتابة ونشر المبادئ والنظريات بين الناس.

بدأ هذا الدور حوالي سنة ١٨٩٦ أي منذ ثلاثين سنة بنشر المرحوم قاسم بك أمين كتابه تحرير المرأة، ويجب أن نلاحظ أن الدور النظري من أدوار النهضات هو دائما أشد الأدوار جدلا ومشادة.

لم يكد يظهر كتاب "تحرير المرأة" حتى قامت حوله ضجة شديدة وهاج العلماء وماجوا وألفوا لجنة للرد عليه باعتباره عملا خارجا على الدين وانتدبت هذه اللجنة للرد أحد كبار العلماء المرحوم الشيخ محمد حسنين البولاقي. ومن الغريب أن يقع اختيار اللجنة على الشيخ حسنين الذي ربى ابنه الفاضل وبناته الكاملات على أحدث النظم العصرية، وفي المدارس الأوربية.

ومن الذين ردوا على قاسم بك محمد بك طلعت حرب؛ ومن الغريب كذلك أن يتصدى طلعت بك لهذا الموضوع فتناقض أقواله إذ ذاك أعماله فيما بعد، فقد اشتغل الرجل بتشجيع التمثيل وكان أول من ناصر المرأة العصرية المسلمة على الاشتغال بالتمثيل والبروز على المسرح سافرة راقصة مغنية.

ومن الأشخاص الذين اشتهروا بالرد على قاسم أمين الأستاذ محمد بك فريد وجدي. بل أن الأيام لم تلبث أن أظهرت لنا زوج فريد بك الفاضلة، وهي تنشئ مجلة شهرية وتشتغل بالسياسة وتعمل من الأعمال ما كان فريد بك يرى أن المرأة يجب أن ألا تشتغل به.

وإذ كنا لا نريد الكلام بالتفصيل في هذا الموضوع فإننا نكتفي بالإشارة على أن قاسما، وإن كان قد مات قبل جميع الذين ردوا عليه، فإن كتاباتهم جميعا قد ماتت قبل موته وبقيت مبادئه وآراؤه قائمة في الوجود تزداد كل يوم قوة ونمواً ذلك لأن الطبيعة لا تسمح بالبقاء إلا للأصلح.

لم تصادف أقوال قاسم أمين كثيراً من الأنصار الذين يستطيعون أن يصرحوا برأيهم في شجاعة غير هيابين لذلك السلطان الوهمي الذي يفتعله أنصار القديم لأنفسهم، وحتى أصدقاء قاسم الذين كانوا يشاركونه فعلا في الرأي لم يستطيعوا أن يؤيدوه علناً. ولعل هذا التردد من قوم عرفوا برجحان العقل وبالعلم يدعو إلى الكثير

من الأسف على أن شجاعة قاسم بك أمين كانت كافية لأن تقف أمام الزوبعة الشديدة التي أثيرت عليه وأن تهدئها مع الأيام.

ومن الحق أن نذكر في هذا المجال رجلا كان من شباب ذلك العصر وقف برهة إلى جانب قاسم فكتب بضع مقالات يؤيد بها مذهبه ذلك الرجل هو المرحوم إبراهيم رمزي بك رئيس قلم الترجمة بوزارة الحقانية.

استمرت الزوبعة بضع سنين ثم هدأت ثائرتها وحسب الناس أن مبادئ قاسم قد اندثرت حتى إذا كانت سنة ١٩٠٦ تجدد هبوب الزوبعة على أثر بضع وعشرين مقالة نشرها كاتب هذه الكلمة في جريدة أمين التي كان يصدرها إذ ذاك محمد بك مسعود وحافظ بك عوض تحت عنوان "كلمات عن المرأة"

وهنا يجب أن نشير إلى سيدة فاضلة كان لها أثر في النهضة العملية للنساء تلك هي المرحومة ملك حفني ناصّف أو "باحثة البادية" كما أرادت أن تدعو نفسها بعد الزواج.

أظهر الآثار التي أحدثتها المرحومة ملك هانم: إقدامها على الاشتغال بالتعليم فهي أول فتاة مصرية من بنات الرجال المعروفين أقدمت على الاشتغال بمهنة التدريس.

وقد خطت المرحومة بعد ذلك خطوات مشكورة في سبيل رفع شأن المرأة المصرية ولها كثير من المقالات والمحاضرات القيمة في هذا الموضوع. ولم تكن رحمها الله تتمشى مع جميع آراء القائلين بتحرير المرأة وسفورها. ولها رد على خطاب لي ألقيته في سنة ١٩٠٨ "تحرير المرأة" عارضت فيه رحمها الله بعض الشيء فكرة السفور.

استمرت الحملة الجديدة في موضوع تحرير المرأة بعد أن توفى المرحوم قاسم بك أمين في شهر إبريل سنة ١٩٠٨ وفي يونيه من هذه السنة أقيمت لقاسم حفلة تأبين تحت رئاسة سمو الأمير أحمد فؤاد (جلالة الملك اليوم). وحضر هذه الحفلة عدد كبير من علماء الأمة ووجوهها وشبانها المتعلمين. وكان حجم الأسف الذي ظهر بوفاة قاسم دليلا على ما أحدثت مبادئه من الأثر البالغ في النفوس.

وقد حدث عند الإعلان عن هذه الحفلة أن حدّد الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش يوم تأبين قاسم موعداً لخطابة يلقبها في موضوع المرأة. وفي هذه الخطابة حمل الأستاذ على فكرة تحرير المرأة وعلى القائمين بها حملة شديدة، فرأيت أن أقابل هذا بإلقاء خطاب عام في تحرير المرأة بكازينو حلوان وقد حضر الاجتماع عدد كبير من الرجال والنساء.

وعلى أن الأيام لم تلبث أن عدّلت في رأي الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش فأصبح اليوم يرى رأي أنصار المرأة.

ومن الصحف التي فتحت صدرها واسعا لفكرة تحرير المرأة "الجريدة" لسان حزب الأمة التي كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد بك لطفي السيد صديق قاسم أمين ونصير مذهبه.

وقد كان من أثر مناصرة الجريدة لفكر تحرير المرأة أن ازداد أنصارها جرأة فأخذوا يبدون آراءهم علناً بينما أخذت حركة الجمود تهمد شيئا فشيئا. وقلت حماسة رجال الدين الذين ردوا على قاسم من قبل وعلى غيره بعد ذلك. واستمرت الحال كذلك إلى أن عطلت "الجريدة" في سنة ١٩١٥ أثناء الحرب العالمية. وفي هذه السنة أنشأت جريدة "السفور" الاسبوعية. فكان إنشاؤها في سبيل تكوين مركز لأنصار المرأة يظهرهم في ميدان العمل ظهوراً واضحا واشترك في القيام بأمر هذه الجريدة أربعة من خير شباب مصر المتعلم هم الأساتذة الشيخ مصطفى عبد الرزاق والدكتور طه حسين والدكتور منصور فهمي والدكتور محمد حسين هيكل.

والت "السفور" عملها مدة سبع سنوات كاملة أحدثت في خلالها أثراً كبيراً في الحياة الاجتماعية وأصبحت فكرة تحرير المرأة وقد تمكنت من نفوس الشباب الذين لم يعد ينقصهم الانتفاع بهذه الفكرة ولكنهم كانوا يتعلمون الوسيلة لتعميقها.

لم يكن أنصار المرأة يقدرون أن تثمر جهودهم في وقت قريب. فهم يعلمون أن مثل هذه المبادئ تحتاج إلى زمان طويل حتى تختمر في النفوس اختماراً لا سبيل معه إلى كتمانها. ولكن شاءت الظروف أن تختصر الوقت وأن تسرع بدفع المرأة في الطريق.

فلم تكد الحرب تضع أوزارها في نوفمبر سنة ١٩١٨ حتى نهضت مصر مطالبة بحقها في الحياة الحرة المستقلة تلك النهضة التي أدت إلى ثورة مارس سنة ١٩١٩ وما أعقبها من حوادث.

كان هذا الانفجار السياسي الخطير دافعاً للمرأة على الظهور في ميدان الحياة العملية والاشتراك مع الرجل في الدفاع عن حقوق البلاد. وهنا يبتدئ الدور الثالث من أدوار النهضة النسائية أو الدور العملي. على أن مقدمات هذا الدور قد ظهرت قبل ذلك ببضع سنين فقد أحس الناس بفائدة تعليم البنات إحساساً ماديا "إذ أصبحت الفتاة تستطيع كسب عيشها عن طريق التدريس. فبعد أن كان الآباء يرون في اشتمال بناتهم بالتعليم سُبة وعاراً أصبحوا يتنافسون في إلحاقهم بمدارس المعلمات ولاشك في أن هذا الإقبال من شأنه أن يمهد الطريق للنهضة العملية.

فلما كانت ثورة سنة ١٩١٩ خرجت الفتيات إلى الطريق سافرات يشاركن المتظاهرين وينادين معهم بحياة الوطن. قوبل هذا الانفجار من جانب أنصار المرأة ومن جانب المرأة نفسها بالارتياح الشديد وقوبل من أنصار القديم بالصمت الشديد، ولم ينطق منهم غير رجل أو اثنين من كبار الشيوخ تصديا للرد على ما كتب في هذا الموضوع على أن حركة هؤلاء لم تلبث أن لحقت بسابقاتها.

نشطت المرأة للحياة العملية وسرى التقليد بين النساء، ولكن مثل هذه الحركة كان لابد لها من التنظيم لتسير في طريق مأمونة بعيدة عن الخطر. عند ذلك ظهرت في الميدان السيدة الجليلة هدى هانم شعراوي وصديقاتها الكبيرات أمثال السيدة شريفة هانم رياض. تولت هدى هانم قيادة الحركة النسائية في مصر، فأحسنت إدارة دفتها. ولم يمض وقت قصير حتى رأت هي وصاحباتها تغيير الزي القديم الذي أصبح علما على الجمود فاخترن لباساً وقوراً سافراً هو الذي يلبسنه الآن. ولم يلبث هذا اللباس أن انتشر في مدينة القاهرة ثم الإسكندرية ولا يزال ينتقل من مدينة إلى مدينة.

لم يقتصر عمل هدى هانم على إزالة الحجاب وتغيير الزي، بل دخلت بالمرأة في طريق الحياة العملية الجدية بإنشاء المشاغل ودور التطبيب والصناعة وتعويد الفتاة الاشتراك في الحياة العملية العامة. هذا إلى جانب إنشاء ناد نسائي عظيم هو نادي

الاتحاد النسائي وتأليف الاتحاد النسائي المصري والاشتراك في الاتحاد النسائي الدولي إلى غير ذلك من الأعمال الكثيرة المعروفة.

ولهدى هانم فضل كبير في توسيع دائرة إرساليات البنات إلى أوروبا. كما لها الفضل الأول في وضع قانون حماية الفتيات من الزواج في سن مبكرة.

ولما كنا لا نزال في طليعة الدور العملي من أدوار النهضة النسائية فإنا لا نستطيع أن نحدد على وجه الدقة ما سيأتي بعد ذلك من الخطوات القريبة على أننا لا نستطيع أن نحتم هذه الكلمة المجملة قبل أن نشير إلى أن بعض أنصار المرأة قد حققوا فكرتهم من الوجهة العملية فعاشوا مع زوجاتهم في بيوتهم وفي المجتمعات على المبادئ التي رسموها. فكان ذلك سببا في أن قلدهم كثيرون غيرهم ولا تزال هذه الحركة سائرة في طريق الانتشار.

وإذا كان بعض الذين ناصروا المرأة في الدور النظري قد تخلفوا في الطريق أثناء الدور العملي بعد أن أصبحوا أزواجا وتنقصهم الشجاعة في تطبيق مبادئهم على الحياة العملية، فقد يكون لهؤلاء ظروف استثنائية خاصة. ولعل الأيام القريبة تقضي على هذه الظروف كما قضت على غيرها فيظهر هؤلاء الأنصار في الميدان العملي كما ظهروا في ميدان الفكر والنظر.

نهضة المرأة وتعليمها*

علي ماهر باشا

(تعليم المرأة في مقدمة المسائل الاجتماعية التي تشغل الرأي العام في هذه الأيام. ولما كان معالي علي ماهر باشا وزير المعارف الجديد أول من أدخل نظام قبول البنات المصريات في المدارس العليا رأى الأستاذ كريم ثابت بمناسبة تقلد معاليه وزارة المعارف في الوزارة المصرية الجديدة أن يضمن هذا المقال طائفة من آراء معاليه الجليلة في هذا الموضوع).

نشرت إحدى الصحف المصرية من أيام طائفة من الصور لأوانس مصريات يتلقين العلم في كليات الآداب والعلوم والطب بالجامعة المصرية جنباً إلى جنب مع اخوتهن الشبان فكانت أول صور من نوعها تنشر على الجمهور المصري، وتصادف اننا كنا نزور في ذلك اليوم معالي علي ماهر باشا وزير المعارف الجديد، فأشرنا في خلال حديثنا إلى تلك الصور فأبدى معاليه اهتماماً بالموضوع إذ لا يخفى أنه صاحب مشروع قبول البنات في كليات الجامعة المختلفة، وهو المشروع الذي سعى لوضعه وعمل على تحقيقه لّما كان وزيراً للمعارف في سنة ١٩٢٥، وأدى الحديث إلى الكلام على تعليم المرأة ونهضتها، فأدلى الوزير بآراء جليلة في هذا الشأن رأينا أن ننقل أهمها في ما يلي:

مساواة المرأة بالرجل

استهل معالي الوزير حديثه بالكلام على مساواة المرأة بالرجل من الوجهة الأدبية فقال:

((ليست المطالبة بمساواة المرأة بالرجل مسألة جديدة، فقد برزت إلى الوجود في أدوار شتى، ولكنها لم تتخذ شكلها الحديث وتصادف عناية عند الناس بها إلا في القرن

---

* الهلال، ج٦، س٣٨، أول يونيو ١٩٣٠، ص١٠٣٩-١٠٤٢.

التاسع عشر، أما نجاحها الذي يشار إليه الآن بالبنان فجله بدأ في القرن العشرين، ومما هو جدير بالتنويه به هنا أن الفوز الذي تظفر به النساء في مبدأ نهضتهن هذه أتيح لهن لا بالدعوة فقط إلى ما طمعن به، بل بالخدمة التي أسدينها إلى المجموع. هذا هو سر نجاح هذه الدعوة التي أخذت تحدث تغييراً عظيماً في نظام الاجتماع الغربي فبعد ما سارت الحركة في سبيل الفوز كما هو مشهود الآن صار مبلغ نجاحها يتوقف على الاتجاه الذي يتجهه والمشكلات الاجتماعية والعمرانية التي تعالجها واجتناب المبالغة والغلو وعدم السعي للطفرة ومواصلة العمل المنتظم ذي النتائج التدريجية التي تشبه البناء في هذا التدرج وفي المتانة أيضاً)).

تعليم المرأة وتربيتها

((غير أن المرأة لا تستطيع أن تؤدي الخدمة التي تعتقد أن في طاقتها أداءها إلا إذا استعدت لها بالتعليم والتربية ولم يكن في القوانين العامة ما يحول دون عملها وجهدها، وقد أثبت الواقع أن القوانين نفسها لا تثبت طويلاً على البقاء إذ كان فيها حيف على المرأة وكان في المرأة مقدرة لا نزاع فيها. خذ مثلاً مسألة المطالبات بحق الانتخاب في إنجلترا، فقد ظللن يطالبن بهذا الحق أعواماً وأثرن ضجة عظيمة حتى سجن بعض منهن واستهدف البعض الآخر لسخط الجمهور، ولكن الخدمة الجليلة التي خدمتها النساء في إبان الحرب العظمى وحلولهن محل الرجال في الأعمال الشاقة المحفوفة بالخطر كالعمل في مصانع الذخيرة والمفرقعات وسوق السيارات إلى ميادين القتال وتمريض الجرحى والمرضى من الجنود في المستشفيات المهددة بقنابل المدافع والبواخر المعرضة لضرب الغواصات- كل هذا وسواه أكسب النساء في عيون الرجال منزلة جديدة لم تكن لهن من قبل فضعفت المقاومة وخفت المعارضة وسهل ما كان صعباً وهان ما كان محالاً وعدلت قوانين الانتخاب وغيرها من القوانين العامة)).

نهضة المرأة الغربية

ثم استطرد معالي الوزير إلى القول: ((ومعنى هذا أن المرأة في الغرب نالت حقوقاً لم تكن لها بعد ما أثبتت مقدرتها على أداء واجبات تضارع هذه الحقوق وتساويها،

فكانت المسألة والحالة هذه مظهراً من مظاهر القاعدة العمرانية القديمة، وهي أن كل حق يقابله حق، ولا يخفى أن المرأة امرأة قبل أن تكون شرقية أو غربية فمطالبها واحدة ورغائبها متماثلة ونزعاتها لا تختلف باختلاف الأجواء والبلدان، بل تتفاوت بحسب منازل ارتقائها والوسائط التي تتاح لها ومن أهم هذه الوسائط التعليم فكما أن التعليم والاطلاع على تاريخ البشر وارتقاء الشعوب يحمل الشعوب المهضومة الحقوق على المطالبة بحقوقها، فان هذا التعليم نفسه يفتح عينيّ المرأة إلى ما حرمته من أسباب الحياة الحرة. ولا يراد بالحياة الحرة هنا الحياة المطلقة من كل قيد فان هذه حياة الفوضى، بل المقصود الحياة التي يتسع فيها المجال للنساء لاستعمال مواهبهن لا في الوظيفة العامة فقط وهي تربية العائلات وإدارة البيوت مع ما في هذه الوظيفة من الفخر والشرف بل في غيرها من الأعمال لمن يحسنها أو لمن تسمح لها ظروفها بها.

((فالذي حدث في الغرب لا بد أن يحدث مثله في الشرق أيضا ولا بد من أن تسير هذه النهضة النسائية كلما انتشر التعليم وكثر عدد المتعلمات، ولكن نجاح النهضة ونيلها لعطف الرجال والنساء على السواء يتوقف على مبلغ النفع الذي تجنيه بلدان الشرق وشعوبه منها على نحو ما حدث في الغرب. وقد صارت الحضارة الشرقية بحيث تفتقر إلى عمل النساء خصوصاً في الدوائر التي يجدن العمل فيها بطبيعتهن وما رزقن من الكفاءات الخاصة فإذا تحولت هذه القوى إلى وجهات أخرى أو اكتفي بالقشور دون اللباب فان سير الحركة يتأخر حتى يصلح نظام السير ويستوي القصد منه)).

الغرض من التعليم المدرسي

وانتقل معالي الوزير من ذاك إلى الكلام على الغرض المقصود من التعليم المدرسي للبنات خاصةوللطلبة عامة فقال:

((ولقد اختلف هذا الغرض باختلاف العصور والشعوب، ففي أدوار الانحطاط كان الغرض الأسمى أن تملأ أدمغة الطلبة بالمعلومات والنظريات والحقائق أو ما يعد في حكم الحقيقة ولو كان باطلاً، ولا يزال لهذا النظام أثر باق في كثير من مدارس العالم حتى أرقاها، فان الطلبة في تلك المدارس ينتهزون فرصة قرب الامتحان السنوي فيعمدون إلى

كتبهم ودفاترهم ويقضون النهار والليل في استظهار المعلومات والحقائق وقد يستأجرون مدرسين خصوصيين لمساعدتهم على ذلك حتى يتهيأوا للامتحان ويجتازوه.

((أما في أدوار الارتقاء ومنها العصر الذهبي في تاريخ اليونان القديم فان التعليم تربية والغرض الأسمى منه تربية الملكات وتقوية القوى العقلية والبدنية والأدبية وتمرينها. ولا يتم هذا على أفضل الوجوه إلا إذا عمت هذه التربية جميع القوى، فالتعليم الذي يقوي الحافظة والذاكرة مثلا ويغفل تقوية ملكات الاستنتاج وصحة القياس وفن التطبيق يكون تعليما ناقصاً ولا يقرب من التربية على الإطلاق،والتعليم الذي يكتفى فيه بأنحاء القوى العقلية مع إهمال الملكات الأدبية والقوى البدنية لا يستحق أن يسمى تربية ولا يجعل الذي يتعلمونه أهلا لأداء المهام المطلوبة من شعب ناهض.

((ولا يخفى أن مهمة التربية وإنماء الملكات وتهذيب القوى وصقلها وعدم إغفال شيء منها مهمة تقتضي كثيراً من روح التفاني والبذل والابتكار وإنشاء روح المحبة والاحترام في نفوس الطلبة فلا يعدمون في المدارس العطف الذي ألفوه في بيوتهم. ولكنه يكون عطفاً مقروناً بخبرة ونظام وهو ما لا يتوافر في التربية البيتية حيث تتغلب عواطف الحنو على مقتضيات الواجب، وحيث يرجح التساهل على ما يمليه العقل، وهو ما لا يجوز أن يكون في المدارس وما يستطيع اجتنابه)).

كلية قصر الدوبارة للبنات

قال معاليه: ((ولأجل تحقيق الأغراض المتقدمة أنشأنا كلية قصر الدوبارة للبنات فسدت فراغاً عظيماً وجاءت من أرقى المدارس التي يصبو المصري إلى انشائها في بلاده، ولا أغالي إذا قلت إنها تمتاز من بعض الوجوه على جميع المدارس النسائية الأجنبية الراقية لأن ما تنفقه على قسم التدبير المنزلي مثلا لا يسع تلك المدارس ان تنفق مثله لأسباب مالية وان ما يقال عن ذلك القسم يصح ان يقال مثله عن اقسام شتى أخرى، ولا يتسع لي المجال الآن لأن أبسط لكم بالتفصيل ما تتلقنه الفتاة المصرية في كلية قصر الدوبارة وما تتمرن عليه فيها فحسبي الإشارة إلى أنها تتمرن على كيفية تنسيق الازهار وعلى أصول اعداد المائدة وصنع الحلوى وتقديم الشاي وتنظيم الحفلات

البيتية للدلالة على العناية العظيمة التي تبذل في سبيل تربيتهن تربية راقية تجعلهن قادرات في المستقبل على رفع المستوى الاجتماعي لبيئاتهن إلى المنزلة الملائمة لعلمهن وعلم رجالهن)).

البنات والمدارس العليا

فقلنا لمعالي الوزير: ((وهل أسفر انتظام البنات في سلك كليات الآداب والعلوم والطب عن النتيجة التي كنتم تتوقعونها)).

فقال معاليه: ((إن هذه النتيجة التي أسفرت عنها التجربة تبعث على الارتياح التام وهنا أجد أنه لا مندوحة لي عن الإشارة إلى أنه لما فكرنا في إخراج هذا المشروع من حيز الفكر إلى حيز العمل خامر كثيرين شك كبير في نجاحه وذهب المتخوفون في تشاؤمهم إلى القول ان العائلات الكريمة لن تقدم على إرسال بناتها إلى تلك الكليات. فلم نصدق ذلك، وقد اثبت الواقع عكس ما ذهبوا إليه إذ أن جميع الأوانس اللواتي يترددن الآن على تلك الكليات ينتمين إلى أكرم العائلات ولا أخالني في حاجة إلى التنويه بأن هناك أماكن خاصة حجزت لهن في الفصول التي يجلسن فيها مع الفتيان وأنهن يتلقين بعض الدروس الطبية على حدة كما أنهن يقضين أوقات الاستراحة في فناء منعزل عن الفناء المخصص للشبان.

((ومما لا ريب فيه أنه متى تخرجت الدفعات الأولى من البنات ((الطبيبات)) سيشعر الجمهور المصري بالخدمة الجليلة التي سيسدينها إليه ولا سيما في العائلات التي لم تألف دعوة الأطباء الرجال إلى معالجة بعض أفرادها)).

فقلنا: ((وهل تعتقدون معاليكم أن الفتاة المصرية ستطرق قريباً باب مدرسة أخرى غير المدارس المشار إليها آنفاً)).

فقال معاليه: ((حتماً وسيجيء يوم، وهذا اليوم ليس بالبعيد، تدخل فيه الأوانس المصريات مدارس التجارة ليتلقين فيها العلوم التجارية والاقتصادية التي تؤهلهن للاشتغال بالأعمال الحرة أسوة بأخواتهن الغربيات)).

نصيب المرأة في توطيد السلم العالمي ❖

حديث مع السيدة هدى شعراوي

ما كاد الله يقبض إلى جواره المغفور له علي شعراوي باشا أحد الأقطاب الثلاثة الذين توجهوا في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى دار الحماية البريطانية وجاهروا للسير رجنلد ونجت المعتمد البريطاني إذ ذاك بأن المصريين أضحوا أهلاً لأن يحكموا أنفسهم وأنهم يطلبون السماح لزعمائهم بالسفر إلى أوروبا ليعملوا على تحقيق استقلال بلادهم – نقول انه ما كادت تلك النفس الأبية تنتقل إلى جوار خالقها، حتى خاضت السيدة الجليلة هدى هانم شعراوي معترك الحياة الذي أبلى فيه قرينها بلاءه الحسن ونشرت محله الراية التي أودعها إياها لا في سبيل القضية السياسية التي لها رجالها بل في سبيل رفع كلمة المرأة المصرية وإعلاء شأنها حتى تبلغ المستوى الذي تتبوأه شقيقتها الغربية فجاهدت في هذا السبيل جهاداً مجيداً، كان شاقاً في بادىء الأمر لأن كثيرين من الناس أخطأوا فهم الغاية التي تسعى لها السيدة هدى؛ فحملوا عليها حملة شعواء بنوها على مختلف الأسباب التي استطاعوا تلفيقها وادعاءها، ولكنها لم تحفل بهذه العقبات التي اعترضت لها، وعكفت على تذليلها متذرعة بالمثابرة والثبات إلى أن فازت بتحقيق مقصدها وأصبح مواطنوها ينظرون إليها كزعيمة الحركة النسائية في مصر ورافعة لواء نهضتها.

وقد سافرت السيدة هدى في هذا الصيف إلى ألمانيا لتحضر جلسات المؤتمر النسائي الدولي الذي عقد في برلين وتمثل فيه ((الاتحاد النسائي المصري)) الذي ترأسه عصمتها وكان يصحبها في رحلتها الكاتبة القديرة الآنسة سيزا نبراوي محررة مجلة ((الاجبسيان)) المجلة النسائية الشرقية الوحيدة التي تصدر باللغة الفرنسية

❖ الهلال، ج١، س٣٨، أول نوفمبر ١٩٢٩، ص١٤-١٧.

لاطلاع المرأة الغربية على كل خطوة تخطوها المرأة الشرقية في طريق النهضة النسائية. وقد اتفق عقد ذلك المؤتمر في الوقت الذي كان جلالة الملك يزور فيه مدينة برلين زيارته الرسمية فكان ذلك من أكبر البواعث التي بعث الألمان على مضاعفة الاهتمام بمقدم الوفد النسائي المصري والمبالغة في الترحيب به. وقد كان من أبهى الحفلات التي أقيمت إكراماً له مأدبة العشاء التي أدبتها البارونة فون كاردورف زعيمة النهضة النسائية في ألمانيا وعقيلة وكيل مجلس الرخستاج وجعلت السيدة هدى واسطة عقدها ودعت إليها جمهوراً كبيراً من الوزراء والكبراء وأعضاء البرلمان حتى إذا استقر بهم المقام حدثتهم عما شاهدته من آثار النهضة النسائية في خلال زيارتها لمصر في الشتاء الماضي ولما انتهت من كلامها دنت من السيدة هدى وقبلتها وهي تقول: ((ان ألمانيا لسعيدة اليوم بأن تقبل شقيقتها مصر)) فصفق الحاضرون تصفيقاً شديداً وهتفوا لمصر ثلاثاً.



وقد عادت السيدة هدى إلى مصر حديثاً فرأينا أن نقابلها ونظفر منها بحديث عما شاهدته في خلال رحلتها الأخيرة فقابلتنا بما طبعت عليه من لطف ومجاملة وأخذت تحدثنا عن مشاهداتها وآرائها حديثاً عذباً مستفيضاً بلهجة فصيحة تعرف ما تريد أن تقول وتقدر مدى ما تروم قوله محيطة بالظواهر الاجتماعية من جميع نواحيها مقلبة الحوادث العالمية التي لها صلة بالنهضة النسائية على جميع وجوهها فكان حديثاً طريفاً استهلته عصمتها بقولها انها لما زارت الولايات المتحدة الأمريكية وشاهدت فيها من مظاهر الحضارة والمدنية ما استوقف نظرها واسترعى اهتمامها تبادر إلى ذهنها أن الأميركيين بلغوا ذروة ما يستطيع الناس بلوغه في توفير أسباب رفاهيتهم الاجتماعية وظل هذا الاعتقاد يسودها رغم كثرة تجولها في بعض البلدان الأوربية إلى أن أتيح لها زيارة ألمانيا في هذا الصيف فتبدد ذلك الاعتقاد من مخيلتها إذ تحقق لها أن الأمريكيين وصلوا إلى ما كان الألمان قد بدأوا به وأن أساس كل ما رأته في أمريكا من الأمور التي خلبت لها قائماً في ألمانيا التي هي الينبوع الحقيقي لكل تقدم ورقي وعمران حتى في الفنون الجميلة فان عصمتها لما زارت دار البلدية في برلين لتحضر

المأدبة التي أدبتها عمدتها إكراماً لأعضاء المؤتمر النسائي أدهشتها ما حوته تلك الدار الفخمة من آثار الفن العصري وازدادت دهشتها كثيراً لما علمت ان تلك الآثار موجودة من قبل الحرب العظمى مع ان الفن العصري لم يشع في سائر بلدان أوروبا إلا بعد الحرب العظمى.



ثم استطردت السيدة هدى إلى الكلام عن مقام المرأة الألمانية الحالية فقالت: ((لقد وصلت المرأة الألمانية بعد جهاد وكفاح داما خمساً وعشرين سنة إلى أقصى ما تستطيع المرأة أن تصبو اليه، ومما لا ريب فيه أن المرأة الألمانية تتمتع اليوم بحريتها كاملة، وما كانت هذه الحرية التي نالتها عن جدارة واستحقاق لتحولها عن الواجبات الملقاة على عاتقها أو لتنسيها واجباً منها، بل هي تعمل اليوم بكد وجد لتساعد الرجل على إقالة ألمانيا من عثارها بدون أن تهمل شؤون زوجها وأولادها، وسهرها على رفاهية أولادها وسعادتهم هو الذي يدفعها الآن إلى الحركة التي قامت بها أخيراً للمطالبة بتخويلها نفس الحقوق المدنية التي يتمتع بها الرجل في ألمانيا وذلك لكي تضمن لأولادها ما يلزم لتربيتهم وتعليمهم إذا كان زوجها مسرفاً طائشاً أو مبدداً مستبداً)).

وهنا سكتت هدى هانم لحظة ثم قالت: ((وتعلمون أنني أدبت في برلين مأدبة عشاء لجمهور من وزراء الألمان الحاليين والسابقين وكرائم الأوانس والسيدات ويسرني أن أخبركم أن وزير الحقانية الألمانية كان في مقدمة من لبى الدعوة إلى تلك المأدبة وقد خطب فيها بعد ما سمع أقوال فريق من الخطباء الألمان والمصريين فقال انه يتشرف بأن يكون من أنصار النهضة النسائية في العالم وانه لمن بواعث اغتباطه أن يجاهر في هذه المأدبة المصرية بأنه وهو كوزير للحقانية الألمانية سيفرغ قصارى طاقته ليعمل على تحقيق مطالب المرأة الألمانية التي ترمي إلى مساواتها بالرجل في الحقوق المدنية)).
وهنا ذكرت السيدة هدى انها لما سمعت منه هذا الكلام نهضت وشكرته على مجاملته الرقيقة ومضت محدثتنا الجليلة في حديثها فقالت: ((ولا أخالني مخطئة إذا قلت لكم إن مقام المرأة الألمانية الحالية يقوم على دعامة قوية هي في نظري أعظم دعامة تستطيع

نهضة نسائية أن تقوم عليها وأعني بذلك ان الرجل الألماني يسلم بحقوق المرأة الألمانية مقتنعاً لا ممتثلاً بخلاف الحالة في البلدان الأخرى حيث يسلم الرجل بمطالب المرأة ممتثلاً لا مقتنعاً، وأهمية هذا الفرق بين الحالين لا تخفى على المفكر، وليس من شك في أن هذا الاقتناع هو الذي حدا بوزير الحقانية على المجاهرة بما سجلته المرأة الألمانية عليه)).



وسألنا السيدة هدى عن المؤتمر النسائي الدولي الذي حضرته في برلين في هذا الصيف فقالت: ((إن الذي دعى إلى عقد هذا المؤتمر هو الاتحاد النسائي الدولي وقد كان لعقده ثلاثة أسباب جوهرية أولها الاحتفال بانقضاء خمس وعشرين سنة على تأسيس الاتحاد النسائي الدولي، وثانيها البحث في مطلب المرأة الخاص بتعميم حقها في الاشتراك في الانتخابات النيابية، وثالثها انتهاز هذه الفرصة للقيام بمظاهرة كبيرة في سبيل حركة السلم في العالم)).

فقلنا: ((وهل تعتقدين عصمتك ان حركة اشتراك المرأة في الانتخابات النيابية أسفرت عن النتيجة التي كانت تبغيها؟)) فقالت: ((طبعاً! وقد بلغ عدد الدول التي اعترفت بهذا الحق للمرأة خمساً وعشرين دولة، وثبت لي في أثناء إقامتي في برلين أن النائبات الألمانيات اللاتي يجلسن في مجلس الرخستاج أسدين إلى بلادهن خدمات جليلة بالآراء السديدة التي أبدينها عند نظر القوانين الاجتماعية وقوانين العمل التي تحدد ساعات العمل للنساء والأولاد، والحقوق التي يجب ان تتمتع بها الأم العاملة قبل الولادة وبعدها إلى غير ذلك من الأمور التي كان لا بد للمرأة من إبداء رأيها فيها لكي يفصل فيها على الوجه الأكمل. ومما لا ريب فيه انه إذا كانت كفة حزب العمال الانجليزي قد رجحت في الانتخابات الأخيرة فان الفضل في ذلك يعود إلى الأصوات التي منحته إياها النساء لأنه لما كانت المرأة تميل الآن إلى السلم بكل جوارحها أعطت الناخبة الانجليزية صوتها للحزب الذي ترى أن برنامجه يطابق مبادىء السلام أكثر من غيره، فكان من نتيجة ذلك تصفية مسألة التعويض وجلاء الجنود الانجليزية عن بلاد الرين وعرض مشروع معاهدة ممتازة على مصر، وسفر المستر مكدونلد إلى

الولايات المتحدة ليقف مع المستر هوفر رئيس الجمهورية على مسألة تخفيض السلاح البحري)).

قالت: ((إن المرأة اكتوت بنار الحرب العظمى أكثر من الرجل لأن جميع نتائج الحرب وعواقبها وقعت على رأسها. نعم ان الذي حارب وقتل وجرح هو الرجل ولكن الشخص الذي تحمل المصاب وويلاته بعد ذلك هو المرأة، فهذه المرأة نفسها قد سئمت الحرب بل إن مجرد شبحها يخيفها ويثير نار الأحزان الراكدة في قلبها، فلذلك تراها الآن تسعى لقطع دابرها بكل قواها وما دامت هذه غايتها فستفوز بتحقيقها، ولا اظن أنني في حاجة إلى بسط التأثير العظيم الذي تستطيع المرأة ان تؤثره في وسطها وبين أفراد أسرتها كما أنني لست في حاجة إلى وصف الخدمات الجليلة التي تستطيع المرأة أن تسديها إلى السلم بتوجيه جميع قواها إلى بث روح السلم والوئام بين أولادها وأقاربها، وقد كان للمظاهر التي أقامها أعضاء المؤتمر انتصاراً للسلم وقع عظيم في نفوس الألمان والأجانب الذين شاهدوها. ومن بواعث الارتياح أن مصر كانت ممثلة فيها)).

واذ أحببنا أن نعرف رأي السيدة هدى في حق المرأة في الاشتراك في الانتخابات النيابية من الناحية المصرية قالت لنا: ((إذا كان ليس من المتيسر الآن للمرأة المصرية أن تشترك في الانتخابات النيابية فإننا نأمل أن يتيسر لها ذلك يوما ما إنشاء الله نرجوا أن لا يكون أمده بعيداً. وعلى كل حال انني أرى انه يجدر بالمرأة المصرية أن تشترك أولاً في مجالس المديريات والبلدية التي هي ليست في الواقع سوى برلمانات صغيرة حتى إذا تمرنت فيها على معالجة مرافق البلاد الحيوية ومارست بحث المسائل العامة استطاعت بعد ذلك ان تؤدي مهمتها في مجلس النواب بما يحقق الغاية من وجودها فيه)).



وانتقلت السيدة هدى بعد ذلك إلى الكلام عما كان للوفد النسائي المصري من الأثر الطيب في أعمال المؤتمر، فقالت ((لو لم أكن رئيسة الوفد النسائي المصري الذي اشترك في أعمال المؤتمر المذكور لجاز لي أن أحدثكم عن الدور البارز الذي لعبه هذا

الوفد في الأيام القليلة التي قضاها في برلين، فحسبي ان أردد لكم ما ذكرته البارونة فون كاردوف في إحدى خطبها إذ قالت عند إشارتها إلى الجهود التي بذلتها سيدات مصر: ((وبلغ من شدة إعجابي بنشاطهن وحماسهن انني قلت في نفسي لو لم أكن ألمانية لأحببت أن أكون مصرية)) ولقد أظهرت ممثلات مصر لممثلات الدول الغربية التي اشتركت في المؤتمر أن مصر ليست شطراً من مجاهل افريقية ولكنها غدت اليوم في حالة تمكنها من الجلوس إلى جانب المرأة الفرنسية والانجليزية والألمانية. فتمثل بلاد الفراعنة تمثيلا مشرفاً خليقاً بكل إجلال وإكبار)).

- ١ -

مشكلة الزواج في مصر❖

محاضرة فكري أباظة/ ألقيت في قاعة يورت بالجامعة الأمريكية

سيداتي. سادتي:

أنتم تلمحون أنني أزين أصبعي البنصر ((بدبلة)). وبالرغم من انها موضوعة خطأ: على اليمين من ناحية ((الابندسيت)) لاعلى الشمال من ناحية ((القلب)) فقد خدعت هذه ((الدبلة)) الكثيرين والكثيرات فظنوا أني متزوج أو خاطب. وقد سببت لي أضراراً وضيعت علي فرصاً. أما الفرص التي ضاعت فهذا سري الخاص لا أبوح به ولا أذيعه. وأما الأضرار فآخرها ان جناب مدير هذه المحاضرات ظن أنني متزوج، أي خبير بأمور الزواج، أي عالم سيكولوجي، عميق، خطير الشأن، فكلفني ان أحاضر لكم في مشكلة الزواج في مصر وأبت كبريائي الأعزبية – غير المتأهلة أن أتقهقر. فجئت معتمداً على علم هذه الأيام، وفن هذه الأيام. وهو: التهويش!



لعلكم تتسائلون: ما هي الأدلة على أن المحاضر في هذا الموضوع الاجتماعي خبير بموضوعه حتى لا يضيع وقتنا وحتى نستغل ساعتنا هذه بما هي جديرة به من الاستغلال؟!

أدلتي هي:

❖ الهلال، ج٣، م٤١، أول يناير ١٩٣٣، ص٣٢١-٣٢٩.

أولاً- سني. فقد بلغت الليلة الخامسة والثلاثين وثلاثة أشهر وخمسة عشر يوماً. فبيني وبين سن العقل وسن الحكمة وسن عضوية مجلس الشيوخ بضع سنين. وقد حكم ((وليم بت)) بريطانيا وهو أصغر مني بضعة أعوام. وتزعم ((مصطفى كامل)) مصر بأسرها وهو أصغر مني بثلاثة أعوام. واكتسح ((الاسكندر الاكبر)) العالم بأسره وهو أقل مني بجيل...

ثانياً — عاشرت متزوجين ومتزوجات. وخاطبين وخاطبات. ومطلقين ومطلقات، من كل الاجناس وكل الأديان، واستعرضت عللهم وأمراضهم فكشفت الباطن والظاهر. ومرت علي في المحاكاة قضايا زواجية وطلاقية وخطوبية زهاء أربعة عشر عاماً...

ثالثاً — خطبت في سنة ١٩٢٠ فتاة كنت افتديها بنفسي واتفقنا على كل التفاصيل، حتى اصطدمنا بمحل الإقامة فقلت: الزقازيق محل عملي ورزقي! وقالت أمها المثقفة: لا! إما هيليوبوليس أو جاردن ستي فأنفسخت الخطبة!...

وخطبت فتاة سنة ١٩٢٣ واتفقنا على كل التفاصيل، حتى قال والدها: انه يجب ان اخلع عني رداء المحاماة واتحلى بالشريط الملون على الصدر العريض قاضياً في مصر فأنفسخت الخطبة!...

وخطبت في سنة ١٩٢٥ فتاة طالبة اسمها توحة واتفقنا على كل التفاصيل، حتى قالت أمها في آخر الأمر: أن توحة صغيرة وتخاف.... فيجب أن تكون الدخلة والإقامة في المنزل الكبير فأبت رجولتي ان أقيم في منزل زوجتي فأنفسخت الخطبة!...

وخطبت أخيراً في صيف ١٩٢٦ فتاة وحددنا ميعاد عقد الزواج يوم الثلاثاء فإذا بي استلم بالبريد دعوة لحضور حفلة قرانها يوم الخميس بآخر أرشق مني قواماً، وأجمل هنداما، وأكثر مالاً وأحسن حالاً...

انتم ترون إذن سيداتي وسادتي أن محاضركم رجل اكتوى بنار الزواج وأن من حقه أن يتكلم وأن من واجبكم أن تسمعوا وعلى الله الاتكال!...

- ٢ -

مشكلة الزواج في مصر*

استفتاء لنفر من العلماء والمفكرين/ وهو الجزء الثاني من المحاضرة التي ألقاها فكري أباظة في قاعة يورت بالجامعة الأميركية

وصلنا لمشكلة النسل وأشعر أني أواجه موضوعاً دقيقاً. فلا شك أن أغلبية الشبان يحسبون الف حساب للنسل الكثير وما يتطلبه من النفقات الكثيرة... ومن الصعب علي ان أجرح الآذان بشرح نظرية التحكم في النسل والافاضة فيها. ومن الصعب علي ان ادعوا لتقليل النسل فهذه دعوة اجتماعية غير نزيهة... ولكن ما العمل ونحن مهددون بأزمة سببها الخوف من كثرة الأولاد. وقد درست الموضوع حق الدرس، ومن رأيي إلا يحتوي منزل الزوجية على أكثر من زوجين وثلاثة من الأولاد على أكثر تقدير. أما العلاج الذي أنصح به والطريقة التي ارسمها للزوجين فهذا لا يقال في محاضرة عامة وانما يهمس به في الآذان أو تعد له محاضرة خاصة لا يحضرها إلا المتزوجون والمتزوجات. وسأفكر أنا وبعض زملائي الأطباء في الدعوة إلى تلك المحاضرة المنتظرة...

ولكي تعلموا سيداتي وسادتي انني تعبت في هذه النقطة الخطيرة من نقط موضوع الزواج فانى أقرأ عليكم استفتاءً خاصاً ((بالعقم الطبي)) أي بمنع الحمل بالوسائل الطبية. وهي فرصة أنتهزها لشكر حضرات الأطباء الذين تكرموا بمساعدتي في الموضوع وهم حضرات النوابغ: نجيب بك محفوظ، الدكتور شفيق، والدكتور الدياسطي. ولكم أن تستفيدوا من هذه الناحية الطبية كل الاستفادة. ولكنني رأيت قبل

---

* الهلال، ج٤، م٤١، ١ فبراير، ١٩٣٣، ص٤٥٧ – ٤٦٥.

هذا أن أؤسس البحث على أساس شرعي ديني مدعم فلجأت إلى عالم كبير راسخ القدم في فنه وهو الأستاذ ((احمد بك ابراهيم وكيل كلية الحقوق. وأليكم رأيه أولا ثم آراء حضرات الأطباء. ولكن يجب أن تعلموا أنني حذفت – مراعاة لوسط المستمعين – كثيراً من حجج علمائنا وأعلامنا. وموعدنا ((بحرية وعصرية البحث المكشوف)) محاضرة خاصة تجمع وسطاً خاصاً.

رأي الأستاذ احمد بك ابراهيم وكيل كلية الحقوق الملكية

((... وقد علمت مما تتقدم أن جمهور العلماء يقولون بجواز المعالجة لمنع الحمل قبل نفخ الروح فيه ((واني أقول لك في الختام ان هذه المسألة قد وضح حكمها من جهة الدين والشرع الإسلامي وهو جواز المعالجة لمنع النسل أو تقليله على رأي أكثر الفقهاء. لاسيما وانتم تعلمون أتم العلم حال شبابنا وفتياتنا الآن. وعهدي بك أنك بعيد النظر في كل ما تقول وما تكتب. وأنا مؤمن بهذا ولكني سقت اليك هذه الكلمة ليطمئن قلبي... والسلام عليكم ورحمة الله)).

رأي الدكتور نجيب بك محفوظ

((رداً على خطابكم الذي ذكرتم فيه أنكم تنوون البحث في حل أزمة الزواج وتطلبون رأي فيما إذا كان من المستطاع منع الحمل بوسائل طبية بغير أضرار بالزوجة أبدى ان الوسائل المتبعة لمنع الحمل تختلف بحسب السبب..

((... وأما الأحوال التي يطلب فيها منع الحمل لأسباب اقتصادية فليلجأ غالبا إلى وسائل ميكانيكية ومستحضرات خاصة كثيرا ما يتبع استعمالها ضرر قد يكون بالغاً في بعض الظروف فضلاً عن كونها غير مضمونة التأثير...)).

رأي الدكتور أحمد شفيق

((أخي فكري

((احتراماتي وتحياتي وشكري لتشريفي بالاستشارة في موضوع بحثك ومعالجتك مشكلة الزواج في مصر، وهي لا شك عويصة وخارقة لكل منطق في كثير

من وجوهها وأنا واثق – مما أعلم من تاريخ كتاباتك – أنه لابد لك من مهاجمتها بطريق أسلوبك.

((أما عن سؤالك فقد تناوله بالبحث والاهتمام فريق من الأطباء في أوروبا وغير الأطباء أيضا مجاراة للتطور الحادث في صفوفهم، وكان نتيجة طبيعية لتعميم التعليم بينهم أولا واشتداد سبل العيش على الإنسان مع الغلو المطرد في رغباته وضروب أفراحه، حتى أصبح طبيعياً أن يئن تحت عبء الزواج والتناسل وما يجره من المسئولية والمطالب والآلام ثانياً. ولذا لم يتركوا باباً من طرق المنع إلا بحثوه. وتوصلوا فعلا إلى طرق متعددة فعالة لاحراز ((العقم الطبي)) كما شئت أن تسميه لو أن التسمية تقع موقعها الحرفي إذا تقيدنا فيه فقط بالأسباب المرضية من غير ان نتخطاها إلى الأوجه والاعتبارات الاجتماعية والمنطقية. كما ان الطب والأطباء المسئولين يقيدون الإجهاض الصناعي بمبررات واضحة محدودة ويصمون ما عداها ((بالإجهاض الإجرامي)) فهم لذلك لا ينظرون بعين راغبة لطرق منع الحمل إلا في نفس الحدود التي يبررها الإجهاض الصناعي لما تسببه جميع الطرق المعروفة من أضرار. وهذا يفسر موقف الأطباء المسئولين إزاء هذه النقطة الاجتماعية الهامة والتي تواجههم كل يوم إعراضها لتبرير الموقف ولو ان السؤال لم يطلبها.

((أما عن الشطر الثاني فلا شك أن هناك ضرراً جسمانياً من هذا الذي يمنع به الحمل يتفاوت في تأثيره بحسب نوعه، وباختلاف الطبع. وربما اطمأن الشخص لتجاربه بادىء بدء ولكن بمرور الزمن يتراكم التأثير حتى يبدو بنتائجه، ولا بد من التذكير – حتى يبدو لنا الضرر واضحاً – بأن المرأة في نوعها الجنسي خلقت لأهم وظائف الخليقة أو الطبيعة وهي التناسل واستمرار النوع، وفي بعض الخلقات الوطيئة تتناسل هذه بدون احتياج إلى شريك. وربما كانت هي فعلا الأصل. وعلى أي حال فهي العامل الأهم في استمرار الخليقة بغناها الحالي وعليها تقع أهم تبعات التناسل من حمل وإرضاع وتربية، بينما يستخدم الرجل في العمل لتوريد حاجاتها وما تهديه للوطن من نسل، وأمامنا مثل قريب في إقطاع الأنعام وغيرها فقليل من الذكور يفي بحاجات تناسلها.

((إذن فالمرأة لا بد لها من الحمل وهذا فعلا ينمي جسمها ونفسيتها وعقلها. وعوده يحفظ لها كيانها الفسيولوجي بل يجدده. وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون حرمانها من تأديته يعود عليها بالأضرار التي تنشأ من عدم الوظيفة، فلو حرمنا العين من النظر أو اللسان من النطق أو اليد من العمل فترت واضمحلت وظائفها، ولا بد من أن يفت في اليد بمضى الوقت عليها بالتدريج. وهذا مشاهد فعلا في حال المرأة فيما خصص في جسمها لهذه الوظيفة السامية فتنبىء بالضمور، وعكس ذلك تتجدد وتترعرع تلك بذاتها عند من لا تضمن عليها باداة التجدد. ومن هذا الذي نراه في تجاربنا اليومية يتضح لنا أساس التغييرات التي تعترض كثيراً من النساء في سن الفتور الطبيعي المسمى بسن اليأس فتكثر شكواها الجسمية والنفسية. وتبكر عادة تلك الاعراض عند من عداها ممن أثر على مجاميعهن المنع، وكان ذلك قسراً وقصداً.

((وهنا لابد لنا أن نتعظ بالأمر المألوف في الحياة العامة حتى إنه أضحى كمبدأ لنا، وهو اننا ندفع ثمناً لكل مسرة أياً كانت، ويكون الثمن عادة أو منطقياً بقدر ما اكتسبناه من مسرة، وان لم يكن دائماً كذلك، فالمرأة التي تحرم عائلتها والمجتمع الإنساني مما خلقت لأجله حفظاً للكيان أو جرياً وراء مسرة أياً كان نوعها أو تمتعاً بعيشه خاصة أو ما أشبه ذلك من أسباب اجتماعية محضة – لا بدلها من أن تدفع لذلك ثمناً ان لم يكن في جوهر أعضائها فعلى حساب نفسيتها أو كليهما.

((هذا. ولقد لمستم أخوتكم موضوع منع الحمل كأول من تصدى لهذا البحث الاجتماعي في مصر. ولأهمية شخصكم في بحث اجتماعياتنا عامة – وهي من أنتج مواضيع الإصلاح المطروحة في بلدنا الناشىء المرن – أرجو من أخوتكم رجاء خاصاً هو عدم مضاهاة بلدنا في بدء تكوينه ببلاد أوروبا التي لا يطرأ عليها تغيير أياً كان إلا بعد أن يمحصه الاجتماعيون وكتابهم من جميع أوجه البحث والمناقضة. وإذا تركنا للعامة طرق المنع في أيديهم حتى ولجزء وافر من الخاصة لا بد أن يسيئوا استعماله ويعود علينا بالنتائج السيئة. وكلنا نعلم قوة التقليد بين صفوفنا وخصوصاً ما خف شأنه من أوجه التقليد.

هذا وكلنا نعلم مقدار الوفيات البالغ في الطفولة بيننا، وربما كان من أهم أبواب الإصلاح – إذا لزم المنع للمواليد عامة كأمر يخص الوطن – محاولة الإقلال أو منع التعدد في الزوجات وتقييد الطلاق بشروطه الإسلامية العادلة.

وهناك جمع غفير من الأطباء في أوروبا يرتزقون من هذا المورد الخصب الذي يحذره في مصر الآن المسئولون من الأطباء، إرجاء لأحد خطوب المدنية الحديثة إذا استعمل في غير محله.

وفي الختام أرجو أن تسامح إطالتي التي يبررها أهمية الموضوع من وجه عام. ولعلي أكون قد أجبت على سؤالك بما يفي ((شراهة الاطلاع)) إذا سمحتم بالمجاز من قبول أسمى احترامي.

رأي الدكتور الدياسطي

((.. وسائل تحديد النسل شتى وليس أحدها بضامن منع الحمل إطلاقاً. وهي إما عقاقير تستعملها المرأة أو اخلاط يستعملها كلا الزوجين أو أحدهما..

((... كل ذلك قد يحول دون الحمل ولكنه كما ذكرت لا يمنعه بتاتاً .. وأما إذا كان عند الطبيب سبب أو أسباب وجيهة تستدعي عمل إجراء حاسم فهناك وسيلتان: إما إجراء عملية فتح البطن وإزالة مقطع من كلا البوقين وربطهما.. وإما تعريض.. للأشعة. وفي الحالة الأولى لن تحمل السيدة بعدها، وفي الحالة الثانية قد يكون من المحتمل ان يعود إليها.. وليس هذا مضموناً فقد يزيد مقدار الأشعة عن الحد اللازم فيسبب للمريضة أمراضاً عصبية)).



سيداتي وسادتي:

كاتبت بعض أقطابنا في الموضوع وسألتهم على من يلقون تبعة أزمة الزواج الحالية: أعلى الفتيات أم على الفتيان أم على أهلهم أم على التقاليد المادية؟ وقد تكرم بعضهم فتفضل بالرد على واني أشكر لهم جزيل الشكر عنايتهم بمساعدتي في هذه

المحاضرة وأشكر الظروف التي أتاحت لكم أن تختتم هذه المحاضرة بآراء هؤلاء الكبار وستجدون حتما فيها أنضج الآراء وأصح النظريات .

رأي فضيلة الأستاذ الشيخ مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر السابق

((حضرة الأستاذ

((السلام عليكم ورحمة الله. وبعد فقد وصلني كتابك الذي سألتني فيه رأيي عمن تقع عليه مسئولية أزمة الزواج. وهل هناك اقتراح تشريعي يساعد على تبديد هذه الأزمة.

((ولا أظن أنك سقطت على خبير فان الجواب على سؤالك يتطلب دراسة دقيقة للطبقات في مصر ودراسة لنفسية الشبان والفتيات، ومثل هذه الدراسة غير ميسورة لي.

((ولولا حرصي على مساعدتك بعض المساعدة في علاج هذا الموضوع لكان من حقي أن أسكت عن الكتابة فيه.

((وقد يبدو لي أن هذه الأزمة غير موجودة في بلاد الأرياف حيث لا توجد المدنية الحديثة وحيث يقل الشعور بها وبما تستلزمه، وأنها بارزة واضحة في المدن حيث يقوى الشعور بالمدنية ويشتد التنبه إلى ما يستلزمه من الترف في المسكن والملبس والمركب والزينة وأنواع اللهو المباح منها وغير المباح. وإذا أنت سلمت بهذا امكنك التسليم بأن المدنية هي سبب الأزمة وأن عليها وحدها تقع المسئولية. واني أريد بكلمة المدنية ما يفهمه العامة والجمهور منها، وهي المدنية الحاضرة بفضائلها (ان كان لها فضائل) ونقائصها لا المدنية الفاضلة الكاملة.

((وإذا بحثت الأسباب التي تدعوا الشبان والفتيات إلى الإحجام عن الزواج تراها جميعها ترجع إلى المدنية.

((الشاب يحجم عن الزواج لأنه يطمع في زوجة غنية يساعده مالها على الاستمتاع بزينة الحياة وزخرفها. ويريد زوجة يستطيع هو إسعافها بما تصبوا إليه

نفسها وتصبو إليه نفسه من هذا الزخرف، ويريد أن يكون له ولها من الثروة ما يمكنهما من تربية الأولاد وتعليمهم تعليما راقيا ومن توفير أسباب السعادة لهم. وهذا غير ميسور إلا لعدد قليل من الناس. أضف إلى هذا أن خروج الفتيات على التقاليد دفعة واحدة أوقع الرعب في قلوب الشبان.

والفتاة تريد زوجاً موفور الثروة يستطيع أن يوفر لها جميع ما ترغبه وتطلبه، وهذا الذي ترغبه غير واقف عند حد . ثم انها تضع أمامها مثالا للزوج يخلقه لها الخيال ويجيد ابداعه وتصويره ثم تطبق هذا المثال البديع على ما قد يعرض لها من الشبان فلا تراه ينطبق إلا على القليل النادر.. وقد صار سلطان الفتيات على أهليهن قوياً أيضا في هذا العصر وهم يتبعون رغباتهن. فهذه الأسباب كما ترى ترجع إلى المدنية الحاضرة، ويجب أن تحتمل المدنية الحاضرة مسئولية أزمة الزواج.

((ثم انك رجل تشتغل بالقانون وأظنك على اطلاع بما صدر من القوانين التي حدت أنواع الحريات. وأعتقد أن كل شيء ما عدا العلاقات الزوجية وروابط الأسرة يمكن الصبر فيه على احتمال القوانين. أما روابط الأسرة فانها لا تحتمل ذلك. وهل ترى أن يتم عقد الزواج بالإكراه، وهل فكرت في نتائج زواج يجبر عليه الزوجان بقانون؟

((أما تحديد المهر ونفقات العرس فلا يوصل إلى نتيجة حاسمة. نعم ان المغالاة في المهر ونفقات الأفراح بغيضة إلى النفوس وهي معطلة في بعض الأحيان، ولكنها ليست أصل الداء. بل الداء الحقيقي هو ما يعقب الزواج من النفقات التي تتطلبها المدنية الحاضرة سواء أكانت نفقات الزوجة والمنزل أم نفقات الأولاد ومن هذا تعلم اني لا أرى اصدار تشريع للخلاص من هذه المعضلة الاجتماعية، ولكن على القادة والزعماء والمفكرين ان يحاربوا هذه المدنية الباطلة وان يبثوا مدنية فاضلة قوامها الدين والخلق والعلم.

((ولا أريد بالدين حفظ قواعده وتصورها بل أريد الإيمان بها إيماناً يملأ النفوس رغبة في الله ورهبة منه، ويضع الحياة الدنيا حيث وضعها الله. وهذا القدر يتفق والمدنية الفاضلة فإن الدين الحق والمدنية الحقة سواء لا يمنعان الاستمتاع بزينة الحياة

الدنيا في الدائرة التي لا تنافي الفضيلة. وأقصد بالخلق الخلق الفاضل الذي يزدان به صاحبه أكثر مما يزدان بالجاه والمال، والذي يجعل النفس راضية مطمئنة صابرة على احتمال مكاره الحياة صابرة على الدأب والعمل في غير ضجة حتى يصل صاحبها إلى ما قدر له غير آسف على شيء فات، والذي يجعل صاحبه شجاعاً يواجه الناس بثوب نقي زهيد القيمة ونفس رفيعة القدر. وأريد العلم الذي يدعو إلى التواضع والذي يعرف صاحبه قدره وأقدار الناس وأقدار كل ما في الدنيا من حق وباطل وصحيح وبهرج، ويجعل لذة صاحبه به أكبر من كل اللذات. ولك تحياتي واحترامي)).

رأي الأستاذ محمد علي علوبة باشا

((صديقي العزيز الأستاذ فكري

تطلبون رأيي في أزمة الزواج في مصر وعلى من تقع مسئوليتها على الشبان أم على الفتيات أم على أهليهم أم على التقاليد المادية، وتطلبون إن كان لي اقتراح تشريعي يساعد على تبديد هذه الأزمة .

((والذي ألاحظه أنه لو كان لهذه الأزمة وجود في القرى – وهو ما أشك فيه كثيراً – فانما يكون نتيجة الحالة الاقتصادية دون غيرها .

((أما في المدن وبين الطبقات المستنيرة فقد وجد عامل جديد نشترك فيه مع غيرنا ولا سبيل للتحكم فيه، وهو عامل الحيطة والنظر إلى المستقبل، فإن الشاب والفتاة كلاهما يريد أن يطمئن على مستقبله بدخل مضمون قبل أن يرتبط بواجبات زوجية قد تنمو مع الزمن ويصبح القيام بها عسيراً.

((هذا إذا صرفنا النظر عن أن العالم قد صار الآن مادياً وأن فريقاً من الناس هنا كما في الخارج يطلب من الزواج جاهاً أو ثروة. ولم أدخل هذا الفريق في تقديري.

((وبرغم أن العوامل التي ذكرتها لكم عامة ولا يمكننا التحكم فيها، فإن في مصر عاملا له فيها أثره الخاص ويجب علينا أن نفكر فيه وهو عامل التفاوت الفكري والتهذيبي بين الجنسين .

نعم في مصر تفاوت عظيم بين الشبان والفتيات. فإن المدارس تخرج لنا كثيراً من الشبان لا يجدون عدداً من الفتيات المثقفات يكفي للاقتران به. وتعليم الفتاة عندنا لم يتسع إلى درجة يرى فيها كل شاب بغيته.

((وفي هذا يجب لحل الأزمة نشر تعليم الفتاة على أساس صحيح حتى يوجد التوازن بين الجنسين وحتى يكون العرض مساوياً للطلب، وإلا اضطر كثيراً من الشبان مع الأسف إلى التزوج بأجنبيات أو إلى عدم الزواج. وهؤلاء هم الذين لا تغريهم المادة وإنما يرغبون بصدق وإخلاص في أن يتزوجوا ممن تكون على درجة من الذكاء والثقافة والأخلاق كافية لتفهم معنى الهناء العائلي .

((من هنا ترون أن ليس من العدل إلقاء المسئولية على الشبان كافة أو على الفتيات كافة أو على التقاليد المادية فإن هذه ستبلى مع الزمن، وأن لا ضرورة للتفكير في تشريع لا فائدة منه. وانما الحل ما عرضته عليكم)).

((وأرجو أن تلاحظوا أن بحثي مقتصر على موضوع الزواج. وهو بعيد عن موضوع المواليد. فإن مصر بحمد الله ما زالت من أكثر بلاد الدنيا إنتاجاً لولا كثرة وفيات الأطفال فيها كثرة لا تحمد عليها. وإذا وصل القائمون بالأمر فينا إلى صيانة الطفل مما يهدده في حياته الأولى ظهر لكم فيما بعد بحث طريف في أزمة كثرة السكان.

((وتقبلوا تحياتي واحترامي)).

رأي محرم بك فهيم نقيب المحامين الشرعيين

((عزيزي حضرة الأستاذ .

((... إن ما أخذتم على عاتقكم علاجه قد أعضل على كثير من المفكرين في هذا العصر ولو أنهم رجعوا إلى الدين لوجدوا أن تعاليمه وأحكامه أنجح علاج، وأهدى ما يوصل إلى المطلوب. فعلى الآباء والمربين وبالذات تقع مسئولية ما وصلنا إليه مما أصبح في حاجة إلى ذلك العلاج، فلو أن هؤلاء كانوا يدينون بما فرضه الله وأمر به منتهين عما نهى عنه لتخرج أولادهم فروعاً على أصول لا تفترق عنها ولا تتباين معها.

((... أرأيت يا حضرة الأستاذ كيف لو اتبعت أحكام الدين وغض الرجال أبصارهم... وتحجب النساء ولم يتبرجن لكان هذا داعية إلى الزواج بعامل الطبيعة لأنها لا تجد عند جموحها لا يحد منها غير الزواج واتجاه الرغبة اليه.

((لا أظنك يا أستاذ بعد ذلك غير مسلم بأن إتباع تعاليم الدين وأحكامه هي العلاج الوحيد في البلاد الإسلامية للمشكلة التي تعالجونها. ولا شك أنه لتحقيق هذه الوسيلة يجب وضع تشريع يفرض تعاليم الدين، ويأمر بأوامره، ويحدد من العقوبات الرادعة ما يكفل الوصول إلى ذلك، ولا بأس في اشتماله على ما يجعل الزواج واجباً عند البلوغ إلى السن التي يحددها القانون لا لعذر، وعلى عقوبة إهمال هذا الواجب بما هو مقرر عند بعض الأمم الأخرى التي رأته من وسائل العلاج الذي تنشدونه.

((والسلام عليكم ورحمة الله))

رأي الأستاذ عزيز بك خانكي عن الزواج المسيحي

((أخي الفاضل

((أزمة الزواج هي — أولا وقبل كل شيء - أزمة مال. الشبان في زماننا هذا يتطلعون في الغالب إلى البنت ذات الدوطة، وبعبارة أصح يتطلعون إلى الدوطة قبل البنت. تكثر الرغبات في البنت بمقدار ما يعده والدها من دوطة. أما الجمال والكمال فيأتيان بعد المال. إلا ترى أنه في عهد اليسر والرخاء وحيث يكثر استعداد الآباء لدفع دوطة لبناتهم، يزداد اقبال الشبان على الزواج .

((أضف إلى هذا أن بنات هذا الزمان بلغن من الرقي الفكري والأدبي درجة جعلتهن ينظرن إلى الشبان نظرة تدقيق فيه شيء من الغلو والكبرياء.

((وقل أن تجد زواجاً الدافع إليه ائتلاف القلوب مع حب متبادل أو وحدة في مستوى التربية النفسية أو العلمية.

زد على هذا وذاك روح الاستقلال التي بدأت تنبث في نفوس الشبان وتفضيلهم — لزمن ما — العزوبة على الزواج استبقاء لحريتهم أطول زمن ممكن.

((فأزمة الزواج مشكلة مالية أخلاقية. والسلام عليكم ورحمة الله))

رأي فؤاد أباظة بك مدير الجمعية الزراعية

((١- مسئولية الشبان

((أولاً – المسئولية الكبرى تقع على الشبان المتزوجين بالأجنبيات الذين يزداد عددهم كل يوم فهم في نظري العنصر المباشر لتحطيم القومية المصرية.

((... ان الأولاد ينشئون ضعافاً في قوميتهم المصرية بسبب انحيازهم لجنسية والدتهم وتشرب زوجها وأفكارها، وهي في معظم الأحوال لا تسر المصري الصميم.

((... ان سقوط (غرناطة) وتدهور الدولة الإسلامية في الأندلس يرجع إلى الزواج المختلط في تفصيل لا يتسع له المجال.

((ثانياً – الشبان (لسانهم طويل) ينسبون إلى الفتيات ويذيعون عنهن أخباراً بالحق وبالباطل وهذا - في الحالين – لا يليق.

ذلك لأنهم لم يتعودوا في تربيتهم المنزلية المعيشة في وسط عائلي يختلط فيه الجنسان كأصدقاء .

((٢ – مسئولية البنات

((أولاً – اندفاعهن في تيار المدنية فلا يجدن في الوسط المصري كل ما يروق لهن من الخروج والتردد على التياترات، ودور السينما، والمراقص، والرحلات الخلوية، والمعاشرة الحلوة بوجه عام...

((ثانياً – التغالي في المظاهر وعدم القناعة وكثرة النفاق، فعلى البنات تصحيح هذه الاعتقادات بالأعمال لا بالأقوال.

((٣- مسئولية الأهل

((أولاً – ترك الحبل على الغارب للأولاد وعدم الرقابة اليقظة وعدم النصح والإرشاد

((ثانياً – قدوة الأهل بالذات يجب أن تكون قدوة طيبة.

((٤- التشريع

((أولاً – ضريبة على المصري المتزوج من أجنبية.

((ثانياً – ضريبة على كل طفل ينتجه الزواج المختلط.

((ثالثاً – عدم توظيفه في الحكومة المصرية.

((رابعاً – عدم الاعتراف بمصرية الأطفال.

((خامساً – ضريبة على العزوبة.



سيداتي وسادتي:

ان اهتمامنا بالسياسة شغلنا عن موضوعاتنا الاجتماعية الخطيرة، فظلت مشاكلنا تسير على غير هدى وعلى غير نور. فنحن فقراء في تقرير المشاكل الاجتماعية وفي درسها وفي معالجتها. ونشكر الجامعة الأمريكية التي تتيح لنا من حين لآخر هذه البحوث. وأني أشكركم على أن سمعتم هذا الوقت الطويل . وأرجوا أن يكون موضوعي المقبل ((مشكلة كثرة الزواج في مصر)) وأعدكم عند ذلك بأن أحضر لالقاء المحاضرة ومعي أولادي (المحروسين) ان شاء الله!

أعدى أعداء الزواج في مصر

بقلم: فكري أباظة

سيداتي وسادتي:

أعدى أعداء الزواج في مصر هم الآباء، والأمهات، والمتزوجون!

الآباء والأمهات، والمتزوجون، ينشرون بكل حماسة وبكل قوة لا في الميادين والشوارع فقط - وانما داخل البيوت - دعاية عنيفة، مرة، حامية، متكررة، ضد الزواج...

لأقل حادث تافه تنشب المعركة بين الأب والأم أمام الأولاد في سن الإدراك، وسن الالتقاط، وسن الترسيخ.

وتتكرر هذه المآسي المنزلية وغيرها مراراً في الشهور وفي السنين والأولاد يصغون إلى هذه الدروس إصغاء تاماً في سن الطفولة، ثم يميزونها تمييزاً دقيقاً في سن الفهم، ثم يحللونها تحليلاً كاملاً في سن النضوج، حتى إذا بلغوا سن الزواج واقترح عليهم ان يتزوجو تذكروا دروس الأب والأم، وشكاوي الأب والأم، وترددوا وخلقوا لوطنهم مشكلة الزواج!...

وفي مصيف رأس البر وفي غيره على سنتين متواليتين أجريت إحصائية عن اجابات المتزوجين عن الزواج فكانت مؤلمة: ٩٩ في المائة من المتزوجين ينصحون لك بعدم الزواج والواحد الباقي في المائة يقول لك: نعم، ولا!

تلك الدعاية الخطرة المنتشرة التي تعم جميع الأرجاء في هذا القطر العامر بالبنين والبنات. وليس الآباء والأمهات والمتزوجون أعداء الزواج فقط من حيث لا يشعرون. بل هم أعداء أنفسهم وأعداء أبنائهم وبناتهم وهم الصديق الجاهل لفلذات الأكباد!...

الأزمة في المدن لا في الأرياف

سيداتي وسادتي:

أخرجوا من الحساب الأرياف. لا أزمة في الريف المصري ولا مشكلة الزواج في مصر الفلاحة. مصر الخضراء المزروعة المثمرة التي ترتدي الجلباب الأزرق والثوب الصافي الأخضر عليها. ومن حسن الحظ انها السواد الأعظم. ثروة الفلاح أولاد. وجند الحقل أولاد. ويحمد الله الثروة من هذا الصنف في الأرياف طائلة، والجيش جرار!...

بقيت مصر المثقفة. مصر المتمدينة. مصر المدن التي ترتدي الحرير وتكدس الذهب والماس على النحور والصدور. مصر ذات الكهرباء الخاطفة للأبصار. اللاعبة للأفكار. ذات المسارح والمظاهر، والسيارات والحفلات والغيرة والاقتداء وحب الظهور والغرور!...

الزواج عندنا خيال لا حقيقة

يشعل الفتى الراغب بالزواج سيكارته ثم ينفث الدخان ويفكر بالزواج.. ولكنه لا يتواضع لله فيبحث في الأرض عن الزوجة وانما يبحث في السماء.... وبينه وبين السماء جو وخيال يصلح للطيران والأماني. فيطير ويتمنى.. ولكنه لا يعرف الطيران ولا يفهم فن الأماني فيظل على أرضه المتواضعة بغير زواج؟..

أرأيتم في السينما كيف يصورون الأحلام التي تدور بمبالغاتها في رؤوس الممثلين؟

هكذا الشباب المصري تتراءى له الفلات والسيارات والخدم والحشم والحرير الناعم ورحلات أوروبا في الصيف والحفلات والسهرات فإذا ما سألته الحقيقة: اعندك الوسائل المالية لسد نفقات هذه الحياة المقبلة؟ أجاب الحقيقة بقوله: لا! ولهذا ابحث عن زوجة غنية!؟...

وبعضهم يطير نفس الطيران ويحلم نفس الأحلام. ولكن لا عن المال وانما عن الجمال. يغريه من (جريتا جاربو) حواجبها وقوامها وانسجامها. ومن (بيلي دوف) عيونها وسحرها ومن (جانيت جينور) رشاقتها ودلها. فيبحث عنهن في البيوت لا على الشاشة البيضاء فلا يجد. فلا يتزوج؟..

وبعضهم يطير نفس الطيران. ويحلم نفس الأحلام، ولكن لا عن المال، ولا عن الجمال، وانما عن الأخلاق والخلال. فهو يريد قديسه ولكن رشيقة... بنت القرن السابع عشر ولكن تلعب البيانو، وتتصدر الصالون، وتمطر الناس ثقافة وعلما عصرياً... وهو إذا تعرف إليها على نية التفكير في الزواج بعد الدرس والاختلاط فيجب ان تكون وقفا عليه حتى يبت ويختار. وقد تغضبه ضحكة أو نكتة أو فستان، أو وشاية، فيتقهقر ولا يتزوج، ولو علم الشبان أن مسئولية الأخلاق عليه بعد الزواج، وعلى رجولته، وعلى حزمه وتعويده ما خاف وما تردد؟..

هذا خيال الفتى. اما خيال الفتاة فمن جنسه ومن نوعه ومن جوه. فهما لا ينشدان التكافؤ في الثروة، ولا في تساوي حالتيهما الراهنة، وانما يبحث كل منهما عن صفقة رابحة تعلو بمستواها عن مستوى كل منهما.

وهذا في نظري هو الزواج التجاري والنظرة إليه نظرة مادية جشعة. وما كان هذا غرض الله، ولا غرض المشرع الديني. وما كان هذا هو الأساس في نظام الزواج.

ويظن بعض الهائمين من قراء الروايات ورواد السينما ان (الحب) هو أساس الزوجية. واسمحوا لي ما دمنا ندرس أزمة اجتماعية ان أقول أن هذه فكرة برهن (الفشل العملي) على انها غير صحيحة فالذين يظنون أن الزواج عاطفة حارة غرامية، مساكين! ذلك الخيال يطير من الشهور الأولى. الزواج شركة اجتماعية للتعاون ولتنظيم المعيشة المنزلية وللنسل والعمران وللحماية من شرور العزوبة ولاستكمال قاعدة دينية من قواعد الله!..

لا علاج عندي للمصابين (بداء الخيال) إلا أن يشفيهم الله مما هم فيه. ولا يعنينا ولا يعني مجتمعنا المصري أن نكفر في أمرهم طويلا. فعندنا طوائف من أنصار الزواج

يحجمون لأسباب جدية وهم جديرون بالعناية وفي إقناعهم أمل. وسيظل الخياليون هائمين في جو الأماني حتى تلجئهم الضرورة أو الظروف، أو القسمة للزواج فيقدموا عليه بلا قاعدة، وبلا شروط، وبدون تحفظات!..

المسئولية

يقول الأعزب في نفسه: أنا اليوم حر أمرح وأطرب على قدر وسائلي. وحياتي أستطيع أن انظمها موازنا بين ايرادي ومصروفي. وما دامت عائلتي مكونة مني ومني ومني... فالحاضر مضمون والمستقبل مضمون، ولست أحمل إلا مسئولية نفسي. فمالي وللمسئولية المجهولة التي في علم الغيب...

١- مالي وللزوجة التي قد يدب بيني وبينها النفور وسوء التفاهم وعدم الامتزاج فأعيش شقياً وتعيش شقية؟!

٢- مالي وللزوجة التي قد تكون ارادتها أقوى من ارادتي فتتربع على عرش مملكتي وتتحكم بدكتاتوريتها المطلقة على ماليتي، وكرامتي، ومكانتي بين الناس؟!

٣- مالي وللزوجة الولود المسرفة في الخلف الصالح وغير الصالح، المريض وغير المريض المتطلب بحسب نوعه نفقات التعليم والاعداد والجهاز، وانا لا اعرف اليوم عدده، ولا حدود مطالبه ونفقاته؟!

هذه هي أهم الخواطر التي ترد على رأس الأعزب فتحمله على أن ينفر من الزواج وملحقات الزواج. ولا شك أنها خواطر جبن وأنانية وضعف معنوي. ومن العبث أيها السادة ان نتكلم كلاما فلسفيا أخلاقياً تهذيبياً فنقول كالحاضرين المتفلسفين: يجب ويجب ويجب... ان الشاب يريد ردوداً عملية، وعلاجا ماديا لا علاجا نفسانياً نظرياً. فماذا أعددتم له من علاج؟!

إلى آراء جريئة لا أدري — وقد قبلتم أن تحضروا وتسمعوا — هل تقبلونها على ما فيها أو تتحركون حركاتكم الارستقراطية الأنيقة فتتبرمون، وتشمئزون، وترفعون أصواتكم بالاحتجاجات المحفوظة التي سحقها الزمن المادي سحقا، واكتسحها اكتساحا؟!..

أقول لكم الحق سيداتي وسادتي... أن الكلام في مسائل الشبكة والمهر والجهاز والهدايا وليلة الدخلة والفرح والسبوع وملحقاتها أصبح كلاماً ثقيل الوقع على النفوس... واسمحوا لي أن أقول ان الأسر التي تعطى للأرقام (مكانة) هي أسر بلدية لا علاقة لها بالروح العصرية ولا بالمدنية.

نحن في أزمة قاسية، والتضحية المادية واجبة في الأزمات. والأرقام الصعودية أو الهبوطية لا علاقة لها بسعادة الزوجين أو بشقائهما. والذي أرتضيه قاعدة في الزواج العصري اللطيف هو ما يأتي: يضم الخطيب ما لديه من المال على ما لدى الخطيبة. ويتأبط ذراعها لتعاين منزل الزوجية الأنيق الرشيق الذي يسعهما وحدهما بعيدين عن الأب والأم والأخوة والأخوات والعمات والخالات. لم يتأبط ذراعها ويذهب بها إلى محال الموبيلية فيوصى أو يشتري الأثاث الأنيق الرشيق الذي يناسب منزلهما الأنيق الرشيق. ثم يعقد الزواج ويخطر الأهل والمعارف بالقران الميمون مجرد أخطار. ثم يقفلان باب المنزل ويذهبان في رحلة العسل فيقطعانها تقبيلا وعناقاً وخيالا وآمالا.

ثم يعودا ليعيشا عيشة التعاون الطويلة السعيدة بعون الله.. أما السمك والشوكولاته والملبس والعود والقانون والطرب والرايات والزينات والمعازيم فلا تنتج إلا التهكم (والنقورة) والخسارة المادية بغير مقابل..

ينشط المشرع في الأزمات فيصدر التشريعات الجريئة صيانة للكيان الاجتماعي من ان ينهار أمام التقاليد الجامدة غير المعقولة. والمشرع المصري غير جريء، يخجله أن يفاجيء الناس بما لم يعتادوه ويعرفوه. ولكن ها هي فرنسا واليونان وتركيا قد أصدرت في ثلاثة أعوام تشريعات اجتماعية جريئة ومفيدة كل الفائدة في وقت واحد.

ان لم يتعظ الناس بالنصيحة وبالمنطق وجب أن يخضعهم القانون لحكم العقل وحكم الحكمة. فرنسا واليونان وايطاليا فرضت ضريبة على العزوبة. أما تركيا فقد أعدت مشروع القانون بالفعل ولا يزال قيد البحث والنظر في المجلس الوطني. وضريبة

العزوبة كما ترون عقوبة مالية ولكنها تحمل في فكرتها معنى أدبياً اجتماعياً سامياً. وقد آن الأوان لأن يقتدى المشرع المصري بزملائه في البلاد الأخرى..

طاردت ألمانيا الأعزاب بلوائح استخدامها. فميزت الموظفين المتزوجين في الانتقالات والترقيات والعلاوات. وحملت الأعزاب من مشاق بعد الإقامة ومشاق العمل مقابل ما يتحمل المتزوج من أعباء الزوجية والأولاد.

وعندكم في مصر مثل رائع هو شركة القنال. فهذى تعطى علاوة يومية للمستخدم كلما رزق ولداً.. وتتضاعف الإعانة كلما زاد النسل عن ثلاثة أولاد. فالنسل عند موظفي شركة القنال نعمة، لا نقمة... والخلف عندهم مصدر سعادة لا مصدر شقاء.

والحكومة المصرية اليوم تشرف على عقود الشركات. فلو أنها أوعزت بإدخال مثل هذه النصوص لخفت أزمة الزواج في دوائر الحكومة وفي دوائر الشركات.

وضربت تركيا المثل الأعلى في معالجة الأزمة الزواجية بالتشريعات الجريئة فطاردت موظفيها المتزوجين بالأجنبيات أشد المطاردة. وأصدرت قانون منع الإسراف ومن ضمن محتوياته تحديد ليالي العرس، وتحديد قيمة الجهاز، واهملت في القانون المدني النص على دفع المهر في عقد الزواج. وقد علمت من كبار كتاب الأتراك ومن موظفي السفارة التركية ان عادة (المهر) آخذة في الزوال بين الاوساط المتعلمة.

سيداتي وسادتي:

حادث الزواج الذي يحدث في الأسر المصرية أصبح فرصة تنتهزها العائلات مع الأسف الشديد للتفاخر وحب الظهور، ومن شأن التفاخر وحب الظهور أن يجرا للمبالغة والإرهاق. ليس ارتفاع رقم المهر ورقم الشبكة هما فقط سبب الشكوى، وانما أهل العروس يضطرون اضطراراً للمبالغة في الجهاز تحت تأثير التفاخر وحب الظهور. وتنتهز العروس الخبيثة هذا الموقف هي وزميلاتها الخبيثات وعريسها الخبيث فيتآمرون جميعا على شحن قائمة الجهاز بالأصناف الغالية وبالكماليات... واعتاد تجار الموبليا ان يعلنوا اسم العروس على إجراء الجهاز وفي هذا من التحريض على التظاهر والإسراف ما فيه...

إجراءات الزواج في مصر طويلة

إجراءات طويلة مضنية: مفاوضات مبدئية بواسطة الأقارب والأهل أو بواسطة "الخاطبة" تحريات كتحريات قلم المباحث والبوليس السري.. مفاوضات حول تقديم الدبلة. مناقشات ومداولات حول تقديم الشبكة. مخابرات بخصوص المهر وعقد الزواج. مناقشات مملة حول ليلة الدخلة وحول العرس.. هذه كلها مفاوضات أعقد من مفاوضات انكلترا مع مصر.. أو مفاوضات الدول حول نزع السلاح!.. والخطر انها تشمل تفاصيل عديدة قد يتولد عنها الخلاف وفسخ الخطبة..

والحقيقة الثانية هي التي ينطبق عليها مثلنا الفلاحي المعروف: (زواج بالدين وأولاد بالفايض) فلي أصدقاء كثيرون استدانوا المهر من المرابين بفوائد ربوية يعاقب عليها القانون. واعرف عائلات كثيرة استدانت ثمن الجهاز بالفايض. إلا ترون انه من الغريب الجنوني أن يبدأ عهد الزواج الميمون المبروك بارتباكات مالية، وان يقوم بناؤه السعيد على كمبيالات وأقساط وفوائد. بل سائلوا التجارب كم من مرة قبض الوالد مبلغ المهر وسوى به حجوزاته وأقساطه المطلوبة للبنوك ثم أخذ يماطل العريس خوفا من نفقات الجهاز؟ ثم سلوا تجاربكم كم من مرة أدت هذه المماطلة إلى فسخ الخطبة والى فسخ العقد والى بقاء "الضحية" في بيت أبيها تندب سوء حظها وتبكي حاضرها ومستقبلها، لأنها كانت فريسة المادة وفريسة التقاليد السخيفة التعسة التي لم يقل بها دين، ولا منطق، ولا انصاف!..

المادة هي الجريمة...

والآباء والأمهات هم المتهمون..

والفتاة والفتى هما المجنى عليهما ...

وهذه هي القضية!!!

فهل عندكم دفاع؟!..

الزواج المختلط

ومن هذه الجريمة الأهلية نتجت الجريمة المختلطة. نتجت السقطة العمرانية الاجتماعية الكبرى وهي الزواج من الأجنبيات!!!

وأود قبل كل شيء أن اكون مهذبا. فاعلن احترامي العظيم للعائلات المصرية المختلطة. ولكن هذا لا يمنعني من اداء الواجب نحو بلادي ووطني وقوميتي. ومصلحة بلادي فوق كل مجاملة وفوق كل نفاق! لا يصلح المصري إلا للمصرية ولا تصلح المصرية إلا للمصري، وعندكم المآسي فاسئلوها هل نجح زواج المصريين بالأجنبيات..

ولكن من حق المحاضر أن ينصف. وأن يعلن بكل شجاعة أن المسئولية تقع على عاتق التقاليد المادية في الزواج المصري.

كان أنصار الزواج المختلط يحتجون بالثقافة. فلما تثقفت الفتاة المصرية وبرزت من خدرها وضرب المثل بعبقريتها في الخارج وفي الداخل بطلت الحجة!..

وكانوا يحتجون بالرشاقة والأناقة والتمدين. فلما ضربت المصرية الرقم القياسي أو اقتربت منه بطلت الحجة!.

ولكن بقيت حجة ناهضة تحرج المحاضر ويتحكك بها أنصار الزواج المختلط. وهي أنه زواج سريع بسيط في متناول كل طالب ومتخرج، متواضع الموارد قليل المال، ما عليه إلا ان يختار فلا تكلفه عملية الزواج إلا حبرا وورقا وشهوداً ثم (يلفعها) على كتفيه بدون مهر مرهق ولا شبكة مدمرة ولا هدايا مضايقة ويعود بها إلى بلاده ليزاحم بها مواطناته الكريمات النبيلات!.

حقيقة هي ليست بنت الكونت دي سربون. ولا المركيز ديلاكروا. ولا الدوق جاوستر ولا البارون فراتللي، وانما هي في نظرة زوجة دبون مارشيه..

وتكون النتيجة سيداتي وسادتي اننا نلقح دمنا المصري بدم أجنبي لا يمكن أن يكون نقياً للوطن ولا وفياً للنيل. ولا مواليا للاهرم. ثم يتغلغل هذا الدم في أجسام الأولاد وأذهان الأولاد وإحساس الأولاد فيغذى مخلوقات لا تحن لمصر حنين المصري القح الخالص. هذا فضلا عن النكبات الاجتماعية الكثيرة التي ينكبنا بها الزواج

المختلط. فأناشدكم المصرية الصميمة أن تسدوا المسالك على أنصار هذا الاحتلال الأجنبي في منازلنا المصرية، وان تقيموا على الراغبين منهم فيه أدلة الذلة العمرانية الاجتماعية لا بالثقافة فقط ولا بالتمدين فقط، وانما بالتساهل الكلي في ضرائب الزواج الثقيلة على الطرفين والتي لا تتحملها كل الجيوب. والتي تنفر منها القلوب..

سذاجة ونزق!..

سيداتي وسادتي:

هناك عامل آخر من عوامل مشكلة الزواج في مصر وهو عامل السذاجة والنزق من جانب بعض الشبان وجانب بعض الفتيات. ومن هنا يحدث سوء التفاهم بين الجنسين الناشئين.

وأود ان تغتفروا لي سلفاً جرأتي في معالجة هذه النقطة. ضعف سلطان الأب والأم على الفتيان والفتيات في المنازل. وانهارت. "الدكتاتورية" الأبوية داخل البيوت. وتمتع الشبان بحرية واسعة وشعروا بدبيب الشخصية المستقلة يدب في نفوسهم قبل الأوان.

لا أدري السبب في هذا، لعله التطور السياسي أو لعله الفترة بين الانتقال من القديم إلى الجديد أو لعله التقليد الطارىء على المدنية المصرية، والأمة المقلدة دائماً تجتاز الحدود وتتعدى الدائرة .

الفتاة في مصر وفي غيرها أكثر شعوراً بحاجتها للزواج من الفتى. وهي تحت تأثير هذا الخاطر الذي يصاحبها في غدواتها وروحاتها تصبح أكثر تحمساً وتسرعاً في تحقيق الفكرة من الشاب فتندفع ويخيل إليها أن وسائل الزواج هي التعارف والإعلان عن نفسها بأنها "سبورت" ومن "آخر طراز". ولسوء الحظ لم يألف المنزل المصري الموضوع تحت رقابة الأب والأم والمجتمعات المختلطة، وانما تحصل هذه في غفلة من أصحاب الشأن – في دور السينما، أو في منازل الصديقات من سنها وطبقتها، أو على البلاج في المصايف، أو في خطابات مفعمة بلغات وأساليب الروايات، أو بمحادثات تليفونية متكررة. والذي شاهدته وادهشني باجماعه أن الشاب المصري

الناشـىء قد يلذ لـه أن يقابل، وأن يحـادث، وأن يراسـل، وأن يبادل العاطفـة بالعاطفـة؛ ولكنك عندما تسـأله: أفي نيتك الزواج من هذه؟ يجيبك بكل حماسـة: الـزواج شـيء آخـر وشـيء خطير إنما هذه عواطف والسلام!...

يـذهب بعضـهم إلى القـول بـأن الاخـتلاط هـو وسـيلة ناجحـة في التحـريض علـى الزواج لأنه يمهد التعارف والتمازج وللاختبار وللدرس.

لئن صح هذا وأقررتموه وجب أن يحصل علانية لا خلسة، وتحت رقابة الوالـدين وفي جوهمـا واشـرافهما، وأن يسـتظل بظل التقديس والإجلال والتقدير، أما التظاهر بالمحافظـة علـى التقاليـد داخـل البيـوت والتـسامح في التقاليـد خارجهـا فمغالطـة لا أرضاها للأسر وهي تعلم علم اليقين صدق ما أقول، وخطورة ما أدعي!..

الحاجة أصبحت ماسة لخلق جو صالح بين الطرفين. وقد فكر بعض البـاحثين في تأليف جمعيات مختلطة ونواد مختلطة لتبديد غيوم سوء الظن المتلبدة في سمـاء أزواج المستقبل وزوجات المستقبل. ولا تزال الفكرة مترددة بين الأقدام والاحجام، والشجاعة والجـبن. ولا تـزال مـشكلة الـزواج علـى أشـدها تعـاني مـن عـدم اكـتراث الزعمـاء والزعيمات!...

الفروق العقلية والخلقية بين الرجل والمرأة❖

بقلم: احمد أمين

لعل الطبيعة شاءت إلا تجعل من الرجل إنساناً كاملا، ولا من المرأة إنسانا كاملا، بل جعلت منهما معاً إنسانا كاملا.

نقصت في الرجل ما أكملته في المرأة، ونقصت في المرأة ما أكملته في الرجل، وقوت في الرجل ما أضعفته في المرأة، وقوت في المرأة ما أضعفته في الرجل.

فحيثما وجدت نقصا في المرأة فاطلب كماله في الرجل، وحيثما وجدت نقصاً في الرجل فاطلب كماله في المرأة.

فالمرأة والرجل كالزير وغطائه، أو كلفقي الثوب تزيد في أحدهما ما تنقصه في الآخر. وتنحرف في أحدهما انحرافا يهيء مكانا للآخر، أو ككل شيء فيه عاشق ومعشوق يعد كل منهما أعداداً يجعله صالحا للآخر، أو كطاقة الزهرة لا تجمل إلا تتعدد الألوان وتتناسق، أو كفرقة الموسيقى يكمل الطبل ما نقصه المزمار، ويكمل المزمار ما نقصه الطبل، ولا تجمل الموسيقى إلا بهما معاً.

هذا القول ينطبق على الرجل والمرأة في جسمهما وعقلهما وخلقهما. وخير لنا الآن ان نعني باستجلاء بعض هذه المظاهر من الناحيتين الأخيرتين.

فإذا رأيت في الرجل حباً في التعميم، رأيت في المرأة حباً في التخصيص. هي تحب في العلم المثال الجزئي وهو يحب دائما القاعدة الكلية. هي إذا تكلمت عن المنزل تكلمت عن منزلها وقارنته بمنازل صديقاتها. وأما هو فسرعان ما يطفر إلى ذكر قاعدة عامة. وهي إذا تكلمت في الحب تكلمت في حبها أو حب مثيلاتها. وهو إذا تكلم في ذلك

❖ الهلال، ج١، م٤٣، أول نوفمبر ١٩٣٤، ص٣١-٣٥.

انتقل سريعاً إلى وضع قوانين للحب. نظرتها- على العموم- نظرة حزينة نفاذة. ونظرته- على العموم- نظرة شاملة وقد لا تكون دقيقة. وإذا تكلم هو عن الجمال كفكرة مجردة، تكلمت هي عن فلانة الجميلة أو فلان الجميل. وإذا قال هو ما أحسن السماء قالت هي ما أجمل القمر.

ومن أجل هذا كانت المرأة في العمليات خيراً من الرجل، وكان الرجل في النظريات خيراً من المرأة .

فلست ترى فلاسفة من النساء في الطبقة الأولى. لأن الفلسفة أساسها التعميم وهي لا تحسنه وأساسها النظريات وهي لا تجيدها . وأهم أبوابها ما وراء المادة والنظر الجزئي يتطلب المادة. قد تجد طالبات فلسفة، وقد تجد جائزات لشهادات فلسفية ولكن قل أن تجد فيلسوفة خالقة لنظريات فلسفية، فذلك ليس من طبعها عادة.

هي تحسن تدبير المال أكثر مما يحسن الرجل، وذلك إذا استثنينا المرأة المصرية وحبها للفخفخة والظهور وإتلافها للمال في الزينة والملبس. فلو أعطى مال للمتعلمات وأعطى نظيره للمتعلمين لكان الأغلب الأرجح أن تحسن استعماله أكثر من الرجل، ولا تنفقه في مشروعات خيالية كما يفعل الرجل، ولا تقامر به لان المقامرة نوع من المشروعات الخيالية، ولا تفنيه افناء سريعاً آملا بما يأتي به المستقبل كما يفعل الرجل لأنه أكثر نظريات وأوسع خيالات، وهي أحسن تقديراً للواقع واقرب آمالا.

والأمر في الخيال كالأمر في النظريات فالنظريات تحتاج إلى فرض يخلقه الخيال، ولذلك كان الرجل أوسع خيالا وأبعد مرمى وأكثر تحليقا في السماء. ومصداق ذلك نظرة إلى الشعراء، والشعر ميدان الخيال، وقريب الصلة بالفلسفة. والمرأة لا تحسن الشعر كما لا تحسن الفلسفة، فان فتشت في الأدب العربي فقل أن تجد امرأة كالخنساء. ومع هذا فما الخنساء وما شعرها؟ ان هي إلا ندابة مؤدبة، لم تحسن القول إلا في رثاء أخويها. وأكثر ما روى عن النساء في الشعر إنما هو من قبيل الرثاء وشعر الرثاء قريب من الخيال. وهو ليس إلا بكاء على فقد جزئي محسوس صيغ في قالب شعري محدود. فأما ما عدا هذا الضرب من الأدب فلم تنل منه حظا كما نال الرجل.

وهـذا في الأدب الغربـي كمـا هـو في الأدب العربـي، وجـدت فيـه شـاعرات و لكنهن قليلات ولسن مع ذلك من أرقى صنف .

وليس هـذا ممـا يمـس مكانـة المرأة في شـيء. فكلا النغمـتين مـن الميل إلى الواقـع، والخيال لابد منه في هـذا العـالم فـان سـبق الرجـل بنظرياتـه و خيالـه فهـو في حاجـة إلى امرأة تذكره بالواقع . وتحد من إمعانـه في الـوهم وإسـرافه في الخيـال. فهـو يبـني وهـي تحـافظ على ما بنى وهو سفينة وهي صبارتها وهو من الأحرار وهي من المحافظين وهو من الخيالة وهي من الرجالة . وهو يطير وهي تسوق المدافع الثقـال. وكل لا بـد منـه في جيش الحـرب وكل لا بـد منـه في جيش العـالم. هـو يتقـدم الجيش فيصـاب في الصـف وهي تعنـى بـه ممرضـة في المستشفى. هـو يتقـدم في الحيـاة ويخـاطر ويجمـع المـال وهـي تـدبر وجـوه إنفاقـه. فهـو لـه السـلطان الأكـبر خـارج البيـت لأن ذلـك مجـال المخـاطرة والنظريـات والخيـال، وهـي لهـا السـلطان الأكـبر في البيـت لأنـه مجـال التجربـة العمليـة والنظريات الجزئية والخيال المحدود.

هن محافظات غالبا . وهم أحرار غالبا. فالثورات الاجتماعية والدينية والسياسية من الرجال أولا — لا من النسـاء — حتى طلب تحـرير المرأة كان من قاسم أمـين — أولا — قبل أن يكون مـن السـيدة هـدى شـعراوي ولعـل ذلـك في غـير مـصـر كمـا هـو في مـصـر. الأنبياء رجال لأن النبوة دعوة. والعالم مدين في المحافظة علـى الـدين للنسـاء أكثـر ممـا هو مدين للرجال لأن المحافظة من طبعهن. والإلحاد في الرجال أكثر منـه في النسـاء لأن الإلحـاد ثـورة والثورات السياسية وليدة الرجال لأنها وليدة الخيال، وهن يكـرهن الثـورة ويكرهن الخيـال — قد تحسن المرأة الثورة على الأزيـاء فكل يوم نمط في الأزيـاء جديـد: شعر طويل بعـد شـعر قصير، وثوب طويل بعـد ثـوب قصـير، وقبعـات أشـكال وألـوان، وملابس وأوضـاع أنماط وأنمـاط، ولكـن تسـمية هـذه ثـورة مـن قبيـل قـولهم سـهام العـين وفتك اللحظ وقتل المحب ونار الجوى وحرقة الفراق.

ولكن ما يزال الأمر مشكلا. فما بال المرأة وقد حافظت علـى التقاليد في السياسـة والدين والاجتماع وكرهت الثورة عليها تراها وهـي في الأزيـاء ومـا إليهـا أسـرع النـاس تغييراً وأحبهم تجديداً وأكرههم للمحافظة؟ لعل الأمـر أنهـا لم تخـرج عن المحافظة قط

ولكنها كانت بين محافظتين: محافظة على أسر الرجل ومحافظة على أنماط الأزياء فقارنت بين المحافظين واختارت أهون الضررين.

لعل سعة خيال الرجل وضيق خيال المرأة، وجريه وراء النظريات وميلها إلى تحديد الحياة بالواقع هو الذي جعلها تسيطر على حياة الحب. فبيدها المفاتيح لا بيده. وهو يسبح وراء خياله فان كان شاعراً ملأ الدنيا غزلا وتفنن في ضروب القول وأبدع. فأحيانا يرتفع إلى السماء فيتغزل الغزل الروحي ويخلق ممن يحب صورة ملك كريم. وأحيانا يهبط إلى الأرض فيدق في وصف ملامحها ونظراتها وقوامها وكل شيء فيها ويخترع في ذلك التشبيهات الرائعة والتعبيرات الخلابة. وان كان مصوراً تفنن في صورة من يحب وخلع عليها من تخيلاته وتصوراته ما يجعلها فوق مخلوقات هذا العالم. وإن كان موسيقياً ألهمه الحب فاخرج قطعاً فنية بديعة أحياناً تبعث على اليأس وتستنزف الدمع وأحياناً تستخرج البشر والسرور وتثير الأمل. أما هي فأملك لنفسها غالبا وخير منه في تقدير الواقع والاعتراف بالحقائق – ولعلنا إذا أحصينا المنتحرين لفشل الحب وجدنا أكثرهم رجالا – ولعل أكثر من اندفع في سبيل الخيال من النساء كان بإغراء الرجل وبفضل ما أمضى من سحر القول واتقان العزل والبلاغ في الفن. فهو ان طار في الخيال فطبع وهي ان جرت وراءه فتطبع. ولعل هذا كان من الأسباب التي جعلت الناس رجالا ونساء يحملون المرأة من التبعة في الحب وتوابعه أكثر مما يحملون الرجل.

قد تبدو المرأة أحد عاطفة من الرجل فهي سريعة الرضى سريعة الغضب، سريعة الحب، سريعة الكره. ترضيها الكلمة وتغضبها الإشارة، قريبة الدمعة، قريبة الابتسامة، ترق فتذوب حنانا وتقسو فما تأخذها رأفة، تحب فتصفى الود وتعادي فويلاه من عداوتها .

ولكن حتى في عواطفها وعواطفه هي عملية وهو نظرى. ترحم فتتحول رحمتها وحنانها إلى تمريض للجرحى واعداد ملابس للمساكين. وتحب فترسم خطط الزواج وتبغض فتطلب الفراق، وتسر فكل شيء يدل على سرورها هي ضاحكة وهي مغنية وهي مرحة. وتحزن فكل شيء يدل على بكائها . فهي عابسة وهي مكتئبة وهي توقع

نغمات محزنة. ثم هي تحب مشاركة الناس لها في سرورها وحزنها أكثر مما يحب الرجل. فليس للرجل مناحة كالتي للنساء ولا حفلات ((يزيط)) كل من فيها كالتي للنساء. أما هو فيغضب على النظام فيثور وهي تعرف الثورة، ثم يحب وكثيراً ما يخلو ذهنه من زواج ويكره فلا يطلب فراقاً. ويسر ويكتم سروره ويحزن ويكتم حزنه ويقترن حبه وكرهه وسروره وحزنه بمشروعات خيالية لا تجيدها المرأة!

هذه ناحية واحدة من نواحي الرجل والمرأة وما أكثر نواحيها.

ولكن إنصافا للحق يجب أن نذكر أن المرأة في عصور التاريخ لم تتح لها كل الفرص التي أتيحت للرجل. فلا منحت من الحرية ما منح. ولا مهدت لها وسائل التعلم كما مهدت له. ولا تحملت من المسئوليات ما تحمل. ولم تبدأ تتمتع بحريتها وتتاح لها سبل التعلم إلا من عهد قريب. على حين أن الرجل ظل قرونا طويلة حراً طليقاً يتعلم ما يشاء ويزاول الأعمال ويتحمل تبعاتها.

فهل إذا ظلت المرأة في سيرها تتعلم وتكافح في الحياة وتطالب بما نقص من حقوقها تبقى هذه الفروق العقلية والخلقية كما أبناها قبل؟ أو تضمحل الفروق تبعاً لسير المرأة في سبيل المساواة؟.

وبعبارة أخرى- هل هذه الخصائص العقلية التي شرحناها في كل من الرجل والمرأة هي خصائص طبيعية كالخصائص الجسمية أو هي فروق كانت نتيجة ما مر على الرجل والمرأة من اطوار اجتماعية؟

ذلك ما سيكشف عنه الزمن.

مشكلات العصر الحاضر (الزواج)*

بقلم الأستاذ أحمد أمين

عقدت المدنية الزواج كما عقدت كل مرافق الحياة. فالزواج عند الحيوانات سهل بسيط. لا تركب فيه ولا تعقيد. يؤدى كما يؤدى الأكل والشرب على الفطرة، فلا احتفالات ولا مظاهر ولا مهور ولا ما إلى ذلك. وكان الإنسان الأول على حال أقرب إلى حال الحيوان، بساطة في الزواج وبساطة في الطلاق وبساطة في علاقة الأبناء بالآباء. ثم رأيناه كلما أمعن في المدنية أمعن زواجه في التعقد. وأوضح دليل على ذلك المقارنة بين زواج المدن وزواج الريف في الأمة الواحدة في العصر الواحد. فالزواج في الريف أقرب إلى السذاجة والبساطة، على حين أن زواج المدن أشد تعقيداً. ولنستعرض الآن في إيجاز مظاهر هذه المشاكل التي خلقتها المدنية وأسبابها.

فأول ذلك أن المدنية – عادة – تكثر الفروق بين الناس، فإذا استعرضت حال المتوحشين وجدت الفروق بينهم ضعيفة قليلة في الرجال وفي النساء، في الصحة والمرض، في العلم والجهل، في الفقر والغنى، في القبح والجمال، في نوع المعيشة ورقيها أو إنحطاطها، في الذوق وحكمه على الأشياء، في الدين، في اللغة، في كل شيء – ثم جاءت المدنية فوسعت مسافة الخلف بين الناس وأصبح بعض الناس في السماء وبعضهم في الأرض. وبعضهم في الذروة وبعضهم في الحضيض. لم تكن هناك فروق بين الناس إلا ما أوجبته الطبيعة. فلما جاءت المدنية جاءت بفروق صناعية فاقت – مراراً – الفروق الطبيعية – كانت عقلية الناس متقاربة فاصطنعت المدنية العلم، فخالف العلم بين الناس خلافاً لا حد له. وكان الناس متقاربين في الغنى والفقر، فاصطنعت

* الهلال، ج٣، م٤٣، أول يناير ١٩٣٥، ص٢٧٣ – ٢٧٦.

المدنية وسائل الثروة واستخدمت في ذلك العلم فكثر المال وكثرت الفروق بين الناس في الغنى والفقر. فهذا في تخمة من المال لا يجد له مصرفا، وهذا في مخمصة حتى لا يجد ما يسد رمقه، وهكذا الشأن في كل ضروب الحياة هذه الفروق التي خلقتها المدنية كانت سبباً كبيراً في خلق مشكلة من مشكلات الزواج. لأن المدنية خالفت بين الرجال كثيراً وبين النساء كثيراً. خالفت بين الرجال في أذواقهم وحكمهم على الجمال والقبح والثروة والجاه، وخالفت بين النساء فجعلت بين جمالهن وقبحهن درجات عديدة، فهذه صاغها النعيم بلباقة فأدقها وأجلها. وهذه صاغها البؤس في غير لباقة فشوهها وعابها — وهذه لها من المال ومن وسائل المدنية ما يحليها ويجملها، وهذه لها من الشقاء ما يذل نفسها ويخمد حياتها. هذا الجمال المكشوف المعروف وهذا الجمال البائس المستكن، وهذه المظاهر الخلابة من غنى وجمال، وهذه الطهارة الشقية المستترة، وهؤلاء الرجال الطامحون إلى الجمال والغنى. وهذا الذوق المتغير تغيراً دائماً في تقدير الجمال والغنى والجاه وما إليها. وعلى الجملة هذه الاختلافات البعيدة في الرجال وفي النساء في مداركهم وذوقهم وطموحهم جعلت الزواج معقداً مرتبكا، وأفقدته بساطته الأولى وسذاجته التي نشأ عليها. وجعلت الرجل يفكر طويلاً وطويلا: هل يتزوج وكيف يتزوج وبمن يتزوج؟ وجعلت المرأة تفكر طويلا وطويلا: هل تتزوج وكيف تتزوج وبمن تتزوج؟ وهذه الأسئلة التي كانت تحل قديماً في جلسة أصبحت الآن تستغرق الإجابة عنها شطراً طويلا من العمر أو العمر كله من غير حل — حتى ولو تم الزواج فهذه الأماني لا تزال تعمل عملها في شقاء الزوجية: ليته وقد تزوج بها تزوج بغيرها — وليتها وقد تزوجت بغيره — وليتها وهي فقيرة كانت غنية — وليته وهو ذكي كان أبله! إلى آخر ليته وليتها. وما أنتج هذه الأماني إلا كثرة الفروق والغلو في الطموح.

ومشكلة أخرى في الزواج خلقتها المدنية الحاضرة أيضاً: تلك مشكلة ما يستتبعه الزواج من أولاده فكلما عظمت المدنية تركبت تربية الأولاد وتعقدت. فبعد أن كان يولد الولد فيكون منذ درج عوناً لأبيه في الزراعة والصناعة ونحوها، أصبح عبء المدارس ثقيلا وأصبح إعداد الأولاد للحياة في غاية العسر والمشقة، وكلما رقى الآباء زاد شعورهم بهذه التبعات الملقاة على عاتقهم، فلم يرضوا لأولادهم إلا أن يربوا خير تربية

ويعدوا خير إعداد. وفي ذلك ما ينوء بالأب المتوسط الحال فكيف الفقير؟ هذا شعور الأب أو من سيصير أبا. أما شعور الأم أو من ستصير أما فقد تعقد من ناحية أخرى، وهي أن المدنية منحت المرأة كثيراً من حريتها وأوجدت منها المتعلمة المثقفة التي تحسن القراءة والكتابة وتتطلب الغذاء العقلي دائما، كما تتطلب مشاهدة مسارح السينما والتمثيل من حين إلى حين. كل هذا جعل المرأة تفكر طويلا قبل الزواج في الأولاد وأنهم سيحدون من حريتها وسيصرفونها عن متاعها العقلي والنفسي فهي تفضل أن تقرأ وتكتب وتشارك الرجل في أعماله العقلية وتتحرر من قيود الأولاد ومتاعبهم.. فإن اختلف نظر الرجل والمرأة إلى الأولاد — هذا يشعر بثقل التبعة وخاصة التبعة المالية، وهذه تشعر بأن الأولاد غل في عنقها وقيد لحريتها، فقد اتفقا على التفكير في الأولاد وكراهيتهم أو على الأقل كراهية الإكثار منهم. واتفقا على أن يضيفا هذه المصاعب إلى سجل المشاكل التي يفكرون فيها قبل الزواج.

وما دمنا قد وصلنا إلى حرية المرأة فيحسن أن نبين أنها كانت سبباً أيضا في خلق مشكلات أخرى في الزواج فقد انهارت العقيدة القديمة وهي أن الرجل له الأمر والنهي وعلى المرأة الطاعة، وأن المرأة إذا تزوجت انحصر عملها في بيتها وأصبح أهم عمل تقوم به الأمومة، وأخذت تحل محل العقيدة عقيدة أخرى هي المساواة للرجل في كل شؤون الحياة، ولكن هاتان العقيدتان لم تخلوا حتى الآن من الاصطدام، فلا يزال في الرجال من يرى الرأي الأول ويتمسك به، ويريد أن ينزل المرأة على حكمه، ولا يزال فيهم من يجيبها في بعض مطالبها دون بعض. والأمم المتمدنة يختلف بعضها عن بعض في ذلك اختلافا كبيراً. وهما في الشرق أشد اصطداماً لأن المدنية الحديثة لم تتم غزوتها للشرق بعد ولم تستكمل الفتح. ففي الشرق رجال لا يزالون يؤملون أن يحكموا المرأة حكمهم في القرون الوسطى وفيه نساء يرين أن يعاملن الرجال معاملة القرن العشرين. ولشد ما كان من تصادم نشأ عنه أحياناً خراب الأسر ونشأ عنه أحياناً أخرى احجام شبان عن الزواج. وستكون الغلبة من غير شك لنظرية المرأة لأنها تسير مع التيار الأوربي، وما أقواه.

على أن هذه النظرية الجديدة التي سادت أوروبا وهي حرية المرأة ومساواتها بالرجل قد نشأ عنها مشكلة أخرى أعظم خطراً وأشد تعقداً، وهي أن حرية المرأة جعلتها تعتد بشخصيتها وتقدر شخصها تقديراً كبيراً، فرأت – أن في ولادتها، أو بعبارة أدق كثرة ولادتها، إهدارا لشخصيتها، فقللت النسل، فرأت الأمم ما يجره ذلك عليها من خطر يهددها بالفناء. فهي بين امرأة لا بد أن تتحرر وتعتد بشخصيتها، وفي هذا تقليل النسل، وأمه لا بد أن يكثر تعدادها حتى تضمن بقائها، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا بالتدخل في حرية المرأة. ولا تزال هذه المشكلة تتطلب الحل.

ومما يزيد الأمر صعوبة أن الطبقات التي يقل عددها هي الطبقة المثقفة الراقية في عقلها وفنها من رجال ونساء، لأن رقيهم جعلهم يشعرون بالمسئولية أكثر من غيرهم فيحتاطون للأمر ويمنعون النسل أو يقللونه، على حين أن الإكثار في النسل إنما ينتج من الطبقة الفقيرة الجاهلة التي لا تشعر بأية مسئولية، وفي ذلك خطر أي خطر. فخير الطبقات تقدم للمجتمع أقل من مثلها. وشر الطبقات تقدم للمجتمع أكثر منها.

ثم كان لهذه الحرية الاجتماعية التي تقدم الناس في فهمها أثر آخر في العلاقات الزوجية، فقد اعتاد الناس قديماً أن يطالبوا المرأة بمطالب أكثر مما يطالبون الرجل. يطالبونها بالطاعة أكثر مما يطالبونه، ويطالبونها بطهارة العلاقة الزوجية أكثر مما يطالبونه، ويطالبونها أن تعدل حياة الأسرة حسب عيوب الرجل أكثر مما يطالبونه أن يعدلها حسب عيوب المرأة. فلما فشت تعاليم المساواة بين الرجل والمرأة تغير النظر في العلاقات الزوجية من أساسها، فطولب بالطهارة كما طولبت، ونظر إلى إجرامها كما نظر إلى إجرامه، ولم تعترف بأنه قيم عليها بل هو شريك لها. وتبع ذلك انغماسها في كل مظاهر الحياة. فهي تحاضر وتسمع المحاضرات وتتعلم وتؤلف. وهي تصاحب وتصادق. وهي تحادث الرجال ويحادثونها، وهي تطالب أن تنتخب وتعمل وتوظف. وعلى الجملة فما من حركة يتحركها الرجل إلا فعلت مثلها أو طالبت أن يكون لها الحق في مثلها. نتج عن ذلك كله مشكلات لإعداد لها. ففي الرجال من لم يتزحزح عن موقفه الأول كثيراً، وأراد أن يحكم وأرادت أن تحكم فتخاصم الحاكمان وفشل الزواج. ومن ذلك أن هذه الحركات صحبها ضعف الوازع الديني وصحبها الشك في قيمة المقياس

الأخلاقي القديم الذي كان يقدر العفة أعظم تقدير ولا يعدل بها شيئاً في الحياة حتى الحياة نفسها. فتغير هذا النظر وتقدمت المدنية بمغرياتها العديدة المتنوعة الأشكال فوقع كثير من الرجال والنساء في إشراكها. وفهموا من الحرية أنها مرادفة لإطلاق العنان فخلوا بين نفوسهم وما تريد ففسد كثير من زواج كان، وأحجم كثير من الشباب عن زواج يكون.

وشيء آخر خلقته المدنية وهو تأسيس الزواج على الحب، والحب وحده، من غير أن تشترك في ذلك اعتبارات عقلية. وهذا أساس غير صالح وحده. لان الزواج رباط وشعور بواجبات وتحمل لتبعات. وقل أن يبقى مع واجب ورباط وتبعات لأنه إنما ينمو ويزهر في جو مشبع بالحرية والخيال ويقتله الرباط المحكم.

ليس يستحسن في شرع الهوى عاشق يحسن تأليف الحجج

بني الحب على الجور فلو أنصف المحبوب فيه لسمج

فان بقي حب زواج فهو استعمال للفظ في مجازه، وهو في الواقع نوع هادىء خاضع للتفكير والعقل أكثر مما هو خاضع للعاطفة والشعور. وأظن أن الحب في الحقيقة ليس هذا.

هذا استعراض لقليل من مشكلات الزواج وما أكثرها! ومن غريب الأمر أن الناس لم يسيروا في الزواج سيراً منطقياً. فقد غيروا كل مقدماته وبقيت نتائجه كما هي، فقد بقى المهر من الرجل أو ((الدوطا)) من المرأة. وهما لا معنى لهما إن كان أساس الزواج الحب — وظل الطلاق مقيداً بقيود كثيرة في كثير من الأمم، وهي لا معنى لها مع ما منحته المرأة من الحرية الاجتماعية — إلى كثير من أمثال ذلك مما يستطيع القارىء أن يتبينه إذا استعرض ما يجري في الزواج.

لقد فكر كثير من المصلحين في علاج هذه المشكلات وكان من أشهر ما اقترحوا من علاج ((الطلاق)) وتسهيله على الرجل والمرأة متى وجدت الدواعي، ولكن الطلاق قد يكون علاجا ناجحا إذا لم تنتج الزوجية أولاداً. فاما أن استتبع أولاداً ففي الطلاق نظر مجرد إلى الزوجية وإهدار للأولاد، نظر إلى شخص الزوجية وتضييع لحق الأولاد

وحق الأمة فيهم، نظر لمن أجرموا – على الأقل بعدم مراعاتهم لعلاقة الوجية – وإهمال للأبرياء من الأولاد وأمتهم.

هذه المشكلات التي خلقتها المدنية الحديثة في الزوجية لا يمكن أن تصلح إلا من وجهين : إما الرجوع إلى بساطة العيش الأولى والتجرد من المدنية المعقدة بحسناتها وسيئاتها، وكل الدلائل تدل على أن ذلك ليس في الإمكان، وإما تعديل الزواج بما يتفق ومقدماته وتعديل نفوس الناس بما يتفق وبيئاتهم الجديدة – وما أسهل هذا القول إجمالاً وأصعبه تفصيلا!

تعدد الزوجات*

بقلم: شكيب أرسلان

قرأت لحضرة الفاضل الأستاذ الشيخ مصطفى أحمد الرفاعي مقالة الحكم في تعدد الزوجات فأقول: إني لمن أشد الناس تمسكا بمبدأ الاقتصار على زوجة واحدة. ولكني من أشد الناس تسفيهاً لآراء من يرى في تعدد الزوجات حطة وظلماً وتخريباً للمجتمع كما يلذ لبعضهم أن يتشدق.

وعندي أن الأصل في الزواج واحدة. فإن اضطر الإنسان إلى الزيادة إما لعقم المرأة الأولى أو لأنها أصبحت بحالة من الهرم لا تغنيه عن التماس إرضاء الشهوة البدنية في الخارج عن بيته أي أصبحت لا تغنيه عن ارتكاب كبيرة الزنا أو لأنها صارت عاجزة عن القيام بواجبات البيت أما بمرض مزمن أو شلل أو شيخوخة فأني أرى أنه يجوز للإنسان أن يزداد حليلة ثانية لا بل يستحب له ذلك.

وبالجملة لو قلنا أن تعدد الزوجات في حد ذاته غير مستحب فإنه يستحب للضرورة. وأن الأمور المحرمة قد تجوز للضرورة فكيف لا يجوز للضرورة ما هو من أصله مباح في شرعنا، والضرورات تبيح المحظورات فكيف يكون شأنها في غير المحظورات؟

ومن قال أن تعدد الزوجات لا يزيد في نسل الأمم ولا يضاعف في أعدادها فهو مكابر معاند.

وقد شاهدنا الأمم الإسلامية في هذا العصر برغم فقرها وانحطاط أمورها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية يزداد عددها ازدياداً مدهشاً.

---

* الفتح، ع ١٨٢، ١٦ يناير ١٩٣٠، ص٥.

ولو كانت النظافة في بلدان المسلمين مستوفية حقها وكانت الوسائل الصحية موفورة عندهم كما هي في أوربة لكان المسلمون اليوم ضعف ما هم.

وإذا كان الأوربيون لا يجيزون تعدد الزوجات المشروع –لأنه عندهم منه غير المشروع- إلى حد اليوم فلم يكن ذلك عن جهل منهم بفائدة تعدد الزوجات عند الضرورة بل كان من أجل أنهم متأثرون بعقيدتهم المسيحية وأن الناس في أوربة يحترمون عقائدهم وتقاليدهم.

وإذا كانت الأمة مصابة بنقص في الذرية أما على أثر فلسفة مادية وإباحة شهوات أو على أثر أمراض زهرية وما شاكلها أو كان تناقص عددها عقب أوبئة جارفة أو حروب مصطلحة فليس لها علاج في حالتها هذه مثل تعدد الزوجات.

وكان الألمان بعد حرب الثلاثين سنة قد نقص عدد رجالهم كثيراً فقرر مجلس حكومة فرانكونيا إجازة أن يتزوج الرجل بامرأتين ونفذ هذا القرار مدة طويلة. وهذا منذ نحو ٢٥٠ سنة.

النهضة النسائية في مصر*

تحتاج إلى المطالبة بالمساواة الاقتصادية

سلامة موسى

مما يلاحظ في نهضة الإصلاح العامة في مصر أن جميع المصلحين الذين أثمرت إصلاحاتهم اتجهوا نحو أوروبا ونقلوا عنها وقادوها ولم يعتبروا بما يقول البعض الآن بأنه يجب أن تكون لنا شخصية مستقلة وألا نعمد إلى التقليد.

فنحن نعيش الآن على القليل من الإصلاحات التي أجراها إسماعيل باشا. وهذه الإصلاحات كلها تقليد لأوروبا في الإدارة والقضاء والتعليم واللباس. وإسماعيل باشا إذا تأملتم حياته وأغراضه وجدتموه رائداً قديما لمصطفى كمال الذي لا يخشى من التصريح بأنه يقلد أوروبا.

وأني أعرف ثلاثة من المؤلفين المصريين كان لهم أعظم الأثر في نهضتنا الأدبية والأخلاقية وهؤلاء هم: قاسم أمين وأحمد فتحي زغلول وفرح أنطون، وكلهم إما أنه ينقل عن أوروبا نقلا صريحا كما فعل فتحي زغلول أو هو يرمي إلى الأغراض الأوروبية في النظر إلى المرأة أو الأدب كما فعل قاسم أمين وفرح أنطون.

وأولئك الذين يقولون بوجوب الشخصية المستقلة وترك التقليد لأوروبا لا تلبثون وأنتم تجادلونهم أن تعرفوا حقيقتهم وهي أنهم رجعيون يخشون التقليد لأنهم يحبون التمسك بقديمهم.

والواقع أن كل شيء حسن في مصر الآن هو ما قلدنا فيه أوروبا. وإذا كنا نخشى على ضياع قوميتنا من التقليد فلنذكر دائماً أن مبدأ القومية هو من المبادئ الأوروبية

---

* السياسة الأسبوعية، ع١٤٧، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٨، ص٨-١١.

وليس من مبادئ الشرق ولم تعرف مصر هذا المبدأ إلا منذ بضع سنوات، والفضل فيه لرجل آخر يقلد أوروبا وينقل عنها وهو أحمد بك لطفي السيد.

والنهضة النسائية في مصر هي حركة تبتدئ وتسير وتنتهي بتقليد أوروبا وليس لها معنى آخر، وصاحب هذه النهضة الرجل العظيم قاسم أمين كان يعرف ذلك كما هو واضح من كتابيه عن تحرير المرأة والمرأة الجديدة بالأمثلة العديدة التي يضرب بها بارتقاء المرأة في أوروبا.



إن قاسم أمين هو أول رجل مصري استطاع أن يجهر بحرية المرأة ووجوب مساواتها بالرجل وهو لم يكن ليستطيع ذلك لولا الشرائع الأوروبية التي كانت تحميه والتي يعزى الفضل في أوضاعها في مصر لإسماعيل باشا. فلو أن أحداً صاح هذه الصيحة أيام محمد علي أو أيام المماليك أو أيام الدول الغابرة لكان الأرجح أن يعدم.

وحسبك دليلا عني مقدار الظلم الذي كان يحيط بهذا الرجل أن اللواء، جريدة الحزب الوطني، والمؤيد، جريدة القصر الخديوي، كتبتا عشرات الفصول في سبه وتبكيته. وأن رجلا نابغة مثل طلعت بك حرب كتب أيضاً كتابا يرد عليه فيه ويبين للناس فوائد الحجاب والنقاب وضرر السفور.

ولكن الأمة الآن تعرف فضل قاسم أمين كما يدل على ذلك الاحتفالات المتكررة، بل كما تدل أكثر من هذه الاحتفالات هذه الحرية التي تمارسها المرأة الآن في السفور والاجتماع وعقد الاحتفالات وتأليف الجمعيات والإقبال على التعليم، فليس من شك في أننا نسير في الخطة التي رسمها لنا قاسم أمين.



والآن قد تسألون: ما هي الأغراض التي كان يرمي إليها قاسم أمين؟

فالجواب على ذلك أن الأغراض التي صرح بها هي السفور أي محو النقاب وكشف الوجه وجواز مخالطة الرجال في المعاملة وتقييد الزواج والطلاق وتعليم المرأة التعليم الابتدائي.

ونحن، حكومة وأمة، نسير في تحقيق هذه الأغراض جميعها. ولكنني أعتقد أنه إلى جانب هذه الأغراض التي صرح بها كانت له أغراض أخرى يضمرها.

فالنهضة النسائية في مصر لم تكن في نظره سوى جزء من النهضة النسائية في العالم الغربي. وهذه النهضة التي لا يزيد تاريخها عن قرن ترمي إلى المساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية بين الرجل والمرأة دون تمييزه عليها بمنصب عظيم أو حقير يستأثر به دونها أو بحق في التصويت أو الانتخاب أو بامتياز اقتصادي يمتاز به عليها.

فقاسم كان يريد من النهضة النسائية في مصر أن تتمشى مع النهضة النسائية في أوروبا وتتقمص روحها وتجرى على نسقها، وهو في ذلك مثل جميع المصلحين المثمرين عندنا مقلد لأوروبا لا غِش في تقليده.

فمن الحق علينا إذن أن نتبع روح الحركة التي كان قاسم يرمي إلى إيجادها دون أن نتقيد بحرف كلامه لأن "الحرف يقتل والروح يحي".

فهذه الروح، كما نفهمها، أنه يجب أن يرى المرأة المصرية غريبة في أخلاقها تنزع تلك النزعات التي نراها الآن سائدة في النهضة النسائية في أوروبا.

ونزعة المرأة الأوروبية الآن هي المساواة الاقتصادية مع الرجل وفتح أبواب الأعمال الحرة لها حتى يمكنها أن تعمل وتكسب وتعيش مستقلة عنه.

فالمساواة الاقتصادية هي أساس النهضة النسائية في أوروبا. وعلينا نحن أن نجعل نهضتنا النسائية في مصر قائمة على هذا الأساس أيضاً.



ولا يتسع مقامنا الحاضر لإيراد الشواهد على أن هذه كانت أغراض قاسم أمين أيضاً ولكني أورد لكم بعض مقتبسات قليلة تثبت ذلك وهي من كتاب "تحرير المرأة".

فقد قال عن ضرورة تعليم المرأة تعليما يؤهلها لكي تتكسب وتعيش بكسبها: "ولو تبصر المسلمون لعلموا أن إعفاء المرأة من أول واجب عليها وهو التأهل لكسب ضروريات الحياة بنفسها هو السبب الذي جر ضياع حقوقها. فإن الرجل لما كان

مسئولا عن كل شيء استأثر بالحق في التمتع بكل حق ولم يبق للمرأة حظ في نظره إلا كما يكون لحيوان لطيف يوفيه صاحبه من لوازمه تفضلا منه على أن يتسلى به".

ففي هذه القطعة نرى قاسم أمين ينظر نظرة اقتصادية إلى المرأة يطلب منها أن تتعلم لكي تتكسب بما تتعلمه من صناعة أو تجارة شأنها في ذلك شأن الرجل ثم هو يقول أيضاً في كتابه هذا "كل مطلع على حركات النساء الغربيات وأعمالهن لاشك في أنهن يأتين من الأعمال العظيمة مالا قوام للمدنية بدونه: لا يوجد فرع من فروع الصناعة أو التجارة ولا علم من العلوم ولا فن من الفنون إلا والمرأة عاملة فيه مع الرجال كتفاً لكتف..".

ثم يقول: "ولا يشك أحد من الواقفين على هذه الحركة التي أظهر فيها هذا الصنف الضعيف قوة عجيبة أن المرأة لابد أن تصل في زمن قريب إلى مستوى تبلغ فيه منتهى ما تطلب من مساواتها للرجال في جميع الحقوق. ولا يعلم ماذا يكون بعد ذلك إلا الله. وهل يقف النساء عند هذا الحد أو يسبقن الرجال في ميدان التقدم والترقي؟"

فهذه المقتبسات تشهد بأن قاسم أمين كان ينظر إلى تحرير المرأة من وجهة هذه المساواة الاقتصادية، وكان ينظر إلى المرأة الغربية كأنها النموذج الذي يجب على نسائنا أن يحتذينه. فهو مقلد للحضارة الغربية أو ناقل عنها مثل جميع المصلحين المثمرين في مصر، وهو أيضاً لا ينسى أن أساس النهضة النسائية يجب أن يقوم على المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة.

ولكن هذه المساواة الاقتصادية لا تقتصر على ما يقترحه قاسم أمين من أن يكون للمرأة حق العمل في النجارة والصناعة بل هي تشمل شيئا آخر لم يذكره. وأني أعتقد أنه لم يذكر لأنه شعر أن الزمن لم يكن قد نضج التصريح.

❖❖❖

أننا نعيش الآن في زمن تنشب الحروب فيه من أجل الغايات الاقتصادية وتفوز فيه الدولة بالعلم والأخلاق والفنون إذا كانت غنية بالمال، بل هناك ما يسمى الآن "التفسير الاقتصادي للتاريخ".

وخلاصة هذا "التفسير" أن الطبقة الغنية في الأمة هي التي تقرر ديانة الأمة وحضارتها والزي الخاص لحكومتها وأخلاقها وتحوز كل أنواع السلطة.

ونحن نعرف الآن أن الحرية التي أعلنتها الثورة الفرنسية هي في الواقع وبعد الاختبار والتجربة "كلام فارغ" وأن الحرية الحقيقية هي ما يجلبها المال وأن أعظم أنواع العبودية في العالم هو الفقر.

فإذا نحن نشدنا حرية المرأة ومساواتها بالرجل فيجب أن نفهم بهاتين الكلمتين، قبل كل شيء، تلك المساواة الاقتصادية في الحقوق بين الرجل والمرأة.

نعني بذلك أن تفتح أبواب الرزق للمرأة كما هي مفتوحة للرجل فتجيز الحكومة استخدامها في جميع مصالحها على قدم المساواة أو المباراة مع الرجل، فلا يمتاز عنها لمجرد رجولته ولا هي تنحط عنه لمجرد أنوثتها.

ولكن المساواة الاقتصادية تقتضي شيئاً آخر هو المساواة في الميراث بحيث ترث الفتاة كما يرث أخوها.

❖❖❖

أننا الآن نحكم على نسائنا بالفقر من يوم أن يولدن في هذا العالم. فالبنت تولد وليس لها غير نصف ما لأخيها. فلا معنى لأن نتشدق بحرية المرأة إذا كنا نحكم عليها لمجرد أنها أنثى بالفقر النسبي مدى حياتها.

والفقر هو العبودية الحقيقية في زماننا؛ والمساواة لا معنى لها ما لم تكن مساواة اقتصادية. ولننظر الآن في بعض النتائج هذا التمييز الذي يغبن المرأة.

أن الفتاة تنشأ في بيت أبيها وهي تشعر أن أخاها خير منها له الميزة عليها فيأخذ الحسد له مكان الحب في قلبها وخصوصا أنها اعتادت وهي طفلة أن ترى المساواة في المعاملة فلا تطيق هذا التمييز إذا كبرت.

ثم هي إذا تزوجت وأعسرت ورأت أولادها في ضيق شعرت بأنها ظلمت في حقها من أبويها، ويزداد غيظها كلما رأت أخاها في يسر يعيش بضعفي ثروتها.

ثم لهذا التمييز ما يلازمه من أخلاف، فمركز المرأة في مصر دون الرجل لأنها نصفه في الثروة. ومهما ادعينا بأننا نحترم المرأة فإننا لا نحترمها في الحقيقة بمقدار ما نحترم الرجل لأننا ننشأ على أن مقامها المالي نصف مقام الرجل.

بل عندنا الآن من الآباء من يتأثر كثيرا بهذه الاعتبارات حتى ليحرم بناتها من الميراث حرمانا تاما. وذلك لأنه يبالغ في المنطق الذي دعا إلى أن يكون للمرأة نصف ما للرجل فيتمادى وينتقل من هذا الحرمان الجزئي إلى الحرمان الكلي.

❖❖❖

وقد قلت أن عندنا منطقاً لهذا الحرمان، وقد كان لمحكمة التفتيش في القرون الوسطى منطق تقتل به الهراطقة. وللمتوحشين الآن منطق يجيزون به امتحان المتهم بالمحنة، ومنطقنا هنا أن المرأة تتزوج فيعولها الرجل،

وهذا المنطق لو كان سديدا لوجب أن نحررها ولا نعطيها شيئاً لأنه مادام زوجها قد تقرر عندنا أنه يعولها حين لا يكون لها سوى نصف ما لأخيها، فلماذا لا يعولها أيضا حين نحرمها حرمانا تاماً أو حين لا نعطيها سوى الربع بدل النصف؟ وأني أقول؛ مع الأسف؛ أن كثيرين يتأثرون بهذا المنطق ويعملون به. وهذه هي إحدى نتائج هذا التمييز.

وأني أكرر أن هذا المنطق فاسد لأننا ما دمنا نقول أن الزوج يعول امرأته فمعنى هذا أننا نسقط التكليف عن أنفسنا في إعطائها أي شيء من الميراث وكل من الآباء يصبح حراً في أن يحرمها حرمانا جزئياً أو كلياً.

❖❖❖

وهناك ضرر آخر يجب أن ننتبه له وهو أن هذا التمييز يثبط الشبان عن الزواج.

فلو فرضنا أن كل شاب أو معظم الشبان يتزوجون من الطبقة التي ينتمون هم إليها وكانت الأنثى ترث مثل الذكر لوجد الشاب أن دخل بيته سيتضاعف بالزواج ويرى في هذه الزيادة ما يحثه على الزواج.

أما الآن فهو يشعر عند الزواج أنه إذا تزوج واحدة من طبقته فإنه يتحمل بذلك عبئاً قد لا يطيقه لأنها لا تملك سوى نصف ما يملك هو.

ومن هنا رغبة كل شاب في أن يتزوج من أسرة أغنى من أسرته أو هو يضطر إلى التضحية بغرائزه في سبيل التزوج بفتاة غنية.

ونحن الآن نشكو من قلة إقبال الشبان على الزواج وستزداد هذه الشكوى في المستقبل. والذي يحجم عن الزواج هو الشاب وليس الفتاة فلو كانت الفتيات يرثن مثل أخوتهن الذكور لكان في ثروتهن إغراء للشباب على الزواج.

وهذا الإغراء يأتي من ناحيتين: أولا أن ثروة الفتاة تزاد. وثانياً أن ثروة الشاب تنقص. فالإغراء مزدوج.

أقول أننا لو فهمنا روح الإصلاح الذي كان قاسم أمين ينشده ولم نتقيد بالحرف لقلنا أنه كان يرمي إلى هذه المساواة الاقتصادية وأنه إنما أرجأ الكلام في مسألة الميراث إلى أن ينضج الرأي العام.

فهل نضج الرأي العام لقبول هذه المساواة أم لا.

أني أعتقد أنه نضج ولكننا نحتاج إلى الجرأة والدأب في المطالبة وأن يقوم بهذه المطالبة السيدات أنفسهن.



ودليل نضوجه أن المرأة نفسها قد تغيرت أو تطورت. فالمرأة التي كان يكتب قاسم أمين لتحريرها من الحجاب هي غير المرأة التي نتكلم نحن عنها الآن لتحريرها من الرق الاقتصادي.

فالمرأة المصرية الحديثة أرقى من أمها وجدتها، قد أسفرت بعض السفور وهي تتعلم الآن في المدارس بعض العلوم كما تتعلم الرياضة البدنية. ولنا الآن في كلية الطب ست طالبات وفي أوروبا عدد غير قليل من الفتيات المصريات يتعلمن في جامعاتها. وقد استخدمت الحكومة بعض الفتيات في التلفون والتعليم.

فهذه الحركة قد أوجدت رأيا عاما جديدا لا أظنه يعارض في المساواة الاقتصادية في الميراث إذ هو الآن لا يعارض في ما كان يدعو إليه قاسم أمين من ضرورة تعليم المرأة بحيث تستطيع أن تكسب وتعيش بكدها وعملها.

وأولئك الذين يدافعون عن هذه النظرية الأخيرة أي القول بوجوب تعليم المرأة حتى تستطيع العمل والكسب فيرونها بقولهم: أن المرأة أحيانا يموت زوجها فتضطر لأن تعمل لكي تعول أولادها بنفسها.

وهذا القول نفسه يصح الدفاع عن المساواة في الميراث لأنها مادامت تضطر لأن تعمل لتكسب إذا مات زوجها ولم يترك لها ولأولادها شيئاً فإنه ليس من العدل أن يزاد عبئها في هذه الحالة بحرمانها من حقها في ميراثها أي بتمييز أخيها عليها.

أننا يجب أن نتبع طريقين لتحقيق استقلال المرأة الاقتصادي:

الأول: أن نساوي بين الإناث والذكور في التعليم وفي أن يكون كل من الفتى والفتاة قادراً على أن يكسب عيشه بنفسه أي على كل منهما أن يتعلم صناعة.

الثاني: أن نساوي بينهما في الميراث.



إلى هنا تنتهي مهمتي في إبراز النقص العظيم في النهضة النسائية الحاضرة في مصر وهو إهمال القائمين بها للمساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة.

ولكني وأنا أشتغل بتحرير هذه الكلمة أتفق لي أن أشتغل بموضوع آخر وهو تقدير مؤلفات الأستاذ محمود تيمور ونقدها.

فالأستاذ محمود تيمور يؤلف كما تعرفون قصصاً ينقل فيها صوراً مختلفة للحياة المصرية فمما تعجبت منه وأنا أتصفح بعض هذه القصص أنه قلما يذكر فيها الحب مع أنه هو موضوع القصة وأعني بالحب هذا الحب الصادق، هذه العاطفة التي تشبه الدين وتسمو بالإنسان إلى أرفع الفضائل، هذا الحب الذي يفخر الإنسان به ويسر بذكره ويفتخر به ويعد ذكراه ثروة لا تفنى في نفسه ولا أعني هذا الحب الفاسق

الذي يجرى في الظلام ويختبئ من العيون ويخجل صاحبه من ذكره كما يخجل المجرم من ذكر جريمته.

هذا الحب الصادق لم أجده في مؤلفات محمود تيمور ولا في القصص الأخرى التي يكتبها بعض أدبائنا. وأنا أقول لكم أن محمود تيمور يجيد نقل الحياة المصرية فلماذا لم ينقل هذه الصورة الجميلة للحب الصادق بيننا؟

الجواب على ذلك بسيط جداً وهو أنه لا وجود لهذا الحب بيننا.

أن القصة الأوروبية قد بلغت شأوا عظيما في الأدب لأن الحب هو الموضوع المهم الذي يتكلم عنه المؤلف فيها، وهو في ذلك لا يعدو بخياله ما يراه في الواقع أي في الهيئة الاجتماعية الأوروبية.

ولكن المؤلف المصري إذا أراد أن يؤلف دراما للتمثيل أو قصة تقرأ لم يجد في الواقع والحقيقة هذه الصورة الجميلة التي يريد أن ينقلها لأننا محرومون من الحب في حياتنا المصرية.

ولم يكن قاسم أمين غافلا عن هذه المسألة فقد قال في كتابه "تحرير المرأة":

"سل جمهور المتزوجين هل هم محبوبون من نسائهم يجيبوك: نعم. لكن الحقيقة ما يظنون أني بحثت كثيرا في عائلات مما يقال أنها في إنفاق تام فما وجدت إلى الآن لا زوجاً يحب امرأته ولا امرأة تحب زوجها. أما هذا الإنفاق الظاهري الذي يشاهد في كثير من العائلات فمعناه أنه لا يوجد شقاق بين الزوجين".

ثم يقول: (وغاية ما يمكن أن أسلم به هو أنه قد يشاهد في عدد قليل من الأزواج شيء يقرب من المودة، يظهر في بعض الأحيان ثم يختفي وهو استثناء يؤيد القاعدة وهي عدم الحب. عدم الحب من طرف الزوج لأن امرأته متأخرة عنه في العقل والتربية تأخراً فاحشاً بحيث لا تكاد توجد مسألة يمكن أن يتحدثا فيها لحظة بسرور متبادل. لا يكاد يوجد أمر يتفقان في الحكم عليه برأي واحد. ولأنها بعيدة عن العواطف والمعاني والأشغال التي يميل إليها..).

فهنا نجد اتفاقا بين الأديب والعمراني فقصص محمود تيمور تؤيد آراء قاسم أمين. ولكم أن تتأملوا حالنا أيها السادة كيف أن هذه العاطفة السامية يتاح للناس في غير بلادنا أن يتمتعوا بها ولا يتاح لنا ذلك!

وإذا كان قاسم يقول بانتفاء الحب بين الزوجين ويعزو ذلك إلى جهل المرأة فإن هذا الحب منتف أيضاً بين المقبلين على الزواج؛ وليس ذلك لأن المخالطة ممنوعة بين الخطيبين بل لأن الفتاة لا تعرف شيئاً من أصول المعاملة والمعاشرة لأنها لا تختلط بالناس ولم تجهد نفسها مرة لكي تكسب معاشها حتى تعرف قيمة العمل الذي يمارسه زوجها أو خطيبها.

والحب الصادق لا يكون إلا بالاحترام المتبادل والمساواة في المركز الاقتصادي وما يشبه المساواة أو التقدير في المركز الثقافي.

ومادامت الفتاة دون شقيقها في المركز الاقتصادي فإنها لا يمكنها أن تقاربه في درجة العلم والثقافة ومادام يعمل لكسب عيشه وهي لا تعمل فإن كفاياتها الذهنية تخمد فينحط مركزها ولا يمكننا احترامها.

وفقر الفتاة النسبي يحثها على الدوام على أن تبحث عن رجل غني لكي تتزوجه دون اعتبار لما فيه من مزايا الجمال سواء أكان جمال الجسم أم جمال النفس. وفقرها هذا أيضاً يحث الفتى على أن يطلب امرأة غنية مع إهمال هذا الاعتبار أيضاً.

ومن هذه الوجهة يمكننا أن نقول أن استقلال المرأة الاقتصادي بمساواتها في الميراث مع الذكور من أخواتها وبتعليمها صناعة يمكنها أن تعيش منها هو أعظم ما يعمل لحرية القلب لكي تحب رجلا حباً صادقاً. هذا الحب الذي لم يجده محمود تيمور في قصصه ولا قاسم أمين في الوسط المصري.



أظنكم أيها السادة قد سمعتم كلاما كثيراً عن "الأدب الجديد" وحركة التجديد والمجددين وقد سمعتم كثيراً ولكنكم لم تروا شيئاً أو رأيتم قليلا.

وعلة ذلك أن التجديد في الأدب يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى التجديد في الحياة. والأدب هو صورة الحياة ونقد أساليبها والتسامي بها إلى ما يتخيله الكاتب.

وبكلام آخر أقول أن الحياة هي أصل الأدب فإذا لم تكن الحياة مجددة فلن يتجدد الأدب. فلكم أن تنتظروا من الأدب التركي تجديدا أما في مصر فلا تنتظروا ذلك حتى نجدد حياتنا كما جدد الأتراك حياتهم.

ولست أنكر أن الأديب يؤثر في الحياة الاجتماعية ولكنه يحتاج مع ذلك إلى أن يستمد منها قوته للتجديد. فإذا كانت هذه الحياة راكدة فإن أدبه يركد بل هو إذا حاول تجديداً لم يجد قبولا من الجمهور القارئ لأن هذا الجمهور راكد.

وقد بينت لكم أن القصة، وهي فرع عظيم من فروع الأدب، ما تزال ناقصة لأن موضوعها المهم وهو الحب ليس له وجود في الهيئة الاجتماعية فلكي يدخل الحب في موضوع القصة يجب أن يتكون أولا في هذه الهيئة الاجتماعية.

فليس لكم الحق في أن تعقدوا المقابلة بين الأديب المصري والأديب الأوربي وتنحو على الأول باللائمة وتتهموه بالعجز لأنكم قبل أن تطالبوه بالأدب الجديد يجب أن تقدموا له الهيئة الاجتماعية الجديدة، وحتى إذا كنتم تعتقدون أن الأدب يجب أن يكون سببا لتجديد هذه الهيئة فلا تنسوا أنه أيضا نتيجة لها.

وما قلته عن القصة يمكنني أن أقوله عن سائر الفنون الجميلة. فكلها عندنا في انحطاط لأن المرأة منحطة، فليس الآن عندنا رقص أو غناء صحيح أو موسيقى لأن انحطاط المرأة قد جلب علينا أنحاط هذه الفنون.

ولكن ما هو الأساس لانحطاط المرأة؟

هو في اعتقادي حرمانها من المساواة الاقتصادية مع الرجل. لأنها إذا تساوت به أمكنها أن تتعلم مثله فيستنير ذهنها ويصير لها من الكبرياء التي يجلبها المال كرامة ترفض بها ذل الحجاب فلا تنزوي منعزلة عن الرجال بل تختلط بهم.

وأساس هذه المسألة الاقتصادية هو المساواة في الميراث. فإذا نحن أعطيناها السلطان الاقتصادي صار لها منه السلطان الأخلاقي.



وهذا يذكرني بإحدى الدراسات التي مثلتها جوقة المستر اتكنز بالأوبرا منذ شهر تقريباً. وهذه الدرامة تدعى بجميليون وهي من خير درامات برنارد شو الكاتب الإنجليزي المجدد المشهور.

وموضوع هذه الدرامة أن المستر هيجنز أستاذ قد تخصص لدرس اللغات واللهجات يلتقي بفتاة فقيرة تبيع الزهر فيفهم من لهجتها وكلامها أين تقيم لأن لكل إقليم بل لكل قرية لهجة خاصة. وتسمع هي من كلامه لرفيق له أنه يستطيع أن يعلمها لغة الأميرات أو الدوقات في بضعة أشهر حتى إذا اختلطت بالطبقة العالية لم تنم لهجتها عن أصلها بل تجوز على الناس كأنها أميرة أو دوقة.

وتذهب الفتاة إلى منزله وتقترح عليه أن يعلمها لغة الطبقة العالية فيقبل الاقتراح على سبيل التجربة. وما يزال بها يلقنها هذه اللهجة ويعودها العادات الفاشية بين الطبقة العالية حتى تتخرج على يديه دوقة أو أميرة جميلة.

ولكنها بعد أن تعلمت لا يمكنها أن تعود إلى بيع الزهر ومعيشة الفقر السابقة فهي بائسة بعلمها الجديد ولهجتها الشريفة. يدخل عليها الأستاذ هيجتز فيراها تبكي لا تعرف ما تصنع بنفسها. فإنها تتزيا بزي المرأة الشريفة الغنية وتتكلم بلهجتها ولكنها فقيرة عاجزة عن أن تكسب دخلا يتفق مع هيئتها. ومما يؤلها كثيرا أنها تخدم هذا الأستاذ هجنز وتحبه: تنهض إلى الباب لتفتح له وتقدم له حذاءه ومع ذلك فهو لا يحبها بل يحتقرها ولا يبالي أن يصرح لها بهذا الاحتقار.

ولكنها وهي في حوارها مع المستر هيجنز ينقدح لها خاطر جليل فهي تقول له على سبيل الثأر لكرامتها: "والآن أعرف كيف أعاملك! أية فتاة مجنونة كنت قبل الآن. أنك لن تقدر أن تسلبني ما علمتينه..وها أنا الآن سأعمد إلى الصحف وأعلن أن الفتاة التي علمتها لكي تكون دوقة هي في الحقيقة بائعة زهر، وأن هذه الفتاة مستعدة لأن تعلم أية فتاة أخرى لكي تكون دوقة هي في ستة أشهر بمبلغ ألف جنيه...".

فيدهش الأستاذ لهذا الخاطر ويقول لها: (...هذا خير لك من البكاء ومن امتهان نفسك في إحضار النعل والبحث عن النظارات..حقاً لقد أنشأتك امرأة جديدة وأنا أحبك وأنت بهذه الحال الجديدة).

ثم يعرض عليها أن تتزوجه.

فهو أحبها وعرض الزواج لما يشعر به من الاحترام لها لأنها أفهمته أنها قادرة على الاستقلال الاقتصادي.

كانت قبل ذلك تحمل له نعله وتبحث له عن النظارات وتنهض لفتح الباب إذا طرق فلم يكن يحبها، لأن الحب يحتاج إلى الاحترام. ولكنها الآن بعد أن أثبتت له بكبرياء أن لها كرامة تقوم على استقلالها الاقتصادي وقدرتها على الكسب تراه قد احترمها وعرض عليها زواجه.

فلكي تحترم سيداتنا؛ أي لكي نحبهن هذا الحب الذي لم يجده قاسم أمين، يجب أن تعمل لاستقلالهن الاقتصادي. وسبيل العمل لذلك هي المساواة في الميراث مع الذكور، وأيضاً المساواة معهم في اتخاذ حرفة ما سواء في الحكومة أو في الأعمال الحرة.



والآن يمكننا أن نلخص ما قلناه في هذه الكلمات:

١. وهي أن نهضات الإصلاح في مصر سواء أكانت في الإدارة أو الاجتماع أو الأدب تتسم كلها بتقليد أوروبا وأن الفضل في النهضة النسائية في مصر لقاسم أمين وكانت غايته تقليد المرأة المصرية للمرأة الأوروبية.

٢. أنه كان يرمي إلى الاستقلال الاقتصادي للمرأة المصرية ومساواتها بالرجل وهو وإن لم يذكر من شروط هذا الاستقلال المساواة في الميراث فإن هذا يفهم من روح كلامه. ولما كنا نعيش في زمن للاعتبارات المالية فيه قيمة كبيرة فإن الاستقلال الاقتصادي هو أساس الحرية للمرأة.

٣. أنا ما دمنا نحكم على المرأة بالفقر من يوم أن تولد بتمييز الذكر عليها فإن هذه

المساواة التي ننشدها لن تتحقق. ولهذا التمييز مضار أخرى لأننا أحيانا نتمادى في منطقه فنحرم المرأة من الميراث، ثم هو يثبط الشبان عن الزواج وذلك لأن النساء أفقر من الرجال.

٤. أني أعتقد أن قاسم أمين كان يضمر هذه المساواة ولكن الزمن لم يكن قد نضج أما الآن فإني أعتقد أنه قد آن لنا المطالبة بهذه المساواة.

٥. أن هذا الاستقلال الاقتصادي يرفع كرامة المرأة ويتيح لها الفرصة بأن تتعلم وترقي. وبهذا وحده يمكننا أن نحترمها ونحبها ويكون لنا عندئذ منها باعث يبعث الفنون الجميلة التي ما تزال ميتة عندنا.

بعَد السُّفُور* (وجوب تكوين المجتمع المصري المختلط)

بقلم: إبراهيم المصري

من الظواهر الملحوظة في المجتمع المصري الحاضر والتي تدل أبلغ الدلالة على أننا لم نخط بعد الخطوة الحاسمة في سبيل تطبيق روح الحضارة العصرية على عاداتنا وأخلاقنا وأساليب حياتنا، أن نساءنا العصريات المتعلمات اللواتي يطالعن الصحف ويقرأن القصص ويغشين المسارح ودور السينما، ما يزال يحال بينهن وبين الظهور في المجتمعات البيتية أمام رجل غريب.

فنحن قد سلمنا بمبدأ تعليم نسائنا ولكننا لم نسلم بعد بقدرة هؤلاء النساء على الانتظام في حفل كبير يضم عدداً مختاراً من أفراد الجنسين ويتألف منه مجتمع مصري مختلط أشبه بالمجتمعات الأوروبية التي نشهدها في مصر ونحسد الأجانب عليها.

والواقع أن أرباب الأسر المصرية على الرغم من ارتقائهم وارتفاع مستوى تعليمهم واندماجهم في الأوساط الأوربية، ما يزال معظمهم يخشى الأغراب ويوجس خيفة منهم ويسيء الظن في أخلاقهم ويعتقد أن غريزة احترام المرأة لم تتكون بعد في نفوسهم، وأنه من المحتمل جداً لو أنهم اتصلوا بالمرأة الشريفة، سواء أكانت فتاة أم زوجة، أن تعصف بهم أهواؤهم القديمة فتتولد من هذا الاتصال فضائح عائلية يكرهها الرجل الشريف ويفزع منها ويسخط عليها أشد السخط ويبذل قصاراه كي لا يصبح ضحية لها.

---

* الهلال، ج٣، م٤٦، أول يناير، ١٩٣٨م.

وإذن فثقة الرجل المصري بالرجل المصري ما تزال معدومة في مصر. وقد يكون رب الأسرة صديقك بل من أقرب المقربين إلى نفسك، وقد تكون في نظره إنسانا متحضراً، فضلاً، ولكنك مع ذلك لن تظفر منه بدعوة خاصة إلى بيته، ولن تستطيع الجلوس إلى امرأته وابنته، ولن يسمح لك بأن تدخل داره مصحوبا بامرأتك وأولادك ليتم التعارف الكامل بين الأسرتين وتتكون من هذا التعارف نواة المجتمع المصري المختلط المنشود.

وصحيح أن بعض الأسر عندنا لم يعد يحفل بهذه التقاليد، ولكن السواد الأعظم من المتعلمين أنفسهم ما يزال متشبثا بها حريصا عليها معتقداً أن الاستمساك بها فضيلة عظيمة وعنوان شرف كبير.

وقد ترتب على ذلك أنك أصبحت ترى امرأة صديقك السافرة في الشارع وفي المحل التجاري وفي دار المسرح أو السينما، ثم لا تستطيع أن تراها في بيتها تتفهم حقيقة شخصيتها وتعرف كيف تعيش وكيف تشعر وكيف تفكر. أصبحت تبصرها في الحياة العامة وتعجب بها ولكنك متى أردت تهذيب عواطفك وصقل إحساساتك ومشاعرك بالجلوس إليها والتحدث معها وإشراكها في المسائل التي تشغل عقلك وعقل مواطنيك، حيل بينك وبينها واتهمت بفساد النية وسوء القصد..

وليس شك في أن إقبالنا على حياة الكسل والبلادة في القهوات يرجع إلى هذا. وما دام المجتمع المصري غير موجود فالقهوة هي المجتمع. ونحن لا ننطلق إلى القهوة إلا لفراغ بيوتنا ونقص عناصر التسلية منها وتبرمنا بركودها وجفافها ونفورنا من جوها الخانق المتشابه الذي لا يحمل إليه الأغراب طابع البهجة والمرح.

والحقيقة أن مجتمع القهوات لا يصلح بل يتلف، ولا يربي بل يفسد، لأنه مجتمع رجال فقط، ومتى اجتمع الرجال في صعيد واحد ارتفعت الكلفة وتحكم سياج الآداب وزايلت الفرد ملكات الحكم على نفسه وعلى ألفاظه وعلى كل ما يمكن أن يصدر عنه.

فوجود المرأة هو الذي يشعر الرجل بكرامته، ويضطره إلى ملاحظة نفسه وأقواله، ويجبره على التزام حد الأدب، ويرغمه على الارتفاع بشخصيته وحديثه إلى مستوى يدعو إلى الاحترام والإعجاب.

وهذه هي الحضارة في أدق معانيها فالرجل يظل متوحشا حتى يتصل بالمرأة فيتحضر. والمرأة تظل راتعة في أنوثتها البهيمية لا تفكر إلا في المسائل الأرضية البحتة ولا تحلم إلا بالصور والخيالات الجنسية حتى تتصل بالرجل في الحياة العامة، وعندئذ تتحضر هي الأخرى وتدرك أن هناك أفكاراً وآراء ومشاكل تشغل عقل الرجل أكثر ألف مرة مما تشغله المسائل النسوية، وهكذا تتعلم هي كيف تفهمه وتشاركه في حياته وتسعى لمرضاته، لا باعتبارها أنثى فقط بل باعتبارها إنسانا له ذهن وتفكير وروح فالمجتمع المختلط هو الذي يقرب مسافة الخلف بين الجنسين، ويقيم علاقات الرجل والمرأة على قاعدة التفاهم العاطفي، ويخفف من وطأة زواج الغرض والمصلحة، ويجمع بين شخصين مؤتلفين في وسعهما إنشاء أسرة متماسكة يسودها الصفاء والوئام في ظل الإخلاص والتضحية وأني لأتساءل: لمن نعلم شبابنا ولمن نثقفهم إذا كان علمهم لا يعود على المرأة أو الفتاة بأي نفع، وإذا كانت ثقافتهم تخمد في أنفسهم أو تتبدد في محيط قهواتهم ولا تصيب منها شريكتهم في الحياة إلا النزر اليسير؟ ولمن نعلم فتياتنا إذا كان علمهن لا ينهض بأخلاق الشبان ولا يتصل بحياة الشبان كي تسمو وتتجدد ويشيع فيها ذلك الضوء النفساني العاطفي الرائع؟

لقد خطونا الخطوة الأولى فعلمنا أبناءنا وبناتنا في المدارس والكليات والمعاهد الأجنبية العليا، فواجبنا اليوم أن نخطو الخطوة الثانية وندربهم على خير وسيلة يتبادلون بها ذلك العلم وينفعون به بعضهم بعضا ويشيدون عليه صرح سعادتهم ومستقبل بلادهم ومجدها.

أن الشاب المصري المتعلم ظمآن إلى الفتاة المصرية التي تفهمه، والفتاة المصرية المتعلمة ظمأى إلى الرجل الذي يستطيع أن ينهض بعقلها ويرفعها إلى

مستواه ويشعرها بأنها مسؤولة في الحياة مثله وأن عليها واجبات كما أن لها حقوقا.

فإذا كنا نكره أن تفنى حياة شبابنا في القهوات وحياة بناتنا بين جدران البيوت فعلينا أن نسهل للجنسين سبيل التفاهم والالتقاء، علينا ألا نخشى تأليف المجتمعات المختلطة الصغيرة في بيوتنا، وأن نتخير أفرادها ممن خبرناهم ووقفنا على حقيقة سلوكهم وكنا مطمئنين إليهم عارفين بهم شاهدين على حسن سمعتهم.

والمهم بعد أن يستوثق رب الأسرة ممن يفتح لهم أبواب بيته، أن يوليهم ثقته وينتزع من نفسه جرثومة الشك فيهم، ويطرد من ذهنه ذلك الاعتقاد الشرقي الشائع بأن الرجل والمرأة متى التقيا فلابد أن ينهض الشيطان بينهما وينفث في نفسيهما سموم الرذيلة والشر.

هذا الاعتقاد هو سر تأخرنا وهو من بقايا عصور الجهل والخوف والظلام. إذ ما فائدة العلم إذا لم يكن منه للنفس عاصم، وما فائدة المعرفة إذا كنا نغذي بها نفوس أبنائنا لا ليشعروا بالحرية بل ليزداد إحساسهم بالوحدة والقلق والخوف؟

أولى بنا والحالة هذه أن نبقيهم جهلة من أن نفتح أبصارهم على نور العلم ثم نحرمهم نعمة التآلف والحرية.

وأنه لخير لرب الأسرة وقد علم أبناءه أن يعترف لهم بهذه الحرية عن طيبة خاطر، وأن يشرف عليها وينظم لهم أسبابها ويراقب تطبيقها، من أن يتبرم بها ويضيق أمامهم فسحاتها فيضطرهم إلى السعي إليها من طريق غير مباشر وغير مشروع.

وهذا ما يحدث الآن. فكلما ضيق أرباب الأسر الخناق على أبنائهم، وكلما حرموا عقد المجتمعات المحتشمة المختلطة في بيوتهم، نفر الأبناء إلى الخارج، وبدل أن يتصلوا بشبان وفتيات من طبقة مهذبة راقية، انحدروا إلى مجتمع القهوات ثم إلى دور الملاهي الليلية، ثم إلى أمكنة الدعارة وأوساط البغايا.

ويجب أن نلاحظ أن الشاب الذي لم يعرف المرأة في مجتمع شريف مختلط، بل عرفها في حان أو في ماخور، لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يحبها فيما بعد ويحترمها ويقدرها كزوجة وربة بيت.

ويبدو لي أن كثيراً من المنازعات التي تحدث في بيوتنا لا سبب لها إلا أن المرأة تجتهد في أن تعامل زوجها كرجل شريف، والرجل لا يستطيع أن يعامل امرأته إلا وفق تلك الأساليب الشائنة التي ألفها أيام الوحدة والعزوبة مع نساء وضيعات ساقطات. ولرب معترض يقول: ولكن حياة العزوبة عند الشاب المصري هي نفسها عند زميله الأوربي. وهذه مغالطة ظاهرة. إذ هناك فارق عظيم بين الاثنين. وهو أن عزوبة المصري لا تنقضي في الغالب إلا في أوساط مرذولة، في حين أن عزوبة الأوربي ينقضي معظمها في مجتمع مختلط حافل بألوف من الفتيات والنساء المتعلمات الشريفات.

وهكذا يعتبر عهد العزوبة عند الشاب المصري عهد انحطاط، أما عند الشاب الأوربي فهو عهد اختبارات وتجارب وتمرس بالحياة.

وكثيراً ما تنتهي عزوبة الأوربي إلى زواج صالح موفق تتوافر فيه عناصر الفكر والعاطفة، أما عزوبة المصري فتنتهي -إلا فيما ندر- بزواج يبعث عليه الضجر وتدفع إليه المصلحة المجردة. ولقد كنا فيما مضى نحجب الفتاة عن الشاب فلا يراها إلا بعد إذ يقترن بها، ثم تطورنا فسمحنا للخطيبين بالتعارف السطحي ولأمد محدود. ولكن هذا لا يكفي. إذ ليس المهم أن يتعارف الخطيبان وأن يرى كل منهما الآخر ثلاث مرات أو أربع مرات قبل الزواج.

بل المهم هو أن نوسع مدى الاختيار أمام الشاب والفتاة.

المهم أن نيسر لها سبل المقارنة والمفاضلة بين عشرات من الشبان والفتيات. المهم أن نربي فيهما ملكات الملاحظة والحكم الصحيح على الأشخاص والأشياء.

المهم إنقاذهما من التردي في أوساط وضيعة تشوه في عقليهما غاية الزواج ومعناه. المهم أن نتيح لنزعاتهما الفكرية والعاطفية فرص التوافق والتلاؤم تمهيداً للتفاهم العميق بعد الزواج.

وهذا كله لا يمكن أن يتم إلا في المجتمع المختلط المحتشم المنشود.

وإذن فبدلا من أن يعيش الرجال في مجتمع مغلق يسمم البعض منهم أخلاق البعض الآخر، وبدلا من أن يعيش النساء في مجتمع مغلق يفسد البعض منهن أخلاق البعض الآخر، وبدلا من أن يحاول الشبان والفتيات أن يتعارفوا ويتلاقوا خلسة متذرعين بشتى أفانين الكذب والخديعة والنفاق، أليس من الحكمة وأصالة الرأي أن نأخذ بأيديهم ونشعرهم بكرامتهم ونحملهم مسئولية أعمالهم ونعاونهم على حياة قوية نبيلة تكره الختل والمواربة وتأبى الانطلاق إلا في جو صريح سليم؟ الواقع أن السفور أصبح لا يجدي إذا لم يقترن بوجود مجتمع مختلط، إذ السفور في ذاته وسيلة لا غاية، وأما الغاية فهي إنشاء ذلك المجتمع، وهي القدرة على إنشائه خالصا من الأدران نقيا من الشوائب.

وعلينا أن ندرك أننا بقدر ما ننجح في تكوين المجتمع المصري الصالح المختلط، نكون قد اقتربنا في حياتنا الاجتماعية من تقدير فكرة الحرية.

ولكي نقدر الحرية على أصلها ونستطيع تحقيقها والانتفاع بها، يجب أن نفهم أنه إذا كان لنا أن نهدي مخلوقا فليس لنا أن نسلبه حريته ولو كان أقرب الناس إلينا.

إن في كل فرد من كنوز المعرفة وكنوز القوة ما لا تظهره غير الحرية.

أو لم نطلب الحرية السياسية للأمة لتتمكن هي أيضا من إظهار هذه الكنوز؟

أولسنا نعلم أن الأمة ستقاسي الأمرين قبل أن تألف حياة الحرية والاستقلال؟

فكيف نتعصب لحرية الأمة من الوجهة السياسية ولا نتعصب لحرية الأفراد من الوجهة الاجتماعية؟...

المشكلة واحدة. وكما أن الأمة التي يهضم حقها السياسي تعيش مقتولة المواهب مخنوقة الروح، كذلك الفرد الذي يهضم حقه الاجتماعي لابد أن يعيش مقتول المواهب مخنوق الروح!

فلنتدبر أمورنا إذن ولندرك أن الحرية وحدة لا تتجزأ، وأن قيمتها السياسية ستظل ضئيلة محدودة إن لم تظهر وتتجلى في حياة الأفراد ممثلة في مجتمع مصري مختلط يتعاون أعضاؤه على النهوض بإحساساتهم وعقولهم وعلى تحقيق النهضة الاجتماعية المصرية المبتغاة!

جناية التحجب على الأدب*

بقلم: حافظ محمود

أقول "التحجب" لأن الحجاب بمعناه الصريح يكاد يصبح أسطورة ضمن الأساطير التي نراها ونسمعها عند أمهاتنا وجداتنا العجائز. وأنت متفق معي من غير شك على أن هؤلاء العجائز قليلات جداً مادمت تعرف أن المرأة لا ترضى مطلقا أن تكون عجوزاً.

أقول "التحجب" وأنا أتمثل الآن في مخيلتي هذه السيدة التي تصادفك أو تصادفها في الطريق فتقف إليك تسألك عن الوقت أن كانت على موعد وتلتقي بك عند بائع الأحذية –مثلا- فتطلب إليك إبداء رأيك في لون الحذاء، هذه السيدة التي تجيء إلى مكتبك فترفع نقابها الشفاف وتجلس إليك تحادثك بكل حرية عن شؤونها وقضاياها، هذه السيدة التي تقابلها أو تقابلك في مسرح من المسارح جالسة جنب أخيها أو زوجها أو بمفردها تشهد ما تشهده أنت، وتستمتع بما أنت مستمتع به من فن وأدب وفكاهة وهي على مقربة منك لا حاجز بينكما ولا حجاب، فإذا ما ذهبت إلى بيت هذه السيدة ذاتها تقصد مقابلة زوجها أو أبيها أو ابنها أو واحد من أهلها أوصدت في وجهك الأبواب والنوافذ كلها خشية أن تراها أو ترى طرفا من أطرافها.

أقول "التحجب" وأنا أذكر قول صديق لي قص علي مرة: أنه كان يدق باب الطابق الذي يسكنه أحد معارفه الكثيرين، فجاء صاحبه ليفتح الباب بنفسه، لكنه ما كاد يفتحه قليلا حتى ظهرت في المشى الذي خلفه سيدة من سيدات البيت مارة من غرفة إلى غرفة، فما كان من الصاحب إلا أن أغلق الباب في سرعة صارمة أمام صاحبه كمن يغلق خزانة ماله أمام لص أراد أن ينزل عليه ضيفا!!

---

* السياسة الأسبوعية، ع١٠٤، ٣ مارس ١٩٢٨، ص٧.

لنفرض أن هذا الصديق أو هذا الإنسان الذي أهين في كرامته كي لا يرى سيدة في بيتها بين أهلها –وهي بطبيعة الحياة المصرية أقرب ما تكون إليه كل حين. في الطرقات والمخازن وغيرها- كان شاعراً من الشعراء، ولنفرض أن عاطفة الشعر تحركت في نفسه لهذا الحادث فنظم فيه قصيدة من القصائد..ترى هل تكون هذه القصيدة درجة في سلم المثل الأعلى الذي ننشده في الشعر، أو قطعة من الفن الذي نلتمس فيه الجمال!!

فإذا فرضنا أنه لم يكن شاعراً بالذات، إنما كان ذا نفس شاعرة وصاحب خيال شعري تهذبه هذه الأدبيات التي تقتحم قيمها عقول الشباب اقتحاما..ترى أي خيبة وأي خزي ينوء بهما شعوره وإحساسه الدقيق؟! وإذا أخذنا هذا الفرد قياسا فأي خسارة مركبة تنتج من هذا على الأدب؟!

أحاول أن أعطيك بهذا كله مثالا بسيطا من الصدمات العنيفة التي تلطم إلى اليوم هذا الأدب المصري الذي نريد كلنا أن ننشئه وأن نتمشى به مع آداب العالم بخطوات رشيقة في رياض الحياة، وأريد أن ألفتك إلى هذه التقاليد الكريهة التي أراد الزمن أن يهلكها فهلكت، لكننا مازلنا نستمسك بأشباحها، كيف يكون أثرها قاسيا في الأديب الفني، وفي ذوقه ومثاله في الحياة والجمال.

مثل هذه المقدمات لها في فنون الأدب عندنا ثلاث نتائج:

الأولى- أننا نجد في تصور شعرائنا أشكالاً عربية قديمة لا يألفها الواقع الحديث: فلنسمع –مثلا- أن شاعرا يتغزل في شعر فاحم مديد وعين كحيلة سوداء في حين أن الشعر قد استحال أو أخذ يستحيل عند سيداتنا وأوانسنا استحالة طبيعية أو صناعية إلى ذهبي وكستنائي مقصوص، في حين أن سماء مصر الفريدة تنعكس زرقتها على العيون المصرية حول دائرة عسلية جميلة من غير أن يصور لنا واحد هذا الجمال المصري الخالص.

الثانية- أننا نجد مؤلفينا في عجز أو شبه عجز عن وضع قصة مصرية تتمثل فيها حياتنا المحلية كاملة، لأن هذه الحياة ناقصة في الواقع من غير المرأة، فالدرامة

المصرية على الأخص مفقودة كل الفقد في أدبنا، وإن وجدت فهي صورة غربية ملتفة في أثواب مصرية ليس غير.

الثالثة- أننا حقا قد وفقنا إلى بعض مقاطيع غنائية مطهرة من البذاءة تقريبا، لكننا نجدها فردية شخصية حزينة مملوءة بالصد والهجران، خالية من الإحساس الاجتماعي، الإحساس الإنساني، الإحساس بالجمال من حيث هو جمال عام.

تفهم من هذه النتائج الثلاث أن الشاعر عندنا لا يجد الكائن الجميل الذي يصوره، أو هو لا يشعر به في الناحية الاجتماعية، فيستعير شيئا من الخيال للمربي القديم صورة لشعره، وأن مؤلفنا القصصي لا يجيد بصورة كاملة في الصور البارزة للحياة المصرية دائما فيستعير شيئا من الخيال الأدبي الحديث لفئة، وأن صاحب المقاطيع الغنائية بيننا لا يجد أمامه متسعا من الحرية يرى فيه المرأة من حيث هي مثال من الجمال الإنساني، فينحصر فنه في دائرة هذه الوحيدة التي علمها التحجب أن تكون ماكرة مخادعة..

وإذن فأنا أقيم علنا هذا "التحجب" والعاملين والعاملات عليه بالاشتراك في جمود الشعر عندنا، وبتنفرة الدرامة المتقنة من خيال الكاتب المصري، وبقتل النازعة الإنسانية أو الاجتماعية عند صاحب الفن الغنائي.

❖❖❖

ليس شك أن هذه التهم خطيرة جداً بالنسبة إلى أمة تريد أن تحيا في حرية ورقي. وليس شك أنها قاسية جدا على المرأة المصرية التي تحب أن تتخطى على الدوام أعتاب القديم إلى حياة جديدة زاهية، ولكنها بكل صراحة مؤلمة وقائع ليس إلى نكرانها طريق واحد. على أنني أحب أن ألتقي التبعة فيها على اثنين فحسب:

١. رجل له عقل إنسان عصري لا يستطيع أن يدرك به أن المرأة متساوية مع الرجل في الرغائب والشهوات، متساوية معه في الشرف والعفاف، متساوية معه في الحيلة والوسائل، محتاجة إلى أن تشاركه وتشاطره الثقافة واللهو كما تشاركه وتشاطره الهواء والغذاء تماما.

٢. امرأة تريد أن نشعرها بإنسانيتها وجمالها وبنصيبها في الحياة من الحرية والمساواة، فتأخذ من هذا كله ما تشتهيه غرائزها القديمة من عبث بالطهارة في خلاعتها، وعبث بالجمال الطبيعي في زينتها، وعبث بذات الإنسانية في تفكيرها. ثم إذا وصلنا معها إلى الحياة الحقة التي نحن وإياها شريكان فيها تظاهرت بالصون واحتمت بالأوهام وتخلصت من الحرية!!

إلى هذين نقول: قد آن للجاني أن يتوب كي تبرأ الحياة، وللسخف أن يمحى كي يطهر الجمال، وآن لأدبنا أن تخف عنه كثافة البلى فينقلب إلى صورة فنية تستطيع أن تحيا.

في ذكرى قاسم (خواطر ومشاهدات)*

بقلم: حافظ محمود

"في صباح الجمعة ١٣ إبريل الماضي كانت عيناي تجري بين أعمدة الصحف عساهما تقعان على ذكر للمصلح الأول الذي مضى إلى الحياة منذ عشرين سنة وهو شهيد الحساسية العميقة التي استنفدت دقات قلبه في جشع وسرعة حتى قضت عليه بين الشباب والكهولة. فلما لم أجد شيئا مما أحببت أن أجد، لم يهن على أن يمر على موت قاسم أمين عشرون عاما بعد عشرة أيام من هذا التاريخ فلا تذكره هذه الإنسانية المصرية التي أحس بآلامها ووضع تفكيره وقلبه ومواهبه جميعا لتخفيف هذه الآلام. وإذن فقد أخذت في يدي قلمي الذي يحمل في سنتيمتراته القليلة طابعا من روحي وخيالي، وكتبت إلى زعيمة النهضة النسوية في مصر رجاء بالتدبر في هذا الأمر. لكن هل تحقق الزعيمة رجائي، وهل أشهد حفلا لذكرى الرجل الذي أفهمه وتفهمه الشبيبة معي على أنه زعيم الحرية الاجتماعية؟

في صباح الجمعة ٤ مايو الحالي جاءني الجواب على هذا من السيدة الزعيمة في بطاقة لحضور "ذكرى قاسم أمين". وإذن فقد أحسست في شيء من الفخار أنني في أمة تقدر أبطالها تقديراتنا، وأحسست أن سيدتنا المصرية في طليعة هذه الأمة تقديرا واعترافا بالجميل، وكان سواء عندي بعد هذا كله أن أشهد حفلة الذكرى أولا أشهدها، لكن الساعة ما كادت تتخطى الدقائق الأولى بعد الخامسة مساء حتى كان بعض الإخوان في طلب صحبتي إلى الحفلة.

جلست في عربة الترام تملأ مخيلتي الغاية التي أقصدها ويقصدها الذين سيشتركون في حفلة هذا المساء، فإذا أنا مستسلم في طاعة واختيار إلى خيالات

---

* السياسة الأسبوعية، ع١١٤، ١٢ مايو ١٩٢٨، ص٢٠.

الماضي قبل عشرين سنة بقليل، حيث كنت أنا وأمثالي ماء يجرى في مجاهل الحياة، وحيث كانت أمهاتنا قعيدات في غرف قد انطفأت فيها مصابيح العلم والحرية تقريبا، هناك كانت روح إنسانية تخترق هذه الظلمات مستوية في شكل رجل متوسط القامة يتهدل شعره القاتم على جبينه المستضيء بنور الذكاء، وفي يمينه مشعل تسميه نفسي الباطنة مشعل الحقيقة الضائعة، يقدمه إلى المرأة المصرية قائلا: أشعلي ضياء الحياة، وفي يساره فرع من فروع الحكمة يلوح به للرجال قائلا: افسحوا الطريق للجمال!!

هنا كنا وصلنا قاعة مسرح الحديقة حيث تقام حفلة الذكرى، فوقعت أعيننا مباشرة على الصورة الكبيرة المسندة إلى أحد جوانب المسرح..قال الصديق وهو ينتقي له مجلسا: هذا الرجل قاسم أمين: ..أما أنا فوقعت في منتصف الصالة أرمق هذه الصورة التي طالما تمثلت صاحبها وتمنيت أن أراه حيا، فلم تأخذني وسامته ولا سعة عينه، إنما ثبتت عيني قليلا عند الجانب الأيسر من صدره العريض في هذه الدائرة التي يقولون أنها مركز القلوب.

ذلك لأن نفسي كانت تحدثني أن هذا الرجل لا يمتاز عن أمثاله من الناس بشيء إلا أن له قلبا كان يفيض على وجوده بمعاني السمو الإنساني من رحمة وحب وسلام، قلبا يستلهم الجمال ويستفز الإرادة، حيث كانت فيه لصاحبه حياة الرسول، رسول الحب والجمال..ومازالت نفسي في حديثها مالي حتى كدت أتخيل الرجل تنتصب قامته ويخرج من إطار الصورة لولا أن تحكم العقل وبلغني أنه ميت موتا ماديا ليس فيه شك.



تلفتت في غير وقاحة "طبعا" فإذا بالقرب منا سيدات وأوانس سافرات يزين هذا المجتمع الزينة المعنوية السامية التي كان يطمح إليها ويطمع فيها قاسم أمين، فخطر لي أن قاسما كأنه حين مات قد استبدل بحياته مثاله في الحياة، فهذا الرجل الذي كان يتخيل حرية المرأة وحرية الجماعة كلها قد ارتفعت حياته إلى سماء الخلد

وأصبحت على الأرض خيالا من الخيالات، أما خياله فقد تدرج من سماء الفكر إلى عالم الحقيقة وفيه حياة تسرى في الوجود.

ذلك أن المرأة التي أراد بها أن تكون عمادا لمجتمع مصري جديد وبيت مصري جديد كانت في مغرب القرن الماضي كمصر كلها تنام حالمة بكسر قيودها، بينما كان المصلح الأول يلقى عليها إيحاءه في حرارة متدفقة، ولما تقلبت في فجر القرن العشرين تقلبات اليقظة كان المحرر قد استنفد في الإصلاح روحه كلها، وكان نجم المعارضة قد هوى أيضا، وإذن فقد استيقظت وفي عينيها انبهار من ضوء الصباح، صباح الحرية، على أنها كانت قد ملئت إرادة واستعداد للوثوب فرارا من القيود القديمة، فلما دقت أجراس الثورة المصرية حقت كلمة قاسم، وكانت هذه المرأة نفسها أول من لبى النداء.

فالثورة في مصر كانت إلى المرأة المصرية حركة رياضية نشطت إرادتها فانطلقت بعدها بهذه الحيوية الكبرى التي عرفناها في نفوس الناهضات – إلى تنفيذ دستورها الذي وضع أساسه الرجل الخالد قاسم أمين. وكان أن طلعت في سماء المجتمع المصري نجوم مسافرة تبدد حجب الظلام القديم، هذه النجوم هي كرائم السيدات اللواتي ظهرن في طليعة النهضة النسوية الحقيقية ظهور السعادة التي كان يتخيلها قاسم "في صورة امرأة لها جمال المرأة وعقل الرجل".

عند هذا الخاطر ظهرت فوق المسرح زعيمة هؤلاء السيدات في مقدمة الخطباء، فتهامس الحاضرون متسائلين: هدى هانم، هدى هانم..بينما كنت أنا أستعيد ذكرى من ذكريات الصبا الأولى، ذكرى رؤيتي لهذه السيدة نفسها من خلال البنادق المتراصة على أكتاف الجنود الإنجليز وهي تقود مظاهرة للسيدات المصريات أيام أن كانت مصر كلها كتلة ملتهبة من الشوق إلى الاستقلال التام.

فجأة اختلجت نظراتي بين طلعة قاسم في صورته وبين طلعة الزعيمة في موقفها وأنا أشعر بهذه الأخوة الإنسانية المدهشة بين عواطفها جميعا، فقاسم كان أكبر داعية من دعاة الرحمة في بلادنا، وهدى هي أكبر مثل من أمثلة هذه الرحمة

أيضا. وفجأة تخيلت في قاسم ملكا من ملوك القلوب البشرية، وفي هذه السيدة حكومة لهذا الملك الإنساني! وفجأة ازددت إيمانا ويقينا بوحدة النفس الإنسانية، وبأنها قد تكون في ظاهرها فكرا في هيكل رجل أو عاطفة في هيكل امرأة، لكنها لا تكون غير نفس واحدة تحن إلى الإخاء وتنزع إلى الجمال.

هنا والنفس مفعمة بهذه الخواطر سمعت صوت الزعيمة الجريء وهي تصف جهود الزعيم الاجتماعي الأول، وتقول أن غايته "هي غايتنا التي ننشدها نحن معشر السيدات من وراء نهضتنا النسائية". وإذن فقد أحسست بالاطمئنان إلى حواء الجديدة التي بعثها حلم آدم المصري الجديد، وأحسست في ارتياح أن على ضفاف النيل مثلا للأم المصرية المقبلة فيه جمال امرأة وعقل رجل، وفيه روح ملاك أيضا.

ثم تتابع الخطباء واحدا بعد واحد، حتى جاء دور قصيدة شوقي، وأشهد بأني صفقت لها مع المصفقين، لأنني أقدر العاطفة الطيبة التي تجعل الشاعر ينظم القصيد لهذه الحفلة وأمثالها، لكنني لم أكن أحب أن يبدأ "أمير الشعراء" قصيدته بقوله "طغى الأسير" فهذه المرأة المصرية التي استيقظت فحلت قيودها في رفق ورحمة، ثم سارت إلى طريق الحرية في تؤدة وسلام، لم يكن في نهضتها شيء من الطغيان كثير أو قليل.



خرجنا من الحفلة وحولنا فتيات في مقتبل الشباب يداعبن أختهن الكبرى ساخرات من انضمامها إلى المتحجبات سابقا، فأطربني قول واحدة منهن إلى هذه الأخت: "أنت تكونين جبانة أن تصنعت التحجب بعد اليوم". أطربني هذا القول لأنه جعل للشجاعة والسفور مزيجا واحدا وجعل الجبن والتحجب مزيجا آخر..لكن واحدا من زملائي هاجم هذا الطرب في نفسي بإلحاحه في السؤال:

- ايه رأيك؟ أيه رأيك؟

- وهل تريد رأيي بعد هذا! أننا جميعا نلمس خطر هذه الحفلة وقيمتها.

- لا لا يا أخي. أنا أطلب رأيك في التفاصيل فيما قيل وفيما سمع.

- دائما أنتم أيها الأخوان تسألون عن التفاصيل كل شيء جميل، لكني كنت أحب أن أسمع شيئا أقوى مما سمعت.

- ماذا كنت تريد أن نسمع، بل ماذا كنت أنت تستطيع أن تقول أكثر من هذا؟

- كنت أطلب أن أسمع صوتاً متدفقاً يقول: اليوم تنتحر حجة الرجعية، لأن المرأة المصرية دخلت الميدان عاملة قوية الجانب منظمة لجماعة إلى الدرجة التي نغار منها فتحفزنا الغيرة إلى التقدم والكمال..اليوم يخرج اسم قاسم أمين وتخرج مبادئه من مغاور النسيان إلى الوادي المنير، لأن هذا الاسم أصبح علم النهضة الجديدة: ولأن هذه المبادئ انحنت أمامها رؤوس الجامدين اختيارا واضطرارا. اليوم فلتتجمع قلوب المصريات والمصريين كلهم عند كلمة واحدة، لكنها جميلة كالطبيعة، قوية كالرمان، هذه الكلمة هي: تقديس السفور وعبادة الحرية.

ابتسم صديقي وهو ينظر إلي قائلا:

أنت شاب ثائر يا عزيزي. لكن ما الذي تخصه بإعجابك في هذه الحفلة؟

١. أعجبني أن نرى سيدة بيت الأمة تحضرها، لأن لهذا التصرف أثراً في جمهور السيدات عندنا.

٢. أعجبني أن ترتفع الفوارق الجنسية القديمة بين الحاضرين والحاضرات.

٣. أعجبني في تقديم السيدة الرئيسة لحضرات الخطباء هذا المظهر الديمقراطي النشيط.

٤. أعجبني أن تقام هذه الحفلة –كما أشارت هدى هانم في خطابها- بدار بناها كبير من كبار الذين خاصموا قاسما في الجدل سابقا لكنهم لم يقبلوا ولم يستطيعوا الثبات العملي على خصومتهم إلى الآن.

٥. أعجبني في برنامج الحفلة أن يكون فيه خطاب لأستاذ معمم له مكانة محترمة بين المعممين وغير المعممين – هذا كله يعجبني لأن فيه انتصارا لقضية الحق والفكر الحر المتطور.

إلى هنا افترقنا وسرت وحدي إلى البيت يشتغل رأسي بأن رسالة قاسم إن كانت قد تمت في سطحها الذي كان يستطيع أن يجاهر به في عصره الخاص وفي شجاعته الخاصة، فإنه في أثرها رسالات أخرى ينبغي أن يحملها الشباب فتياننا وفتيات.

قيمة المرأة الاجتماعية في مصر الفرعونية

وفي مصر المسلمة ❖

د. محمد غلاب

يشهد التاريخ على الأكثرية المطلقة من الشعوب القديمة، سواء منها المتمدين المتوحش بأنها تحتقر المرأة وتستهين بشخصيتها وكرامتها إلى حد بعيد، بل وتهمل حقوقها الاجتماعية وكثيراً من حقوقها المدنية وكل حقوقها السياسية. فروما مثلا قضت في قوانينها على المرأة بالقصور الدائم وضربت عليها وصاية أبدية، تظل المرأة تحت وصاية (البانير) رئيس الأسرة الأبوية إلى أن تتزوج فتنتقل بهذا الزواج إلى وصاية الزوج التي لا تنتهي إلا بالموت أو الطلاق، وفي كلتا الحالتين تعود هذه المخلوقة المسكينة إلى الحجر الخالد والضغط المستمر. أما الأمم التي لم تكن قد ضربت بسهم في المدنية كالأمة العربية، فكانت ..بناتها خشية الفقر والعار.

ومازال هذا شأنها حتى جاء الإسلام فحظر تلك الوحشية التي كانت تحصد النفوس البريئة بلا خوف ولا مبالاة، بل بلا شعور ولا إحساس. كانت الأمم القديمة تسلك مع المرأة هذا السلوك، كانت المرأة تتمتع في مصر الفرعونية بحرية لا يجرؤ نساء اليوم على إعلان حقهن في الاستمتاع بها بل لا يجرؤن على التفكير فيها فضلا عن العمل لنيلها. أحل المصريون المرأة وآمنوا بأنها مخلوق أرقى من الرجل وأقدر منه على حل ألغاز الحياة والخروج من مآزقها الضيقة وأنها أبعد منه نظراً وأثقب أفكاراً، فخلقوا خرافة الإله (أوزيريس) الذي قتله أخوه حقداً عليه، ثم أحبته أخته الآلهة (ازيس) بعد أن جمعت أجزاء جسمه من أنحاء الدولة وسلكت كل سبيل لهذا البعث المبارك الذي نجم عنه وجود الإله (أوريس) الصغير الذي انتقم فيما بعد من عمه

❖ السياسة الأسبوعية، ع٢٠٣.

(ست) إله الشر والسوء. ولما رأى المصريون أن الفضل في إحياء إلههم يرجع إلى أخته قدسوا هذه الأخت وقدسوا من أجلها كل امرأة، ثم نسبوا الإله (أوريس) إلى أمه التي كانت السبب الأول في وجوده ثم أصبح ذلك قاعدة عامة ينسب الولد إلى أمه ويأخذ اسمها ويطرح اسم أبيه في زوايا الإهمال.

قد رأيت هذا الرأي في رسالتي، وقد خالفني فيه السيو (لوريه) أستاذ التاريخ القديم بجامعة ليون، فذهب إلى أن الخرافة الدينية هي التي أخذت بالمصريين إلى احترام المرأة، لا احترام المرأة هو الذي خلق الخرافة.

ولما رأوا رجاحة عقلها وحسن تدبيرها أسندوا إليها أنها خدعت الإله الأعظم (رع) واكتشفت سره المكنون واسمه الخفي، فسيطرت بذلك على الكائنات وأصبحت إلهة عظمية لا يضارعها صغير ولا كبير في عالم السموات.

سرت هذه العقيدة بعظمة الإلهة (ايزيس) في نفوس المصريين جميعاً نحو المرأة المصرية، فدانوا بأنها تسلك في الأسرة ما سلكت (ايزيس) مع أخيها من إعادة الأمل المفقود وإرجاع السرور الضائع والتمكن من حل المعضلات والتخلص من المصائب والنكبات. فـ (هيرودوت) المؤرخ اليوناني، يحدثنا أن أحد ملوك مصر وقع في شرك نصبه له أخوه الذي كان يطمع في الملك، ولم ينج إلا بحيلة زوجه الذكية القادرة التي ضحت في سبيل نجاة زوجها بولدين من أولادها الأعزاء.

لهذا أجل المصريون المرأة وأنزلوها بينهم منزلة جديرة بالأذكياء الذين تقدرهم بيئاتهم فتعترف لهم عليها بالتفوق والسمو، ثم أخذوا ينفذون رغباتها بل ويأتمرون بأوامرها لا فرق في ذلك بين فرعون الذي كانت تشارف عظمته السماء وبين الفلاح الذي تلتصق يده بالغبراء. وإليك البرهان: تحدثنا قصة الأخوين التي نقلها إلى الفرنسية المسيو (ماسبيرو) في كتابه (القصص المصري القديم) من صفحة واحد إلى صفحة عشرين، أن الملكة طلبت من فرعون أن يذبح لها (باتوو) الذي كان على صورة ثور والذي كان يقدسه فرعون ويعتقد أن في ذبحه على مصر شراً مستطيراً، ولكنه لم يستطع مخالفة زوجه المحبوبة وإن كان قد تألم في نفسه ألماً قد جر عليه مرضا شديدا.

وإذا تركنا الأدب ورجعنا إلى التاريخ نجد أن المرأة المصرية قد لعبت في السياسة دوراً لا تمكن الاستهانة به، فالمرأة كانت هي الواسطة الوحيدة بين الآلهة والبشر، كانت هي البريد السماوي الذي يحمل عليه عنصر الملأ الأعلى إلى سكان الأرض. وفي عهد الدولة الحديثة من دول الفراعنة كانت المرأة هي الوسيلة الوحيدة لنقل وراثة العرش إلى أولياء عهودهم، فإذا كان للملك أولاد كثيرون وليس بينهم ولد أمه فرعونية الدم والعنصر بقى العرش من غير وارث شرعي وبنوته لفرعون لا تكفى لولاية العهد كما حدث ذلك مرارا.

دار الفلك دورته واحتل العرب مصر فبدلت الأرض غير الأرض والسموات وخضع المصريون لأخلاق الفاتحين وعاداتهم وتقاليدهم، فضيقوا الخناق على المرأة وساموها أصناف الذل وألوان المهانة. ولم لا والحكمة العربية تقول (الضرب المؤلم يقع للمرأة من عقد الجوهر)!.

اعتبرت المرأة في مصر رقيقة تتصرف فيها إرادة الرجل كما شاءت أهواؤه بلا مقاومة ولا اعتراض: سجنت في منزلها بحجة المحافظة على شرفها المهدد بالخطر والذي لا يستطيع عقلها الضعيف المحافظة عليه. حرمت التعلم خشية أن تكتب إلى عشاقها ومحبيها. زوجت رغم أنفها وقسر إرادتها لا تجيد الاختيار لنفسها ولأن أباها أدرى بمصلحتها. وهكذا انحط شأن المرأة الاجتماعي في مصر المسلمة انحطاطا زاد على حد المألوف في الدول الأخرى، فأسند الأوربيون ذلك الانحطاط إلى الإسلام. وفي رأينا أن هذا ينافي العدالة تمام المنافاة، فنحن نعلم أن الإسلام لم يفرق في الأمر يطلب العلم بين الرجل والمرأة في عهد النبي محمد كانت مطبقة الحرية ولو من بعض الوجوه بل كان لها في السياسة والدين شأن خطير: نحن نعلم كل هذا ونعلم أكثر من هذا، فالإسلام أباح للمرأة التصرف في ثروتها دون إذن زوجها، واعتبرها كالرجل في كثير من الأحوال الاجتماعية والمدنية إلا في بعض النقط كالميراث والشهادة. وعلى الجملة قد منحها كثيرا من الامتيازات التي حرمتها إياها حتى القوانين الأوربية الحديثة.

فمن الحق علينا أن نبرئ الإسلام مما أسند إليه من سبب انحطاط حالة المرأة الاجتماعية في مصر. كما أن من الحق علينا أيضا أن نبرئ الدم الفرعوني والعنصر المصري من احتقار المرأة وأن تلقى هذه التبعة على العنصر العربي الجاف الطباع.

ومهما يكن من الأمر فإن نساءنا اليوم قد هببن يطالبن بحقوقهن في الحرية والاستقلال ولكن الرجعيين من رجالنا يقفون في سبيل هذه النهضة بحجة أن المرأة المصرية تريد أن تهتك وتقلد المرأة الأوربية ولو أن هناك عدالة وإنصافا لنزلوا لها عن هذه الحقوق الطبيعية التي اغتصبوها بها وأعانهم على ذلك الجهل والوحشية، ولآمنوا بأنها تريد أن تسير على سنن أمها الفرعونية.

ولكنني أرى التعليم الكامل شرطا أساسيا لهذه الحرية وذلك الاستقلال لأنهما بدون العلم خطر على المرأة في كل زمان وفي كل مكان.

أخ يقتل أخته لسوء سلوكها*

بقلم : مي زياده

جاء في محليات الصحف في الأسبوع الفارط خبر فحواه أن أخا قتل أخته في الأرياف لسوء سلوكها.

هذا الخبر أصبح مع أمثاله من المألوف غير النادر حتى قل من اهتم له اهتماماً خاصاً. وقد يكون عند عدد كبير من القراء في مقدمة الأخبار التي لا تستحق أن يقرأ منها غير العنوان.

وقد قيل لي – وثبت هذا القول من أحكام سبقت في مثل هذه القضايا – أن هيئة القضاء في الغالب تنظر إلى هذا النوع من الجرائم بغير العين التي ترى بها جرائم القتل الأخرى. والعقوبة التي وقعها عادة بهؤلاء الجناة عقوبة غير شديدة، لا تردع ذاكرها عن سفك الدماء والإجبار على حياة بشرية أنما وجدت وتنفست وعاشت أمام وجه الشمس بسماح الباري جل وعلا.

وبتخفيف العقوبة في أحوال كهذه أنما يراعى القضاء تقاليد الوسط الذي يعيش فيه الجاني ونظرته إلى هذه الأمور، والمؤثرات التي دفعت الرجل إلى ارتكاب الجريمة، والاعتبارات الخاصة التي جرى عليها بعض أهل الريف من أن قتل المرأة في مثل هذا الموقف أنما هو بمثابة الدفاع عن الشرف والذود عن العرض الخ.الخ

هذا ما سمعته من المطلعين على عادات أهل الريف. ولا يسعني إلا أن أتساءل كيف يمضي دم إنساني غدراً، وكيف تجوز سكين إنسان على إنسان لمجرد أن ذلك أمر داخل في العادات والاصطلاحات، ثم تأتي هيئة القضاء التي لها القول الفصل في

---

* السياسة الأسبوعية، السبت ٥ فبراير سنة ١٩٢٧

إجراء العدالة؛ وكأنها بتواطئها على تخفيف الحكم توافق ضمناً على وقوع الجريمة وكأنها تشجع على استمرار تلك العادة عند أهلها مادامت لا تسعى جهدها للقضاء عليها.



ولقد تبع ذلك الخير في الأسبوع نفسه خبران اثنان أن لم يكونا من نوعه تماما فلا يسع المرء إلا المقارنة بينه وبينها والوقوف حيال جميع هذه المحليات الريفية وقفة الاستفهام.

أحد الخبرين يقول أن امرأة ذبحها رجلان من أقاربها لأنها تطالب منهما في ميراث. وفي الخبر الآخر أن امرأة قتلها رجال من أقاربها وأن السبب غير معروف: على أن التحقيق كاشفة لا محالة.

ترى، هل سلم ذلك الأخ الذي قام يقتل (دفاعاً عن الشرف)، من التفكير فيما عساه يعنيه بعد موت أخته؟ أوليس "سوء السلوك" من الأسباب المضمونة التي يتسنى لكل من شاء أن يتذرع بها ويلوث بها ذكر امرأة عاجزة في حياتها – ناهيك في مماتها:

يقتل القاتل ويشهد جنايته وهو يرتكبها العشرات والمئات من الخلق. فيؤتى به إلى المحكمة ويؤدى الشهود شهادتهم، ويترافع رجال القانون، ويخول الجاني نفسه حق الدفاع عن ذاته وتبرير عمله. وما واجب القضاء إلا أن يصغي لجميع هاتيك الأقوال ليتوازن عنده جواب الرأي من شتى الوجوه ولأن الحياة البشرية مهمة غالية واحدة لا تعوض.

فمابالك برجل يدعي العصمة وينيل نفسه جميع القوى دفعة واحدة فيكون الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية التي لا مرد لحكمها ولا صوت يسمع عند محكمتها:

ليس الغرض هنا إدانة ذنب الجاني البائس وتحميله وزر تلك العادة عادة قتل النساء اللائي ساء سلوكهن فيما لو كان هذا هو الباعث الحقيقي إلى تلك الجريمة.

وذلك ما سيبينه التحقيق. فإن الحياة البشرية أبداً غالية، حتى حياة المؤذي والجاني، من بعض جهاتها.

ولكن أرى أن الواجب يقضي علينا برفع الصوت والاحتجاج ضد هذه العادة الفظيعة. ما معنى أن يكون في البلد جرائد توقف بعض صحائفها وطائفة من موضوعاتها على خدمة المرأة وإنارة المرأة ولا ترسل في مثل هذه الحالة كلمة استياء وشفاعة ودفاع!

ما معنى أن نكون اليوم هاتفات بتعليم المرأة، وتحرر المرأة؛ وإنالة المرأة حقوقها الاجتماعية والأدبية – ولا نذكر إلا هذه - فتخبرنا الصحف بأن النساء تذبح ولا تقول للقاتل لقد جئت شيئاً فرياً؟

❖❖❖

لقد مضت قبل هذه الضحية ضحايا أخرى كثيرة لم تستطع دفاعاً عن نفسها؛ لأن الجهل والموت أخرسها؛ فحقت عليها كل ما رميت به من التهم الشنيعة. من ذا يدرينا كل ما قاسته أولئك النسوة من الآلام في الحياة والممات؟

وحيال ذكرى هذه الآلام الصامتة التي سترتها القبور؛ أشعر بأن الاحتجاج الحار الذي يفيض من نفسي يود لو استطاع أن يتقوى بملايين من أصوات النساء.

أود، نعم. ولكن صوتي يرتفع وحده ومع ذلك فهو لن يضيع. لأنه الصوت الذي يطالب بالحق فهو لذلك قوي وكل القوة فيه.

المصرية: من الصغر – للكبر!..*

بقلم: فكري أباظة

اعتداء

اعتداء جاف على الآنسة "مي". وعلى اختصاص الآنسة "مي" ذلك الذي ارتكبه هذا الاسبوع. بتعرضي لهذا الموضوع!...

التوجه! أن أحلل سيكولوجية المصرية في أدوار الطفولة، والشبوبة. والكهولة. والهرم...والآنسة "مي" أحق مني بهذا. وما كنت –ولن أكون- يومياً من الأيام من الجنس اللطيف؟!

أسلم بأنني معتد – وسمج! ولكني رغم هذا أكتب!

١. طفلة

المصرية في الطفولة تعاني: حنان الأم الأحمق الغبي يكدس على جسمها الضئيل ملابس داخلية وخارجية، صوفية وكتانية، فضلا عن الأحجبة والأربطة والأحزمة والخلاخيل والحلقان، مما لا يحتمله كبار المصارعين وجبابرة الأجسام أمثال "ماشبست" و "جونسون" و "سيكي"...

حبس خطر للجسم الضئيل. فإذا خلعت الملابس لسبب من الأسباب. وتسلل الهواء إلى الجسم الذي لم يتعرض للهواء. أصيبت الطفلة البائسة بالعلل والأمراض. وظلت في جميع أدوار حياتها بعد ذلك...."مخستكة"؟!!

---

* السياسة الأسبوعية، العدد ٢١، ص٨.

والطفلة المصرية يعنى بها في طفولتها خادمات جاهلات. لا يعرفن الفرق بين اللبن، والطرشي؟ ولا بين البسلة، والترمس! كل مما يقابلنه في الطريق فهو للطفلة أحسن غذاء!

والطفلة المصرية تنكب في اليوم بمائة قبلة على الثغر والوجنات. تفد عليها من أفواه الرجال والسيدات والخادمات. والله أعلم ماذا تترك هذه القبل الوحشية: من الآثار غير الصحية؟!

فإذا "طلعت" الأسنان، فويل للمسكينة من أمها الحنون: يجب أن تأكل. وتأكل. وتأكل: السمن. وتسمن. وتسمن!!!

تصدر الأم لمعدة الطفلة كل صباح وظهر ومساء " وفي الانتراكت" جميع أصناف الطعام بالإكراه. وقد تلجأ للتعذيب والتنكيل لنجاح العملية فتصاب المعدة الصغيرة بالتخمة. وتضعف الأمعاء. ويتأثر القلب. ويبدأ "السمن" ويستمر بطريقة غير طبيعية. ولكن على غير أساس!!!

٢. آنسة من سن ١٠ إلى ١٦

...وفي اعتقادي أن هذا أخطر دور تجتازه المصرية دور النمو والتكون والاختلاط –نوعا– بالناس. دور التفهم والفهم. ودور الشعور بالشخصية.

...هي في التاسعة لا تزال صغيرة. ولكنها في المدرسة تقرأ وتكتب وتتعلم. ثم هي تصل للعاشرة فالحادية عشرة فتنضج وتبدأ بالتعرف إلى الدنيا وإلى المجتمعات. هي تغشى دور السينما والتياترات وهي تكون لها صديقات. وهي تجيد التقليد. وهي تشرع في الغناية بالتواليت. وهي تشاهد في السينما وفي التمثيل مواقف العواطف، ترى بعين نفاذة كيف يقبل "رودلف فالنتينو" وكيف يعانق؟ وهي تستمع –بأذن حادة– إلى محاورات العشاق. المغرمين. وهي تنقطع إلى صديقاتها الأكبر منها سناً فتحكي لهن ويحكين لها والآنسة حين تجلس إلى الآنسة تفضي بما في القلب وبما بين الجوانح. والإغراء، الإغراء أشد ما يصيب النيران، أيتها الأمهات!...

والقدوة القدوة أعظم ما يؤثر في مستقبل الصغيرات أيتها الأمهات!

وهـي تـصل إلى سـن الثانيـة عـشرة والثالثـة عـشرة فتجتـاز دور الـسذاجة وصدقوني؟! وتصبح خبيرة بكل ما في جوف الدنيا وما فوقِ ظهرها وما بين الجدران. وهي هنا تتنسم نسيم العاطفة؛ وتنشق عطر الزهور والقلبية؛ ولها جيران وللجيران بنات. وللبنات أخوة من الشبان. والشباب حين يجتمع يملأ الجو خيالا ولما وصلت الرابعة عشرة إلى السادسة عشرة بدأت تقرأ في ألق حياتها الصغيرة الخيالية شيئا اسمه: الحب!!!

هذا الدور الخطر من سن ١٠ إلى ١٦ هو الذي أنصح بأن يوضع تحت الرقابة الشديدة، والعناية التامة هي لا تتحجب عادة في هذه الفترة وتحت ستار السفور المؤقت هذا تتمتع المصرية الناشئة بحرية غير محدودة. لأنها لا تزال صغيرة. ولكن صغر هذه الأيام ليس كصغر الأيام السابقة فنحن اليوم في عالم مدنية، وعرفان، وروايات؟ وسينما غرافات، وأزياء واستقبالات، وصالونات ونحن اليوم في عالم حرية ممدودة و "مودة"، غير محدودة!

أطلب لصديقاتي الصغيرات في هذه السن رعاية الله!

٣. سن الخطوبة.

...ولنفرض أن المصرية تحتجب بعد السادسة عشرة. أقول لنفرض!... لأني أولا سفوري بإكراه!... أعني أني ممن يؤمنون – رغم أنفي – بأن الحجاب لا لزوم له لأنه رق، ورق، ورق، حتى أصبح كأنه غير موجود..فأنا أمام الواقع أطأطئ رأسي وأسلم على طول الخط. ولكني أقول أن المصرية بعد السادسة عشرة -وقد بلغت سن الخطوبة- تتقيد حريتها السابقة بقيود وحدود. حسب التقاليد والعوائد! ثم تنتظر "العرسان"!...

وللعائلات المختلفة أساليب في مشكلة "العرسان"

بعضها "يسوق التقل"..وبعضها يتشدد تشدد القرون الوسطى..

وبعضها يتسامح تسامح الباريسيات...وفي البلد "أزمة زواج" أشد من "أزمة القطن"، والفتاة المتعلمة، المتمدينة "الشيك" لا تقدم ولا يقنع ذووها إلا بتحقيق ما يصوره الخيال من رغد، وغنى، وبذخ، وفللات، وسيارات!..

وأين هذا والأغلبية الساحقة من "العرسان" رقيقة الحال، متواضعة الميزانية، وبالاختصار..."يا دوبك"!

الخطيبة ترفض –والخطيب يحجم–

٤. عقب الزواج.

تزوجت المصرية الرشيقة الأنيقة التي توقع على البيانو"..." وهكذا تظل رشيقة أنيقة رقيقة توقع على البيانو و "ترطن" بالفرنسية حتى...تلد!!

ومتى "خلفت" الزوجة الشابة تبدل كل مظهر الشبوبة وبالعكس. تنهدات وهموم وسخط على الدنيا. وبكاء على الحياة العذرية. نفس "ممدودة" ومزاج "مقرف"، وليس "مبهدل"...ومن هنا يبدأ فتور الحياة الزوجية. لأن المصرية لا تعرف كيف تنظم منزلها بعد...تقلد الأوربيات في التواليت. والأتيكيت. ولكن في إدارة المنزل يتعاودها "الذوق البلدي" العتيق فتستخدم جيشا عرمرماً من الخادمات الجاهلات، وتترك لهن الحبل على الغارب وتأنف أن تتولى الإشراف بكل عمل على "قسم المستخدمين"

هذا إذا كانت زوجة صالحة تحترم زوجها ويحترمها زوجها. أما إذا كانت "شيئا آخر" فالويل للمنزل. ولسكان المنزل ولرب المنزل. والويل لمستقبل البنين والبنات!!!

وفي هذه الفترة يبدأ "النقار" والشجار بين الزوجة الصغيرة وأم البيك. اصطدام لابد منه بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين!...

والمصرية الزوجة ساكنة المدن وخريجة المدارس ولا تعرف الاقتصاد ولا تعترف "بميزانية" الزوج. لو فتحت لها كنوز الأرض لأجهزت في فصل الشتاء وفصل الصيف على كنوز الأرض.. الصالونات المفتوحة في أيام الاستقبال مغاور للمؤامرات على الأزواج البؤساء. تفتتح الحفلة وتختتم في أحاديث الأزياء والفساتين، والمانتوهات،

والبلاطي، والشرابات، والجونلات. وأيام الاستقبال تولد مباريات ومنافسات ومسابقات في الحصول على أحسن الملابس وفي تكديس "الدواليب" بأبدع الأصناف وأغلى الأثمان. أما "الكرار" وتخزين السمن، والبصل، والثوم، والسكر؛ والصابون، فكان زمان...

ولهذا أقترح، بهذه المناسبة، وفي هذه السنة "المثيلة" إغلاق الصالونات وإلغاء أيام الاستقبالات!

نظرة بالله عليكن سيداتي إلى الأفرنجيات في ملابسهن. ذوق سليم فاضح رقيق، بسيط أنيق رشيق.

٥. ....بعد الأربعين

بعد هذه السن يجب أن تصبح الزوجة سيدة محترمة وقورة تتحلى بجلال السن؛ وروعة العقل الحكيم!...

نعم! يجب أن تودع نوعا ما عالم الصبا، وأن تعلم أنها ستستقبل بعد حين عالم الشيخوخة. عالم تركيب الأسنان والأضراس؛ عالم الشعيرات البيضاء تختلط بعالم الشعور السوداء المودعة الراحلة إلى عصور التاريخ!.

ولكن المصرية لا تعترف بتقدم السن. ولا بزوال دور الجمال والدلال. ولهذا ترى الحال على الضد بعد سن الأربعين. ترى سيدات وقورات عظيمات ينافس الآنسات في ألوان الملابس. وتفصيلها واقتنائها. وفي ارتياد السينما والتمثيل. وفي الاندفاع في تيار النزق الذي لا يناسب "سن اليأس" التي أوشكن يبلغنها بعد قليل!.

أيتها السيدات اللواتي اقتربن من الخمسين: ودعن دولة الحسن، وأجلسن على "الشلت" بجوار "المنقد"؛ واشترين القهوة "السادة"، وكن قدوة حسنة للأبناء والأحفاد!...

أسدلن الستار على الماضي. والجأن إلى "السبحة" و "سجادة الصلاة" وقلن اللهم حسن الختام!!!

الفلاحة

ولا يسعني قبل نهاية هذا المقال. إلا أن أتقدم بكل خشوع وخضوع: إلى العظيمة المقدسة الجليلة، فخر مصر ومجد النيل؛ إلى "الفلاحة" ساكنة الكوخ في الليل، وساكنة الغيط في النهار، إلى المقتصدة الجادة التي تعرف الواجب الحق نحو الزواج ونحو الصغار. إلى السافرة للناس وللشمس، وللمطر، وللحصول..تحررت وتبذر وتروي في الغيط – وتطبخ وتغسل وترقي المنزل.

إليك أيتها الفلاحة العظيمة أقدم احتراماتي وتحياتي: أنت "المصرية" الحقة: طفلة –وفتاة- وزوجة- وعجوزاً!!!

جدل التّيارات الفكرية في قضية المرأة

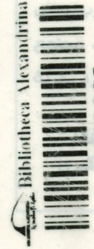
د. بسام البطوش

تندرج خدمة إصدار الكتب الثقافية، التي تقدمها مديرية الثقافة في أمانة عمّان الكبرى، في إطار سعيها للمساهمة في تنمية ثقافة مجتمع المدينة، بالشراكة مع المثقفين والكتّاب والمبدعين، ومن خلال تحويل هذه الخدمة إلى ما يشبه الصناعة ذات الجودة العالية.

تتوزع منشورات مديرية الثقافة في أمانة عمّان الكبرى على سبعة حقول، هي: الفكر والمجتمع، التربية والأسرة، التاريخ والجغرافيا، الفنون، العلوم، الآداب، المذكرات الوطنية. وتتخذ أغلفة جميع المنشورات إطاراً خارجياً موحداً، فيما يختص كل واحد من حقول النشر السبعة، بلون محدد لأغلفته، من ألوان شعار أمانة عمّان السبعة، التي ترمز إلى الجبال السبعة التاريخية التي قامت عليها مدينة عمّان.

وتُعدّ مديرية الثقافة في أمانة عمّان الكبرى، جهة ناشرة معتمدة، حيث أنها عضو في اتحاد الناشرين الأردنيين، وعضو في اتحاد الناشرين العرب... تسعى باستمرار لانتخاب منشوراتها على أساس تلبية احتياجات ... مدينة عمّان في القراءة والمعرفة، والمساهمة في الارتقاء ال... النشر والتأليف في الأردن والعالم العربي.

مديرية ال...
أمانة عمّان ال...



ISBN 978-9957-530-27-3




ALHATTAB GRAPHIC